

حوارات اليسار المصرى

من أجل نهوض جديد

إبراهيم سعد الدين
إبراهيم العيسوى
أحمد بهاء الدين شعبان
أحمد كامل
أحمد مصطفى
أحمد نبيل الهاللى
ألفونس عزيز
إيمان يحيى
حسن شعبان
حلمى شعراوى
خالد حمزة
سامر سليمان
سمير أمين
شريف حتاة
صلاح عدلى
عادل المشد
عبد الحليم قنديل
عبد الغفار شكر
عماد عطية
مجدى عبد الحميد
محمد السعيد إدريس
محمد السيد سعيد

إعداد وتقديم

عبد الغفار شكر

مركز البحوث العربية والإفريقية

مكتبة مدبولي

مركز البحوث العربية والإفريقية

حوارات اليسار المصرى

من أجل نهوض جديد

أحمد بهاء الدين شعبان	إبراهيم العيسوى	إبراهيم سعد الدين
أحمد نبيل الهلالى	أحمد مصطفى	أحمد كامل
حسن شعبان	إيمان يحيى	ألفونس عزيز
سامر سليمان	خالد حمزة	حلمى شعراوى
صلاح عدلى	شريف حتاتة	سمير أمين
عبد الغفار شكر	عبد الحليم قنديل	عادل المشد
محمد السعيد إدريس	مجدى عبد الحميد	عماد عطية
	محمد السيد سعيد	

إعداد وتقديم

عبد الغفار شكر

مكتبة مدبولى

مكتبة مدبولي

العنوان : ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ - فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

البريد الإلكتروني :

WWW.madboulybooks.com
info@madboul
ybooks.com

الكتاب : حوارات اليسار المصري / من أجل نهوض جديد

التأليف : إعداد وتقديم: عبدالغفار شكر

مركز البحوث العربية والإفريقية / ١١ شارع قرة بن شريك، أمام مستشفى

رمد الجيزة ت: ٧٧٤٤٦٤٤ / ٥٧١٤٧٨٥

الغلاف للفنان : محمود الهندي

الإعداد الفني: ناهد عفيفي

المراجعة اللغوية: عماد عبداللطيف

رقم الإيداع : ٢٠٠٦/١٥٨٥١

الترقيم الدولي : 977-208-621-2

القطع : ٢٠ x ٢٩ سم

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر
الكاتب، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

إهداء إلى

أحمد نبيل الهلالى
أحمد عبد الله رزة
يوسف درويش

فرسان اليسار والحركة الوطنية الديمقراطية الذين رحلوا عنا ونحن نعد
لصدور هذا الكتاب، وكان لهم الدور المعلى فى توفير مقومات الوحدة
النضالية لليسار.

مركز البحوث العربية والأفريقية

المحتويات

تقديم: عبد الغفار شكر: ٩

الفصل الأول

اليسار وانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥

- ما العمل بعد انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥: إبراهيم سعد الدين ١٥
- اليسار المصرى ومسئولية التغيير القادم: عبد الحليم قنديل ١٩
- اليسار المجتمعى طريقنا للخروج من الأزمة: إيمان يحيى ٢٣
- التجمع فى أعقاب الانتخابات التشريعية: إبراهيم العيسوى ٤٣
- حول تراجع اليسار وضرورات التحالف اليسارى: أحمد نبيل الهالى ٥٣
- التسيق خطوة أولى نحو وحدة اليسار: خالد حمزة ٦٣
- الأسباب الذاتية والموضوعية لأزمة اليسار: أحمد بهاء شعبان ٧١
- نظرة على المشهد الانتخابى: أحمد كامل ٧٦
- فلنناقش، أولاً، مسئوليتنا عن هزيمة اليسار: عبد الغفار شكر ٨٠
- جوهر الأزمة "عجز اليسار عن التعامل مع المستجدات": عماد عطية ٨٥
- تعريف اليسار شرط للنضال المشترك الفعال: سامر سليمان ٨٩
- تقرير عن انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥: لجنة التجمع بالجيزة ٩٣

الفصل الثانى

رؤية يسارية لأزمة مصر ومستقبلها

- *رؤية يسارية لأزمة المجتمع المصرى: إبراهيم العيسوى ١٠٥

تعقيب:

- صلاح العمروسي- فريد زهران- صلاح عدلى- فاروق العشرى
زهدي الشامي- أحمد كامل- مصطفى مجدى الجمال ١١٩
- *نحو عقد اجتماعى سياسى جديد: محمد السعيد إدريس ١٤٠
- مناقشات

- *اليسار وأزمة المجتمع المصرى: عماد عطية ١٧٦

الفصل الثالث

تطورات اليسار العالمى

- * تطورات اليسار العالمى: سمير أمين ١٩٣
- أزمة اليسار المصرى فى السياق العالمى:
 - حلمى شعراوى ٢٠٧
- * التطورات السياسية فى أمريكا اللاتينية: ألفونس عزيز ٢١٣
- * صعود اليسار والشعبوية فى أمريكا اللاتينية: أحمد مصطفى ٢١٧

الفصل الرابع

الطريق إلى نهضة اليسار المصرى

- * الطريق إلى نهضة اليسار المصرى: إبراهيم العيسوى ٢٢٣
- تعقيب:
- سامر سليمان- شريف حتاتة ٢٣٨
- مناقشات
- * مستقبل اليسار فى مصر: حسن شعبان ٢٦٣

الفصل الخامس

ملتقى اليسار ووحدة النضال اليسارى

(صيغ مقترحة للعمل المشترك)

- ملتقى اليسار ، لماذا؟ وكيف: عادل المشد ٢٧١
- ملتقى اليسار فى الممارسة: عادل المشد ٢٨٠
- ملتقى اليسار - رؤية مشتركة: ٢٨٧
- حول العمل المشترك فى صفوف اليسار: عبد الغفار شكر ٢٩٢
- كيف يصبح اليسار قطباً فاعلاً فى الحياة السياسية المصرية: صلاح عدلى ٢٩٦
- فلنبنى معاً اتحاد كل قوى اليسار: أحمد نبيل الهلالى ٣٠٣
- اللجنة التحضيرية للتحالف الاشتراكى: عبد الغفار شكر ٣٠٨
- اتحاد اليسار المناضل: مركز الدراسات الاشتراكية..... ٣١١
- التحالف الاشتراكى ضرورة ملحة: مركز آفاق اشتراكية ٣٢١
- التنظيم.. أزمة اليسار الكبرى: مجدى عبد الحميد فرج ٣٣٥
- نحو مفهوم مصرى للديمقراطية: محمد السيد سعيد ٣٤٦
- *قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية والإفريقية ٣٥٣

تقديم

عبد الغفار شكر

تجمع الآراء على أن غياب اليسار عن التأثير الفعال في الصراع الدائر حول مستقبل مصر يضر كثيراً بهذا المستقبل، خاصة وأن السياسات الحكومية المطبقة والإجراءات التي جرى اتخاذها لصياغة مستقبل البلاد في السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية تراعى فقط مصالح كبار الرأسماليين وتهمل مصالح الفئات التي يمثل العمل مصدر دخلها الأساسي سواء كانوا عمالاً أو فلاحين أو حرفيين أو مهنيين أو الفئات الوسطى.

وما لم يكن هناك توازن بين مصالح مختلف الطبقات، فإن المجتمع لن ينعم بالاستقرار، من هنا فإننا نلاحظ أن اليسار المصرى يتجه في السنوات الأخيرة للتعامل بإيجابية أكثر مع فكرة أن يكون قطباً أساسياً في الصراع الدائر حول مستقبل مصر، وأن يصبح قطباً جانبياً لقوى سياسية أخرى تتعاون معه في صياغة برنامج سياسى لتحقيق التقدم والاستقرار للمجتمع المصرى إذا وضع موضع التطبيق.

هناك إدراك متزايد في صفوف اليسار المصرى أن توزعه على تنظيمات متعددة دون أن يجمعها عمل نضالى مشترك قد أضعفه كثيراً، وأن الحاجة ماسة إلى تعزيز النضال المشترك بين مكونات اليسار حول القضايا التي تهم أغلبية الشعب المصرى، ومما يعزز الحاجة إلى هذه الصيغة التنسيقية أن كثيراً ممن ينسبون إلى اليسار قد هجروا تنظيماتهم أو لم يكونوا أصلاً أعضاء في تنظيمات سياسية وهم يمارسون نشاطهم في المجتمع كأفراد، ولا نبالغ إذا قلنا أنهم يمثلون الآن النسبة الغالبة في اليسار المصرى.

لم تتوقف جهود اليسار عن دراسة أزمته الراهنة وبحث أهم مظاهرها والأسباب التي أدت إلى تفاقمها وسبل تجاوزها، ورغم ذلك فقد طالت الأزمة أكثر مما ينبغي وهناك اهتمام متزايد بالتعمق في دراسة الأزمة من خلال جهد جماعى

تشارك فيه معظم المنظمات اليسارية وعدد لا بأس به من الشخصيات اليسارية المستقلة وقد انتظم الحوار بالفعل في صفوف اليسار منذ يوليو ٢٠٠٤ من خلال صيغة انتقالية للحوار هي "ملتقى اليسار" الذي أسسته أهم مكونات اليسار المصري من أحزاب ومنظمات مدنية ولجان شعبية ومراكز بحثية. عقد ملتقى اليسار خلال السنتين الأخيرتين عدة حلقات نقاشية حول أزمة "اليسار المصري وكيفية الخروج منها"، "القضايا الأساسية للمجتمع المصري"، "رؤية يسارية لأزمة المجتمع المصري"، وساهم مركز البحوث العربية والأفريقية في هذا الحوار من خلال موسمه الثقافي وعقد سلسلة من الندوات حول اليسار المصري وانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، اليسار المصري وقضايا التغيير، نحو نهوض يسارى جديد. ويمكن القول انه بفضل هذا الحوار المنتظم في صفوف اليسار تتوافر الخطوط العريضة لمشروع فكرى وسياسى لتجاوز أزمة اليسار المصري. تدور الحلقة الرئيسية في هذا المشروع حول تأسيس إطار تنظيمى للعمل المشترك في صفوف اليسار على شكل تحالف يحترم التعددية في صفوف اليسار المصري ويدعم وحدته النضالية، وهناك مؤشرات حقيقية تؤكد أن اليسار المصري على وشك إقامة هذا التحالف.

ومن أهم مصادر قوة الصيغة المقترحة لهذا التحالف أنه يقوم على الاعتراف بالتعددية في صفوف اليسار باعتبار هذه التعددية مصدر غنى وثراء لحركة اليسار، كما أنه يفتح الباب لمشاركة كل طرف يؤمن بأن الاشتراكية هي مستقبل مصر ويناضل من أجل إقامة الاشتراكية في مصر، وبالتالي فإن الكل مدعو للمشاركة دون استبعاد أحد، وتشمل هذه الدعوة كافة الاشتراكيين من كل الروافد الماركسية والناصرية. وهناك اتفاق أيضاً على أن الدور النضالي هو أساس هذا اللقاء، وأن العمل المشترك حول مشكلات الشعب المصري الملحة وحول قضايا المجتمع المصري الكبرى هو الأساس، وأنه من خلال النضال المشترك يمكن تعزيز الثقة المشتركة بين الأطراف ومواصلة الحوار حول التوجهات الفكرية والسياسية لليسار المصري، وهناك اتفاق أيضاً أن هذه الصيغة للعمل المشترك بين مختلف أقسام اليسار لا تمنع أى صيغ أخرى للتنسيق قد تراها بعض

الأطراف ضرورية لزيادة فاعلية النضال السياسى والجهاميرى اليسار المصرى. وعلاوة على هذا كله فإنه من أهم الأسس التى يقوم عليها هذا العمل المشترك أنه صيغة انتقالية نبدأ منها ولكنها قابلة للتطوير والاندماج من خلال الممارسة. وفى هذا السياق يصدر كتاب "حوارات اليسار المصرى من أجل نهوض جديد" كإسهام من مركز البحوث العربية والأفريقية لتوثيق الحوارات فى صفوف اليسار خلال العاميين الأخيرين وكيف ساهمت فى بلورة الخطوط العريضة لمشروع مستقبلى لتجاوز الأزمة الراهنة. يتكون الكتاب من خمسة فصول:

الفصل الأول: اليسار وانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥

يعالج هذا الفصل مشاركة الأحزاب والقوى اليسارية فى الانتخابات، والنتائج الهزيلة التى حققتها، وأسباب ذلك، كما يعالج الظروف التى أحاطت بالانتخابات وعجز اليسار عن التفاعل معها.

الفصل الثانى: رؤية يسارية لأزمة مصر ومستقبلها:

ويعالج هذا الفصل الأزمة الراهنة للمجتمع المصرى بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ورؤية اليسار لأسبابها وبرنامجه للخروج منها، وقد تعددت الرؤى اليسارية لهذه الأزمة لاختلاف الرؤى فى صفوف اليسار حولها ولكن هذا الخلاف فى الرؤية لا يمنع من وجود إمكانية حقيقية للعمل المشترك فى صفوف اليسار للتعامل معها.

الفصل الثالث: تطورات اليسار العالمى:

ويقدم هذا الفصل معلومات عن القضايا الأساسية التى تشغل اليسار العالمى وما يتصل منها بصفة خاصة بظاهرة العولمة الرأسمالية، كما يقدم معلومات حول تطورات اليسار فى أمريكا اللاتينية وقدرته على الوصول إلى السلطة بالطريق الديمقراطى فى أكثر من بلد، وي طرح هذا الفصل أزمة اليسار المصرى فى السياق العالمى.

الفصل الرابع: الطريق إلى نهضة اليسار المصري:

يتناول هذا الفصل بالدراسة مظاهر أزمة اليسار وأسبابها وكيفية الخروج منها، ويحدد الشروط الواجب توافرها لكي يستعيد اليسار المصري قدرته على التأثير واكتساب نفوذ سياسي متصاعد، ويقترح المهام الأساسية لإنجاز هذا التطور مركزا على ضرورة توحيد اليسار نضاليا.

الفصل الخامس: ملتقى اليسار ووحدة النضال اليسارى:

ويطرح هذا الفصل الصيغ المقترحة للعمل المشترك في صفوف اليسار وتجربة "ملتقى اليسار" كيف ساهمت في انتظام الحوار في صفوف اليسار بين معظم مكونات اليسار المصري، واقتراحات أطراف الملتقى حول كيفية تنظيم هذا العمل المشترك، ونقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف حول هذه الاقتراحات، وهو ما يوفر أساسا حقيقيا لبلورة أفضل صيغة لهذا العمل المشترك.

الفصل الأول



اليسار وانتخابات مجلس الشعب

٢٠٠٥

ما العمل بعد انتخابات مجلس الشعب

د. إبراهيم سعد الدين

ما العمل بعد انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٢٠٠٥ وكيف ننهض بمصر ونديمقراطية ونقيم العدل الاجتماعي بها؟ انتهت المعركة الانتخابية لمجلس الشعب لعام ٢٠٠٥ بنتائج كارثية لكل القوى الاشتراكية والوحدوية والقوي الليبرالية في البلاد. وأنتجت المعركة مجلسا للشعب يسيطر عليه الحزب الوطني الحاكم والإخوان المسلمون وبعض المستقلين، ويضم إلي جانبهم أحادا محدودة من الأحزاب ذات التوجه الاشتراكي والوحدوي، أو ذات التوجه الليبرالي. وغاب عن المجلس قيادات وطنية وديموقراطية سبق لها أن شاركت في المجالس السابقة وقادت العمل البرلماني المعارض بجدارة واقتدار.

وإذا كانت الأساليب المنافية للديموقراطية التي سادت إبان الحملة الانتخابية، والتي تضمنت الاستخدام الواسع للمال لشراء الأصوات واستخدام الرشاوي بواسطة المسؤولين الحكوميين عن طريق تأدية الخدمات أو تنازل الدولة عن بعض المطالبات، فضلاً عن استخدام العنف بواسطة الباطجية لمنع الناخبين من الاقتراع أو لخوض المعركة مع الخصوم السياسيين، ثم التدخل المباشر لقوات الأمن لمحاصرة اللجان ومنع الناخبين من الاقتراب من اللجان الانتخابية في المرحلة الثالثة للانتخابات - تعد جميعاً من أسباب اجتناب نواب القوى الاشتراكية والديمقراطية من مجلس الشعب الجديد فإن هذه الأسباب كلها لا يمكن أن تفسر وحدها الضعف الحقيقي للقوي الديمقراطية في مصر وعلى رأسها اليسار المصري.

فقد جرت المعركة الانتخابية بعد فترة من الحراك الجماهيري الذي مارسته الفئات الوسطى المصرية ومنظماتها الأهلية في غياب أي دور قيادي فعال لليسر المصري.

لقد أضعفت حركة الفئات الوسطى المصرية بالتركيز على مطالب سلبية مثل لا «للتمديد» لا «للتوريث» تحد ما هو مرفوض بواسطة هذه الفئات ولا تحدد مطالب إيجابية. إن نفس الأمر ينطبق على شعارات أخرى مثل إلغاء حالة الطوارئ.

ورغم أن حزبا كحزب التجمع قد تضمن برنامجا للمشاركة الشعبية والذي أعلن منذ أكثر من ست سنوات مطالبه بتحول النظام الجمهوري المصري من نظام رأسي إلى نظام برلماني فإن الحزب في كل هذه السنوات الست قد أهمل هذا الشعار إهمالا كاملا. ولم يسع إلي تنقيف الجماهير، ولا حتي أعضاء الحزب نفسه، حول هذا المطلب ولا بيان أسباب هذا الاختيار.

لذلك فإن الحزب وجد نفسه مسوقا ضمن حركة الفئات الوسطي المصرية بشعاراتها السلبيه وبشخصيتها للحملة من أجل الديموقراطية، ولم يستطع الحزب قيادة حركة الجماهير ولا حتي من الناحية الفكرية.

إن ما ينطبق علي حزب التجمع ينطبق علي كل قوي اليسار والقوي الليبرالية الأخرى. وقد تمكن الحزب الوطني الحاكم من هزيمة حملة الفئات الوسطي عن طريق المناورة الخاصة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور، والتي طرحت انتخاب الرئيس من بين أكثر من مرشح. ثم قيد هذا الاختيار ليصبح تحت سيطرة الحزب الحاكم.

ثم جاءت انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥ لتكرس نجاح التيار السياسي الإسلامي بقيادة الإخوان المسلمين في فرض وجوده السياسي كقوة يحسب حسابها، ويمكن أن تتنافس في المستقبل علي الحكم بما تملكه من شعارات تعبوية وبرنامج للعمل وقدرة علي الحشد الجماهيري وخاصة حشد الشباب من الجنسين. إن نجاح التيار السياسي الإسلامي قد قابله من الناحية الأخرى فشل التيار السياسي الأستراتيجي والوحدوي من جانب وفشل التيار الليبرالي من الجانب الآخر في تعبئة الجماهير واجتذابها. إن أحد أسباب هذا الفشل هو انقسام هذه التيارات بين أحزاب وجماعات متباينة. وصراعها فيما بينها بدرجة أكبر من صراعها في مواجهة التيارات السياسية الأخرى. واستناد الجزء الأكبر منها علي عناصر من كبار السن يمثلون الماضي. وعدم قدرتها علي اجتذاب الشباب وفتح الطريق أمامهم لممارسة النشاط السياسي وقيادة العمل العام.

وفضلاً عن ذلك فإن أيًا من هذه الأحزاب لم يستطع أن يطرح برنامجا عمليا لحل مشاكل المصريين خاصة مشاكل التعليم والصحة والإسكان والحد من البطالة وتوفير فرص العمل، وتطوير العلم والتكنولوجيا وبناء قاعدة علمية مصرية. وغير ذلك من القضايا والمشكلات التي تعاني منها مصر وكيفية تنميتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا. لقد اكتفت كل الأحزاب المصرية بتحديد خطوط عامة

لتوجهاتها السياسية وطرح أهداف عامة لنشاطها دون أن تفوص في المشاكل الحقيقية للمجتمع ودون أن تطرح حلولاً حقيقية وقابلة للتطبيق للعديد من مشكلات المجتمع المصري.

إن ذلك يعود في جانب منه إلى ضعف الكوادر الحزبية المتخصصة. ويعود من الجانب الآخر إلى أن أياً من الأحزاب المصرية لا يطمح في الواقع لأن يحل محل الحزب الحاكم عن طريق الانتخاب وأن يباشر بالتالي إدارة الدولة لتحقيق تقدمها ونهوضها.

إن الأحزاب تركز لذلك على التغيير في شكل الحكم وكيفية تنظيمه وعلى القضايا الخاصة بالحريات وحقوق الإنسان وما شابهها، ونكتفي فيما عدا ذلك بالتركيز على ما ترفضه من برامج الدولة وحزبها الحاكم بأكثر مما تطرح حلولاً إيجابية وتفصيلية للمشاكل.

إن مثل هذا القصور يكون أكثر تأثيراً على الأحزاب المعارضة المدنية منها على الأحزاب أو الجماعات التي تنطلق من منطلقات دينية. ذلك لأن الاحتماء بالدين هو الملجأ النهائي لكل الشعوب في حالة الهزيمة وفشل مشروعاتها للنهضة. وإذا كان ذلك أمراً صحيحاً بالنسبة لأغلب الشعوب فإنه صحيح بصفة خاصة في حالة مصر. حيث يعتبر الدين من الصفات الأساسية للشعب المصري منذ القدم وحتى الآن. ويلاحظ في الحالة المصرية منذ بدء الدولة الحديثة أن الدين لم يكن أبداً عائقاً للتقدم، ولكن الفكر الديني ككل فكر آخر كان يتأثر بحالات النهضة وحالات الجمود والانكسار. فالنهضة الفكرية والعلمية تصاحب بانعتاق وتطور في الفكر الديني والعكس بالعكس في حالات الركود أو الانكسار، عندما يتصف الفكر الديني بالمحافظة للدفاع عما يطلق عليه ثوابت الأمة.

إن استمرار التمزق الحالي لقوي اليسار من جانب وللقوي الليبرالية من الجانب الآخر يفتح الطريق لتجذر الصراع السياسي ليصبح بين فريقين أساسيين، يمثلهما حزبان كبيران. الحزب الوطني من جانب ممثلاً لراسمالية المحاسيب وبيروقراطية الدولة وعناصر الفساد السياسي والمالي، والتيار السياسي الإسلامي بقيادة الإخوان المسلمين من الجانب الآخر. بينما تصبح الأحزاب ذات التوجه الاشتراكي من جانب وذات التوجه الليبرالي من الجانب الآخر تمثل مجرد ديكور في الثوب السياسي للدولة. ويستمر أيضاً التغييب الواسع للمتقنين وجامعير الشعب عن العملية الانتخابية ما داموا لا يجدون من يمثلهم من القوي السياسية الفاعلة بين

المتصارعين الحقيقيين. وما داموا يرفضون كلا الاختيارين المتاحين: رأسمالية المحاسيب، والدولة ذات التوجه الديني.

إن الخروج من المأزق الحالي يتطلب بدء حركة إحياء وتوحيد لكل من القوي الاشتراكية والوحدوية من جانب وللقوي الليبرالية من الجانب الآخر. إن الجيل الوسيط والشباب المثقف من الاتجاهين هم المدعوون للتصدي لهذه المهمة الشاقة والصعبة.

اليسار المصرى ومسئولية التغيير القادم

عبد الحليم قنديل

هناك خمس ملاحظات أساسية سأتناولها بإيجاز الملاحظة الأولى تتعلق بمصر التى تتغير الآن، فمن المؤكد أن أى حساب سياسى أو تقدير يعتمد الوجود طويل الأمد للوضع القائم هو حساب خاطئ تماماً، وتقديرى، وربما يكون به بعض المجازفة، أن الوضع القائم غير قابل للاستمرار ربما لعامين مقبلين. ولست قادراً على التنبؤ بالنهاية على وجه التحديد وإن كنت أثق أن النهاية قد اقتربت ولكن الصورة النهائية لها قد تتدخل فيها الأقدار. ورغم أن التاريخ لا يعيد نفسه فهناك العديد من المؤشرات التى يمكن الاعتماد عليها كانتخابات نادى للقضاة التى اكتسحتها قائمة غير خاضعة للدولة بما يعيد إلى الأذهان انتخابات نادى الضباط فى نهاية عهد الملك فاروق عام ١٩٥٠، ولكن النهاية الأكثر احتمالية فى اعتقادى أن ينتهى الوضع القائم بانفجار اجتماعى، وهو السيناريو الذى يمكن إدراكه عبر بريق السيوف فى الانتخابات الماضية فى إichاء رمزى بانفلات ضخم قادم إلى هذا البلد لن يكون تكراراً لانفجار ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧ وإنما ستضاف إليه تكلفة قد تكون أوسع اضطراباً فى ظل ما توحى به الأوضاع القائمة. وهذا السيناريو قد يكون مطلقاً على بعض الشروط؛ منه، على سبيل المثال، أن آخر رابط اجتماعى بين النظام والمجتمع ويتمثل فى الدعم على السلع الأساسية يجرى الآن استبداله أو تحوله إلى نظام الدعم النقدي. وطوال الثمانينيات حاول مبارك لدواع اجتماعية أو سياسية أن يؤجل فكرة بيع القطاع العام، وحاول أن يخفض قيمة الجنيه المصرى، ولكنه سوف يقبل على كافة هذه الخطوات لأنه لا بديل آخر بحكم السياسة التى وضعت الاقتصاد المصرى تحت رحمة للتكيف الهيكلى، وفى لحظة إلغاء الدعم سيحدث الانفجار الاجتماعى، وقد يحدث هذا الانفجار حتى بدون إلغاء الدعم.

الملاحظة الثانية: تدور حول المناخ السياسى فى مصر، فالأحوال تنبئ أننا نسير باتجاه اليمين وهو ما تؤكد الانتخابات الأخيرة، وفى لحظة النهاية المرتقبة للنظام الحالى لن يكون هناك سوى قوتين واضحتين، القوة الأولى تتمثل فى الجيش المصرى الذى سيستعيد دوره فى السياسة، أما القوة الثانية فهى الإخوان المسلمين. ولا يمكن القول باحتمالية صدام الجيش مع الإخوان المسلمين. ومن يعتقد ذلك لا

يعرف طبعة الجيش المصرى، من ناحية أخرى فلا يمكن تجاهل دور الجيش المصرى طالما بقى الوجود الإسرائيلى فى الجوار حتى فى ظل وجود حالة السلام الحالية بالإضافة إلى وجود فجوة تنموية هائلة لا يمكن إنكارها بين مصر ودول عديدة لم تستطع الصناعة المحلية عبورها إلا عبر استنهاض للصناعات الحربية، وسوف يظل هذا الانقسام فى مصر وارداً؛ خاصة وأن مصر التى تعاني من الفقر والجهل والمرض لا يستطيع شعبها أن يتجاهل أى دعوة دينية تطرح وعوداً أكثر جاذبية مما هو موجود على الساحة وتتميز بإمكانية الخلاص الدينى. وهذا ما نقصده بفكرة "اليمين در" خاصة أن التكوين المصرى لأسباب عديدة يعيل إلى فكرة الحزب الواحد بدءاً من الوفد ثم نظام يوليو ثم الموجة القادمة للإخوان المسلمين.

الملاحظة الثالثة: تتعلق باليسار الغائب، فمن الملاحظ غياب اليسار سواء فى صورة أحزاب رسمية كالجمع والحزب الناصرى أم فى أى صورة أخرى غير رسمية. والسؤال لماذا انتهينا إلى هذا الوضع؟ والجواب يحتاج إلى جهود أكثر عمقاً من طرح تفسيرات تدور حول الفرقة الأخلاقية أو عدم رغبة الأطراف المختلفة فى أن تعمل سوياً.. إلخ. والسبب الجوهرى سيجعلنا نعود إلى نظام يوليو حيث كانت هناك رغبة فى التنمية والتصنيع وتحديث المجتمع بما أدى إلى أن الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٧ كانت أكثر الفترات صعوداً لحوية الجماهير وحضوراً لليسار، وحدث بعد ذلك انحدار عام فى العقود الثلاثة الأخيرة والتى اعتبرها أهم فترة خلال الخمسة قرون الماضية. فالأوضاع العالمية أثرت علينا كما لعبت السياسة الداخلية دوراً هاماً وهو ما وصل بالحال إلى الانتخابات الأخيرة، حيث بدا المجتمع المصرى كالغبار البشرى وتحركت الغرائز البدائية الأولى. وتمثل ذلك فى الترضية الاجتماعية بالتقسيم التى مارسها الإخوان المسلمين، أو الترضية الاجتماعية بالإجمال ولتلى ظهرت فى شراء الأصوات الانتخابية. والتجربة الحزبية الحالية هى أبعد ما تكون عن هذه الصفة، فشرطها الرئيسى الرخصة.

وعلق اليسار المصرى تصورات عن تغيير العالم وتغيير المنطقة على الميزان الدولى واعتبر انتكاس هذا الأخير هو السبب المباشر لانتكاس اليسار فتشأت مرحلة طويلة من الاحباطات والمخاضات لم تسفر حتى الآن عن شئ.

الملاحظة الرابعة: تتمثل فى عدم صحة غياب التفاصيل أو عدم وجود برنامج تفصيلى للتعليم أو الصحة.. إلخ. فمن المعروف تاريخياً أن ظهور أى قوة تاريخية

يبدأ من طرح المثال الجامع أولاً ثم عندما يتكون لها هيكل ملائم تتطرق إلى التفاصيل. والمجتمع المصري تموج به الآن تيارات عديدة أبرزها اليمين ممثلاً في الإخوان المسلمين، وهناك اليسار الكامن أو اليسار المحتمل.

ويمكن رؤية الوضع كالاتي: هناك جسد ضخم جداً يسمى بالإخوان المسلمين حيث يتسبب له القلق والشك العام أن يعيد تكوين عقله الضامر. ونفس أجواء القلق تتيج لليسار أن يعيد تشكيل نفسه بين جسد ضامر وعقل ناضج، لكن ما هو اليسار المحتمل؟ اعتقد أنه لا يجب أن يكون منطلقاً من التاريخ بل من الظرف الأني، فبؤادر هذا الظرف يمكن قراعتها بوضوح خلال العام المنصرم، عام ٢٠٠٥ والذي اعتبره عام الشك في الحياة المصرية، فنحن إزاء بلد يشك في رأسه ويستعيد أخيراً حاسة النضج، وظهرت أشكال تعبر عن اليسار المحتمل كحركة كفاية وأخواتها مروراً بتمرد القضاة والجامعات. فالقاعدة الطبقية لهذه التحركات أوسع تمثيلاً لما أصطلح عليه بتمثيل اليسار خلال الطبقة العاملة. ومن الواضح أن هذه التحركات ذات طابع وطني عام ولكن الأكثر بروزاً في هذه التحركات أنها تضع أولوية الفعل كأساس لوجودها عبر فكرة الخروج عن النص، وخلال هذا العام نجح اليسار الكامن في تفكيك محرمات كثيرة خلال التجربة الحزبية بأكملها، كنقد الرئيس وعائلته، واكتساب حق التظاهر السلمي، وبوسعه الآن أن يكتسب حق التنظيم المستقل للأحزاب والجمعيات من طرف واحد. وأظن أن الإمساك بحلقة الاستفادة من وضع تدهور النظام الحاكم ونشأة تشكيلات جديدة في المجتمع وللتقدم إلى فعل هجومى على أساس إعادة بناء المجتمع والدولة.. إلخ، هي أمور تنتبأ بوجود واقعة تاريخية ستؤدى إلى مجيء يسار مختلف.

ولا أتحدث عن يسار يحصر نفسه سواء في الماركسيين أو الناصريين أو القوميين، وإنما أتحدث عن يسار مجتمعي يحتوى على مصادر إسلامية وقومية عربية ووطنية عامة، وأعتقد أن هذا الفيض يكفى في اللحظة الراهنة لبناء نواته ولكن شروط بناء هذه النواة تدفعنا لتأمل هذه الصورة: فهل تنتهى هذه النواة إلى حزب جمعي واحد أم يمكن أن يكون هناك تحالف حزبي ينشأ بصورة مستقلة ولا تأخذ شكل أحزاب الرخصة، فأحزاب الرخصة هي السبيل الأمثل للفشل، وإنما أتحدث عن الإعلان من طرف واحد، ويمكن أن نتخيل الصورة التالية: إننا بحاجة إلى يسار مجتمعي متعدد المصادر يمكن أن يأخذ صورة حزب جديد يسعى إليه مبادرون من كافة الأطياف بحيث تشمل نواته كافة ألوان الطيف ولا تقتصر على

اتجاه واحد يسعى إلى السيطرة على الأطياف الأخرى. أما الصورة الأخرى فتعتمد على تحالف واسع من أحزاب ومنظمات وجمعيات وهيئات ولكن يشترط هذا التحالف أيضاً وجود حركة أو حزب تقوم محل العمود الفقري لهذا التحالف. وهناك صورة ثالثة تعتمد على تقدم حركة احتجاجية كحركة كفاية على سبيل المثال للتحوّل من مبادرة سياسية إلى حركة سياسية بمعنى أن تتغير من مبادرة تسعى لتغيير يعتمد برامج تقترب من فكر الحركات السياسية وتقوم على حصر المشكلات الأساسية في المجتمع المصري المتمثلة في الاستعمار والاستبداد والفقر والبطالة والفساد. ويمكن على أساس تحديد مواقف واضحة إزاء هذه المشكلات إعادة استنهاض حزب جديد.

الملاحظة الخامسة: نحن لا نحتاج إلى مجرد حزب يساري جديد ولا إلى مجرد وحدة لليسار بالصورة والتقسيمات المتوارثة، فنحن نحتاج إلى حزب وطني جامع على شرط أن يلعب هذا الحزب دوراً جوهرياً في الانتفاضة المدنية السلمية الموجودة حالياً، وأعتقد أننا مع غياب حزب مؤسس على هذا الشرط فسنكون أمام موجة ثالثة من فكرة الحزب الواحد والذي سيتمثل في الإخوان المسلمين.

اليسار المجتمعي طريقنا للخروج من الأزمة

د. إيمان يحيى

جاءت نتائج الانتخابات الأخيرة كاشفة عما وصلت إليه أحوال اليسار المصرى، لكنها لم تكن مفاجأة لكثيرين، فهذا اليسار يعانى من أزمة بنىوية وفكرية منذ منتصف الثمانينيات، يلحظها كل المتابعون. كم من الوثائق والدراسات والنقاشات التى دارت منذ ذلك الحين حول هذه الأزمة، وكم من القرارات والتوصيات التى تم اتخاذها بهذا الصدد، والتى وضعت على الرف فى تలాجة للنسيان.

بادئ ذى بدء، لابد من الإشارة إلى أنه لا يمكن تصور مستقبل مصر دون يسار، أو بالأحرى دون وجود يسارى قوى، وللأسف الشديد يشهد مسرح السياسة المصرى اختلالاً واضحاً فى ميزان القوى لصالح اليمين بجناحيه الحزب الوطنى والإخوان المسلمين؛ أى أن مستقبل مصر يتهدده غياب "الوسط" و"اليسار". ذلك أحد وجهى المعادلة. أما الوجه الثانى فهو أن اليسار الحالى بوضعه الراهن ليس له مستقبل!! تلك المعادلة المستحيلة "لا مستقبل بدون يسار، ولا وجود ليسار بلا مستقبل" تصوغ الوضع المأساوى الحالى، وتبحث عن حل لها.

لقد نتجت أزمة اليسار فى مصر بفعل أسباب كثيرة، منها ما هو موضوعى لا يتحمل تبعته اليسار المصرى، ومنها ما هو "ذاتى" كان فى مقدور اليساريين فى مصر تلافيه.

ولعل أبرز الأسباب والظروف الموضوعية لأزمة اليسار المصرى تتركز فى:-

* سقوط النموذج "الاشتراكى" السوفيتى، وما يمثله هذا السقوط من انهيار لمنظومة للتصورات المرئية لدى "جماهير" اليسار عن النموذج البديل المقدم لهم والموعودين به.

* السيولة الطبقيّة التى حدثت فى المجتمع المصرى والتى جعلت مهمة اليسار صعبة للغاية فى مخاطبة وتحديد جماهيره. لقد أحدثت تلك السيولة الطبقيّة عدة عوامل كان أبرزها: حقبة النفط فى السبعينيات والثمانينيات وسيادة "الاقتصاد الرئعى" وما حمله معه من ثقافة ومفاهيم.

* ما أحدثته التدفق الرأسمالى لاستثمارات خليجية، و"سعودية" بالأخص، فى مجالات الإعلام والثقافة المصرية، والتي لم تنج منها الصحف والسينما والفنانيات. لقد أدى ذلك إلى سيطرة شبه كاملة على وسائط صناعة الوعى فى مصر، بل وإلى القضاء على عناصر "القوة الناعمة" المصرية. لقد شاعت "ثقافة" ونمط حياة معاديين لأفكار التقدم والتحديث الحقيقى. ما حدث فى مصر خلال الثلاثين عاماً للماضية يمكن أن نطلق عليه "سعودة مصر".

ورغم تلك الأسباب الموضوعية، فإن الظرف الموضوعى الحالى يبدو - فى الوقت نفسه - مولئاً لصعود اليسار.. كيف؟

* هناك ٤٣% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر، وما يحمله ذلك من مخزون لقاعدة جماهيرية ومحتلة لصعود يسارى، فى حال تغير أوضاعه الذاتية.

* مخزون سخط عام وغير عادى بين المصريين تجاه سياسات الفساد والقهر السياسى والاقتصادى والاجتماعى. لقد ظهر هذا السخط الواسع، بشكل لم يسبق له مثيل أثناء الانتخابات البرلمانية السابقة، بل وتم نتويجه بقتال حقيقى لإصرار الناخبين على استخدام حقهم الانتخابى والإدلاء بأصواتهم، ووصل الأمر إلى أن أصبح الإدلاء بالأصوات "عملية انتحارية" بكل ما يعنيه هذا المفهوم. هذا التحول الإيجابى فى سلوك المواطن المصرى صب فى جعبة "الإخوان المسلمين" لغياب قوة معارضة بارزة أخرى فى الساحة السياسية.

* يواجه كيان "الدولة المصرية" الآن ولأول مرة منذ عهد محمد على، أخطاراً لم يواجهها من قبل، بل يذهب البعض إلى أن تلك الأخطار لم يتعرض لها منذ آلاف السنين، إنها أخطار انكماش "الدولة" وتفككها وتحللها، تلك الدولة المركزية التى صمدت من الفراعنة. يبدو شبح "الطائفية" بين الأقباط والمسلمين واضحاً للمعان وبشكل غير مسبوق وسط تجاهل وتقاعس للنظام المصرى، وتنضح الصحف القومية بنعت بدو سيناء بأنهم "غير مصريين"، وتقوم الدولة بفرض "العقاب الجماعى" فى أشنع صوره عليهم دون تمييز لتعيد مصر مائتى عام إلى السوراء، وتطل نزعة "انفصال" نوبية بإيعاز خارجى دون اكتراث من أولى الأمر، وتلك الأخطار، التى تدفع بالدولة المصرية إلى الانكماش والتراجع عن حدودها المجتمعية لتتناكل فى مشهد لم نره من قبل، لن تستطيع القوى المصرية الحية مواجهتها دون أن يكون اليسار فى قلب المواجهة، لماذا؟ لأن اليسار وحده -اليسار

المجتمعى المريض - هو القادر على المواجهة بمفهومه عن حقوق المواطنة وعن الدولة الحديثة المعاصرة، وبعمقه القومى والديمقراطى فى آن واحد.
إذا جئنا إلى الأسباب الذاتية التى أودت باليسار فى مصر إلى أزمته الحالية لوجدنا على رأسها عدة عوامل مؤثرة:

* منها ما يتعلق بأسباب تاريخية مرتبطة بإرث تاريخى منذ الحلقة الثانية لنشوء اليسار فى الأربعينيات: البدايات التنظيمية المتعددة، التشرذم والحلقية والشللية، تلك الأمراض التى ما زالت سارية حتى اليوم، بل وأفرزت تحكماً لحققة ضيقة معينة ما زالت متحكمة فى مفاصل ومحاور ونقاط ارتكاز العمل اليسارى.

* أفضت ممارسات تلك الحلقة الضيقة إلى إبعاد ٨٥-٩٠% من اليساريين عن الأحزاب والتنظيمات اليسارية، فأصبحنا أمام ظاهرة فريدة، ألا وهى وجود "يساريين" وغياب "اليسار". فالغالبية الساحقة الآن من قيادات وكوادر وعناصر اليسار المصري هم من المستقلين؛ مجرد أفراد مبعثرين.

* أدى اتباع قطاع مؤثر من "اليسار الرسمى" لسياسات خاطئة إلى إخفاق اليسار وفقدانه تميزه والتحاقه بالحزب الحاكم. بدأت تلك السياسات بمقولة فصل "مؤسسة الرئاسة" عن السلطة الحاكمة ككل فى بداية الثمانينيات، ثم جاءت سياسة "الأسقف المنخفضة" لتعطى مبرراً للالتحاق الذليل بسياسات النظام، وتبعتها فكرة "التدخل المتناقض" التى تفسح المجال لولوج قيادات اليسار الرسمى داخل معطف الحكومة والاستفادة من الامتيازات الحكومية وفى نفس الوقت الاحتفاظ بمظهر المتناقض معها. كل ذلك أدى إلى بروز اليسار كمعارضة نظامية (من داخل النظام)؛ معارضة محسوبة عليه. فى نفس السياق جاءت فكرة..... روجت لها قيادات "اليسار الرسمى"، تلك الفكرة كانت بمثابة قشة قصمت ظهر البعير لتظهر عبورة اليسار دون أية ورقة توت تسترها، ألا وهى "نحن نقوم بمعارضة سياسات ولا نعارض أشخاص"، ونمى من روجوا لها أنه من المستحيل أن يعارضوا "الديكتاتورية" دون أن يشيروا إلى "الديكتاتور" ومن المستحيل أيضاً مقاومة "الفساد" دون ذكر أسماء "الفاستدين". كانت المعارك التى يخوضها أبطال المعارضة من أمثال المرحوم عادل حسين ومجدى أحمد حسين وأحمد عز الدين ضد "الفاستدين" تلهب مشاعر الناس الساخطة ويثير أعينهم بنيران تضحيات من خاضوها بينما كانت "غمامة" معارضة السياسات "الظالمة" واحترام "الظالمين" تلف اليسار بضباب كثيف يحجبه عن رؤية الجماهير له.

ابتعد "اليسار" عن العمل الجماهيرى والمنظم والمستمر وسط الناس. ليس العمل السياسى وحده، بل والعمل الاجتماعى والخدمى. هنا يجب أن نشير إلى أن إحدى وظائف الحزب السياسى فى المجتمعات النامية، والتى ينسحب فيها دور الدولة باطراد من مجالات الصحة والتعليم، وتتصل الحكومة من أداء واجباتها تجاه مواطنيها تبعاً لسياسات السوق و"التكيف الهيكلى"، هى محاولة سد جزء يسير من تلك الخدمات للمواطنين. لقد تركت القوى السياسية المجال واسعاً أمام حركة الإخوان المسلمين للقيام بهذا الدور، فتحوّلت المساجد إلى مؤسسات شاملة للرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية. إنها ثلاثية العمل الجماهيرى التى أشار إليها حسن البنا من قبل "المدرسة- المسجد- المقهى" فأين كان اليساريون منها؟!!

توقع اليسار على نفسه فقد فقد مستقبله المتمثل فى الشباب، وشهدنا ظاهرة يمكن تسميتها "شيخوخة اليسار" وارتفع المعدل العمرى لأغلب أفراده إلى ما بين ٥٠-٦٠ سنة، وفاقم من ذلك تثبث قيادات اليسار بمواقعها، رغم أنها بلغت من العمر أرزله، وبدلاً من أن يكون "اليسار" هو المستقبل وهو الشباب بعفويته وجموحه ونقاته، أصبح "اليسار" مرادفاً للشيخوخة والماضى الآفل بعجزه وتردده وإيثاره السلامة، فقد بريقاً كان متلازماً مع مفهومه أمام المجتمع.

فى نفس الوقت ترك قطاع من قيادات اليسار "جيل الوسط" النشاط السياسى وتفرغ لمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدنى الممولة أجنبياً؛ مما أوجد فراغاً لمجموعة مؤثرة من "جيل الوسط" داخل الجسم اليسارى. وفى نفس الوقت فرض ذلك تغيرات على من هربوا من "نيران" تسلط القيادات التاريخية فوجدوا أنفسهم فى "جهنم" للتمويل الأجنبى، وما يفرضه من أولويات واعتبارات مغلفة برطانة جديدة باهتة، تجمع ما بين الليبرالية واليسارية المخففة.

إذا كانت تلك هى أزمة اليسار فى مصر، ووضعها الحالى فلن السؤال المطروح بقوة الآن أمام اليسار هو: كيف يخرج من هذه الأزمة؟ وكيف يستعيد مواقفه التى فقدها؟ هذا هو ما منجيب عليه فيما يأتى.

كيف يخرج اليسار المصرى من أزمتة للحالية؟ إذا أردنا الإجابة على هذا السؤال يجب أولاً أن نحدد عن أى "يسار" نتحدث. اليسار الذى نعينه هنا هو اليسار العريض، الواسع اجتماعياً، أو ما يمكن أن نطلق عليه "اليسار المجتمعى"، وهو بالطبع ليس اليسار اللختدى والأيدىولوجى. إنه "اليسار المجتمعى" الذى يتمحور حول مواقف سياسية واجتماعية رئيسية تجد اتفاقاً عاماً بين أطرافه. هذا "اليسار"

هو نواة الكتلة الحرجة اللازمة لنفع وإنجاز عملية التغيير الاجتماعى فى مصر. هذا "اليسار" يتخلق من واقع الحالى والذى بدا فيه ٨٠-٩٠% من قوته أفراداً مستقلين بحكم عوامل ذكرناها آنفاً، وبفعل ثورة المعلومات والاتصالات التى أوجدت ظاهرة "فرد الوعى"، فلم يعد وعى الأفراد متطابقاً تبعاً لبرامج تنقيف تلقينية، بينما أصبح "وعى الفرد" يتوقف على ما يتحصل عليه بنفسه. هذا "اليسار المجتمعى" يخرج عن إطار الأيديولوجية المصمتة، وينفض عن نفسه غبار رطانات وصياغات وقوالب جامدة لا تمت بصلة لمنهج علمى.

إذا أراد اليسار أن يكون له مستقبل فإن عليه تجاوز تحديات معينة نوجزها فيما يلى:

• أن يخلع أريضة التنظيم المركزى البالية، ليبدع حركة ديمقراطية علنية، واسعة وشعبية. حركة تتسع للاختلاف والتنوع تضم الماركسيين والناصريين والاشتراكيين الديمقراطيين والدينين المستيرين. حركة تنهج منهاجاً لا مركزياً وديمقراطياً يسمح بتعدد منابر الاتجاهات والمواقف، وفى نفس الوقت يتمسك بإطار برنامجى لعشر أو عشرين نقطة. وهى حركة "علنية" تتجاوز الشكوك ووباء عدم الثقة للمتبادل بين أطراف اليسار والمتولد من تجارب سابقة. حركة قيادتها لا تنعق لفرد وإنما لجماعة تتسق بين أطرافها. وهى حركة شعبية تعنى بما تقوله الجماهير لتأخذ من أفواهها شعارات ومبادئ لسياساتها.

• يسار المستقبل يجب أن يكون ذا موقف وطنى واضح مضاد للصهيونية ومعاد للإمبريالية الأمريكية، يسار مقاوم للتطبيع ولا يقبل المهادنة مع أنصاره.

• يسار المستقبل يجب أن يقبل الآخر فى المعسكر الوطنى ولا يستبعده، يعترف بكل التيارات "ليبرالية، قومية، اشتراكية، إسلامية"، وبحقها فى التواجد العلنى والتنظيم الشرعى، وقبل ذلك كله يدعوها لإثجاز مشروع وطنى تحتاجه مصر الآن.

• يسار المستقبل الذى نبغىه ذو وجه إنسانى، يعترف بحقوق الإنسان وحقوق الفرد فى العقيدة واعتناق الأفكار والتعبير. يسار لا يطحن الإنسان ولا يعتبره مجرد تقصيلة صغيرة فى ماكينة سياسات ضخمة قد تسحقه وهى تتادى بشعارات عن رفاهيته.

• يسار المستقبل أيضاً يستعيد هويته الاجتماعية مجدداً، ويطرح مشاكل البطالة ونهب ثروات مصر عن طريق للخصخصة، وتكون إعادة توزيع الثروة

على السكان فى رأس أولوياته؟ لابد لذلك "اليسار" إذا أراد الحياة أن ينتبه إلى قضايا الصحة والتسلیم والضمان الاجتماعى وأن يولججه هجمة الاستيلاء على العمود الفقرى للاقتصاد المصرى المتمثلة فى بيع البنوك وشركات التأمين وما يمثلته ذلك من ضياع لمائة عام من النضال المصرى لاستعادة أصول الاقتصاد من أيدى اليهود والأجانب.

* يسار المستقبل يجب عليه أن يخوض معركة الحفاظ على مصر ككيان ودولة أمام الأخطار المحدقة بها لليوم والتي تهدف إلى تفكيكها طائفيًا وعرقيًا وثقافيًا. يسار يدافع عن الدولة الحديثة التي بناها محمد علي!

* يسار المستقبل ذو خطاب واضح ووجه ذى ملامح عربية، يتواصل مع محيطه القومى ويستمد من تراثه مفردات خطابه مبتعداً عن الرطانة الغربية على مجتمعه، فى نفس الوقت الذى يستلهم من رحابة العالم المعاصر سعة أفقه وتواصله مع الحضارة العالمية. ولعلنا نشير إلى أن اليسار قد افتقد أصواتاً مثل عبد الرحمن الشوقاوى ومدرسة "روز اليوسف" فى السبعينيات التي كانت قادرة على الاشتباك مع الثقافة التراثية واستخراج مكوناتها فى معارك جذبت أيضاً المجتمع المصرى بكافة شرائحه.

* يسار المستقبل أيضاً يعنى ببناء قوته من "أسفل إلى أعلى" دون أن يتخلى عن تأثيراته داخل النخبة الثقافية والسياسية فى مصر. هذا البناء "من أسفل إلى أعلى" يعنى زرع مؤسسات بين الناس تُعنى بقضاء حوائجهم، لا تتعالى على متطلبات قد تبدو بسيطة ولكنها مؤثرة.

إذا فرضنا أن تلك هى مواصفات اليسار المطلوبة لتخطى التحديات وللولوج إلى المستقبل فما هى نقطة البداية؟

ليس عيباً أن يبدأ اليسار حركته من جديد، وأن يعيد تأسيس نفسه من جديد، فكم من حركات وطنية ويسارية بدأت أكثر من مرة، ولعل الثورة الفلسطينية خير الأمثلة على ذلك، والثورة الكويتية والصينية أيضاً لكننا نشير إلى أن الدعوة إلى تأسيس جديد لليسار فى مصر لا تعنى أبداً البدء من فراغ، لأن اليسار المجتمعى يبدأ وفى جعبته دروس وخبرات نضالية وتاريخية سابقة.

يستطيع اليسار أن يبدأ حركته الجديدة مستنداً إلى موقفه فى معركته المجيدة لمواجهة "كلمب ديفيد" حيث كان مبادراً للوقوف أمامها وكان قائداً لحركة سرعان ما اتسعت لمواجهتها. يستطيع أيضاً أن يبدأ من معركته ضد الإقطاع ومواقف

أثبتت الأيام صحتها في مواجهة سياسات الانفتاح الاقتصادى والخصخصة. هذا الرصيد من المواقف التى تناساها البعض بفعل الزمن أو عن قصد، تصلح منصة انطلاق جديدة لحركة يسارية واعدة. ولعل سؤالاً آخر يفرض نفسه علينا هنا: هل تعنى بداية حركة يسارية جديدة إعلان العداء لأحزاب قائمة وخوض الحرب ضدها؟ بالطبع لا لأن تلك البداية تتحقق فقط بالدعوة إلى حوار واسع النطاق بين كل اليساريين حول أوضاع اليسار ومستقبله. حوار لا يستبعد أحداً ولا يستبعد الآخر سوى من اختار موقعه إلى جانب نظام فاسد أو مهادن للصهيونية. هذا الحوار يطلق الأقنعة مفتوحاً أمام كافة الاحتمالات ومنها احتمال أن يتحول حزب اليسار القائم حالياً إلى تلك الحركة، ولكن ذلك مرتبط بتوفر شروط لإحداث ذلك، من الممكن أن تكون موضوعاً للحوار. المهم أن يبدأ اليساريون فى مصر الحوار، فالمستقبل لا ينتظر، والأحداث تتوالى بوتيرة سريعة تجعل من العاملين المقبلين حاسمين فى تاريخ مصر بل والمنطقة العربية.

تلك كانت محاولة للتفكير بصوت عال حول مستقبل اليسار فى مصر. وهى فى نفس الوقت دعوة إلى الحوار ليس فقط حول مستقبل اليسار المصرى بل هو مستقبل مصر الذى لا يمكن تصوّره دون وجود مكان لليسار فيه.

مناقشات

عبد الغفار شكر: أود أن أوضح مجموعة من الحقائق، أولاً عندما قرر مركز البحوث العربية والإفريقية مناقشة موضوع مستقبل اليسار المصرى فى إحدى ندوات الموسم الثقافى، لم يكن هناك أى وهم بأن المركز يفتح باب النقاش حول هذا الموضوع، فالنقاش موجود بين صفوف اليسار وهناك العديد من المهتمين بمستقبل اليسار والذين سبقونا فى طرح الموضوع للنقاش، ونأمل مع الحضور الكبير فى هذه الندوة أن يتسع هذا النقاش، ونتمنى وجود شبكة من المناقشات تصب فى مثل هذا النوع من الندوات.

ثانياً: عندما قرر المركز تنظيم ندوة حول هذا الموضوع كان خيارنا الرئيسى أن يتحدث فيها الدكتور إبراهيم سعد الدين وعندما شاركنا فيها صالون النديم ولجنة الشئون العربية بنقابة الصحفيين انضم إلينا الدكتور إيمان يحيى والدكتور عبد الحليم قنديل، ولا بد أن ندرك أن مجمل الأطروحات الثلاث لا تعبر عن الآراء المطروحة فى صفوف اليسار وإنما وجهات نظر تمثل أصحابها وليست موقفاً مشتركاً للجهات المنظمة للندوة.

ثالثاً: لا يمكن أن ينتهى النقاش حول هذا الموضوع فى هذه الجلسة. ونحن على استعداد لمواصلة النقاش حول نص الموضوع فى ندوة شهرية تعقد فى النقابة أو فى أى مكان آخر يتسع لأكثر عدد من الحضور، وقد حاولنا منذ عامين إنشاء صيغة للحوار بين صفوف اليسار ونجحنا أن يلتقى من خلالها عشرة أطراف ممثلين لألوان الطيف المختلفة لليسار عبر ثلاث من الحلقات النقاشية، وأطلقنا عليها "ملتقى اليسار"، وقد شارك فى هذه الحلقات النقاشية حزب التجمع، والحزب الناصرى، وحزب الشعب الاشتراكى، والحزب الشيوعى المصرى، ومركز الدراسات الاشتراكية، ومركز العدالة، والمركز الاجتماعى المصرى، واللجنة الشعبية لمساندة الانتفاضة وعدد آخر من الشخصيات العامة، فأشكال اليسار متعددة بين دوريات ومراكز بحثية أو تنظيمات شرعية أو غير شرعية. وبالتالي فالنقاش يمكن أن يمتد عبر هذه الأطر كلما كانت الفرصة سانحة لذلك. وهناك مسألة رئيسية تستدعى وجود اليسار بشكل سريع وتتمثل فى الاستقطاب الضخم بين الحزب الحاكم والإخوان المسلمين والذي نتج عن الانتخابات الأخيرة، فالحكومة نجحت فى الحصول على ثلثى المقاعد فى مجلس الشعب مما يعنى أن النظام الذى

يناور على الإصلاح فى المجتمع المصرى يستطيع أن يقوم بأى تعديلات دستورية يراها مناسبة ويمررها بسرعة عبر مجلس الشعب، وبالتالي يزايد سياسياً على مسألة الإصلاح. وهذه المسألة لن نستطيع مواجهتها ما لم يفرز الواقع قوة جماهيرية متماسكة قادرة على الضغط من أجل فرض الإصلاح الواجب، وبالتالي: ما لم ينهض اليسار والقوى الليبرالية من جديد فإن للنظام سيسرق مسألة الإصلاح.

د. كريمة الحفناوى: لا أعتقد أننا فى حاجة إلى حزب جديد يضاف إلى الأحزاب الموجودة على الساحة منذ ثلاثة عقود والتي بدأت فى عام ١٩٧٦ كمنابر قسوية وبدأ حزب للتجمع كمظلة تضم أطبافا يسارية عديدة ثم ينتهى كل هذا إلى الضد، فالجميع انتهى إلى نقطة الصفر. فهذه الأحزاب لم ترتبط بالجماهير، وإذا لم يحدث شرط الارتباط بالجماهير فلن يخرج هذا النقاش عن مجرد نقاش عادى يتم داخل الحجرات المغلقة، ولا بد أن ندرك ما جرى للمجتمع المصرى خلال هذه العقود من تدمير للطبقة الوسطى، وخصخصة للمصانع وتدمير للطبقة العمالية. من ناحية أخرى نحن فى مرحلة تاريخية يسعى فيها الجميع إلى الاستقلال الوطنى، وبالتالي فهذا المطلب لا يقتصر على طيف واحد من أطباف اليسار بل لا يقتصر على تيار واحد فهناك البعد العربى والبعد الإسلامى، والذى تزايدت أهميته بعد أحداث ١١ سبتمبر عندما وصمت أمريكا الإسلام بالإرهاب، فالمجتمع المصرى والعربى يشعر الآن أنه إزاء إمبريالية عالمية تحول الصراع إلى البعد الدينى، فاليسار عندما يناقش فكرة وجود يسار مجتمعى أو يسعى لإنشاء حزب يسارى جديد لابد أن يكون واعياً بكل هذه الأبعاد، فلا بد لأى يسار كامن أو محتمل أن يجمع القوميين والإسلاميين للمستيرين.

د. فوزى منصور: وجدت نفسى أتنق مع معظم ما قيل، وربما النقطة الوحيدة التى تحتاج إلى إيضاح هي ما طرحه عبد الحليم قنديل حول احتياجنا الأتية والمستقبلية لحزب وسط، وأنا أتنق معه تماماً فى هذا الرأى لكن بالنسبة لليسار وتحديداً لليسار الاشتراكى فهو حزب الوطنية لأننا إذا نظرنا إلى مقاومة الاستعمار والتحرر من الأوضاع الاستعمارية التى قادتنا إليها للسلطة الحالية والقضاء على الاستبداد ومقاومة الفقر والبطالة والفساد وأعتقد أن هذه المطالب تمثل مقومات ومكونات اليسار وتتميز الاشتراكية بأنها تحدد الوسائل العلمية التى تحاول تحقيق

هذه الأهداف جميعاً مع عدم وجود تعارض بينها، وعبر معيرتى الميسارية بداية من الحزب الوطنى ثم انتقلت منه إلى الاشتراكية مباشرة ولم أجد فى هذا التحول أى انقطاع بين الماضى والمستقبل، فالاشتراكية هى سبيل الوطنيين للقضاء على مشاكل مصر وأيضاً كل مشاكل الشعب على أساس علمى مدروس ولا يوجد أى تعارض بين التوجه الوطنى والتوجه الاشتراكى، فالحزب الشيوعى الصينى حقق أقصى ما يمكن أن يحطم به أى وطنى وقد استخدم التوجه العلمى فى تحليل المشاكل المطروحة ويصلح كنموذج لكى نسترشد به ولا نقلده.

المهندس محمد فرج: ترتبط الأزمة التى يعانى منها اليسار الآن بالحالة المصرية، فالأوضاع المصرية لا تشهد أزمة لليسار فقط بل تشهد أزمة لكل القوى المدنية، فالحالة المصرية الراهنة تمثل فوضى اجتماعية، وسياسية وثقافية، والسيناريو الوحيد الذى يكاد أن يكون مطروحاً فى المستقبل هو سيناريو الفوضى أيضاً فى غيبة قوى مدنية حقيقية وفى غياب الجماهير التى لم تكن طرفاً فى الانتخابات الأخيرة، وهى ليست طرفاً متضامناً مع حركة كفاية أو الحملة الشعبية، وهناك تحركات موجودة داخل الفئات الوسطى وهى تحركات بالإضافة إلى اليسار والقوى الأخرى معزولة تماماً عن الجماهير، لأن هذه الأخيرة بدورها تعيش فى حالة فوضى. فاليسار الآن فى غرفة الإنعاش بأكمله، الرسمى وغير الرسمى، الماركسى والقومى والوطنى، واليسار ليس داخل للمعادلة السياسية الموجودة حالياً، ونتائج انتخابات ٢٠٠٥ لم تكن مفاجئة إلا لمن أراد أن يفهم ذلك، وإنما كانت انتخابات كاشفة عن أزمة اليسار والقوى المدنية منذ ما لا يقل عن ثلاثة عقود، وإذا لم تتغير الأوضاع الذاتية لليسار ستظل الأحوال كما هى عليه. وبالتالي فنحن نحتاج إلى يسار جديد عبر أحزاب جديدة لليسار وليس مجرد حزب واحد أو القيام بعمليات من الاتحاد تتبعها عمليات أخرى من الانقسام.

المهندس كمال خليل: نظراً لعدم كفاية الوقت المحدد لى للحديث أعد أن يستقيم الاشتراكيون الثوريون بوجهة نظرهم كاملة فى عدد من الصفحات فى حلقة النقاش المقبلة حول هذا الموضوع، من ناحية أخرى لا بد أن يكون لدينا أمل فى نهوض اليسار والتمسكه بالجماهير وتملكه زمام المبادرة، فاليسار بمفهوم واسع يضم أطرافاً مجتمعية متعددة ولا يمتلك تيار العداء الجذرى للإمبريالية كما يتمثل

ذلك فى اليسار الاشتراكى والذى يمتلك وحده أيضاً برنامجاً اجتماعياً محدد السمات، وبالتالي لا بد أن يكون لدينا روح تفاؤلية بالمستقبل، وفى الحقيقة لا نحاج اليسار جديد وإنما اليسار مناضل يتوفر لديه شرطان: أولهما أن يفصل عن الطبقة الحاكمة فلا يمكن تصور وجود تحالفات بين اليسار وأى طرف له علاقات بالنظام الحاكم. الشرط الثانى: اليسار المناضل لا بد أن تكون لديه قواعد جماهيرية من العمال والفلاحين، فلا بد أن يبنى اليسار قواعده بدءاً من الآن. ونجيب بصدق على سؤال لماذا نجح الإخوان المسلمين وفشل اليسار؟ فالإخوان نجحوا لأنهم أكبر قوة منظمة على الساحة السياسية، وهناك سبب آخر يتمثل فى تعطش الجماهير لأى بديل للنظام الموجود ورأت الجماهير فى المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات فى الإخوان قوة تستطيع كسر النظام، والبرنامج ليس هو المشكلة لأى بناء يسارى فيجب أن نختار ثلاثة كلمات بسيطة لتردها بين الناس: العدل، والحرية والمساواة. يعبر العدل عن السعى إلى إعادة توزيع الثروة وحل قضية البطالة والوقوف ضد الخصخصة، أما الحرية فتتضمن ضرورة السعى لإسقاط نظام مبارك وحرية تشكيل الأحزاب وتقليص سلطات رئيس الجمهورية، أما المساواة فتعبر عن حق المواطننة. فبرامجنا اليسارية موجودة ومتعددة، ولا بد أن نوضح أن التغيير لن يأتى إلا عبر انتفاضات شعبية وليس عبر أجنحة السلطة المختلفة، ولن يكون هناك أى تغيير بدون أى تضحيات أو دفع لضريبة الدم، وهناك إضاعات تعبر عن وجود أمل فى العام الماضى استطاع اليسار بمفهومه الواسع انتزاع حق التظاهر ونسعى إلى أن تنتقل المظاهرات إلى الأحياء الشعبية، أخيراً ينبغى أن يكون لدينا كيسار رؤية واضحة تجاه الإخوان المسلمين.

متحدث: ألاحظ غياب الشباب عن هذه الندوة وأخشى أن نتحدث بعد ثلاثة عقود عن أزمة اليسار أيضاً، ومفهوم اليسار لا يعرفه أغلب الجماهير، فالمشكلة الأساسية لليسار تتمثل فى غياب التواصل مع الجماهير، فمن واقع ممارستى العملية أعمل فى مستشفى يبلغ عدد الشباب العاملين فيها أكثر من ٩٥% وأنا على ثقة أنهم لو حضروا هذه الندوة سيتركونها بعد دقائق قليلة لعدم إيمانهم بهذا الحديث، وجميعهم يحبون هذا الوطن ولكنهم لا يعرفون مفاهيمنا أو مصطلحاتنا، واقتراح أن نقيم ندوة فى السيدة زينب لمعرفة كيف يفكر الناس؟ بدلاً من

الاجتماعات النخبوية، فلا بد أن نتحدث إلى الناس بأسلوب بسيط يتحدد في نقاط واضحة فالجماهير متعطشة جداً للتغيير.

٥. يحيى... يبدو للمتابع لأخبار اليسار في العالم أن هناك انفراجة لليسار في أمريكا اللاتينية، فريس بوليفيا أعلن عن تنازله عن نصف راتبه هو ووزارته مما يمثل صورة طيبة لليسار في العالم، وأعتقد أن ما يحدث في أمريكا اللاتينية لا يعبر عن رد فعل تجاه الهجمة الأمريكية الإمبريالية بقدر ما يمثل نجاح لليسار المنظم في الوصول للسلطة هناك، وأعتقد أن أزمة اليسار المصري تتمثل في انتقال جزء كبير منه إلى الليبرالية الجديدة وجزء آخر تحالف مع الإخوان المسلمين، وأرى أن مسألة دراسة الإخوان المسلمين هامة جداً ولكن الانضواء تحت لوائها يذهب بجهود اليسار، وبالنسبة لليسار المجتمعي هناك نقطة هامة تخص علاقة هذا اليسار بالتطورات العالمية، فهل النظام المفترض لليسار مستقبلاً سيعتمد الأممية أم النظام الاقتصادي الموجه للدولة؟

٥. أحمد الأهواني: لقد طرح مفهوم اليسار في عام ١٩٨٩ أثناء الاحتفال بمرور مائتي عام على الثورة الفرنسية فماذا بقي من شعاراتها: الحرية والإخاء والمساواة وعلاقة اليسار بهذه المفاهيم. ولقد انقسمت قوى التقدم تاريخياً إلى قسمين، أحدهما يرى التقدم عبر الأقوياء وتمثلت هذه القوى في النازية والفاشية، والأخرى ترى ضرورة مشاركة الجميع في عملية التقدم، وبالتالي لا بد أن يتسع مفهوم اليسار ليشمل حقوق الإنسان واستثمار كافة القوى البشرية في عملية التقدم، ومن هذا المفهوم الواسع جداً لليسار لا بد أن نحدد بعض المفاهيم: فأزمة اليسار في مصر ترتبط بشكل أو بآخر بأزمة اليسار في العالم، من ناحية أخرى فإن عملية صعود التيار الإسلامي في مصر لا تعبر عن إحياء للدين بقدر ما تعبر عن إحياء للثقافة الدينية، فالأساس الثقافي لصعود التيار الإسلامي في الجامعة تم عبر رى المرأة، في مقابل هزال مفهوم الثقافة لدى اليسار، لذلك فعلياً كيسار طرح الأسئلة الكبرى المتعلقة بالحركات الاجتماعية، والأزمة تتبع في تصوري من غياب التفاصيل الخاصة بالجماهير فكلما اقتربنا منها وجدنا تفاصيل كثيرة تطالبنا بصياغة تصورات سياسية واجتماعية لها.

عبد العظيم المغربي: أعتقد أننا في حاجة إلى دراسة تاريخنا بدقة أكبر وبرؤية مصرية تحترم خصائصنا الذاتية، ومن هذا المنطلق فنحن في حاجة إلى مراجعة نقدية للبريالية الحزبية، فمصر منذ القرن التاسع عشر لم تعرف تجربة ناجحة في إطار البريالية الحزبية، وعندما أدرس تاريخ الحركة الوطنية المصرية واللحظات التي استطاع فيها الشعب للمصرى أن يجتاز إحدى أزماته، أكتشف أن ما نسم من الانتصار على أزمات عديدة لم يحدث نتيجة لجهود حزبية بقدر ما تم نتيجة لحركة وطنية مصرية، فتاريخ مصر منذ محمد علي مروراً بعربى وثورة ١٩١٩ ثم يوليو يعبر عن حركات وطنية تجمع الأطياف التي أشار إليها العديد من المتحدثين في هذه الندوة، ولا أعول كثيراً على أن الشكل الحزبي يمكن أن يكون حلاً ولكنى أرجو أن يدرك أى حزب الدور المنوط به؛ وهو أن يكون شريكاً متوازناً لغيره من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وصولاً إلى صياغة حركة وطنية قادرة على التغيير المنشود. ومن هذا المنطلق أرى أن حركة كفاية وأخواتها تمثل نسيجاً للحركة الوطنية الوليدة، ولو أنى ماركسى أو ناصرى أو إسلامى أو ليبرالى فعلى أن أبذل جهدى لكي تنمو هذه الحركة وأن يكون عمادها هو الشعب المصرى بفلاحيه وعماله وأن يكون الطليعة من المثقفين هم حاملو الرؤية الفكرية لجموع الشعب.

د. شريف حتاتة: استمعت في هذه الندوة إلى كثير من الآراء التي قد اختلف معها، وأشعر في هذه الندوات الموسعة بعدم وجود محور للحوار أو نقاطاً للتركيز عليها، فقد تحدثنا عن الثقافة وعن أمريكا اللاتينية واليسار المجتمعى ومستقبل اليسار.. إلخ، لقد تحدثنا عن أشياء عديدة ولم نتحدث في الوقت ذاته حول نقاطاً محددة، ولذلك فنحن في حاجة إلى اجتماعات أصغر لدراسة مشاكل نوعية محددة بشكل أعمق للوصول إلى فهم للمشاكل التي نواجهها، وأشعر أنه لا يوجد من يمتلك إجابات محددة على الأسئلة التي طرحت، وعلى الرغم من وجودى لأكثر من نصف قرن فى اليسار المصرى إلا أنني أعتقد بوجود قدر كبير من عدم الوضوح وبالتالي علينا دراسة الأشياء بشكل محدد، فمع تقديرى للتوضيحات التي قدمتها الحركة اليسارية فإننى أعتقد أن هذه الحركة أصبحت منعزلة عن واقع وطبيعة الشعب المصرى، فعندما أسير فى القاهرة أو الريف أشعر بعدم وجود علاقة تربطنى بأغلب الجماهير المصرية.

واعتقد أننا ننتمي للطبقة المثقفة أو المتوسطة وبالتالي فنحن نبحث عن دور لكى نقوم به داخل هذه الطبقة، أما فيما يختص بالحركات الاجتماعية فأوافق تماماً على فكرة أن أى يسار جديد أو كامن سيبنى على هذه الحركات التى لا علاقة لنا بها، وبالتالي يجب أن نبحث عن كيفية إيجاد هذه العلاقة مع الحركات الاجتماعية. وهناك ملاحظة هامة وهى عدم تطرق أى متحدث للحركة النسائية فهناك ردة ثقافية رجعية فى المجتمع سيكون لها ضحايا فى المستقبل ويجب أن نبحث عن هؤلاء الضحايا. وكذلك لم يطرح أى متحدث إشارة للحركة الشعبية العالمية فلم يعد هذا العصر يسمح بتحرر أى شعب بمفرده؛ فالشعب المصرى لن يتحرر وحده وكذلك الشعوب الأخرى، فالحركة الشعبية العالمية تزداد قوة فى جميع أنحاء العالم. وعليه أن ندرس طبيعتها وكيفية إقامة علاقات حيوية معها. وأخيراً أود الإشارة إلى أن جميع الحركات اليسارية التى نتجح الآن خرجت أغلبها عن إطار اليسار التقليدي.

د. حسنى أمين: أتفق كثيراً مع ما طرحه الدكتور عبد الحليم قنديل، ولكننى أعتقد أن أزمة اليسار المصرى جزء من أزمة اليسار العالمى والتى تمتد إلى ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى، وأعتقد أنه على الرغم من وجود خلاقات فى التفاصيل بين قوى اليسار المختلفة إلا أنه ينبغي أن يكون هناك اتفاق فى الأهداف العامة والرؤى الاستراتيجية، وفى واقع الأمر هناك انفصال بين قيادات اليسار وال جماهير التى تعيش حالة اليسار فى الواقع، فنظرة بسيطة على طبيعة تركيب الأحزاب اليسارية فى العالم العربى تؤكد هذه النتيجة، وفى اعتقادى أن اليسار فى الأساس هو شعور داخلى ناتج عن الإحساس بضرورة محاربة الفقر والجهل والفساد.

رولا بدوى: ألاحظ أن جريدة حزب التجمع أبعدت الجماهير عن اليسار، فهذه الجريدة تتوجه فى الأساس إلى المثقفين وتبتعد عن جمهورها المستهدف. والآن نحن نبحث عن حلول لإيقاف تدهور اليسار والسؤال الآن لماذا انتظرنا كل هذه المدة لنناقش هذا الأمر؟ وبالنسبة للأحوال العامة لا توجد أي مؤشرات تبعث على التفاؤل فى الواقع المصرى، فالتغييرات الأخيرة لا تدل على أي إصلاح مرجو.

٥. شكري عازز: أود أن أتناقش إشارة بعض الزملاء إلي أن قيام التجمع في عام ١٩٧٦ مثل ولادة لحركة اشتراكية مصرية جديدة وفي الواقع أن من قام بهذه المبادرة هو أنور السادات، وهل يمكن القول أن هذا الأخير سعي إلي إقامة حركة اشتراكية جديدة في مصر؟ ومما يلاحظ أن السادات وضع قيوداً علي هذه الحركة مثل الالتزام بالنص الدستوري علي أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسي للتشريع، والالتزام بعدم القيام بأي نشاط ديني أو طبقي، والالتزام بمعااهدة كامب ديفيد، وهي قيود تمنع أي ممارسة سياسية حقيقية، وتؤكد نتائج الانتخابات الأخيرة علي ضرورة أن يبحث أي يسار حقيقي عن مخرج جديد للزمنة التي نعيشها. وأعتبر أن ظهور الأخوان خطوة إلي الأمام لأنه سيؤدي إلي معرفة الناس لأفكارهم. ففي مجلس الشعب السابق عندما كان هناك سبعة عشر عضواً ينتمون إلي الأخوان تحدثوا عن زي المرأة والخلاعة في أجهزة الإعلام وطالبوا بمصادرة عدة أعمال رديئة وتجاهلوا تماماً اتفاقية الكويت، ويجب أن نقبل أي تيار إسلامي معاد للإمبريالية والصهيونية أما إذا صمم الأخوان علي مواقفهم المعروفة فلا بد من التكاتف لرفضهم تماماً.

إبراهيم الحسيني: لدي عدة تساؤلات، فالخطاب الذي سمعته اليوم هو نفس الذي سمعته منذ ربع قرن ويدور في إطار اليسار الكلاسيكي وهو الأمر الذي يدفعني لطرح أسئلة محددة: هل نطرح علي أنفسنا اليوم كيسار مصري موضوع الاشتراكية؟ وأعتقد أن اليسار لا يملك استراتيجية فكرية. بصياغة أخرى هل يتمحور اليسار حول ذاته أم يفتح علي الآخر؟ وأري أنهما طريقان متضادان. ويشغلني سؤال آخر حول حجم الانتاج الفكري لليسار المصري وأري أن اليسار المصري لديه مشكلة حقيقية في الإنتاج الفكري فهو مستهلك لأفكار الآخرين ونتيجة لذلك فهو لا يمتلك رؤية فكرية حول آليات التوسع الرأسمالي في المنطقة أو داخل مصر. وهل تسعى العولمة إلي الإبقاء علي البنية الاقتصادية والاجتماعية القديمة الموجودة في المنطقة أم تسعى إلي تفكيكها؟ وأعتقد أن الخيار الثاني هو الأقرب للواقع حتي يتم القضاء علي الدولة الوطنية وإعادة دمج وتهميش القوي الحية الموجودة في المنطقة. وهناك أسئلة لا نطرحها للنقاش إطلاقاً؛ مثل هل من المطلوب إعادة تقسيم السلطة؟ وماذا عن إعادة توزيع الثروة؟ هل من المطلوب إعادة تقييم المعرفة؟ وماذا عن الخدمات والمرافق؟ وهل نطرح هذه الأسئلة في

ظل نمط إنتاج رأسمالي؟ أم هناك نمط مغاير؟ وهل نطرح كيسار برنامجا اشتراكيا؟ أم نعمل في ظل برامج رأسمالية؟

جمعة حسن جمعة: أعتقد أن اليسار في أزمة شديدة وأنه بدون يسار قوي لن تخرج مصر من أزمتها الراهنة، وتطبيقاً علي ما سمعته من الدكتور إيمان يحيي أعتقد أن اليسار لا يحدد جغرافياً، فاليسار محتوى سياسي وفكري ونضالي للبشر عبر التاريخ، وهناك من تحدث عن غياب طرح مفهوم الاشتراكية عن هذه الندوة والسؤال ألا يتضمن مفهوم اليسار الاشتراكية؟ وإذا استبعدنا الاشتراكية من اليسار فماذا يتبقى منه؟ فأزمة اليسار الحقيقية نتجت عن انهيار المنظومة الاشتراكية وقد أخطأ اليسار تاريخياً عندما لم يطوع أفكاره لواقع المجتمع المصري، بالإضافة إلي تمركز اليسار حول النخبة، فاليسار لابد أن يذهب إلي المصانع والقري، والاتحاد مع جميع القوي التي تسعى إلي التغيير الحقيقي.

د. عبد المحسن حموده: طرحت آراء عن الفاشية المستريلة بالدين. والسؤال أين كان اليسار عندما كانت تلك الفاشية تتسرب في المجتمع المصري؟ ولماذا لم يستطع ملء الفراغ الذي تركته الليبرالية في أعقاب ثورة يوليو؟ ونحن لا نعلم مدي ما ستكون عليه الأوضاع من سوء إذا وصل الإخوان إلي الحكم ولا نعلم ماذا يفعلون الآن في النقابات المهنية. فالجميع الآن يؤيد الأخوان؛ الوفد، و الناصريون؛ من باب المحافظة علي الرقبة. فلا بد أن نشرح لبعض اليساريين ما هي الفاشية المستريلة بالدين. ولابد أن نلفت الانتباه إلى أن المنظمات غير الحكومية أصبحت مستأجرة من القوي المعولمة واستطاعت التسرب إلي الواجهة واستقطاب العديد من القوي وانتهى ذلك بحصولهم علي حكم يتيح لهم مراقبة الانتخابات الأخيرة، وبالنسبة لليسار أعتقد أن أزمتة الكبرى منذ عقد الأربعينيات تتمثل في الوقوع في أسر للتنظير وفصله عن التنظيم، فأين اليسار في الأحياء الشعبية؟ وماذا عن الجامعة؟

سمير النعماني: أزمة اليسار نتيجة لأزمة الأوضاع الراهنة في مصر، ومنافستها منفردة مستوّدي إلي ظلم كبير لليسار، ولا يجب أن نقوم بجلد الذات ونحمل اليسار بمفرده نتلّج الانتخابات الماضية دون الأخذ في الاعتبار أن هذه

الانتخابات دارت بين الحزب الوطني والإخوان المسلمين، فلم يدخل اليسار أي معركة حقيقية ليطرح نفسه أمام الجماهير حتي يمكن القول بهزيمته. فلابد من النظر إلى الأسباب الموضوعية الأخرى التي دفعت بهذا المجتمع للاتجاه يميناً وعلي رأسها توجهات السلطة وللأسمالية المعولمة التي تخرق رجال الأعمال والإخوان المسلمين. بالإضافة إلي أن اليسار لا يملك الإمكانيات التي تجعله يساهم فعلياً في حل مشاكل الجماهير المتركة حول الصحة والبطالة والإسكان.. إلخ. ولا يمكن التعويل علي ما طرحه البعض عن اليسار المجتمعي، فالعمل التنظيمي يمثل جوهر العمل السياسي وسيفقد أي تنظيم لا ديموقراطي جاذبيته لدي الجماهير.

د. محمد عبده: لقد أشار أكثر من متحدث إلي التجارب اليسارية في أمريكا اللاتينية، ولدي اعتقاد أن ما يجري هناك يعبر عن حركات مجتمعية أكثر من كونها مجرد حركات يسارية. وإذا كنا نعتقد أن التجربة قابلة للنقل فنحن نقع في وهم كبير، فالتجربة طويلة الأمد وذات علاقات بالرأسمالية أكثر من علاقتها بالاشتراكية، ففرنزويلا تمتلك ١٣ ألف محطة بنزين حيث تقدمه للمستهلك الأمريكي بأسعار أقل من الشركات الأمريكية مما يجعلها تجربة تدور في الفناء الأمريكي وترتبط بالرأسمالية، ولا يمكن نقل هذه التجربة إلا بعد دراسات معمقة فهذه التجربة ممتدة لأكثر من ثلاثة عقود ومرت بمراحل عديدة، وفي نفس المرحلة قام النظام المصري بهدم ركائز المجتمع فمن يفكر في بناء يسار جديد لابد أن يبحث أولاً في كيفية بناء أحزاب ونقابات، ويفكر ماذا حدث للطبقات؟ فالمشكلة الأساسية في المجتمع المصري أن الموجة القادمة ستكون للفاشيست. وما لم يجد اليسار طبقات ذات مصلحة في صعوده فلا يمكن بأي حال استنهاضه مما هو فيه. وأعتقد أن البحث عن حزب جامع لليسار يمثل مشكلة كبرى؛ فما المانع من وجود أكثر من حزب يساري للتعبير عن ألوان الطيف المختلفة.

تامر وجيه: أعتقد أن فرص اليسار في التقدم أو التراجع ترتبط بظروف المجتمع، فعندما تزيد معدلات النضال السياسي والطبقي فإن ذلك يؤدي إلي زيادة فرص اليسار للتقدم والعكس صحيح. ولو قمنا بتحليل الأوضاع العالمية سنجد الآتي: حركة نشطة لمناهضة العولمة وصعود لأحزاب يسارية جديدة حصلت علي أصوات لا بأس بها في انتخابات برلمانية متعددة، وانتفاضات متعددة جاءت

باليمن في أمريكا اللاتينية، ومنجد مقاومة شرسة للإمبريالية في فلسطين والعراق، إذن فنحن نبعد عن الحقيقة عندما نتحدث عن عدم وجود فرصة اليسار اليوم. وهذا الوضع يؤكد أن الأزمة التي يعاني منها اليسار في مصر تعود في معظمها لأسباب ذاتية وليست موضوعية. وأعتقد أن حصول الإخوان علي ٨٨ مقعداً في مجلس الشعب مؤشر جيد علي اتساع مساحة المعارضة للنظام القائم، وأن الجماهير التي صوتت للإخوان تعبر عن الانتقال من حالة السكون إلي الحركة. وهي صورة تؤكد أن الجماهير تسعى للتغيير. وتعود أزمة اليسار إلي عقدين ماضيين لأنه تخطي عن مواقفه النضالية بين الجماهير. وأري أن غياب قطب نضالي في صفوف اليسار قد أدى إلي الأزمة الحالية فالتقطب اليساري الأكبر والموجود علي الساحة الآن والذي يتمثل في التجمع ظهر خلال العقدين الماضيين بصورة غير نضالية أمام الجماهير. وللخروج من هذه الأزمة إما الانتظار لمدة عقدين قادمين حتي يعدل التجمع من أوضاعه أو أن يفتتح اليسار بأن الفرصة أصبحت سائحة الآن وعلي كافة المستويات لبناء قطب يساري مناضل.

عبد العزيز فهمي: هناك عدة أمور لم تتم الإشارة إليها، فقد تكونت في شبابي داخل منظمة الشباب الاشتراكي ثم كنت أحد المؤسسين لحزب التجمع. والآن أصبح لدي اتجاه سياسي واجتماعي آخر. وألاحظ غياب الشباب عن هذه الندوة وأتذكر آلاف الشباب الذين كانوا يشكلون حيوية الشارع السياسي في عقدي الستينيات والسبعينيات، فلماذا أن نتوجه إلي الشباب بأسلوب بسيط. وجميع من تحدث في هذه الندوة أدان التجمع وأضم صوتي لهؤلاء فالتجمع منذ سنوات وقيادته لا هم لها إلا مهاجمة الإخوان المسلمين. وتحدث البعض عن وجود حزبين كبيرين يمثلهما الحزب الحاكم والإخوان المسلمين. وأعتقد أن مصر تخلو من أي حزب سوي الأهلي والزمالك نتيجة لانهيار المجتمع وهشاشته وانتشار الأمية بين صفوف المتعلمين، وهي مشكلة أساسية في بنية المجتمع المصري.

عبد الغفار شكر: من واقع النقاش الدائر اليوم أقترح أن يكون موضوع الحلقة النقاشية القادمة "الشروط الواجب توافرها في حركة اليسار المصري ليعود قطباً أساسياً فاعلاً في الصراع الدائر حول مستقبل البلاد"، والدعوة مفتوحة لجميع الأطراف وستكون أول جلسة استماع في مركز الدراسات الاشتراكية.

تعقيبات المحاضرين:

د. إبراهيم سعد الدين: هناك عدة أسئلة سأحاول الرد عليها، السؤال الأول: هل يرتبط صعود اليسار بوجود المشكلة الاقتصادية وما تشتمل عليه من فقر وبطالة؟

والواقع أن المسألة نسبية فهناك بلدان فقيرة واليسار فيها غير نشط، والعكس صحيح أي أن هناك بلدان متقدمة وبها حركة يسارية نشطة وواسعة، ففي فترة من الفترات كنا نعتبر الحزب الشيوعي الإيطالي من أنشط الأحزاب الشيوعية في العالم علي الرغم من أننا لا يمكن أن نصف إيطاليا بالفقر، فاليسار لا يرتبط بالفقر بقدر ما هو نظرة إلي المستقبل لصالح الجماهير.

السؤال الثاني: هل فشل اليسار يعود إلي فشل الكوادر والقيادة؟ أعتقد أن فشل القيادة يمثل أحد الأسباب الرئيسية في تدهور اليسار، لأنها تصر علي أن تمسك بزمام كافة الأمور. ينطبق هذا السلوك علي اليسار المصري وخاصة حزب التجمع ولكن جزءاً من المسؤولية يقع علي عاتق الكوادر أيضاً فالجميع يشترك في هذه المسؤولية. وهناك سؤال آخر أثير في النقاش وهو لماذا لم يتم البحث عن مخرج لتدهور اليسار قبل وصول الحالة إلي هذا الحد الحرج؟ والواقع أن هناك نقدا ذاتياً لليسار منذ عام ١٩٨٥ ومع ذلك لم يتم تفعيل ما طرح آنذاك.

وفي حقيقة الأمر لا أجد أي خلاف مع عبد الحليم قنديل إلا أنه يعلق أماًلاً كبيرة علي الحركة الموجودة في الشارع المصري، ولا أرفض هذا الأمل ولكني لا أعول عليه في تغيير ديموقراطي لأن هناك فرقاً بين وجود حركات احتجاجية في الشارع تؤدي إلي تغيير في نتائج الانتخابات وبين أن تتوجه الجماهير إلي اليسار طالما ظل هذا الأخير بعيداً عنها، فلابد أن يكون لدي الجماهير ثقة في قيادات اليسار بناء علي تجربة عملية من التضامن مع مشاكل الجماهير وكيفية تقديم حلول ناجحة لها، فما لم توجد هذه القيادات فإن أي حركات احتجاجية لن تؤدي إلي تغيير ديموقراطي وكل ما ستعمله أنها ستغير بعض الشيء من نتائج الانتخابات عبر الصندوق الانتخابي والذي يتأثر كثيراً بتقديم الخدمات إلي الجمهور. ولننظر إلي الإخوان المسلمين فشعار "الإسلام هو الحل" مجرد شعار تعبوي ولم يكن السبب الرئيسي فيما حققوه من نجاح وإنما هناك عدة أسباب لتقدمهم في الانتخابات منها تواجدهم مع الجماهير وتقديم خدمات حقيقية لقطاع كبير من الناس، ومنها وضوح

موقفهم من الحكم بينما تعاني كثير من القوي الأخرى من التذبذب تجاه النظام.

د- إيمان يحيي: هناك بعض التحقيقات التي تحدثت عن اليسار المجتمعي وكأن الفكرة تسمى لوضع المجتمع بأكمله في سلة اليسار وهذا ما لم أقصده، فاليسار المجتمعي يعني وجود برنامج لليسار يشمل مواقف اجتماعية ووطنية موحدة وتعبر في نفس الوقت عن الطبقات الشعبية في المجتمع المصري. من ناحية أخرى، فإن من يبحث في أحوال اليسار لا يمكن أن يتجاهل حزب التجمع وفي نفس الوقت لا يجب استبعاد أي طيف يساري من الحوار حول مستقبل اليسار ولكن بشرط ألا يكون هذا الطيف متحالفاً مع الحكومة والنظام الحاكم، وأن ينطلق من منطلقات وطنية. وما أود التأكيد عليه أن جزءاً كبيراً من اليسار وقياداته وكوادره يتحملون مسؤولية ما حدث في الفترة الأخيرة والذي ليس نتيجة فقط لصمود الإخوان المسلمين. ولا يمكن إنكار أن جزءاً من خطاب الإخوان قد تغير ولكن ظل الخطاب في جوهره تقليدياً وظلامياً لدى القيادات الوسطى للإخوان المسلمين ولا يجب أن نلقي بمسئولية كبيرة لما حدث لليسار على الإخوان المسلمين، ولكن قيادات اليسار تتحمل جزءاً من المسئولية فتلك القيادات اقتربت من الحكومة في ظل رئاسة كمال الجنزوري، وهو الأمر الذي أظهر اليسار بصورة المتحالف مع حكومة الحزب الوطني فلا بد لقيادات اليسار أن تراجع مواقفها.

التجمع في أعقاب الانتخابات التشريعية

نقد ذاتي وتطلع إلى المستقبل

٥. إبراهيم العيسوي

بعد أن وضعت "حرب" الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥ أوزارها، فإن مصر بكل أحزابها وقواها السياسية، وبكل مؤسساتها الرسمية ومنظمات مجتمعها المدني، تعيش لحظة فارقة في تاريخها. وتستوجب هذه اللحظة مراجعة المشهد السياسي بوجه عام، والمشهد الحزبي بوجه خاص. وما يعني في هذا الحديث هو مراجعة حالة حزب التجمع الذي أشرف بالانتماء إليه منذ تأسيسه منذ ما يناهز ثلاثين سنة. وسوف يتألف حديثي من قسمين: قسم أول أتناول فيه أسباب الفشل الذي أصاب التجمع في الانتخابات التشريعية، وقسم ثان أسعي فيه لتحديد عدد من مفاتيح التحرك نحو مستقبل أفضل للتجمع وللتيار التقدمي بوجه عام.

لن أتطرق هنا إلى تفاصيل المشهد الانتخابي الدامي، وما اتصف به من اختلالات فاضحة وصارخة، أدت إلى لنعدام التكافؤ في الفرص بين الأطراف المتنافسة في العمليات الانتخابية. لقد وضع التجمع في موضع صعب للغاية من جراء لجوء الأطراف المنافسة له إلى أسلحة لا قبل له بامتلاكها، كسلاح المال وسلاح البلطجة وسلاح الدين وسلاح النفوذ السلطوي، وذلك فضلاً عن أساليب الترويع والترهيب والتزوير التي مارستها الحكم لصالح حزبه. وزاد من صعوبة وضع التجمع والأحزاب المعارضة الأخرى أن ملابسات العملية الانتخابية قد قُذفت بالبرامج السياسية للأحزاب إلى خارج المشهد الانتخابي؛ مما أدى إلى حرمان التجمع من أحد مصادر قوته، وهو برنامجه الانتخابي المتميز في خطوطه العامة، وإن كان بحاجة إلى تحديد وتفصيل أكبر على مستوى السياسات القطاعية والبرامج الإقليمية.

إذا نحينا تفاصيل المشهد الانتخابي جانباً، وذلك بحسبان أن النتيجة التي حصل عليها التجمع في هذه الانتخابات ما كانت ستتغير بشكل جوهري في غياب ما شاب هذا المشهد من عوار، فإنني ألخص أسباب الهزيمة الساحقة للتجمع في العبارة التالية: "هذا ما جناه النظام الحاكم علي التجمع، وهذا ما جناه التجمع علي نفسه".

جناية النظام علي التجمع

إن ما جناه النظام علي التجمع خلال ما يقرب من ثلاثين عاماً معروف. وهي جناية لا يختص بها التجمع وحده، وإنما هي جناية عامة شملت كل الأحزاب المعارضة. ولهذه الجناية شقان؛ الشق الأول هو تقييد نشاط الأحزاب، وفرض الإقامة الجبرية عليها في مقارها، وعزلها عن الناس، ومنعها من الوجود في التجمعات الجماهيرية المختلفة، وممارسة أساليب شتى للقمع والترويع مما أدى إلي انصراف الجماهير عن العمل السياسي الحزبي وإلي تجفيف المنابع التي يمكن أن يستمد منها التجمع وغيره من أحزاب المعارضة عضوية جديدة. والشق الثاني هو دعم النظام وتشجيعه للتيار الإسلامي واستخدامه كسلاح من أسلحة مواجهة النظام للقوي والأحزاب اليسارية في بداية الأمر، ثم سكوته لسنوات طويلة علي النشاط الدعوي والخيري لهذا التيار، وبخاصة نشاط الإخوان المسلمين، في الأوساط الجماهيرية، وذلك بالرغم من اعتبارهم يشكلون جماعة محظورة. بل إنه يمكن القول إن النظام قد ساعد علي تهينة تربة صالحة لنمو النشاط الإخواني. وقد جري هذا من خلال محاولة النظام إبعاد الناس عن الجماعات الإسلامية المتطرفة، وذلك بتقديم ما يعتقد أنه الإسلام المعتدل علي صفحات الصحف القومية وعلي شاشات التلفزيون ومن خلال الإذاعة. وقد أدى إسراف النظام في هذا الشأن إلي نتائج معاكسة لما كان يرتجيه. كما تم ذلك أيضاً من خلال ما أسفرت عنه السياسات الحكومية من فقر وتهميش، ومن خلال القصور الحكومي في تزويد المناطق الفقيرة والعشوائيات بالخدمات الضرورية. ولم يكن غريباً في هذه الظروف أن يسارع الإخوان المسلمون إلي ملء الفراغ السياسي والخدمي الناشئ عن السياسات الحكومية بعامه، وعن موقف النظام من المعارضة اليسارية وغير اليسارية بخاصة. ولكن يقتضي الإنصاف أن نعترف بأنه ما كان لحركة الإخوان أن تتجح إلا بفضل ما انتصفت به هذه الحركة من حسن التخطيط والتنظيم، وبفضل قوة الإرادة والتصميم والاستعداد للتضحية وتحمل المشاق من جانب قياداتها وكوادرها. وهذا لا يمنعنا من التساؤل عن مصادر تمويلهم السخي للانتخابات، فضلاً عن تمويل المشروعات الخيرية، ولا من توجيه اللوم إلي الحكومة علي تجاهل البحث في هذا الأمر والمساعدة بشأنه.

جناية التجمع علي نفسه

توجد خمسة عوامل أدت إلي ما لحق بالتجمع من خسارة في الانتخابات، وذلك بما انطوت عليه من أخطاء جسيمة ارتكبها التجمع في حق نفسه وفي حق الجماهير التي كانت تتطلع إلي من ينقذها من سياسات النظام الحاكم وحزبه. ويشكل الاعتراف بهذه العوامل نقطة البدء الصحيحة في التقدم نحو تصحيح مسيرة الحزب في المستقبل. وفيما يلي بيان هذه العوامل التي تتدخل تداخلاً شديداً بحيث يصعب الفصل بينها تماماً.

العامل الأول يتمثل في استسلام التجمع للحصار المضروب عليه من جانب النظام، وتقاعسه عن استغلال الهامش الديمقراطي المحدود المتاح لتوعية الجماهير واجتذاب قطاعات منها لصفوفه. لقد بدا التجمع لفترة طويلة من عمره وكأنه كان ينتظر من النظام الاستبدادي أن يفتح أبواب الحرية طوعية. ومن المفارقات أن يحدث هذا الاستسلام من جانب التجمع، في ذات الوقت الذي كان يري فيه التيار الإخواني يعمل وينشط بين الجماهير ويكسب المواقع في الجامعات والنقابات المهنية، غير مبال بأنه جماعة محظورة من جانب السلطة الحاكمة.

وحتى عندما نشط التجمع في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وقام بعدد من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات، فقد جاءت حركته متأخرة. كما كانت هذه الحركة تنسم بالضعف والجفاف الجماهيري بالنظر لاشك إلي غياب التجمع عن الشارع فترة طويلة. كما حدّ من بروز حركة التجمع في الشارع وتميزها بظهور منافسين جدد في الساحة السياسية، اكتسبوا بجسارتهم في كسر القيود الأمنية وتحدي السلطة ورفع سقف النقد للنظام مصداقية أكبر من كل الأحزاب القائمة، وخصوصاً حركة «كفاية»، وذلك بالرغم من أنها هي الأخرى ظلت محصورة بحكم حداتها في الإطار النخبوي.

العامل الثاني هو قصور الحركة للعملية للتجمع عن الاستجابة لما طالبت به مؤتمراته العامة منذ زمن طويل من أمور ضرورية لبعث الحيوية والنشاط فيه. ومن أبرز هذه المطالب " مضاعفة العضوية وانتشار الحزب في كل أنحاء الوطن وفي النقابات والمنظمات الجماهيرية والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني"، وضرورة " تدريب وتنمية القيادات الشابة والجديدة " و " العناية بالتدريب والتنقيف الحزبي"، و"إعادة طرح الفكر الاشتراكي بين الجماهير"، و"السعي لبناء التحالف اليساري الديمقراطي" كخوذة صلبة لبناء القطب الثالث في الحركة

السياسية الضروري وجوده لك الاستقطاب القائم بين الحكم وحزبه من جهة، وقوي الاسلام السياسي من جهة أخرى.

وفي غياب الاستجابة لهذه المطالب، أصبحت الشيوخة من العلامات المميزة لقيادات وكوادر الحزب، وأصبحت كيانات كثيرة داخله بنزيف في قواها الفاعلة مما شل قدرتها على الحركة.

ونقلت عضوية الحزب. ونزح منه الكثيرون إما لعدم رضاهم عن سياساته أو تصرفاته العملية، وإما إيثاراً للسلامة والبعد عن المتاعب، وإما بالتحول إلى حزب أو أحزاب أخرى، وإما بالتقاعد وهجر العمل السياسي، وإما بالانتقال إلى الدار الأخرى. كما تأكلت القدرات الثقافية والفكرية لدخل التجمع مع التراجع الكبير في نشاط التدريب والتثقيف. وازدادت الانقسامات داخل حركة اليسار بمعناه الواسع، خاصة مع ضعف حركة التجمع نحو تكوين " التحالف اليساري الديمقراطي"، ومع غياب الحماس الكافي من جانب قيادته في هذا الشأن ومع انشغالها الكبير بالحوار مع الحزب الوطني. وفي هذه الظروف لم يكن غريباً أن يتعذر على التجمع أداء الكثير من المهام التي حددها لنفسه بما في ذلك تحويل البرنامج العام إلى برامج قطاعية مفصلة. كما تعذر عليه العثور على عدد معتبر من المرشحين ذوي الفرص الكبيرة في الفوز في الانتخابات.

العامل الثالث هو ما أصاب صحافة الحزب وإصداراته الثقافية ومطبوعاته السياسية من هزال شديد. لقد فقدت صحيفة الحزب " الأهالي " ما كانت تتمتع به في السبعينيات والثمانينيات من مزايا تنافسية. فقد تأكلت هذه المزايا التنافسية مع تراجع مكانة التجمع في الساحة السياسية وبين الجماهير، ومع تكاثر الصحف الحزبية والصحف الخاصة، ومع نجاح عدد من هذه الصحف في رفع سقف النقد للنظام وشخصه رفعا ملحوظا جذب إليها أعدادا كبيرة من القراء، وصرفهم عن " الأهالي ":

وقل مثل ذلك عن " كتاب الأهالي " الذي دبث فيه عناصر الضعف والوهن حتي اختفي من الساحة تماماً. كما صار من المعتز في السنوات العشر الأخيرة على أي عضو في الحزب، أو علي من ترلوه فكرة الانضمام للتجمع، أو حتي مجرد التعرف علي أفكاره، الحصول علي مطبوعات حزبية تعينه علي تبين سياسات الحزب ومواقفه من القضايا المختلفة. وكان من النتائج الخطيرة لهذا

الوضع أن الحزب فقد ليس فقط الوجود الجماهيري، بل وفقد ما كان دائماً ميزة نسبية لليسار المصري، وهو قوة التأثير الفكري والثقافي في المجتمع.

العامل الرابع يتمثل في اهتزاز وتشوه الصورة الذهنية للتجمع لدى قطاع واسع من النخبة والجماهير علي نحو كاد يحولها إلي صورة سلبية. فقد حامت شبهات متعددة حول التجمع مؤداها مبالأة التجمع للحكم والسعي للتقرب منه وتفاذي الاصطدام به. ولم يشفع في تبديد هذه الشبهات الرافض المستمر من جانب نواب التجمع لبيانات الحكومة وخططها وموازناتها. كما لم تشفع في ذلك المقالات التي نشرتها الأهالي والناقدة بشدة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، ولا الأسئلة والاستجوابات النارية والمدخلات القوية لنواب التجمع في البرلمان، ولا البيانات والوقفات الاحتجاجية والتظاهرات التي قام بها التجمع مؤخراً. ومن أبرز سلوكيات التجمع التي ساعدت علي تشويه صورته لدي الرأي العام ما يأتي:

أ- تذبذب موقف التجمع من مبارك. وذلك بالتحول في الاستفتاءات من " لا " لمبارك، إلي الامتناع عن التصويت. ثم قبول الترشيح للرئاسة من جانب التجمع، وسحب الترشيح بعد ذلك وتقرير مقاطعة الانتخابات الرئاسية ذاتها، وذلك بالرغم من إعلان التجمع من البداية رفضه لدور " الكومبارس"، وبالرغم من احتجائه علي المادة (٧٦) بصياغتها الجديدة. أضف إلي ذلك الإصرار علي إبعاد "مبارك" عن دائرة النقد التجمعي، وتسليط هذا النقد علي الحكومة وأعضائها لسنوات طويلة، ثم رفع سقف النقد ليطول مبارك وإن بحساب دقيق، وذلك بعد ما سبق التجمع إلي ذلك آخرون.

ب- قبول التجمع الدخول في حوار مع الحزب الوطني جنباً إلي جنب مع أحزاب التوافق وذلك بالرغم من إدراكه لفشل تجارب الحوار مع الوطني في السابق، وبالرغم من عدم توافر ما طلبه التجمع تحقيقه من شروط حتي يتمخض اللقاء مع الوطني عن حوار حقيقي يكون الجمهور أحد أطرافه ومتابعيه بلا وصاية من الوطني. وقد صبر التجمع علي هذا الحوار طويلاً بالرغم من تكرار المؤشرات التي كانت تبشر بفشله، وذلك قبل أن يقرر الانسحاب منه.

ج- قبول الاشتراك في الانتخابات التشريعية، وذلك بالرغم من إجرائها في إطار نظام الانتخاب الفردي للمعروفة عيوبه، وبالرغم من استمرار قانون الطوارئ، وبالرغم من تحفظات أخرى كثيرة للتجمع علي المناخ القانوني والسياسي والعملية الذي ستجري الانتخابات فيه، وبالرغم أيضاً من قصر المدة المتاحة للدعاية

الانتخابية. وبالطبع لم يكن التجمع وحده هو الذي استسلم لهذه الأوضاع ؛ فقد اشتركت كل أحزاب المعارضة في هذا، فضلاً عن المستقلين والإخوان. لكن هذا لا يرفع المسؤولية عن التجمع.

د- تحول حملة التجمع ضد الإرهاب إلي حملة ضد الإخوان. لقد أدت الحملة المستمرة من جانب التجمع، ممثلاً في رئيسه وصحيفته بوجه خاص، ضد التيار الإسلامي عموماً والإخوان المسلمين خصوصاً إلي إظهار التجمع بمظهر المعاون الأساسي للحكومة في هذا الشأن. وبدا أن الحكم يستقوي بالتجمع في هذه المسألة، مما أثار الشكوك والأقويل حول وجود صفة بين التجمع والحكم. ولكن موقف التجمع من الإخوان يحتاج إلي وقفة خاصة ؛ وهذا ما سنقفه في الفقرة التالية. العامل الخامس من عوامل إضعاف موقف التجمع وهزيمته في الانتخابات التشريعية يتمثل في الحملة المستمرة من جانب الأمين العام السابق للحزب ورئيسه الحالي وعدد من قياداته وجريدة " الأهالي " ضد التيار الإسلامي بوجه عام، وضد الإخوان المسلمين بوجه خاص. لقد جعلت هذه الحملة من الإخوان الخصم الرئيسي للتجمع، بينما المفترض طبقاً لقرارات المؤتمر العام للخامس أن الحكم وحزبه هما الخصم الرئيسي للتجمع، وهما هدف التغيير الذي يدعو إليه الحزب. ولا يخلو موقف التجمع من الإخوان وحققهم في إقامة حزب سياسي من التباس، يعكس ضمن ما يعكس اختلاف الآراء داخل التجمع في هذا الشأن.

المهم في الأمر هنا أن استمرار حملة التجمع علي الإخوان المسلمين في ظروف انتشار السكين انتشاراً واسعاً في المجتمع المصري لأسباب لا مجال للخوض فيها الآن، وفي ظروف اكتساب الإخوان لتعاطف جماهيري متزايد، إن لم يكن لموقفهم الديني، فلالعمال الخيرية التي يقومون بها في خدمة الفقراء والمهمشين، وفي الوقت الذي سكت فيه صوت تيار الإسلام المستتير في التجمع بعد رحيل كبار المتحدثين باسمه وعلي رأسهم الشيخ مصطفى عاصي والشيخ خليل عبد الكريم. كل ذلك أدى عملياً ليس فقط إلي تأجيج نار العداء مع الإخوان، بل إلي استعداد التجمع لقطاعات واسعة من المصريين المتدينين في معظمهم، وذلك بدلاً من كسب ودهم ورضاهم. وأتصور أنه كان لهذه التصرفات مردود سلبي كبير، زاد موقف التجمع ضعفاً علي ضعفه في الانتخابات. في ضوء هذه الظروف التي تآزرت العوامل الخمسة التي ذكرتها علي تشكيلها، لم يكن غريباً أن يخسر التجمع في الانتخابات، وأن تخسر الأحزاب المعارضة

الأخري. ولم تكن المفاجأة الحقيقية في خسارة التجمع وفوز الإخوان، بل كانت في حجم الخسارة وفي حجم الفوز. كما كانت المفاجأة الحقيقية في امتداد خسارة التجمع إلي رموزه الرئيسية التي هي رموز كيري للوطن كله أيضاً. فهذا أمر يخرج عن نطاق الحسابات السياسية المنطقية ومقتضيات السلوك الانتخابي السليم. ولكن ما من جدوي للبكاء علي اللين المسكوب.

مفاتيح المستقبل

إن آفاق المستقبل مفتوحة أمام التجمع وغيره من الأحزاب والقوي التقدمية. والرصيد الجماهيري الذي يمكنهم السحب منه كبير جداً. فهو يمثل ليس فقط في نسبة الـ ٧٥% أو ربما ٨٥% من الناخبين المسجلين في الجداول الانتخابية والذين لم يشتركوا في الانتخابات الأخيرة (٢٤ مليون مواطن). بل إنه يمثل أيضاً في ١٣ مليون مواطن غيرهم لم يتوافر لديهم الحافز الكافي لتسجيل أنفسهم في الجداول الانتخابية أصلاً.

وثمة حاجة موضوعية للوجود الفعال للتجمع وللقوة التقدمية الأخري في الساحة السياسية. فمن غيرهم يمكن أن يدافع عن مصالح الطبقات الشعبية وقطاعات واسعة من الطبقة الوسطي؟ ومن غيرهم يمكنه التحدث باسم الفقراء والمهمشين وسائر المتضررين من السياسات الانفتاحية وطغيان قوي السوق وسيطرة رأس المال علي الحكم وانتشار الفساد والتبعية المتزايدة لقوي الرأسمالية العالمية عموماً وللإمبريالية الأمريكية خصوصاً؟

إذا كانت آفاق المستقبل مفتوحة أمام التجمع وسائر قوي التقدم، وإذا كان ثمة رصيد جماهيري في انتظار أن يتقدم اليسار بمعناه الواسع لاستثماره، وإذا كانت الظروف الموضوعية تستدعي الحضور النشط للقوي اليسارية التقدمية، فما هي المداخل أو المفاتيح الرئيسية نحو المستقبل الواعد لهذه القوي، وما هي طبيعة المهام الملقة علي التجمع في هذا الشأن؟ ثمة أربعة مفاتيح رئيسية هي: المفتاح الأول: استنهاض القوي التقدمية جميعاً، أي صحوة قوي اليسار بأوسع معانيه، وتأزر هذه القوي جميعاً، وعملها المشترك، وذلك إن لم يكن في الإمكان، وهذا هو الطريق الأفضل، نكتلها جميعاً في حزب التجمع أو في حزب تقدمي جديد فهذا أمر ضروري لكسر الاستقطاب الحالي في الساحة السياسية بين الحزب الوطني والإخوان للمسلمين.

وهذه الفكرة ليست جديدة في شيء. فهي ذات الفكرة التي قام التجمع في سنة ١٩٧٦ علي أساسها، أي تجمع قوي وتيارات تقدمية متعددة في كيان سياسي واحد. وهي ذات الفكرة التي طالما تكررت في قرارات المؤتمرات العامة للتجمع: بناء التحالف اليساري الديمقراطي كنواة صلبة لبناء القطب الثالث في الساحة السياسية المصرية. وفي اعتقادي أن المبادرة في هذا الشأن يجب أن تأتي بالدرجة الأولى من حزب التجمع والحزب الناصري. وقد تكون الخطوة الأولى في هذا السبيل هي اندماج هذين الحزبين، تمهيداً لانضمام باقي الأحزاب والقوي التقدمية في كيان جامع وشامل.

المفتاح الثاني: الإعلان الفوري من جانب التجمع بأنه لا استسلام بعد اليوم للقيود المفروضة علي حركة الأحزاب للمعارضة، ولا انتظار لتغيير القوانين والإجراءات والممارسات التقييدية والقمعية. وعلي التجمع أن يستأنف السير في الطريق الذي كان قد بدأ في شقه بمحاولات محدودة في العامين الأخيرين لعقد المؤتمرات والتظاهرات بالإخطار، دونما انتظار للرخصة من الجهات الأمنية. وعلي التجمع أن يستفاهم ويتحالف مع كل الأحزاب والقوي والتيارات السياسية الراغبة في تحويل حركة المطالبة بالإصلاح السياسي والديمقراطي من حركة نخبوية إلي حركة جماهيرية في الشارع المصري. ومن جهة أخرى، فإن الخطاب موجه بنفس الدرجة من الإلحاح إلي هذه الأحزاب والقوي والتيارات. كما أن الخطاب موجه بشكل خاص إلي القوي التقدمية خارج التجمع لتجاوز خلافاتها مع التجمع ولتجاوز الخلافات الداخلية بين فصائلها المختلفة، وللتحلي بفضيلة التواضع مع الرفاق، وذلك كله حتي تحتشد الجهود بكثافة من أجل مطالب محددة للتغيير، وليس لمجرد رفض ما هو قائم والاحتجاج عليه. وهذا يتطلب بذل جهود مشتركة كبيرة لبلورة التغييرات المطلوبة في الدستور وفي التشريعات القائمة، وتوعية الجماهير بمعناها ومعزاها.

المفتاح الثالث: وإلي أن يتم بناء التحالف اليساري الديمقراطي أو الحزب التقدمي الجامع لقوي اليسار بمعناه الواسع وهي مهمة سوف تستغرق وقتاً غير قصير وجهداً غير قليل فإن علي التجمع أن يسارع بتدعيم بنيانه بالكثير من أعمال الترميم والصيانة والتجديد. فثمة حاجة إلي مراجعة الكيان التجمعي للقضاء علي الترهل التنظيمي ولملء الكيانات الداخلية الفارغة وغير النشطة فيه أو دمجها في غيرها. وثمة حاجة إلي وقف التشتت في الجهود، وإلي الاقتصاد في استعمال

الموارد النادرة والسعي لتحقيق أعلى مستوى للكفاءة في أداء المهام المختلفة. ومن الأمثلة على ذلك أن صحيفة واحدة قوية للتجمع أفضل من صحيفتين ضعيفتين، وأن عدداً أقل من اجتماعات الغرف المغلقة أفضل من عدد كبير من هذه الاجتماعات التي تستهلك من طاقة القيادات والأعضاء الشيء الكثير ولا تبقى لهم إلا القليل من الوقت والجهد للتحرك العملي وسط الناس. ولكن منطلقنا في ضخ الحيوية والنشاط في الكيان التجمعي هو تفعيل قرارات المؤتمرات العامة للتجمع التي دعت إلى مضاعفة العضوية والوجود الجماهيري والعناية بالتدريب والتنقيف الحزبي والنهوض بصحافة الحزب وتحويل البرنامج العام إلى برامج نوعية مفصلة ومحددة. وفضلاً عن ذلك، فإن على التجمع أن يقطع عن الممارسات التي أدت إلى تشويه صورته لدى الرأي العام، خاصة ممارساته ومواقفه من أهل الحكم. كما أن على صوت الإسلام المستنير أن يعلو مجدداً وبقوة أكبر من داخل التجمع.

المفتاح الرابع: تصحيح موقف التجمع من الإخوان المسلمين. إنها استراتيجية خاطئة بلا شك أن يجعل التجمع من الإخوان خصمه الرئيسي، وأن يستهلك الكثير من طاقته في التقلب في صفحات التاريخ الإخواني وفي الكشف عما قد يكون وراء المواقف المعلنة حديثاً للإخوان من نوايا سيئة يضمرونها. ولست أقدم جديداً حين أذكر أن الخصم الرئيسي للتجمع هو الحكم وحزبه. فقرارات مؤتمراتنا العامة واضحة وصريحة في تقرير ذلك. ولذلك لا ينبغي التعامل مع الإخوان وكتلتهم البرلمانية التي أتت بها الانتخابات على أنهم أعداء للتجمع. بل يجب أن يتعامل التجمع معهم كمنافسين له في الساحة السياسية، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من القوى اليمينية. ينفذ توجهاتهم وسياساتهم من جهة، ويتحالف معهم في القضايا موضع الاتفاق خاصة قضايا الإصلاح الدستوري والسياسي من جهة أخرى.

وفي اعتقادي أنه من مصلحتنا كتجمعيين ويساريين، ومن مصلحة الوطن أن يعمل الإخوان في العلن، وأن يعترف بحقهم في تكوين حزب سياسي خاصة بعد ما أصبح لهم برنامج انتخابي معلن، وأن يخضع حزبهم لكل ما تخضع له الأحزاب الأخرى من قواعد يملئها العقل والمنطق والفكر السياسي الناضج في العالم، لا أن يخضع للقواعد المتضمنة في قانون الأحزاب الفاسد والذي يتعين إلغاؤه. إن الحملة المتواصلة للتجمع ضد الإخوان قد خسرتها الكثير، وسوف تخسره أكثر إذا ما

استمرت في المرحلة القادمة، بعد أن أصبح لهم وجود مكثف في مجلس الشعب، وبعد أن اشتركوا مع التجمع وغيره من الأحزاب والقوي المعارضة في الجبهة الوطنية من أجل التغيير، وبعد أن أكدوا المرة تلو المرة أنهم متضامنون معها في مطالب الإصلاح الدستوري والسياسي.

وبدلاً من تكذيب الإخوان أو تخوينهم، يحسن بالتجمع أن ينتظر قليلاً حتي يري ممارساتهم العملية في البرلمان وتصرفاتهم تجاه القوي المعارضة الأخرى. باختصار علي التجمع أن يتعامل مع الإخوان علي قاعدة " الشك يفسر لمصلحة المتهم "، و " أن المتهم بريء حتي تثبت إدانته " من واقع سلوكه العملي. ومن جهة أخرى، علي الإخوان أن يجتهدوا في فتح صفحة جديدة مع التجمع بخاصة ومع اليسار بعامة، وأن يظهروا من التواضع وحسن النوايا أكثر مما أظهروه عندما اكتفوا بالتوقيع علي مطالب الجبهة الوطنية للتغيير، وعزفوا عن التنسيق في الانتخابات مع باقي أعضاء الجبهة.

حول تراجع اليسار وضرورات التحالف اليساري*

أحمد نبيل الهاللي

شكرا لمركز آفاق اشتراكية على عقد هذه الحلقة النقاشية فاليسار مطالب بحق بتدارس أحواله المتردية واستيعاب دلالات ودروس المعركة الانتخابية بسلايتها وإيجابياتها، ولقد عقدت أطراف مختلفة من اليسار خلال الأيام الماضية سلسلة من اللقاءات ناقشت ذات الهموم وذات المهام.

غير أن هذه اللقاءات الهادفة إلى توحيد نضال اليسار حملت بصمات نشرتم وتفتت اليسار وعكست المناخ غير الصحي وغير الموضوعي السائد في العلاقات بين أطراف اليسار. ولا أفهم كيف سننجح في تحقيق النضال المشترك لليسار في المجتمع ونحن عاجزون عن مجرد تحقيق الحوار المشترك لليسار داخل إطار مجرد ندوة أو حلقة نقاشية. لو كنا جادين حقاً في توحيد اليسار فعلينا جميعاً أن نعلو فوق حزازاتنا وخلافاتنا، وأن نؤمن بمشروعية تباين اجتهاداتنا ولتتسع صدورنا للاختلاف ولنؤمن بمقولة طالما نردها دون أن نلتزم بها، وهي أن الخلاف لا يفسد للود قضية.

في حدود الوقت المتاح للحديث سأنتطرق إلى بعض المحاور الواردة في ورقة العمل وسأعقب على بعض الأفكار التي طرحت في المناقشة.

بداية أود أن أقول إنه مع الأخذ في الاعتبار بأن الانتخابات جرت في ظل ديمقراطية مغيبة ومع التسليم بالآثار السلبية لاستخدام أسلحة المال والبطلجة والعنف وتسخير الدين، إلا أنه في النهاية كل طرف خاض المعركة الانتخابية حصداً ما زرعت يداها.

فجماعة الاخون أدارت معركتها بمهارة وإتقان وأعلى قدر من الأداء التنظيمي ووحدة الصف وحديدية الالتزام، ولذلك جنت ثمار ما زرعت.

* مداخلة في ندوة "اليسار وانتخابات ٢٠٠٥: الأزمة وطريق النهوض"، نشرت بمجلة

آفاق اشتراكية - العدد الخامس ربيع ٢٠٠٦.

ففي حين أن قوى اليسار وأحزاب المعارضة الرسمية خاضت المعركة بمنطق (بيلسا نفسي)، خاضتها متنافسة مشتتة متفرقة وأدارتها من داخل المقرات والحجرات المغلقة فدفعت فاتورة القصور والتقصير.

أولاً: دلالة نتائج الانتخابات

علينا كيسار أن نساعد المواطن العادي البسيط على قراءة الدلالة الصحيحة لنتائج الانتخابات حتى لا يتوهم أحد أن زيادة عدد الفائزين من خارج صفوف الحزب الحاكم علامة تبشر بتحقيق تحول ديمقراطي وبكسر احتكار الحزب الحاكم و بروز معارضة حقيقية داخل المجلس الجديد.

فرغم أن الحزب للحاكم قد مني بهزائم مدوية، فإن الطبقة الحاكمة الرأسمالية الكبيرة كطبقة هي التي اكتسحت الانتخابات وفاز مرشحوها من كبار رجال الأعمال الموزعين على قوائم الحزب الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين والمستقلين . لقد حققت الرأسمالية الكبيرة بجناحيها المدني والإسلامي الهيمنة على المجلس الجديد وسيعبر نواب الجناحين عن ذات المصالح الطبقية تحت قبة المجلس.

وحتى لا يبدو اليسار متجنباً على جماعة الإخوان فعلياً أن ننبه إلى أن الإنفاق غير المحدود على حملة الإخوان الانتخابية يكشف الطبيعة الطبقية لجماعة الإخوان. وقد مول بنك التقوى الإخواني وهو من أكبر بنوك العالم الرأسمالي وتبرعات كبار الرأسماليين حملة الدعاية الإخوانية. ولقد هلت الرأسمالية الكبيرة بالقوى الإخوانية بما في ذلك الرأسماليون من أعضاء لجنة السياسات.

فالرأسمالي الكبير شريف دلاور عضو لجنة السياسات قد صرح بأن "الإخوان لا يختلفون كثيراً في توجهاتهم الاقتصادية ولن يختلفوا عن توجهات الحكومة والحزب الوطني، وتزايد تواجدهم إثراء للمجلس وما حققوه في الانتخابات تطور إيجابي".

وجماعة الإخوان من جانبها حرصت على أن تؤكد على لسان الاقتصادي الإسلامي الإخواني الدكتور عبد الحميد الغزالي في تصريح نشرته المصري اليوم بأنه "لا يوجد اختلاف جوهري بين السياسات الاقتصادية للحكومة وما يتبناه الإخوان المسلمون.. والفرق ينحصر في إرادة التنفيذ لأن الحكومة لا تنفذ ما تعلنه من برامج". ليس هذا تعهداً صريحاً معلناً بأن الإخوان سوف يكونون أشد عزمًا وأكثر عزمًا في تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تطحن الجماهير الكادحة.

وإذا كانت ورقة العمل تشير إلى أن الانتخابات قد أسفرت عن تعزيز مواقع اليمين في المجتمع، فإني أعتقد أن الأمر أدهي وأمر، إذ لا يقتصر على مجرد انتصار اليمين كاتجاه فكري وإنما تمثل وجه الخطورة في هيمنة رأس المال الكبير هيمنة مباشرة على المؤسسة التشريعية بعد أن هيمن من قبل على المؤسسة التنفيذية بتسليم رجال الأعمال مفاتيح مجلس الوزراء وبعد أن هيمن على الحزب الحاكم من خلال لجنة السياسات.

حول تفسير تراجع اليسار

اتفق تمام الاتفاق مع ما قيل في هذه الندوة حول أن انفصال اليسار الشيوعي وغير الشيوعي عن قاعدته الطبقية هو السبب الرئيسي لضعفه وتراجعته. ولا يكفي أن نردد من طرف اللسان أن الشيوعيين هم ممثلو الطبقة العاملة، وأن اليساريين هم المدافعون عن الكادحين مستندين في ذلك إلى مجرد مقولات نظرية، فلن يحقق اليسار تلاحمه مع قاعدته الطبقية إلا عندما يحقق تواجده وسط جماهير العمال والفلاحين وعندما يطرح نفسه طرفاً نضالياً على هذه الجماهير من خلال مشاركته الفعالة والفعلية في معاركها النضالية.

ولا بد أن نتعرف بأن اليسار بكل أطرافه غائب عن ساحات هذه المعارك وقائع بمجرد التصفيق لها من فوق مقاعد المتفرجين، وبسبب هذا الانفصال والانعزال عجز اليسار عن تزويد الحركات الاحتجاجية الجماهيرية بالبعد السياسي المفنق، وفشل في ربط النضال الديمقراطي بالنضال الاقتصادي في المجتمع. ولم يتحقق ذلك التلاحم الواجب بين الحركات الاحتجاجية الاقتصادية في المصانع والحقول وبين التحركات السياسية المطالبة بالتغيير السياسي التي نظمها المتفنون في شوارع مصر وفشل اليسار أيضاً - كما قال بعض من سبقوني - في مساعدة الطبقات الشعبية في إقامة مؤسساتها الديمقراطية وتنظيماتها الجماهيرية، وأستاذكم في بعض الاستطراد في هذه النقطة، لطالما نادينا كيسار بشعار استقلالية الحركة النقابية، وعلينا أن نساأل أنفسنا ما الذي قدمناه للطبقة العاملة لكي نحول هذا الشعار إلى واقع، رغم أن المحكمة الدستورية العليا في أحكام عديدة، أكدت على حق العمال في إقامة تنظيماتهم النقابية دون انتظار لأي تصريح من الدولة، وأعربت عن تطلعها إلى وجود حركة نقابية تستقل بذاتها ومناحي نشاطها.

فحتى عندما ارتفع صوت القائد النقابي عطية الصيرفي مناديا بالتعددية النقابية تعرض لهجوم حاد من داخل صفوف اليسار بحجة أن التعددية ستقتل وحدة الحركة النقابية.

وعندما شرع اليسار في إقامة اتحاد عام للفلاحين سرعان ما أجهضت المحاولة وهي في المهد ، ولا ألقى القول جزافا إذا ما حملت قيادة التجمع مسئولية محاصرة وخنق هذا الاتحاد الوليد، وبدلا من أن يبادر اليسار إلى مساندة الحركة الطلابية المصرية في تأسيس اتحادها المستقل، ترك الساحة لمبادرة الإخوان المسلمين الذين أعلنوا تأسيس اتحاد الطلاب الحر . كما أهمل اليسار مهمة تجميع شباب مصر داخل تنظيم شبابي مستقل، وعندما بذلت في السبعينات محاولة لتشكيل اتحاد شباب ديمقراطي مصري ركز هذا الاتحاد جهده في توحيد الشباب المصري خارج الحدود وفشل الاتحاد الوليد في خلق امتداد له داخل الحدود وشاب التجربة عيوب ذاتية في هذه اللجان لعل أهمها افتقاد الاتحاد للاستقلالية عن الكيانات الحزبية، مما سهل سقوطه صريحا للصراعات الحزبية.

حدود الخطر على الدولة المدنية

هذا الخطر قائم بلا أدنى شك ومصدره ليس فقط جماعة الإخوان وإنما الدولة أيضا التي قد تلجأ في مباراتها مع الإخوان إلى المزيدة عليهم. وفي تصوري أن الإخوان المسلمين أذكى من أن يحاولوا اليوم الانقلاب على بقايا وشظايا الدولة المدنية في مصر. إنهم لن يسعوا إلى إقامة الدولة الدينية من أعلى، لأن ذلك ينسف جهودهم من أجل تقديم أنفسهم على المستوى المحلي والعالمي في صورة الإسلام المعتدل. لذلك أتوقع أن يركز الإخوان في المرحلة القادمة على بناء الدولة الدينية من أسفل عن طريق إشاعة الأفكار والثقافة والتقاليد التي تخدم قيام الدولة الدينية مستقبلا.

حول فكرة البديل الثالث

لي تحفظ على هذه الفكرة لأنها قائمة على تصور وجود قطبين متصارعين على أرض الواقع. وهذا التصور صحيح من حيث المظهر خاطئ من حيث الجوهر. لأن النظام الحاكم والإسلام السياسي وجهان لقطب واحد لذلك فمهمة

اليسار ليست إيجاد قطب أو بديل ثالث وإنما تحديد العمل على قيام قطب بديل لسلطة الرأسمالية الكبيرة الحاكمة بجناحيها المدني والإسلامي.

التعامل مع الإخوان المسلمين

بداية أفضل أن تكون صيغة السؤال هي كيف نتعامل مع الإسلام السياسي؟ لأن هذا التيار أوسع من جماعة الإخوان، وهناك بعض أقسام منه تعارض بعض أطروحات وممارسات الإخوان، ولا يجوز أن نضع هؤلاء وأولئك في سلة واحدة. ثانياً، التعامل مع الإسلام السياسي في المرحلة القادمة يحتاج إلى أكبر قدر من المبدئية والموضوعية والمرونة السياسية. خاصة بعد أن حصل الإخوان من خلال الانتخابات على شهادة أيزو تشهد بانهم أكبر القوى السياسية تنظيماً وأكثرها تأثيراً على الناخبين، وخاصة أن الجماعة تمارس تغييراً ملحوظاً في خطابها السياسي سواء الموجه للأقباط وقوى المعارضة في الداخل، أو للولايات المتحدة وإسرائيل في الخارج. لغة تستهدف طمأنة الجميع، وكسب القبول من الجميع.

وفي تعاملنا مع هذا التيار يجب أن نتجنب خطأين قاتلين بالنسبة لليسر. الأول: الانبهار بالفوز الإخواني إلى حد الهرولة نحو التحالف معهم بأي ثمن وقبول هيمنتهم على أي عمل مشترك بحجة ضمان موقع اليسار في الصورة السياسية القادمة. الأمر الذي يحكم على اليسار بالموت تهميشاً.

الثاني: العداء الهستيري والرفض المطلق لأي تعامل مع الإسلام السياسي، وإصدار الأحكام المسبقة عليه بالاستشهاد بتاريخه السياسي، متناسين أن النقد إذا زاد عن حده، انقلب إلى ضده، ويكسب الإخوان التعاطف الجماهيري. وهذا الخطأ من شأنه أن يحكم على اليسار بالموت انزعازاً.

والأسس المبدئية التي يجب أن تحكم تعاملنا مستقبلاً مع الإخوان هي:

١- الإسلام السياسي قوة سياسية لها وجودها وتغلها في الساحة السياسية. ومن واجبنا كيسار الدفاع عن حقه في الاعتراف بشرعية وجوده من خلال إقامة حزب سياسي مدني وإدانة أي انتهاك لحقوق الإنسان تتعرض له عناصره. هذا التيار. إن من ينكر هذا الحق يدفن رأسه في الرمال كالنعام متناسياً أنه مفتقد مقدرة النعام على عدم الموت اختناقاً.

٢- معركتنا الأيديولوجية والفكرية مع الإسلام السياسي وأطروحاته وممارساته لا تقبل التوقف، أو الالتقاء في منتصف الطريق. والواقع الراهن للإخوان المسلمين

الذين يجاهرون بتبني ذات السياسات الاقتصادية للحكم، المعادية للجماهير الشعبية والذين يقطعون على أنفسهم عهدا بالالتزام ولحترام كافة الاتفاقيات التي عقدها نظام التبعية بما في ذلك معاهدة للصلح مع العدو الصهيوني.

هذا الواقع الراهن يستحيل في ظله تحقيق أي تحالف تكتيكي من أجل التغيير بين اليسار والإخوان، ومع ذلك تظل هناك قضايا تسمح بالعمل المشترك معهم، بل توجب العمل المشترك معهم، مثل النضال ضد الطوارئ والتعذيب، ومن أجل إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين.

والصيغة الصحيحة والملائمة لمثل هذا العمل المشترك هي التنسيق، لا الجبهة، ولا التحالف. وفي تقديري أن ساحة المواجهة الأساسية مع الإخوان أمام الجماهير لا يجب أن تكون ساحة الصراع الأيديولوجي، وإنما ساحات الصراع الاقتصادي والاجتماعي، ثم ساحة الصراع السياسي مع السلطة. وشعار (الإسلام هو الحل) الغامض المبهم، الذي نجح في جذب قطاع عريض من النخبين، انتهت إلى حد كبير فترة صلاحيته. والإخوان سوف يواجهون في الفترة القادمة امتحانا أصعب أمام الجماهير، فهم مطالبون تحت قبة البرلمان وخارجه بترجمة شعارهم إلى مواقف و تصويبات محددة مع أو ضد سياسات وتشريعات وإجراءات الرأسمالية الكبيرة الحاكمة ومخططات توريث الحكم. إن موقف الجماعة من ذلك هو الذي سيوضح للجماهير الخندق الذي اختارته لنفسها، هل هو خندق الجماهير الكانحة المستغلة المطحونة، أم خندق الرأسمالية الكبيرة المستغلة الطاحنة.

وما أتوقعه أن الكتلة التصويتية الإخوانية داخل مجلس الشعب سوف تكون داعمة للخصخصة وإفقار الشعب. وسوف تقتصر معارضتهم على المطالبة ببعض المطالبات الديمقراطية، وكشف بعض ظواهر الفساد وإثارة بعض القضايا ذات الطبيعة الأخلاقية وكلها أمور بعيدة عن الهموم الأساسية للجماهير الكانحة.

على سبيل المثال لا الحصر؛ أحدثت الجماعة ضجة حول سماح الحكومة بإقامة مولد أبو حصيره، واعتبرت ذلك مظهرا للتطبيع مع العدو الصهيوني، مغمضة أعينها عن مظاهر أخطر للتطبيع مثل الشروع في إقامة مشروعات مشتركة في سيناء واتفاقية الكويز، وهي إحدى الاتفاقيات التي التزمت الجماعة علنا باحترامها.

حول تحالف اليسار

إذا كان وضع اليسار الحالي لا يسر عدوا ولا حبيبا (باستثناء اللواء حبيب العادلي طبعا) فإن انتشار اليسار من أزمته ومحنته لن يكون أبدا باستخدام بلدوزرات لإزالة الكيانات القائمة، العلني منها والسري، لنبدأ في إقامة كيان جديد لليسار من نقطة الصفر. واليسار المصري مطالب اليوم بأداء ثلاث مهام، كلها عاجلة لا تحتمل أي منها التأجيل أو الترحيل.

المهمة الأولى: هي إيجاد إطار لتجميع اليسار الشيوعي، بضم الكيانات الشيوعية القائمة، والماركسيين المستقلين. إطار علني قادر على توحيد نضالات الشيوعيين وكلمة الشيوعيين الموجهة إلى الشعب. وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون هذا الإطار ذو طبيعة أيديولوجية. وهذه المهمة حيوية ولا غنى عنها لنجاحنا في تجميع اليسار بالمعنى الواسع لأن أي بنيان لليسار في غيبة الشيوعيين سوف يفتقد العمود الفقري.

وعندما أقول إن اتحاد الشيوعيين هو كيان عقيدي، لا أقصد أبدا أنه كيان عقائدي. فالعقائدية والجمود انحراف عن العقيدة، والماركسية ليست نصوصا مقدسة مكتسة في أدبيات الأولين، وهي لا تقدم لنا حولا سابقة التجهيز تصلح في كل زمان وفي كل حين. الماركسية منهج لتحليل الواقع وتفسيره ودليل عمل للكفاح من أجل تغييره.

المهمة الثانية: هي إقامة تحالف أو اتحاد أرحب لليسار بالمعنى الواسع يضم كل مكونات اليسار المصري من شيوعيين وناصريين يساريين وتجمعيين راديكاليين فضلا عما اصطلح على تسميته هذه الأيام في أدبيات اليسار باليسار المجتمعي. بل يتسع هذا الإطار حتى لليسار الليبرالي إذا ما أفرزت التطورات داخل حزب الوفد استمساخا لاتجاه شبيه بالطليعة الوفدية. بل وحتى اليسار الديني الموجود خارج الحدود. والمفتقد حتى الآن في مصر بسبب ضعف اليسار في المجتمع الذي يفقده القدرة على التأثير الإيجابي على القوى السياسية الأخرى.

المهمة الثالثة: إقامة جبهة إنقاذ وطني حول برنامج حد أدنى عاجل سياسي اجتماعي اقتصادي. برنامج لا يستهدف بالضرورة تحقيق الهدف الاستراتيجي لهذه القوة السياسية أو تلك، إنما يستهدف انتشار مصر الحاضر من واقعها المأزوم. وليس رسم صورة مصر المستقبل، كما تتمناها هذه القوة السياسية أو تلك. وهذه الجبهة يجب أن تطرح نفسها بكل الوضوح باعتبارها بديلا عن الحكم القائم. بديل

يسمى إلى السلطة من خلال الآليات الديمقراطية لتداول السلطة. وبالتالي فهذه الجبهة لا مكان فيها لأي قوة سياسية تحرص على إقامة جسور مع السلطة، أو الحفاظ على شعرة معاوية معها، أو تدعو للمصالحة الوطنية مع النظام.

مشكلات على طريق تحقيق المهام السابقة

هناك بعض المشكلات التي سوف تعترض نضالنا من أجل تحقيق مسئولياتنا الثلاث التي أشرت إليها.

هناك أولاً: الاختلاف حول صيغة الكيان المجمع اليسار فكنا في اعتقادي مُجمعون على مبدأ تجميع اليسار، لكننا مختلفون على الصيغة! هل هو حزب اشتراكي علني، أم تحالف للاشتراكيين، أم تحالف لليسار، أم حزب غير أيديولوجي لليسار المجتمعي الواسع. واعتقادي أن نقطة الانطلاق في نضالنا يجب أن تكون الاهتمام إلى الوعاء القادر على التجميع، وليس تبني صيغة تزيد من تفرقنا، وتعمق شُكنتنا. والصيغة المثلى في نظري هي صيغة تحالف اليسار. وليس حزب اليسار. لأن طرح حزب جديد في الساحة السياسية لليسار لن يحل المشكلة بل سيضاعف المعضلة. لأن أي حزب جديد يطرح نفسه في الساحة سوف يعجز أن يكون عصا موسى القادرة على ابتلاع الكيانات اليسارية الأخرى. أي حزب جديد لن يكون أكثر من إضافة كمية لحالة التشردم التي تنتظر نقلة كيفية.

وأننا كيساري شيوعي لن أقبل أبداً أي دعوة لبناء حزب غير أيديولوجي جديد لليسار بديلاً عن الكيانات اليسارية القائمة. حزب جديد يدعو الكيانات اليسارية الأخرى لإلقاء راياتها المستقلة والانخراط في صفوفه. اليسار الشيوعي كفاه ما عاناه من حل للتنظيم الشيوعي المستقل، من انخراط في تنظيمات السلطة الناصرية وصولاً إلى الاستغراق الذي كاد أن يصل إلى حد الذوبان داخل حزب إصلاحى هو حزب التجمع.

المشكلة الثانية التي تواجهنا هي الانبهار بما يسمى اليسار المجتمعي، وهو مصطلح يحتاج إلى أكبر قدر من التحديد لو أن المقصود به هو التعبير عن أن اليسار في المجتمع واسع وأعرض من مجرد الشيوعيين والماركسيين والتجمعيين والناصرين فهذه قولة حق. أما إذا كان المصطلح من قبيل التعبير عن فقد الثقة والأمل في اليسار ذي الهوية الأيديولوجية، واعتبار اليساريين الأيديولوجيين ظاهرة تجاوزها الزمن وأن يسار المستقبل الذي يجب أن نراهن عليه بكل أوراقنا

هو اليسار العريض الذي بلا هوية والذي يرفض الفكر الشيوعي والانتماء لكيانات اليسار، فهذا طرح خطير ومرفوض لأنه ينطوي على رهان خاسر على الفئات الوسطى في المجتمع بدلا عن الطبقة العاملة والفلاحين. وهي فئات لأنها تكتوي بنار سياسات الخصخصة والإفقار فهي تتجذب أكثر فأكثر لأطروحات وشعارات اليسار. إن هذا القطاع المسمى باليسار المجتمعي موجود فعلا ومن الأهمية بمكان كسبه وجذبه لتحالف اليسار. لكنه قطاع ينجذب للييسار بالميل والعواطف وليس بالاختيار الفكري، وهو يملك مجرد وعي سياسي جنيني لكنه يفتقد للبوصلة الفكرية، وبالتالي هو معرض ومهدد بالتوهان في صحاري السياسة والفيافي ما لم يزوده اليسار العقيدي بالوعي السياسي بالقدر الكافي. وأنا أقترح أن نتفق على أن اليسار المجتمعي يجسد ما يسمى في لغة الهندسة بنقطة التماس بين الدوائر. دائرة اليسار العقيدي و اليسار غير العقيدي. ونقطة التماس بين هذه الدوائر لا تنفي أو تلغي هذه الدوائر من الوجود.

حول مقولة حزب من نوع جديد

لا بد من التسليم بأن كل كيانات اليسار الشيوعي تعاني من السلبات والسنوائص، شأنها في ذلك شأن كيانات اليسار غير الشيوعي أيضا. لذلك فالمطالبة بحزب من نوع جديد مطالبة مشروعة تماما. لكن بالنسبة للييسار الشيوعي فإن احتياجه لحزب من نوع جديد لا يعني تخليه عن الهوية الشيوعية، فلننتعد المسميات لا مانع، طالما توفرت الهوية الأيديولوجية. وهذه ليست دعوته للانتزام بقلب التنظيم اللينيني، فالأنماط التنظيمية ليست ثابتة ولا جامدة. وأنا أسلم بأن الصيغة التقليدية للحزب الشيوعي عفا عليها الزمن، وعلى الشيوعيين المصريين الاهتمام إلى صيغة أفضل وأقدر على ملاءمة واقعنا في مصر.

حول المطالبة بالحزب الجماهيري

هناك أيضا دعوة لاستبدال الدكاكين الصغيرة بسوبرماركت جماهيري واسع، وهذا نوع من الطموح الصحيح، ولكن يظل السؤال كيف يتحقق هذا الطموح. لا يبنى حزب جماهيري أبدا من أعلى، ولا يهبط حزب جماهيري أبدا من السماء. سوف يقوم الحزب الجماهيري يوم نتوجه إلى الجماهير، بالانصاف مع الجماهير و بكسب الجماهير إلى صفوفنا. فجماهيرية الحزب ليست وصفة جاهزة يمكن أن

نباتها من سوبرماركت الأحزاب. إن أي دعوة لإدارة الظهر للدكاكين الصغيرة من أجل بناء حزب جماهيري بديل، هي مجرد قفزة هروبية إلى الأمام. تظل مجرد قفزة في الهواء.

حول بناء تحالف اليسار من أسفل

أريد تماما الدعوة لبناء تحالف اليسار من أسفل على أرض الواقع لكي يكون مسقط رأس هذا التحالف داخل ساحة المعارك الجماهيرية. وأضيف إلى المعارك التي قدمها الزميل عريان، مجموعة المعارك الآتية من أجل:

حماية أموال التأمينات من النهب

حماية الدعم من الإلغاء

حماية العاملين في الحكومة من المذبحة التي تحضر لهم بإلغاء الوظائف الدائمة.

ختاما أيتها الأخوة

أدرك تمام الإدراك أن الطريق إلى تجميع اليسار والقوى الهادفة لإنقاذ الوطن طريق طويل شاق. لكن المهم ألا ندور وندور في ساقية الحوار بلا نهاية. المهم أن نخطو معا الخطوة العملية الأولى في رحلة الألف ميل. لطلالما تغنينا بشعار تحالف اليسار. ولطلالما نادينا بشعار جبهة الإنقاذ. ومع ذلك لم ننجح حتى اليوم في إرساء حجر الأساس لهذا التحالف أو ذاك على أرض الواقع. فأما أن الأوان قبل فوات الأوان لكي يدركننا الصباح ونتوقف عن الكلام المعاد المباح ولكي نخطو الخطوة الأولى. يقينا لو فعلناها سوف نكتشف ما تمثله هذه الخطوة، مهما بلغ تواضعها في البداية، من المفعول السحري والقدرة للخلاقة على استدعاء المزيد والمزيد من الخطوات.

التنسيق خطوة أولى نحو وحدة اليسار*

خالد حمزة

بداية أشكر الأخوة الاشتراكيين الثوريين لإتاحة هذه الفرصة للحديث فيما سُمي "مستقبل اليسار بعد الانتخابات" بينما الموضوع المطروح حقيقة هو أزمة اليسار المصري الممتدة عبر عقود، قادت الانتخابات بالجهر بها وتوثيقها.

الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري منذ عقود تجعل منه شعبا يساريا في حاجة شديدة إلى قيادة يسارية.

العمال والفلاحون والموظفون والتجار والحرفيون والمهنيون وجيش العاطلين لا خلاف على أحوالهم المتدهورة، حتى أصحاب رؤوس الأموال بعد ضعف القوى الشرائية للشعب وفقدان الاستقلال الاقتصادي، واندفاع السياسات التي تفتح البلاد أمام رؤوس الأموال الأجنبية، والمنتجات الأجنبية دون حسابات دقيقة لاحتياجات السوق المصري ومصالح أصحاب رؤوس الأموال المصريين جعلت صغيرهم ومتوسطهم وكبيرهم في أزمة خانقة، باستثناء قلة من الحيتان والمحتكرين والمستوردين. هذه السياسات أضرت بمصالحهم ضررا بالغا وجعلتهم يسعون بدرجات متفاوتة لتغيير هذه السياسات ولو إلى حين.

إن المسرح معد ومنذ عقود لقيام قيادة يسارية نشطة، ما عليها إلا أن تصل إلى نظرية عبقرية مصرية لتنظيم الشعب المصري من خلال تعاضدها وتفاعلها في المصنع والحقل والجامعة والشارع وجميع الأمكنة التي يتواجد بها الشعب.

إلا أن هذا لم يحدث!!

لماذا؟

هذا ما ينبغي على جميع أطراف اليسار الإجابة عليه بدراسة عميقة وشفافية عالية حتى يخرج اليسار المصري من خيبته الثقيلة وإليك اجتهادي.

لما كان الشبويعيون المصريون جزءاً حقيقياً وأصيلاً من جبهة اليسار العريضة؛ وكان المفترض أن يكونوا قيادة هذا التحالف اليساري الكبير الأمر الذي لم يتحقق على أرض الواقع حتى الآن.

* مداخلة في ندوة بمركز الدراسات الاشتراكية يوم ١٥ يناير ٢٠٠٦.

إنني أحمل للشيوخ المصريين ضعف هذا اليسار.

نشأت الحركة الشيوعية المصرية الثانية في أربعينيات القرن الماضي منقسمة وغير موحدة حتى توحدت باستثناء منظمين صغيرين في ٨ يناير سنة ١٩٥٨ في حزب شيوعي واحد عرف باسم حزب ٨ يناير، ومع ذلك كان لهم دور مؤثر في مجالات السياسية والاجتماع والأدب والفن وتبصير الشعب المصري بحقوقه وتحقيق بعض منها. ولست بصدد إحصاء إنجازات الشيوعيين المصريين حتى يناير ١٩٥٩، عندما تنبه الشيوعيين إلى أنهم في غمرة الانشغال بتأييد عبد الناصر في صراعه مع الاستعمار ودوره في حركة عدم الانحياز، عندما تنبهوا أنهم قصروا في الدفاع عن حقوق الشعب المعيشية في عائد تمصير الشركات وتأميمها وطلبوا بنصيب العمال وباقي طوائف الشعب في مؤتمرات الاتحاد القومي الحكومية وكانت استجابة الجماهير بشعاراتهم عالية قام النظام باعتقالهم ومحاولة تصفيتهم دفاعا عن أنانية واستئثار الطبقات الجديدة بمغانم التمصير والتأميم.

فشلت التصفية. وخرج الشيوعيون المصريون بعد خمس سنوات من الاعتقال وبعضهم قضى أكثر من عشر سنوات، خرجوا يهتفون، طوال رحلة الإفراج من الوادي الجديد إلى محطة أسبوط إلى السجن الحربي، بحياة الحزب الشيوعي المصري.

كانت الأوساط المستتيرة في الشعب المصري وقطاعات غير قليلة من العمال تتابع الشيوعيين المصريين في سجونهم ومعتقلاتهم ومواقفهم البطولية المشرفة في المحاكم بتعاطف واحترام كبيرين.

وعند الإفراج عنهم توقعوا منهم الكثير.

إلا أن قيادات الشيوعيين وكثيرا من الكوادر قاموا بحل الحزب، وكانت هذه الجريمة أكبر نكسة للشيوعيين.

حقق النظام أول نصر أساس على الشيوعيين، تم تسريحهم يستجدون عضوية الاتحاد الاشتراكي التي وعدوا بها بدلا من عضوية حزب الطبقة العاملة، يستجدون عملا يقاتلون منه وعائلاتهم المرهقة طوال سني الاعتقال.

في هذه الأثناء نشط سماسرة النظام وتمكنوا من احتواء عدد من الشيوعيين بإشراكهم في تنظيمات النظام الطنية والسرية ثم توطينهم في مراكز مؤثرة واستيعابهم في الصحافة وأجهزة الإعلام بعد أن قام بصياغتهم وأمن جانبهم. وكان خصما جديدا من رصيد اليسار.

أما غالبية الشيوعيين فقد هدأت حركتهم سواء عن مرارة وألم أم عدم وضوح رؤية.

أما أولئك المناضلون الشيوعيون الأبطال الذين عارضوا حل الحزب وعملوا في الخفاء، فلم يشعر بهم إلا بعد فترات الكمون والتأمين وإعادة البناء. ولما كانت الشيوعية احتياجا إنسانيا، توالى أجيال الشيوعيين في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، و نشأت التنظيمات الشيوعية الجديدة منقسمة وليست موحدة، بعضها غير واثق في جيل الأربعينيات والخمسينيات لمسافة زمنية ليست قصيرة، ومع ذلك كان لها تأثيرها في الشارع المصري والحركات الثورية للطلبة وبعض مجالات العمال، لم ينجحوا في تأسيس كيان واحد، أو تنسيق العمل الجماهيري فيما بينهم إلا نادرا. بالإضافة إلى ظروف القهر والاستبداد، لم يتمكن الشيوعيون القدامى والجدد من بناء ركائز لهم بين العمال والفلاحين وبقية الطبقات الشعبية، تحميمهم وتمنحهم أسباب الحياة والقوة.

في عهد السادات الذي أعلن إيمانه واعتكف وقام وصلى وكانت قبلته أمريكا جرى استخدام جماعات دينية فهمت الدين الإسلامي فهما غير صحيح، وتصدت للشيوعيين في الجامعة وبعض المناطق العمالية لا بالفكر والحوار لكن بالإرهاب فكان اعتدائهم على الشيوعيين بالكرايبج والسج في ظل مباركة نظام السادات المؤمن.

لكن الأمريكان نصحوا مريدهم نصيحة أخطر، أن يصلى على سجادة التعددية أن يقسم منابر ثلاثة يسار ويمين ووسط؛ فتكونت أحزاب ثلاثة؛ حزب التجمع الوطني الوحدوي التقدمي، وحزب الأحرار وحزب مصر الذي انقلب إلى الحزب الوطني الديمقراطي. ساهم عدد غير قليل من الشيوعيين المصريين غير المنظمين وبعض الناصريين وبعض الشخصيات الوطنية وبعض المستبشرين دينيا في بناء حزب التجمع واتخذه بعض الشيوعيين المنظمين واجهة لهم. وقال قائد شيوعي "الآن صار لنا بيت".

وكان من الممكن أن يصبح هذا الحزب حزبا قويا فاعلا في الشارع المصري فأعضاؤه لا تنقصهم الخبرة، ولا الرؤية السياسية النافذة ولا الإخلاص المطلق، وعرف حزب التجمع على أنه حزب الشيوعيين واستبشر الناس خيرا.

لكن الأمريكان والسادات ما كانوا يسمحوا لهذا الحزب أن ينطلق. ساعد على ذلك السياسات الخاطئة التي اتبعتها قيادة الحزب؛ والتي بلغت في أحسن أحوالها

معارضة على استحياء داخل الجدران وعلى صفحات الأهلالي لمؤسسة الحكومة وتجميل وتبرير مؤسسة رئاسة الجمهورية، وكان هناك سياسيين متعارضتين؛ حكومة ضاربة ورئاسة نافعة.

حتى حينما تحركت النخبة حركتها السلمية الواسعة نسبيا في اتجاه التغيير وضد الاستبداد للرئيس والتوريث وكانت المواجهة المتوحشة والمنحطة من قبل النظام، طلعت علينا الأهلالي، ويا ليتها ما طلعت، في عديدين متتاليين بينط أحمر عريض تستجد بسيادة الرئيس وتطالبه بإصلاح ما أفسدته السلطة والحزب الحاكم. سياسة خاطئة مستمرة لا يقع فيها سياسيون مبتذون. ولا يمكن تبريرها بحسن النية ومع استمرار السياسات الخاطئة لقيادة حزب التجمع كان نزيف الخصم من اليسار يتزايد.

على سبيل المثال تلاعب الحزب الوطني بالتجمع والوفد والناصري وحصل منهم على الموافقة على تأجيل الانتخابات الرئاسية بالانتخابات المباشرة من الشعب ضمن تعدد المرشحين، ثم بعدها كان الانتخاب المباشر الشكلي في مسرحية هزلية باكية.

إن الجماهير على حق إذ تنفض من حول أحزاب هذا شأنها ويستمر نزيف الخصم من اليسار.

إنني أطلب كوادح حزب التجمع بالتحقيق فيما آل إليه حزب التجمع والمحاسبة والتصحيح وأحذر من الانقسام.

بعد مقتل السادات وأصل قادة النظام الجدد الصلاة في المحراب الأمريكي، بل علقت أصواتهم أذكار وتواشيع وأتمعت سجادة صلاتهم فسمحوا بقيام عدة أحزاب مكبلة بقيود تجعلها عاجزة فضلا عن عجزها الذاتي واستكلفتها لما أريد بها.

تحدثت عن دور الشيوعيين في انحسار اليسار. ولابد من الحديث عن دور الشيوعيين في إنعاش اليسار.

لم يعد هناك خلاف بين الشيوعيين حول احتياجات المرحلة:

-التصدي للهجمة الشرسة للاستعمار الأمريكي والصهيونية. ولذا يلزم استرداد حقوق الشعب الديمقراطية والسياسية وإلغاء الأحكام العرفية وعدم استبدال قانون الطوارئ بقانون آخر. الإفراج عن المعتقلين والمسنونين السياسيين على اختلاف اتجاههم الفكرية والسياسية ورعايتهم صحيا وتعليمهم وأسرهم. حق تكوين الأحزاب والجرائد والنقابات والنشر والإعلام بمختلف الرسائل بعيدا عن وصاية أو

نظام. حق الإضراب والتظاهر السلمي وإلغاء القوانين المفصلة على مقياس مقاصد السلطة وصولاً إلى جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً مباشراً تحت إشراف كامل من رجال قضاء المنصة لوضع دستور يضمن حقوق الشعب في حكم نفسه ورفع مستواه المعيشي، وهنا تكمن أهمية استقلال القضاء وعدم المساس برجاله. قد يرى البعض أن المرحلة تحتمل أكثر من ذلك، أقول لهم، إن أكثر من ذلك لن نصل إليه قبل تحقيق ما سبق من مهام. لم الانقسام إذن؟! لم عدم التوحد!!

يجب تأسيس الحزب الشيوعي المصري الواحد الأوحد وحتى يتم ذلك على أسس سليمة، مستفيدين من أخطاء تجارب الوحدات السابقة، على الشيوعيين أن ينسقوا فيما بينهم ويتشاركوا في جميع تحركاتهم الجماهيرية.

ما صفات الحزب الشيوعي الذي نريد؟ حزب يؤمن بالاشتراكية العلمية، قادر على تمصير الماركسية باعتبارها علماً، وليست كهنوتاً. وجعلها غرساً نابتاً من تربة مصرية لها خصوصيتها؛ فقد مصر أجدادنا العظام ديانات سماوية؛ المسيحية والإسلام دون أن يخل بجوهرها. حزب يطبق المركزية الديمقراطية تطبيقاً صحيحاً بمعنى أن تكون جميع قيادات المستويات منتخبة، وأن تتوالى المؤتمرات العامة بانتظام وأن يدور صراع فكري وسياسي بداخله في حدود الالتزام بالقواعد التنظيمية مع احترام الأقلية لرأي الأغلبية مع استمرار قناعتها بفكرها، ولا تلجأ للانقسام.

ومهما كانت ظروف القهر والمطاردة، لا يصح تغليب المركزية على الديمقراطية ولنا في الحزب الشيوعي السوفيتي عظة وخبرة فطوال سنوات القهر القيصري المتوحش انتظمت مؤتمرات الحزب؛ ولهذا تمكن من القيام بأول ثورة اشتراكية. ولما أصبح في السلطة مرت عليه أربعة عشر عاماً دون عقد المؤتمر لهذا خاب الحزب السوفيتي خيبته الثقيلة.

حزب شيوعي يتضامن مع كافة شعوب العالم ويضع مصالحها نصب عينيه ويتآخى مع الأحزاب الشيوعية الأخرى ويتحاور معها الدندلة، وتكون كلمته هي الفصل في قضايا الوطن.

حزب يدرك مدى علاقة الشعب المصري بالأديان. ويحترم هذه العلاقة ويناضل بالحوار وبكل وسائل المعرفة لدحض الأفكار الخاطئة التي تنسب للأديان جهلاً أو عن سوء قصد. حزب يدرس أحوال الطبقة العاملة، نشأتها، وتطورها

ويلتزم بمصالحها ويساعدها على تكوين نقاباتها بعيدا عن تأثير أية أفكار غير علمية. ولا مانع من تعددية نقابية للمهم أن تنشأ هذه النقابات بإرادة حرة من العمال.

حزب قادر على الوصول للفلاحين، وتبنى مصالحهم لحين تمكنهم من بناء حزب يمثلهم. وطبعاً مساعدتهم في تكوين هذا الحزب. حزب قادر على الدفاع عن مصالح غير العمال والفلاحين ومساعدتهم على إنشاء أحزابهم ومؤسساتهم وروابطهم.

حزب يدافع عن الرأسماليين المصريين في تأسيس اتحاداتهم وغرفهم وأحزابهم، وعن حقهم في السوق المصري في مواجهة رأس المال الأجنبي والمنتجات الأجنبية في إطار تخطيط اقتصادي يخفف من معاناة الشعب المعيشية ويحافظ على حقوق العمال.

حزب يعني تماماً تاريخ الشعب المصري، انتصاراته وانكساراته ويحيط بالشخصية المصرية تماماً؛ حتى يتمكن من الوصول إلى نظرية عبقرية تصلح لتنظيم الشعب، تنظيمًا يجعله قادراً على الحركة وتحقيق مهام المرحلة والمراحل القادمة حتى بناء الاشتراكية العلمية. لا يفوتني أن أقول إن على أعضاء هذا الحزب والعاطفين عليه أن يسلكوا في حياتهم اليومية سلوكيات تتفق مع أنواق ومشاعر وتقاليد مواطنيهم. وإن أرادوا أن يغيروا بعض تقاليد فات أو أنها فيغير طريق الصدمات.

معروف علمياً، وباعتراف منظري الرأسمالية أنفسهم، أن تأميم الشركات وإنشاء القطاع العام إجراءات رأسمالية تلجأ لها لظروف خاصة بها. وكان تسويق نظام جمال عبد الناصر هذه الإجراءات الرأسمالية على أنها إجراءات اشتراكية، وإضافة صفة الاشتراكية لحزب السلطة آنذاك وإقرار بعض الشيوعيين بهذه الصفة، نفر منهم عن حسن نية ونفر عن سوء قصد، بينما يعاني الشعب من سلبات النظام وضيق في العيش جعل الشعب يمسئ الظن بالاشتراكية ولا يرى فيها حلاً لمشاكله. وكان هذا خصماً من اليسار.

على جميع الشيوعيين التوجه نحو جميع الكيانات السياسية التي تعلن موافقتها على احتياجات المرحلة لمشاركتها الحركة في الشارع بتجرد وتواضع وانضباط. على الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية والشعبية من أجل التغيير توحيد الصف، وأضعف الإيمان التنسيق الكامل في جميع الأنشطة بشفافية وإنكار للذات

فاستمرار الانفصال خصم من رصيد اليسار. شعبنا في حاجة إلى تحالف جميع القوى الوطنية الديمقراطية حتى الكيانات السياسية التي لم تقم بواجبها تجاه شعبها في مراحل سابقة لا يجوز إهمالها، نسعى إليها وننشطها ونبصرها بمخاطر العزلة. كيف نفعل ذلك؟

هل نذهب إليهم ونقول لهم "إحنا قررنا في اليوم الغداني عمل كذا وبالطريقة الفلانية تعالوا معنا". العمل المشترك لا يبنى هكذا، الصحيح أن نذهب إليهم ونقول لهم إننا نفكر في كذا وكذا. ويدور الحوار، وينشر المشروع المقترح والحوارات حوله وقبوله أو رفضه على جماهير جميع الكيانات السياسية حتى لا تتم التحركات السياسية بمعزل عن الجماهير. وتكون الجماهير شاهدة على مواقف القيادات المختلفة. يبقى الموقف من جماعة الإخوان المسلمين.

الإخوان المسلمون جماعة دينية تشغل بالسياسة. وبالتالي فعضويتها قاصرة على المسلمين؛ إذن هي لا تمثل كل الشعب المصري.

جماعة الإخوان المسلمين تلتقي مع الحكومة والأمريكان بإقرارها سياسة الخصخصة بحكم تواجد عدد غير قليل من أصحاب رؤوس الأموال في صفوفها يسعون لاستثمار أموالهم لا بحكم العمالة. جماعة الإخوان المسلمين أعلنت موافقتها على كامب ديفيد التي بمقتضاها أخرج السادات النظام المصري من الصراع العربي الإسرائيلي. جماعة الإخوان المسلمين تفخر بأنها وقفت سد منيعا ضد المد الشيوعي. وهي بهذين تلتقي مع الأمريكان والنظام. هناك خلافات أخرى لكن هذه أبرز الخلافات.

ولما كنا نحن الشيوعيين دعاة وحدة نبحث عن الاتفاقات لا الخلافات؛ وننحى الخلافات إلى أن تحسم هذه الخلافات خلال المسيرة.

جماعة "الإخوان المسلمون" لها حضور في الشارع المصري حضور اجتماعي خدمي بين جماهير فقيرة تعاني، ولها مريدون وأتباع من بسطاء الناس المهمشين، وأتباع من المهنيين والتجار والملاك الزراعيين.

من هنا يتحتم على الشيوعيين المصريين وكافة الكيانات السياسية أن تحرص على مشاركة الإخوان المسلمين لهم في إنجاز احتياجات المرحلة التي هم أي الإخوان في حاجة لها. الإخوان المسلمون جماعة محظورة من مصلحتها إلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن المعتقلين وحرية تكوين الأحزاب وتأسيس وسائل

الإعلام بحرية ودون وصاية. لهم مصلحة في تحقيق مهام المرحلة وهذا نقاط اتفاق.

علينا نحن الشيوعيين أن نتحاور معهم للتوصل إلى مجموعة من الأعمال المشتركة في الشارع فلا نضال حقيقي من أجل التغيير بدون حركة المضارين والمقهورين ونزولهم إلى الشارع سلميا. وهكذا يجب أن تفعل كافة الكيانات الوطنية الديمقراطية. واعتقد أن الحركة المصرية من أجل التغيير والحركة الشعبية من أجل التغيير لديهما فرصة أوسع للقيام بهذه المهمة بقدر أكبر من النجاح؛ على أن تستم جميع الحوارات تحت بصر قواعد جميع الكيانات. ليعلم الجميع أن كيانا واحدا أو مجموعة كيانات بمعزل عن كيانات أخرى غير قادرة على إنجاز ما سبق من مهمات.

كلمة واجبة للحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، وأنا أحد الناشطين فيها، كان لكم شرف السبق وحركتم الساكن، وشاركتكم بدور رئيس في النزول إلى الشارع، لكن ما زلتم حركة فوقية نخبوية معزولة عن أصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير. نظموا أنفسهم واعلموا أنكم مجموعات سياسية ذات أفكار مختلفة. ولكي يكون ذلك سببا من أسباب القوة، عليكم أن لا تحاول مجموعة إلغاء الأخرى وأن لا يحاول مستوى قيادي الانفراد بالرأي وإهمال مستويات أقل، وأن تبدلوا جهدكم الرئيس في تأسيس لجان لحركة كفاية في المصانع ودواوين الحكومة والأحياء الشعبية وكل أماكن التجمع الشعبية.

ودعوني أكرر صراخي ما لم تصلوا إلى أصحاب المصلحة الحقيقية للتغيير سيكون مصيرنا مصير تنظيمات سبقتنا، الركود ثم الانكماش ثم الفناء.
أنا متفائل، بالنقد والنقد الذاتي سنصحح مسيرة اليسار وسننجز مهامنا.

الأسباب الذاتية والموضوعية لأزمة اليسار*

أحمد بهاء شعبان

أشكر أولاً أفاق اشتراكية -المركز والمجلة- على هذه الفرصة الطيبة، لأن هذا الحوار ضرورى جدا . وأرجو أن يتطور إلى نتائج ملموسة لخروج اليسار من أزيمته، وأنا أتفق مع ما قيل لأنه تعبير حقيقى عن روية للأزمة ومشاكلها وانعكاساتها، وسوف ألتزم بالثلاث محاور التى ذكرت فى ورقة العمل.

السؤال الأول لماذا حدث تراجع فى موقف اليسار؟ ولقد فهمت من الذين تحدثوا أن المقصود باليسار هو اليسار الماركسى وهذا أفضل، لأنه من الصعب مناقشة مشاكل اليسار خارج الدائرة للماركسية فى الأساس، وأنا أعتقد أن أغلب مشاكل اليسار العام ستحل إذا تم حل مشكلة اليسار الماركسى ليقينى أن اليسار الماركسى يجب أن يلعب دورا قياديا فى الخروج باليسار بشكل عام من أزيمته.

لا شك أن أزمة اليسار هى أزمة قديمة، وأتصور أن هناك مفصلين لهذه الأزمة، المفصل الأول هو ثورة يوليو، والمفصل الثانى هو بروز الحركة السياسية الإسلامية خاصة فى السنة الأخيرة، ففى المفصلين لعب اليسار دوراً تمهيدياً ولم يجنى أى نتيجة من جهده، فقبل ٢٣ يوليو كان وجود اليسار مؤثراً، ونضاله داخل الحركة الجماهيرية كان كبيراً، ولكن مع عجزه عن حسم الأمور لصالحه تدخل الجيش وتم تجهيل اليسار وأصبح خصماً ودفع ثمناً غالياً فى هذه المعركة. أيضاً تتكرر الأمور بشكل آخر حينما بذل اليسار جهداً كبيراً فى الخمس سنوات الماضية مثل اللجان الشعبية ولجان المقاطعة ولجان مساندة الشعب الفلسطينى والعراقى وغيرها من اللجان. ثم الحركات الاجتماعية السياسية الجديدة "كفاية والحملة الشعبية من أجل التغيير" وغيرها، ولكن فى النهاية الذى جنى كل جهد اليسار كان الإخوان، وهذا نتيجة أسباب موضوعية تكلم عنها الزملاء وسوف أحاول تركيزها باختصار.

*مداخلة فى ندوة "اليسار وانتخابات ٢٠٠٥- الأزمة وطريق النهوض - مجلة أفاق اشتراكية، العدد الخامس ربيع ٢٠٠٦.

أولاً: الانقسامية والتشرنم اللذان أضعفا حركة اليسار وجعلا قدرته على تطوير مواقفه ضعيفة جداً.

ثانياً: البعد والعزلة عن الجماهير.

ثالثاً: غلبة الاتجاهات الإصلاحية وسيطرتها داخل اليسار، فلم يكن لليسار مشروع حقيقي لتحقيق التغيير الفعلي للنظام، وكان أقصى ما يتمناه هو أن يكون له جريدة أو شكل علني، أما قضية السلطة فلم تكن مطروحة أبداً على جدول اليسار بشكل عام، بينما الاتجاهات الإسلامية طرحت قضية أسلمة المجتمع وتحويله إلى مجتمع إسلامي.

رابعاً: غياب الديمقراطية الداخلية؛ فعلى مدار تاريخ حركة اليسار المصري لم يستم بناء تنظيمي ذو طابع ديمقراطي، وتم الاهتمام بالشق المركزي على حساب الديمقراطية في الأبنية التنظيمية، حتى التنظيمات السرية والتي كنا نظن أننا نفعل فيها ما لم نفعل قد سقطت أمام أول ريح قوية بسبب سيطرة الشكل المركزي على حساب الكفاءة والأداء والموهبة الحقيقية. في هذا السياق تفكك اليسار وأصبحت جهوده جزئية، وتصادعت الخلافات بين أطرافه إلى درجة أن أصبحت التناقضات بين اليسار وبعضه أكبر من التناقضات بين اليسار والنظام الحاكم حتى وصلنا إلى ما نحن فيه.

السؤال الثاني حول ما طرحته الورقة من الخوف من إقامة دولة دينية؟ وهذا الخوف حقيقي وله مبرراته، وأنا أعتقد أن مناقشته ضرورية، وفي يقيني هناك مخاطر حقيقية ربما لا تصل إلى مرحلة القوباء، لكن لا شك أن ما حققه الإخوان خطير جداً. وبالتأكيد سوف يطمعون في المزيد خاصة مع الدرجة العالية من التنظيم والجماهيرية، ولكن إذا كانت هناك مؤشرات تؤيد احتمالية وجود الدولة الدينية، فهناك أيضاً مؤشرات تؤيد العكس. ويمكن عمل جدول بين الحالتين.

فمن مؤشرات احتمالية وجود الدولة الدينية هذه الميول المتعاطفة في المجتمع للاتجاه إلى المحافظة، وهناك دراسة مهمة نشرتها مكتبة الأسرة حول دراسة الشخصية المصرية تقول أن "هناك ٩٢% من المصريين يمارسون شعائر دينية" مما يؤكد على زيادة الاتجاه المحافظ والديني داخل المجتمع المصري.

المؤشر الثاني هو ارتباط المجتمع المصري بالدول الخليجية والسعودية خاصة مما جعل ملايين المصريين تعيش بفلسفة وأفكار هذه المنطقة نتيجة الارتباط عن طريق العمل بها سواء على مستوى الشكل أم المضمون.

المؤشر الثالث هو اختراق الإسلام السياسى لنخاع المجتمع، فنحن نرى مؤسسات تعليمية وطبية واجتماعية وغيرها داخل نسيج المجتمع المصرى، وقد نجح الإسلام السياسى فى اختراق نسيج الدولة نفسها، فنحن نرى فى مكاتب أمن الدولة السجادة والمصحف والسبحة.

المؤشر الرابع هو الأزمة الاقتصادية الخائفة والتي تدفع الناس تلقائياً إلى الحلول الإلهية والتدين، كذلك الهجمة الأمريكية على الإسلام جعلت الكثيرين من المسلمين يشعرون أن هويتهم فى خطر مما ساعد على زيادة الميول الدينية كرد فعل تلقائى لهذه الهجمات، وفى نفس الوقت نجد أن البرجماتية الأمريكية ليس لديها أى مانع فى التعامل مع الاتجاهات الأصولية كما وضع فى الفترة الأخيرة.

يبقى الخدمات التى يقدمها الإخوان والتي برعوا فيها بشكل واضح فى الوقت الذى تخلت فيه الدولة عن دورها تجاه المجتمع مما أدى إلى ارتباط الجماهير الفقيرة بالبديل، ونلاحظ مثلاً أن عضو مجلس الشعب لم يعد نائباً عن الأمة كما هو مفروض، بل هو من يستطيع أن يقوم بعمل تسهيلات ومساعدات فشلت أجهزة الدولة -كالمحليات- فى القيام بها.

النقطة الأخيرة هى أنه بعد أحداث سبتمبر أصبح هناك مد إسلامى واضح فى العالم العربى كله حتى الجاليات العربية فى الدول الغربية للدفاع عن الهوية الإسلامية بشكل عام.

كل هذا يؤكد وجود خطر حقيقى على المجتمع من ظهور دولة دينية، ولكن فى المقابل هناك مؤشرات تثبت العكس.

المؤشر الأول أن الشعب المصرى تاريخياً هو شعب مدنى متحضر، الإسلام عنده له طبيعة خاصة معتدلة، كما أن الكثير من مظاهر التدين والمحافظة - كالحجاب- ليست لها علاقة بالدين بقدر ما لها علاقة بالظروف الاقتصادية، ويكفى نظرة إلى البنات المحجبات على الكورنيش، فهذه المظاهر مرتبطة بالظروف الاقتصادية أكثر من الدينية.

المؤشر الثانى هو أنه على الرغم من دور الخليج العربى والسعودية فى نشر النزعة الدينية فى المجتمع المصرى، نجد اليوم السعودية نفسها تلعب عكس هذا الدور نتيجة الضغوط الأمريكية مما أدى إلى تقليص دور جماعات كثيرة مثل الأمر بالمعروف والجماعات المتطرفة.

المؤشر الثالث هو أن الأمريكان في الماضي غصوا الطرف عن التيارات الدينية ولكن الآن وبعد أحداث سبتمبر تم ملاحظة هذه التيارات.

المؤشر الرابع وجود أمثلة كثيرة للنظام الدينى فى العالم الإسلامى مثل السودان وغيرها لم تقدم حولا حقيقة لجماهيرها، ويجب أن نركز على ذلك ونبطل حجة أن الإسلام السياسى لم يأخذ فرصة، لأنه بالفعل أخذ فرصته وفشل فى أفغانستان والسودان، وأدى إلى كوارث.

أيضا نحن نعرف أن الإخوان لن يحلوا الأزمات الاقتصادية المتعاطمة، وعلينا أن نؤكد أن هذه الأزمات لن تحل إلا بقيادة حركة اليسار للمجتمع، كذلك احساس القوى المدنية والعلمانية والأقباط وغيرهم من فصائل المجتمع بالخطر، وبدأت هذه القوى تتحرك وهذا مؤشر مهم. أيضا من الملاحظ أنه قبل الانتخابات كان هناك نوع من التعالى من الإخوان على العمل المشترك أما الآن فهم الذين يسعون إلى ذلك، وهذا يدل على أنهم بدأوا يشعرون بوجود تيار قوى ضدهم، وأنهم يحتاجون إلى غطاء سياسى يحتمون داخله.

كل هذا يدفعنا إلى نقطة موقفنا مع الإخوان وكيفية التعامل معهم. أنا أرى أنه فى ظل الدراسة التى تقول أن ٩٢% من الشعب المصرى مرتبطين بالدين، يجب على اليسار أن يعيد موقفه من الدين بشكل عملى ومبدأى. كما تعامل "هوش منه" مع الديانة البوذية باعتبارها ميراث وتقاليد المجتمع الفيتنامى الذى لا يمكن الإساءة له.

لذلك نحن مطالبون بحل التناقض والإشكالية مع الدين، لأننا لا نستطيع الانفصال عنه، وحتى لا تكون قدرتنا على التأثير فى المجتمع ضعيفة.

أما فيما يخص موضوع الإخوان فنحن لسنا مطالبين بالوقوف مع الإخوان ضد النظام أو العكس، فالاثنتان وجهان لعملة واحدة معادية للجماهير، ولكن الاستمرار فى الهجوم على الإخوان يفيدهم فى نواحي كثيرة حتى وإن كان هذا الهجوم صحيحاً، كذلك لابد أن نعترف كديمقراطيين بحق الإخوان فى حزبهم السياسى العلنى، ولكن فكرة الحزب الدينى خطيرة جداً، وفكرة رشوة الإخوان للأقباط بإعطائهم حزب قبطى فى مقابل حزب إسلامى أخطر ويجب أن نقف ضده وبقوة لأنه بداية لتقسيم المجتمع ككل.

بالنسبة للتحالف؛ إذا كان هناك قدرة على التحالف فلنتحالف مع باقى أطراف اليسار فهذا أفيد وأصلح لليسار ككل.

يتبقى المحور الثالث من ورقة العمل، وهو اليسار كبديل ثالث في المجتمع، وأنا أعتقد أن هناك أزمة حقيقية في المجتمع، جزء منها هو غياب اليسار الماركسي تحديداً، لأنه بدون وجود قلب يسارى ماركسي حقيقى يستحيل وجود حركة يسارية عامة، ونحن منذ سنوات طويلة نطالب بعقد مؤتمر لمناقشة مشاكل اليسار المصرى والخروج بحلول عملية، ولقد طرحت ذلك فى مقال منذ عام ١٩٩٤، والآن لم يعد أماننا الكثير من الوقت، فهناك أزمة خطيرة فى المجتمع، ليس فقط فى الدولة الدينية ولكن أيضاً خطر الانفجار الذى يؤدى إلى فوضى شاملة فى المجتمع، ونحن فى حركة كفاية نستطيع أن نستشعر مدى هشاشة الدولة وضعفها وعدم قدرتها على للمعالجة الرشيدة، أصبحت تتهاوى مما قد يؤدى إلى فوضى شاملة خاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تكون أمامها أحداث يناير ١٩٧٧ مجرد برفقة.

وبالتالى نحن مطالبون بتشكيل قطب آخر غير الإخوان والسلطة، هذا القطب يضم اليسار والمجتمع المننى والمتقنين بشكل عام، وأيضاً الأقباط كجزء من المجتمع تم تحييته بشكل أو بآخر، هذا القطاع الواسع يمكن جعله مؤثراً بقيادة اليسار. إن العلاقة مع الإخوان هى علاقة توازنات لذا يجب تعديل موازين القوى بيننا وبين الإخوان وبين الدولة ولن يتم ذلك إلا بتوحيد اليسار المصرى، فمن الغريب أن نجد الكثير من اليساريين ولكننا لا نجد حركة يسارية موحدة، لذلك أرى أنه قد حان الوقت لإيجاد حد أدنى من أشكال التنسيق بين اليسار المصرى، ولكن هناك هيئة تحضيرية لمؤتمر للياسر المصرى يخرج عنه سكرتارية دائمة تعكس مواقف اليسار ورواه فيما يحدث فى المجتمع، وتنسيق ما بين جماعاته ومؤسساته المختلفة على أمل أن يتطور هذا التنسيق إلى درجة أعلى تبدأ بمطبوعة أو نشرة تبصر عن رأى واتجاهات اليسار فى قضايا للتغيير وغيرها، على أن يوضع حد زمنى ينتهى عنده الحوار إلى نتائج عملية تخرجنا من الأزمة الحالية. وشكراً.

نظرة على المشهد الانتخابي*

أحمد كامل

أولا فيما يتعلق بالمشهد الانتخابي الأخير والحركة التلقائية الجماهيرية من الضروري استبعاد التأويلات الذاتية الضيقة التي تخيم على النقاش الجارى منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة. تراجع القوى الديمقراطية وتراجع اليسار يجب ألا يحجب عن النظر مسألة أوضاع الحركة التلقائية ومدى تطورهما الذاتى بمعزل عن التلقائها أو عدم التلقائها بقوى اليمين الرجعى.

زاوية النظر هذه هامة للغاية لندارس أهم حلقة تشكل "الأساس" ضمن سلسلة الشروط الذاتية لقوى النضال الديمقراطى العمالى. وغيابها يعنى استمرار انحصار النقاش كما هو حادث فى أطره الضيقة: تقييم الوضع الذاتى لجماعات وأطراف اليسار والدوران مجددا فى تقييم الأداء وتحسين الأداء!!

أكثر من ذلك فإن الإحساس الكامن خلف النقاش ينظر لهذا الوضع التلقائى فى حالة عدم تلاقيه "بنا" كما لو كان فراغا سديما، أو كوبا فارغا لا ينتظر منا سوى سياساتنا وتوجهاتنا التى نقررها إراديا. على العكس من ذلك فإن الحركة التلقائية كحركة مطالب ترتبط بالوضع المعاش. حركة بذاتها لها قوانينها وآلياتها المستقلة. وهى حتى فى أدنى مستوياتها لها تنظيمها الذاتى ودفاعها الذاتى وتطورها الذاتى. بل أن التعبيرات الدارجة الجارى استخدامها تحولت إلى اختزالات.. العمال والفلاحين.. الجماهير والحركة الجماهيرية. اختزالات ذهنية تتكفل بإزاحة السؤال الهام حول الوضع الأكثر غنى وتعقيدا. الوضع التجريبي متعدد الأوجه بترانبيته وتفاوتته عند كل لحظة لهؤلاء الذين نتحدث عن مصالحهم التاريخية الأشمل للتقدم والتغيير.. فكيفهم وتمردهم.. تراجعهم وتقدمهم.. انقسامهم وأشكال وحدتهم.. وأحيرا تلاقيهم أو عدم تلاقيهم مع ثقافة رأس المال المهيمنة كنمط حياة لأخلاق الفردية والإنسانية وأيضا التعبير الأحدث عن هذه الثقافة "الإسلام السلفى" الذى يتوسط لحظة من أشد لحظات تداعى الهيمنة الأيديولوجية والسياسية لحكم

* مداخلة فى ندوة اليسار وانتخابات ٢٠٠٥ - الأزمة وطريق النهوض - مجلة أفاق

اشتراكية العدد الخامس ربيع ٢٠٠٦.

الرأسمالية. وهى ثقافة منتهاها تميع الصراع واحتوائه فى أشكال جديدة من الضبط الاجتماعى.

بطبيعة الحال هناك اقتراب محدود من عديد من الأسئلة المرتبطة أكثر بالتحويلات خلال الثلاثة عقود الأخيرة وبالأخص مسألة وضع الطبقة العاملة الانتقالى الذى يصل إلى حد عدم الاستقرار البنىوى فى ظل تسارع هذه التحويلات. أما محيط هذه الطبقة وحلقها السياسى الواسع من فقراء الأرياف والمدن فالأغلب أن السؤال ظل غائباً.

ثانياً: المشهد الانتخابى الأخير: مزاج احتجاجى/ ثقافة رجعية فى ظل التشكيلة الرأسمالية لبلاد كبلادنا حيث المحيط الواسع من فقراء الأرياف والمدن، تتسم أشكال التنظيم الذاتى لهذه الأغلبية الفقيرة بطابع الجماعة المحلية الجهوية (الناس حيث يقيمون حيث يسكنون) هذا هو مكن القوة حيث يمكن الحديث عن الإمكانية التاريخية لأقلية محدودة العدد من العمال الصناعيين. نتذكر جيداً حتى على الصعيد الجزئى الاحتجاجات الكبرى للطبقة العاملة المصرية. كيف يصير المصنع هو المدينة والمدينة هى المصنع.. لدينا كفر للدوار ١٩٨٤ - كفر الجوار ١٩٩٤ - المحلة الكبرى فى عديد من أحداث الاحتجاجات وأمثلة أخرى عديدة.

الانتخابات الأخيرة وبغض النظر عن نتائجها والقوى ذات الوزن فيها عادت لتؤكد مجدداً تلك الإشارة الواضحة لهذا الطابع من التنظيم الذاتى: حركة عضوية غير مهيكله لجماعات محلية نجدها فى مواقعها المتقدمة عن أقصى درجات تطورها الذاتى لحظة كل تعبئة انتخابية أو أحداث احتجاج كبرى وقد تطور الإحساس الجمعى لديها إلى الحد المكثف للصراع (نحن وهم).. فى ظل حالة نصف الوعى هذه الدولة يجسدها ممثلها المحليين. وفى حالة نصف الوعى هذه وفى ظل التعبئة الانتخابية تتحدى هذه الجماعات وتفرز وتقرض من تتصور أنهم ممثلها وذلك دون تمييز لبرامج أو سياسات أو أحزاب ومهما قيل عن دور العنف والمال فى الانتخابات الأخيرة فإن قانون التطور هذا يمكن الكشف عنه حتى فى ظل أشكال من التدخل.. عنف ورشاوى انتخابية وتعبئة على شعارات طائفية رجعية.. إلخ. فنحن إزاء جموع ضخمة قررت تحدى البطش الوحشى للمنع من التصويت.. رصاص مطاطى وقنابل مسيلة للدموع وعنق متبادل وتلاعبات شتى. بل إنه فى ظل تعقيدات النظام الانتخابى الفردى جرى فى كثير من الأحوال فى

جولة الإعادة ترجيح كافة أحد المرشحين بواسطة جماعة محلية بعينها (قرية كبيرة أو مركز مدني).

إن هذا التشكيل العضوي يقترض درجة من الاستقرار والقدم النسبي ووحدة المصالح وشروط الحياة.. قرى هي أكثر من قرى ومدن إدارة متوسطة هي أقل من مدن وأحياء ونواحي بالمدن الكبرى والعواصم (لا يدخل ضمنها بالطبع التكوينات العشوائية الحديثة).

ثالثاً: بالنسبة للموقف من الإخوان المسلمين ليسمح لى الزملاء بإعادة تأكيد الاتفاق المبدئي بين أغلبية قوى اليسار والذي عبرت الوثيقة للصادرة عن الزملاء فى مركز العدالة والمعونة "من أجل حزب اشتراكي جديد"، والتي كان قد حررها الأستاذ كمال مفتاح والتي جاء بإحدى فقراتها مبدأ رفض التحالف ورفض الموقف الذليل المتهادن مع التيارات السلفية ومنها جماعة الإخوان المسلمين. وباعتبار أن الموقف منهم قائم على أساس أن الإخوان المسلمين طبعة السبعينيات هم أبناء الإسلام الثروى الخليجي وأبناء الردة الساداتية اليمينية. هم التعبير الواضح عن أشد أجنحة الرأسمالية المصرية الكبيرة رجعية. وأنه لمن الكذب السافر الإدعاء بأن البرنامج الاجتماعى للإخوان غير واضح المعالم. أو أنه غامض. ترديدا لما عرف عن الإخوان فى السابق.

فإخوان اليوم يعلنون برنامجاً ذا توجه اجتماعى صريح وسافر بالغ الوضوح. فهم يؤيدون دون قيد أو شرط برنامج التكيف الهيكلى الإمبريالى المفروض على بلادنا ويؤيدون سياسات الانفتاح وتصفية القطاع العام لصالح أقصى خصخصة ممكنة على أرضية "تقديس" الملكية الخاصة. ويقرن كل ذلك بفرض الوصاية على الشعب من خلال أشد أشكالها تخلفاً واستبداداً عندما يبقى البرنامج على إحياء دعوى "الحسبة" أى يطبق التكفير على الخصوم والمعارضين. وإعادة تشكيل وبناء جوهر شخصية أفراد المجتمع بطريقة إسلامية ترضاها الجماعة، ناهيك عن فرض رقابتها على كافة نواحي الإبداع الثقافى والمعرفى والفنى والإعلامى.

ثم الأهم من كل ذلك إلغاء كافة القوانين الوضعية (تحت مسمى التعديل) واستبدال الدستور المدنى بدستور إلهى. إن أى برنامج للحريات تطرحه الجماعة بعد ما تقدم لن يعدو أن يكون مناورة لتمكينها من فرض هيمنتها ونفوذها فى مواجهة القوى الأخرى.

وأخيراً يقدم الإخوان المسلمون أنفسهم للسلطة باعتبارهم القوة الأكثر على كبح حركة الجماهير، وتفريغ غضب الشارع ولعب دور صمام الأمان في الأوقات الحرجة انطلاقاً من موقفها الطبقي الرجعي ضد حركة الجماهير (والأمثلة لا تحصى مثل إدانة الجماعة لانتفاضة ١٩٠١٨ يناير ١٩٧٧، ومظاهرات الأستاذ المؤيدة للحكومة، وتغطية حرج مواقفها أثناء أحداث الغزو الأمريكي للعراق). ومن الجلي أن جماعة الإخوان تستخدم جمهورها غير المسيس كأداة للضغط على السلطة في لحظات معينة. وهذا يختلف تماماً مع منطق الاشتراكيين الذين يؤمنون بالدور الفاعل لحركة الجماهير. وحققها في انتزاع حرياتها وكافة حقوقها المهضومة. لا استخدامها كورقة في الصراع بين أجنحة السلطة أو الطبقة الحاكمة.

أما عن ما قيل من أن الموقف من هذه الجماعة هو التنسيق لا التحالف فليسمح لى الزملاء أنا أرى ذلك الموقف ما هو إلا مراوغة وتلاعب لفظي لا أكثر. فهو يعترف قولاً بمبدأ محدد ويفتح الباب عملاً لمخالفته بما يعنى العودة للمساك القديمة فى ذلك الشأن ويعد هروباً من اتخاذ أكثر القرارات حسماً فى مسألة هامة كمسألة التحالفات. الأمر الذى يعيق على المدى المتوسط والبعيد إمكانية التقاء حقيقى بقوى النضال الشعبى والعمال كما يخلق على المدى القصير أوهام التمثيل فى محاولة التمثيل النخبوى المعزول الذى تتربع الآن جماعة الإخوان بداخله، ولكن مع امتلاكها دون باقى الأطراف شبكة علاقاتها التحتية (شبه الجماهيرية) الأمر الذى جاء نتاج شروط دولية إقليمية ومحلية خلال عقود تاريخية طويلة منذ منتصف السبعينيات.

فلنناقش أولاً مسئوليتنا عن هزيمة اليسار*

عبد الغفار شكر

بداية أعتقد؛ والكثير سوف يتفق معى على أن اليسار قد دخل الانتخابات وهو قوة غير منافسة، بدليل أنه قدم عددا محدودا من المرشحين، فهناك ٤٤٤ مرشح، قدم منهم التجمع ٦٠ مرشح، منهم ٢٢ فقط هم القادرون على المنافسة، على حد قول دكتور رفعت السعيد، قدم الاشتراكيون الثوريون منهم واحدا، والناصري ٤٠، ولا أعرف إن كان هناك أطراف أخرى قدمت مرشحين أم لا، وبالتالي ظهرت النتيجة كما رأينا، وهذا يؤكد على أننا لم نكن قوة منافسة فى الانتخابات كيسار.

النقطة الثانية، ضعف التمويل المالى، أما النقطة الثالثة هى عدم قدرة اليسار على حشد قواعد جماهيرية لمساندة مرشحيه، النقطة الرابعة هى عدم امتلاك اليسار لأدوات إعلامية فعالة، كل هذه المؤشرات السابقة تدل على أن اليسار لم يكن قوة فاعلة ومؤثرة فى الانتخابات. لماذا؟ هناك نوعان من الأسباب:

النوع الأول: متمثل فى الأجواء المحيطة بالانتخابات والأحزاب السياسية.

النوع الثانى: هى المسئولية المباشرة للأحزاب وقصورها فى الأداء.

فيما يتعلق بالظروف الخارجية المحيطة بالبيئة الانتخابية فى مصر، ألا وهى أوضاع التعددية المقيدة، حيث إننا أمام نظام من التعددية الظاهرة، ولكن جوهره حزب واحد يحتكر السلطة ويجواره مجموعة من الأحزاب الصغيرة التى لا يسمح لها أن تكبر لتنافر، بشكل حقيقى. هذا مع احتكار الحزب الحاكم للإعلام وسيطرته عليه، كما شاهدنا تكريس مجموعة من البرامج لمهاجمة الإخوان، هذا بجانب وجود نظام الانتخاب الفردى الذى ساعد على تهميش البرنامج السياسى، وجعل نجاح المرشح مرتبط بوجوده داخل دائرته ووجاهته الاجتماعية وعصبية القبيلة والعائلية، فضلا عن وجود ثغرات فى النظام الانتخابى التى سمحت بالإشراف الظاهرى للقضاء وتدخل الأمن بشكل سافر، كما حدث فى دوائر كثيرة من منع الناخبين من الدخول للتصويت، بالإضافة إلى ما صاحب الانتخابات من مظاهر

*مداخلة فى ندوة "اليسار وانتخابات ٢٠٠٥- الأزمة وطريق النهوض"، محلة أفاق

اشتراكية- العدد الخامس ربيع ٢٠٠٦.

عنف وبلطجة، ولعدم قدرتنا على الحشد الجماهيري لم نستطع أن نجارى هذه المظاهر على عكس الإخوان مثلاً الذين استطاعوا حشد جماهيرهم والتصدى للبلطجة ببلطجة مضادة مما ساعد على حماية مرشحيهم في المقابل.

كذلك ضعف مؤسسات المجتمع المدني، والتي لم تستطع أن تلعب دوراً في الانتخابات، فاليسار دائماً قوته مرتبطة بوجوده في هذه المؤسسات الشعبية؛ كالنقابات العمالية والمهنية ومؤسسات المجتمع المدني. وضعف هذه المؤسسات ساهم في عدم وجود اليسار بشكل قوى وفاعل في الانتخابات.

يضاف إلى ذلك التغيرات التي حدثت في بنية الطبقة العاملة والتي فقدت وجودها المكثف في مواقع محددة. كذلك خروج عدد كبير من القيادات العمالية الشريفة، والكثير من العمال الذين يملكون عادات وتقاليد وخبرة النضال الطبقي، بسبب تطبيق نظام المعاش المبكر وغيره في القطاع العام. أما القطاع الخاص فوحدهات إنتاجه تعتمد على عدد محدود من العاملين، ومستوى تأهيلي معين، ويخضعون لظروف عمل لا تجعلهم قادرين على اكتساب خبرة العمل النقابي مباشرة بدون مساعدة من الأجيال السابقة والتي خرجت من نطاق علاقات العمل نتيجة المعاش المبكر.

إن كل هذه العوامل الخارجية ساعدت على عدم قدرة اليسار على المنافسة الحقيقية.

ولكن يبقى سؤال؛ هذه العوامل نفسها هي التي عانت منها جماعة الإخوان المسلمين فلماذا أثرت على نجاح اليسار ولم تؤثر على نجاح الإخوان؟

هذا السؤال يقلنا إلى مسؤولية اليسار نفسه عن حالة الضعف التي يعاني منها وأنا في رأيي أن هناك مسؤولية تتحملها قيادات اليسار ككل فيما يتعلق بالضعف السياسي والجماهيري لليسار، وذلك من خلال:

أولاً: الاستسلام للقيود المفروضة على الأحزاب السياسية وعدم استغلال الهامش الديمقراطي الضيق، كان بإمكاننا أن نعمل في النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية ومؤسسات المجتمع المدني ككل. ونحن لم نستخدم أى منها. واستسلمنا للقيود المفروضة علينا وأصرينا على الوجود داخل المقرات والصحيفة دون أن نمارس نضالاً سياسياً جماهيرياً. ورغم كلام التجمع عن كسره لهذا القيد في السنة الأخيرة إلا أنني أرى أن هذا كان كسراً شكلياً، فلم تكن تحركات التجمع

ال جماهيرية على مستوى تحركات اللجنة الشعبية لمناصرة الانتفاضة عام ٢٠٠١،
أو تحركات حركة كفاية فى الشارع.

النقطة الثانية هى افتقاد العلاقة مع القوى الاجتماعية التى يمثلها اليسار. أين
اليسار من الطبقة العاملة المصرية والنقابات العمالية ومنظمات الفلاحين وغيرها؟
ومن هنا لا يمكن توقع نمو قوة سياسية بعد قطع اتصالها بقواها الاجتماعية
وتجديدها، خاصة أن هذا النقد قد مورس لسنوات طويلة وكتب فى أدبيات اليسار،
ومع ذلك لم يوضع موضع التنفيذ بعد.

النقطة الثالثة هى إهمال التنظيم الحزبى، أنا أرى أن الأحزاب تنمو بتخطيط
سليم وليس بشكل عشوائى، فنحن يجب أن نجذب الأعضاء الجدد لتكوينهم سياسياً
وفكرياً لسد فهمهم إلى اكتساب خبرة جماهيرية، وكل هذا لم يكن يحدث فى كل
منظمات اليسار بدرجات متفاوتة.

أما أهم نقطة يعانى منها اليسار فهى التشرذم والتفتت والعجز عن بناء تحالف
يسارى حقيقى. الكل يتكلم ولا يحدث شئ وتظل العلاقة بين اليسار سلبية وشبه
عدائية، وهذا يساعد على ضعف اليسار نتيجة انشغال الناس بنقد بعضهم البعض،
أو بعدم تعبئة كل قواها وكل إمكانياتها، مما أدى إلى أن هناك ٩٠% من اليساريين
لا تضمهم أى تنظيمات مما يساعد على ضعف هذه التنظيمات.
وتظل نقطة هامة أخرى وهى أن اليسار طرح برامج سياسية وانتخابية عامة
ولم يطرح برامج بديلة لسياسات الحكم فى التعليم والصحة وغيرها من مشكلات
الناس والطبقات.

أما بالنسبة للموقف من الإخوان ففى رأى أنه مبنى على ثلاثة جوانب؛ الجانب
الأول هو أن الإخوان هم خصم فكرى وسياسى لنا، وينبغى علينا أن نضغط عليهم
كى يتخلوا عن الطابع المزدوج للدعوة الدينية المقرونة بالعمل السياسى والفصل
بينهما، كما نضغط كى يعلنوا من أفكارهم، ويقبلوا العمل فى إطار المناقشة
السياسية الديمقراطية، وهم ليسوا أقل خطراً من الحزب الحاكم؛ فكلاهما ينتمى
لليمين، وكلاهما يتفق فى التوجهات الاقتصادية والاجتماعية؛ وبالتالي فهناك خطر
شديد على قوانا الاجتماعية التى نتمثلها بسبب اتفاق الإخوان مع الحكومة على
سياسات الخصخصة والرأسمالية العالمية وغيرها من تحرير التجارة اقتصاد
السوق، مما يضر بقوانا الاجتماعية نتيجة هذا التحالف.

الجانِب الثاني وبرز غم الخصومة، فإنه من منطلق إيماننا بالديمقراطية، فنحن نعترف بحق كل التيارات السياسية والفكرية داخل المجتمع المصري بإقامة أحزابها السياسية، وكما هو من حق الاشتراكيين بناء أحزابهم على مرجعية اشتراكية وقومية، كذلك من حق الإسلاميين بناء أحزابهم على مرجعية إسلامية مستوحاة من تشريعات تصدر من سلطة منتخبة وفي إطار دولة ديمقراطية، مع إقرار هذا الحزب بحق تداول السلطة السلمى، وطرح برنامجاً سياسياً قائماً على اجتهاد بشرى وليس نصوصاً دينية.

الجانِب الثالث وهو وجود طائفة واسعة من المشكلات والقضايا، فإذا وجد اتفاق معين بيننا وبين الإخوان فى قضية أو مشكلة معينة فأننا أرى أنه لا يوجد ما يمنع من التنسيق، لأن هناك دعوة لمقاطعة الإخوان كلياً، فكرياً وسياسياً وعملياً. وهذا قد يؤدى إلى عزلنا فى حالة وجود تنسيق بين الإخوان والقوى الديمقراطية والقومية الأخرى، كما حدث فى الجبهة الوطنية من أجل التغيير والتي تضم قوى سياسية محجوبة عن الشرعية وأحزاب شرعية وحركات اجتماعية، وهى قابلة بوجود الإخوان فيها، فإذا رفضت وجود الإخوان فأننا أعزل نفسى عن هذه القوى. لذلك إذا كان هناك إمكانية للتنسيق مثلاً فى مجال الإصلاح السياسى، فلا ضرر من ممارسة هذا التنسيق دون أن يخل ذلك بالمبدأ الماركسى القائل بالصراع والوحدة فى نفس الوقت، بمعنى أن تكون الدعوة إلى التنسيق وليس التحالف مع الإخوان.

المحور الثالث من ورقة العمل وهو البديل الثالث، أى اليسار كبديل لقوى الإخوان والنظام الحاكم.

وأنا أرى فكرة تحالف اليسار كعمود فقرى لتحالف ديمقراطى واسع، هو فكرة مطروحة وبقوة؛ خاصة فى الظروف الحالية نتيجة الاستقطاب الذى تم بين الإخوان والنظام الحاكم والذى سوف يؤثر على قوانا الاجتماعية (الطبقة العاملة- الفلاحين- الشباب- النساء- والفئات الوسطى الدنيا) وبالتالي أصبح وجود تحالف يسارى لإنشاء بديل ثالث مهم جداً.

ونحن نحتاج إلى مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك وهى:

١- أن نعترف كل أطراف اليسار بالتعددية داخل اليسار.

٢- إقامة إطار جهوى للعمل المشترك، ويمكن أن يبدأ بحد أدنى كأشكال من

التنسيق تتضح وتنمو مع الوقت.

٣-التوجه بحسم إلى مواقع التجمع الجماهيري للعمل معهم حول قضاياهم المباشرة.

٤-بلورة إطار فكرى وسياسى لليسر ، يتفاعل مع الأوضاع الجديدة للمجتمع المصرى والعربى والعالمى واستيعاب التطورات التى تحدث ونحن منفصلون عنها، وما زلنا نتحدث عن ثورة وثورتين، نحن فى حاجة ماسة إلى القراءة المتعمقة لما جرى فى المجتمع المصرى من تغيرات فى بنيته الطبقية وأوضاعه الاقتصادية. كذلك فى المنطقة والعالم كله، حتى نستطيع أن نبلور رؤية استراتيجية لليسر المصرى تجاه ما يحدث، مما يوصلنا فى النهاية إلى اتجاه جبهوى واسع يضم بالإضافة إلى قوى اليسار، القوى الديمقراطية من الناصرى والكرامة وغيرهم. وتكون هذه الجبهة هى البديل الصحيح للموجود حالياً مثل الجبهة الوطنية من أجل التغيير، والتي لا أطالب بهدمها ولكنى أرى أنها لا تسير فى الاتجاه الصحيح. وسوف يحدث تصادم مصالح أكيد بعد أن تتضح أهدافها الحقيقية، والتي لم تظهر حتى الآن، خاصة إذا نجح اليسار فى تكوين تحالف ديمقراطى واسع مما سوف يؤدى إلى حدوث هذا التصادم.

جوهر الأزمة عجز اليسار عن التعامل مع المستجدات*

عماد عطية

إذا بدأت من المشهد الانتخابي ودلالاته، فسوف أنضم لكلام الأستاذ عبد الغفار، مع التأكيد على التحذير من الوقوع في بعض المحاذير؛ وأولها النظرة التأميرية لما حدث في الانتخابات بتكثيف الحديث عن صفقة تمت بين أطراف مختلفة، وهذه الصفقة هي التي أدت إلى ما حدث، مع عدم استبعاد وجود أشكال من التنسيق بين هذه الأطراف لأن النظرة التأميرية المبالغ فيها تخفى واقع أن الانتخابات هي محصلة لواقع تكون على مدار سنوات ماضية. والانتخابات جسدت هذا الواقع حتى وإن رأى البعض أن هناك بعض المفاجآت هنا وهناك ولكنها ليست جوهرية. كذلك هذه النظرة التأميرية بداخلها شكل من أشكال إعفاء النفس من المسؤولية وهذا شيء سلبي.

الشيء السلبي الآخر؛ هو النظرة الأحادية الجانب لبعض الأشياء. فقد قيل كثير جدا في الانتخابات، وهو صحيح مثل استخدام المال والبطجة ولكن تفسير ذلك بعدم وجود سياسة في الانتخابات هو ما أعنيه بالنظرة الأحادية الجانب. فالغالبية العظمى من الذين أعطوا أصواتهم للإخوان قاموا بذلك بوعي سياسي وبالتالي لا أستطيع أن أطلق حكما بعدم وجود سياسة في الانتخابات.

كذلك مسألة التزوير والإقبال الضعيف من الناخبين، أمران صحيحان. ولكن إذا انطلقنا من هذا إلى أن الانتخابات لم تعبر عن شيء فهذا غير صحيح؛ لأن هناك جانبا آخر من الصورة، وهو أن هناك العشرات والمئات قد خاضوا معارك حقيقية في الشارع حتى يصلوا إلى صناديق الانتخاب وسقط منهم ضحايا ما بين صريح وجريح.

نفس الكلام ينطبق على التصويت العقابي الخاص بالإخوان، وأتفق مع الأستاذ عبد الغفار في سؤاله؛ لماذا ذهب للتصويت العقابي من الجماهير للإخوان تحديدا؟ وهذا يؤكد ما كنت أقوله، مع مراعاة أنه يمكن أن يكون هناك لقاء موضوعي بين

*مداخلة في ندوة اليسار وانتخابات ٢٠٠٥- الأزمة وطريق النهوض، مجلة آفاق

الإخوان والحزب الوطنى فلقد التقت مصلحة الطرفين على أن يظهر المشهد السياسى على حقيقته، من عدم وجود أحد على الساحة إلا الحزب الوطنى بما يمثله من فساد واستبداد ثم البديل الدينى ممثلاً فى الإخوان مما يظهر تهميش باقى فصائل المعارضة الأخرى. كذلك من مصلحة الحزب الوطنى استخدام تيار الإسلام السياسى كفضاعة للأمريكان والقوى الغربية فى الخارج وقوى المعارضة العلمانية فى الداخل.

باختصار أنتم أردتم الديمقراطية وهذا ما سوف تأتى به الديمقراطية إليكم: الإخوان المسلمين.

وفى النهاية ما حدث فى الانتخابات يؤكد لنا ما كان واضحاً من قبل؛ وهو استمرار حالة الاستقطاب الثانى فى المجتمع بين قوتين تنتميان إلى أرضية طبقية واحدة ومصالح طبقية واحدة وهما السلطة الحاكمة والإخوان المسلمون مع الغياب الكامل لبقية الأطراف من الساحة. إننا يجب أن نعترف أن الانتخابات أثبتت وجود حالة من الرفض والاستنكار التام للحزب الوطنى ورموزه فى الشارع المصرى. وهذا ظهر لنا بأكثر مما كنا نتوقع. ولكن هذا لا يجعلنا نظن أن هناك حالة ثورية فى الشارع؛ فالحالة الثورية شئ و غضب الشارع من السلطة والنظام شئ آخر؛ لأن هذه الجماهير الغاضبة غير منظمة داخل تنظيمات أو ما شابه ذلك. وبالتالي قدرتها على التأثير محدودة.

النقطة الثانية يرسى الكثيرون مخاطر الدولة الدينية خاصة مع صعود تيار الإسلام السياسى ممثلاً فى الإخوان، إنما أنا أرى أن هناك خطراً أنى أكبر وهو الخوف من تراجع كثير من الحركات التى ظهرت ونشطت فى الفترة الأخيرة مثل حركة القضاة و ٩ مارس وغيرها. والتى قامت بتشجيع الجماهير على الخروج فى المظاهرات والمطالبة بسقوط رأس الحكم وبالتالي المطالبة بأشياء أخرى. وهذه الحركات يمكن أن تخفت إذ زاد الأمل فى أن هناك بديل آخر قادم مثل الإخوان المسلمين، إن الديمقراطية ليست مطلباً شعبياً؛ فالجماهير لا تطالب بها، ولكنها تطالب بأن تحيا حياة كريمة، وإذا وجدت قوة ما يمكنها أن تحقق لها هذه المطالب فسوف تتحرك تجاه هذه القوة ولن تطالب بالمزيد وهذا ما تسعى حركة الإخوان إليه- وهم لا يلامون فى ذلك- وهذا هو المحذور الرئيسى خاصة وحركة الإخوان لا تضع فى اعتبارها دور الجماهير فى التغيير، ولا تعتمد فى تنظيمها على منظمات ونقابات وغير ذلك.

من الممكن أن نتكلم عن حالة اليسار بنفس المنطق فإذا وضعنا عنوان تراجع اليسار فسنعدد عشرات الأسباب لهذا التراجع؛ سقوط الاتحاد السوفيتي؛ صعود الميول الليبرالية والسيارات الدينية في العالم؛ اختلال موازين القوى العالمية، والتغيرات الاجتماعية التي حدثت للطبقات الاجتماعية في مصر والعالم، وغير ذلك من الأسباب.

ولكن المشكلة إننا لو استخدمنا هذا في التغطية على مشاكلنا فيما يجب علينا أن نعمله فسوف يؤدي ذلك إلى نتائج سلبية وهذا ما أريد أن أتحدث فيه.

جوهر المسألة هو أننا كاشتراكيين عجزنا عن التعامل مع التطورات التي حدثت في العالم على مدار عشرات السنين؛ اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، ومن حيث الخطاب والفكر والممارسة وأشكال التنظيم. والخطوة الأولى التي يجب أن تسبق أي شيء آخر هي الاعتراف الواضح بأننا في حاجة إلى تغييرات جذرية لما أعتمدنا أن نقوله أو نفعله على مدى السنوات الماضية.

من ناحية الخطاب سوف أضع ثلاثة عناوين "الديمقراطية- الدين - الاشتراكية" ففيما يتعلق بالديمقراطية أرى أن اليسار واليسار الماركسي تحديدا مطالب باعتذار للجماهير حول موقفه من الديمقراطية على مدار عشرات السنين مثل صممتنا على الممارسات غير الديمقراطية سواء داخل المنظمات والهيئات اليسارية، أم خارجها مثل سكوتنا على ديكتاتورية عبد الناصر بحجة الإنجازات الاجتماعية، وأمام ديكتاتورية ستالين بحجة بناء الاشتراكية.

وفيما يتعلق بالدين فحتى الآن ليس لنا خطاب واضح. وهذا غريب. فربما بيننا وبين بعضنا نعرف أن معركتنا ليست مع الدين ولكن مع الناس وضد الاستغلال ولكن هؤلاء الناس يحتاجون إلى معرفة خطابنا تجاه الدين.

أما فيما يخص الاشتراكية فما هي الاشتراكية التي نريدها؟ وأنا اتفق مع الأستاذ عبد الغفار في أننا بحاجة إلى برامج تفصيلية. ولكننا أيضا نحتاج إلى خطاب عام وواضح لأن كل القوى التي خاضت الانتخابات خاضتها بدون برامج تفصيلية.

لذا يجب أن يكون لنا برنامج عام يُعرف ما هي الاشتراكية بالنسبة لنا ويحدد بشكل واضح وجهة نظرنا فيها.

أما من حيث الممارسة فنحن نحتاج إلى مراجعات جذرية في علاقتنا بال جماهير والعلاقات المتبادلة بين الطليعة وال جماهير والتي أرى أن بها نوعا من الوصاية تحتاج إلى إعادة نظرة في أسس هذه العلاقات.

أما من حيث أشكال التنظيم فهذه هي أخطر ما يعاني منه اليسار فنحن نحتاج إلى جرأة الاعتراف بأن التنظيمات التي سادت وسطنا لم تعد ملائمة للعصر. وهناك أفكار كثيرة وكلام أكثر طرح في الفترة الماضية عن الحاجة إلى أشكال جديدة وتكوين سياسى جديد سواء أكان حزبا أم تحالفا أم ما إلى ذلكز وهناك سؤال حول هل يمكن اعتبار الناصريين والقوميين داخل إطار اليسار الواسع أم لا؟

أنا شخصا سمعت كلاما عن اعتبار قطاع الإسلاميين كجزء من اليسار الواسع وأطلق مسمى جديد هو اليسار المجتمعى.

وأنا أرى أن هذا الكلام به خلط كبير بين مستويات لا يجب الخلط بينها، وهناك انبهار بالراديكالية السياسية. وهذا الانبهار يجعلنا ننسى أن هناك خطابات سياسية لا يمكن أن تلتقى فى كيان سياسى واحد، وإنما يمكن أن تلتقى فى جبهة أو تنسيق حول عمل سياسى واحد ليس أكثر.

مثال على ذلك ما أسمعته من تمجيد بعض الخطابات السياسية للعمليات الإرهابية مثل ٩/١١ أو تفجيرات لندن أو ما شابه ذلك، أو مثلا إطلاق شعار الوطن قبل المواطن وهو أشبه بشعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وكل هذا ليس له علاقة باليسار الذى أفهمه وهو ميل اجتماعى وليس سياسى، وتعبير عن مصالح فئات اجتماعية محددة.

تبقى نقطة أخيرة وهي ما طرح حول كيف نتعامل مع حركة الإخوان المسلمين، وأنا أرى أن الأهم هو كيف نتعامل مع نمو الفكر السلفى فى المجتمع، أما بالنسبة لحركة الإخوان فأنا موافق على ما قاله الأستاذ عبد الغفار شكر، ولكن المشكلة فى أنه فى أى شكل من أشكال التحالف مع الإخوان أو غيرهم لايد أن نقف ضد أى شكل من أشكال الهيمنة أو السيطرة. ويجب أن يقوم التحالف على أساس ندى ومتكافئ، واحترام رأى كل القوى، وهذه المشاكل - فرض السيطرة والهيمنة- هى التى عانينا منها فى أشكال التحالف مع الإخوان ومع غيرهم وشكرا.

تعريف اليسار شرط للنضال المشترك الفعال*

سامر سليمان

هناك انطباع عام بأن اليسار فى أزمة وفى نفس الوقت فى مناطق أخرى خاصة أمريكا اللاتينية هناك صعود لحركة اليسار فيها، فلماذا فى منطقتنا حدث العكس وحدثت الأزمة؟

وسوف أحاول تحليل الموقف من وجهة نظرى. أعتقد أن المنطقة لها خصائص، لم يتحدث عنها أحد برغم دورها الهام فى التأثير على اليسار المصرى، الخاصية الأولى هى النفط والثروة غير العادية منه. مما زاد من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وكذلك ساهم النفط فى زيادة إمكانيات القوى المستبدة الحاكمة ومواردها؛ مما ساعدها فى السيطرة على السكان. حتى الدول التى لم تكن تملك نعمة وجود النفط، استفادت عن طريق إرسال العمالة إلى الدول النفطية وبالتالي استفادت وزادت من مواردها وحلت مشاكل البطالة لديها.

الخاصة الثانية للمنطقة هى وجود إسرائيل والفكر الصهيونى عموما والذى كان يسير متوازيا مع صعود الأصولية فى العالم العربى وفى مصر. وبالطبع سبق تأسيس جماعة الإخوان المسلمين قيام دولة إسرائيل لكن الفكر الصهيونى موجود منذ أوائل القرن، ولا نستطيع أن ننكر أن الأصوليات تتغذى من بعضها البعض كما يقولون.

كذلك أضر وجود إسرائيل الحركة اليسارية فى أمر آخر وهو الحضور الواسع للأقليات داخل اليسار. وهذا طبيعى سواء لأن اليهود المصريين كانوا على علاقة واسعة بالفكر الأوروبى، أو لأن الأقليات بطبيعتها تميل إلى الفكر اليسارى باعتبار أنه فكر تحررى ويدافع عن جميع المضطهدين. ولكن مع ظهور إسرائيل فى المنطقة وقع اليسار المصرى فى إشكالية كبيرة جدا، ومع الأسف لم يستطع اليسار المصرى مواجهة الموجة وطلب من كوائمه وقياداته اليهودية أن تتراجع وبالتالي هزم اليسار أمام الأصولية فى العالم العربى بسبب هاتين الخاصيتين؛ وجود النفط

*مداخلة فى ندوة "اليسار وانتخابات ٢٠٠٥ الأزمة وطريق النهوض" مجلة أفاق

اشتراكية- العدد الخامس ربيع ٢٠٠٦.

وجود إسرائيل وضعف اليسار المصرى على نقيض اليسار فى أمريكا اللاتينية أو شرق آسيا مثلا.

كذلك إسرائيل أنتجت التيار الفاشى كمصر الفتاة والتيار القومى والضباط الأحرار وثورة ٢٣ يوليو القائم على تحطيم مؤسسات التمثيل الاجتماعى داخل الدولة؛ ومنها نقابات العمال والأحزاب والجمعيات وغيرها. وبالطبع هذه أرضية لا يستطيع اليسار أن يعمل عليها وكذلك الليبراليون، وبالتالي كان طبيعيا أن يصعد التيار الأصولى بعد أن نجح عبد الناصر فى تجفيف منابع اليسار المصرى، وبهذا المعنى أرى أن أزمة اليسار قديمة وتعود إلى الأربعينيات والخمسينيات باستثناء الحركة الطلابية فى السبعينيات.

سوف أضع مجموعة فرضيات لمناقشة أزمة اليسار أولا أرى أن أزمة اليسار هى أزمة شاملة ومتعددة المستويات فى كل المجالات فكر وسياسة وتنظيم وعمل جماهيرى وثقافى وغير ذلك. وإذا نظرنا مثلا للتأثير الدينى على مؤسسات الدولة سنعرف مدى أزمة اليسار. فنحن نرى مثلا أن كثيرا من القضاة متحيز ولهم هوى إسلامى. وعندما نرى د. نهى الزينى، نجد أن فى مفرداتها وكلامها الكثير من الطعم الدينى، إذا ذهب أحدنا إلى قسم شرطة سيد الضباط وهم يصلون ويقتنون السبوح، كذلك ضباط الجيش، وهذا يعنى وجود هيمنة أيولوجية فى المؤسسات الحكومية فى الوقت الذى لا يوجد فيه اليسار فى هذه القطاعات مما يدل على أن قوة تأثير اليسار على هذه القطاعات ضعيفة. وإذا أضفنا إلى ذلك المنطقة الطبيعية لليسار وهى القطاعات الشعبية والتي نرى أنها تحت تأثير التيار الدينى ولا يوجد أى تأثير حقيقى لليسار فيها، وكل هذا يؤكد على أن أزمة اليسار هى أزمة شاملة.

ويتبقى السؤال ما هو المنخل من هذه الأزمة؟

أولا: أنا أرى أنه فى العامين الماضيين كانت هناك حركة جماهيرية، ومجموعة من النقاط التى حقق فيها اليسار تقدما لا يجب أن ننقله. وأرى أن أول شئ يجب أن نضع أيدينا عليه هو مسألة العلنية لأن السرية هى أفق من أفات الحركة اليسارية. والمفروض أن تكون السرية هى حالة مؤقتة تلجأ إليها الحركة السياسية سواء تنظيم أم حزب لاتقاء ضربات أمنية ثم يعود إلى العلنية بعد أن يسلم نفسه وأوراقه لكن السرية فى حالة اليسار المصرية طالت جدا؛ مما أدى إلى انعدام الوسائل لتقييم العمل بشكل جيد وواسع نتيجة العمل السرى. وأعتقد أن هذه الحالة قد انعكست فى العاملين الماضيين.

ثانيا: وجود إدراك أكثر وأكثر أن عبادة التنظيم لم تعد هي الحل، ففي الماضي إذا اتفق ثلاثة رفاق كان أول ما يفكرون فيه هو التنظيم والقيلول هم من يفكرون فى اليسار كثير وليس كتنظيم. وهذا التيار يحتاج إلى مؤسسات كثيرة، وأعتقد أن قوة الحركة الإسلامية هو عملها كثير وليس كتنظيم. تيار له مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية. أما نحن فلم نهتم بذلك وركزنا فى السياسة فقط. فى حين أن المجال السياسى فى مصر هو مجال عقيم وهذا أثر على اليسار.

أيضا من المسائل المهمة تعريف اليسار؛ فالكثيرون من اليساريين يختلفون فى ذلك التعريف وبدون الاتفاق على حد أدنى من التعريف فى داخل اليسار لن يكون هناك عمل حقيقى مشترك. وأنا أرى من وجهة نظرى أن اليساري هو من يناضل من أجل تحرير الإنسان من الاستغلال والظلم على كل المستويات الطبقيّة والدينية والعرقية والقومية والإقليمية. ولا أعتقد وجود من يختلف على ذلك، وإن كان هناك من يختلف على ترتيب الأهمية لهذه المستويات فالبعض يركز على الاضطهاد الطبقي أو يركز على الاضطهاد الدينى وهذا ما أستطيع فهمه. ولكن ما لا أستطيع فهمه هو أننى أنهم بأننى لا أنتمى لليسار لمجرد أننى لا أتكلم عن الظلم الدينى أو العرقى أو الجنسى.

وأنا أرى أننا فى الفترة الأخيرة ركزنا جهونا على مستوى واحد هو الاضطهاد الطبقي والاجتماعى فقط، وللأسف لم ننجز فيه الكثير وحصرناه فى مسألة القطاع العام والدفاع عنه. ونحن نعرف أنه أحد مظاهر رأسمالية الدولة والتي هى خطوة فى اتجاه الرأسمالية الخاصة، وبالتالي ليس دور اليسار الدفاع عنه.

وبهذا المعنى لتعريف اليسار من وجهة نظرى فأنا أخرج الناصريين من تعريف اليسار لحين إشعار آخر؛ لأن التيار القومى برغم وجود قوى محترمة داخله لديها ميل عروبي واضح إلا أن معظم الكادر الناصري والقومى يضع مسألة الوحدة العربية على حساب كل المسائل الأخرى، وذلك أشبه بشعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. وكل سجل التيار القومى يؤكد على ذلك من صدام حسن إلى مواقف الناصريين والقوميين من مشكلة جنوب السودان مثلاً؛ والتي يرون أن أهم شئ فيها هو عدم تدخل إسرائيل وإهمال كل الجوانب الأخرى للمشكلة.

أيضا فى مسألة التعريف أنا أرى اتجاهها يسمى الآن لتوسيع تعريف اليسار وظهور ما يسمى باليسار المجتمعي. وهذا جيد من ناحية الالتحام بقوى أخرى

ومختلفة. ولكنى أرى أن هناك مشكلتين أساسيتين فى تعريف اليسار المجتمعى؛ الأولى: هى أننا نسقط هذا التعريف على فئات معينة من الناس فى حين أنهم لم يقولوا عن أنفسهم إنهم يسار. والثانية هى أن هذا التعريف لليساى المجتمعى قد يعطى انطبعا زائفا عن كبر حجم اليسار لكى نخفى الأزمة.

النقطة الأخيرة هى موضوع الجبهات؛ فإحدى مشاكل وأعراض أزمة اليسار؛ هى محورية الحركة الإسلامية بالنسبة له، فاليساريون يقاطعون بعضهم البعض بسبب اختلاف موقفهم من الحركة الإسلامية. وهذا شئ سلبى فالتيار الضعيف هو الذى يفكر كثيرا فى خصومه فى حين أننا نجد أن التيار الإسلامى لا يركز نشاطه فى الهجوم على اليسار إلا قليلا.

والحركة الإسلامية تمثل اليمين الدينى، ولا يجب أن نتحالف معها لمجرد أنها ضد السلطة ولكنى لا أوافق أيضا على الهجوم على التيار الدينى لحساب النظام.

وإذا انتقلنا إلى التحالف الاستراتيجى لفترة معينة مع القوى الأخرى فأنا أرى أن أقرب تيار لنا هو التيار الليبرالى لأنه يشترك معنا فى مسألة الديمقراطية والعلمانية. أما الإسلاميين والقوميين فليس هناك منطقة يمكن أن نتلاقى فيها إلا موضوع الاستقلال الوطنى ولكسن المشكلة أن تسليم قيادة التحرر الوطنى فى المنطقة للتيار الإسلامى لم تأت بأية نتيجة إيجابية على الإطلاق.

تقرير عن انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥

لجنة التجمع بالجيزة

فتحت لجنة محافظة الجيزة مناقشات موسعة حول انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، وقد تعرض الأعضاء لما أحاط بها من أوضاع وظروف وما ظهر فيها من أحداث، وما قدمته هذه الانتخابات من نتائج. وبصفة عامة فقد دار النقاش حول كل من الظروف الموضوعية والذاتية في محاولة جادة للتعرف على ماذا حدث، وكيف حدث. وفي محاولة جادة لتحديد المسؤولية وطرح سؤال لماذا حدث؟ كمقدمة ضرورية لطرح السؤال المصيري: ما العمل؟

وحتى يكون النقاش حراً فقد وافق أعضاء اللجنة في اجتماعاتها على أن يكون حديث الزملاء متدفقاً بغض النظر عن تحديد الأولويات أو تحديد نقطة البداية أثناء الحديث، على أن يجرى للترتيب عند إعداد التقرير. ويتضمن هذا التقرير في قسمه الأول ما كشفت عنه الانتخابات من أوضاع عامة. وفي قسمه الثاني ما كشفت عنه الانتخابات من أوضاع ذاتية. وفي قسمه الثالث ما طرحه الزملاء للإجابة على سؤال ما العمل؟ ثم يتعرض التقرير، في فقرة ختامية خاصة، لبعض الآراء التي طرحها بعض الزملاء كتوجهات لحسم بعض القضايا المركزية. وقد طرح الزملاء النقاط والآراء الآتية:

عن السمات العامة لانتخابات ٢٠٠٥

- كانت انتخابات ٢٠٠٥ كاشفة؛ فقد كشفت عن وجود أزمة اجتماعية وأزمة سياسية، أزمة في المجتمع كله وأزمة في الحركة السياسية والحزبية.
- ومن أهم ما كشفت عنه هذه الانتخابات غياب السياسة، فما زال الاختيار يتم فى الانتخابات على أسس تقليدية، حيث لا يتم الاختيار على أساس البرامج الانتخابية أو التوجهات السياسية بل يتم على أساس العلاقات القبلية أو العائلية أو القروية أو التعصبية.

- كما كشفت نتائج هذه الانتخابات عن التراجع الحاد للقوى السياسية المدنية واليسارية بصفة خاصة وعلى رأسها حزب التجمع فى المجتمع، والصعود الواضح

للتيار الدينى، بما يؤكد ضعف نفوذ اليسار والقوى المدنية، واستثمار التيار الدينى للقرع السياسى والعلاقات التقليدية والسخط المتصاعد ضد الحكم وتدين المصريين.

- وكشفت هذه الانتخابات عن تصاعد خطير لدور المال والبلطجة والخلط بين الدين والسياسة، فتصاعدت ظواهر شراء الأصوات وظواهر الرشاوى الانتخابية وحرب السيوف والشوم والبنادق والقنابل المسيلة للدموع وظواهر التكفير ورفع الشعارات الدينية وحصار لجان الاقتراع بكافة صوره.

- لقد تراجعت فى هذه الانتخابات قوة ونفوذ البرامج والشعارات السياسية، فلم تكن هذه الانتخابات سياسية، كما تراجعت أوضاع كل من الأقباط والنساء ترشحاً على قوائم الأحزاب أو فوزاً فى الانتخابات، فلم يتمكن من النجاح فى هذه الانتخابات معظم الرموز السياسية وكل الأقباط (ما عدا الوزير) ومعظم النساء.

- وكشفت هذه الانتخابات عن وجود تحالف بين الحزب الحاكم -أو أحد أجنحته- والإخوان، أو على الأقل عن وجود اتفاق على عدد معين من المقاعد فى أماكن معينة، ولكن هذا الاتفاق حين تم تجاوزه فى بعض المواقع والدوائر شهدت تلك الدوائر عنفاً وترويراً فى المرحلتين الأولى والثانية، ثم حين شهد ذلك الاتفاق تجاوزاً فى العدد كان عنف المرحلة الثالثة متجاوزاً لكل الحدود.

- أحدث الحزب الحاكم فوزى انتخابية ساهم بها فى تفتيت الأصوات؛ عن طريق الفوضى التنظيمية وتعدد مرشحيه فى كل دائرة بين مرشح الحزب الوطنى والمرشحين المستقلين على مبادئ الوطنى وأعضائه فى المجالس المحلية، وفتح بهذه الفوضى الباب لتقدم مرشحي الإخوان الذين يملكون فى مقابل هذه الفوضى نظاماً للطاعة وتنظيماً محكماً وقدرات مالية واستثماراً للدين.

- حصص الإخوان ما حصده من أصوات ممن خرجوا للتصويت (٢٥%) من الناخبين) من الساخطين على الحكم أو الراضين لفساد مرشحي الحزب الحاكم، أو ممن الذين رأوا فيهم قدرة على هزيمة مرشحي الحزب الوطنى، أو رأوا فيهم بديلاً قوياً يقدم نفسه كمدافع عن الدين، ولم يروا فى الأحزاب والقوى السياسية المدنية الأخرى بديلاً سياسياً قوياً وواضحاً.

- كشفت هذه الانتخابات وسياسيات الحكم فى مصر أن الإخوان استفادوا من عدم الشرعية ومن الضربات الأمنية والهجوم الإعلامى عليهم، واستفادوا من المساجد ورفع الشعارات الدينية وسيادة الثقافة الطائفية. بينما كانت الشرعية

والسياسيات الحكومية قياداً على الأحزاب السياسية والقوى المدنية وقدرتها على العمل والاتصال بال جماهير في الجامعات أو المصانع والمصالح الحكومية.

- فإذا كانت هذه هى بعض مؤشرات الظروف الموضوعية التى أحاطت بالمعركة الانتخابية:

فماذا عن وضعنا الذاتى؟ ماذا عن الحزب؟

- خاض عدد هام من زملائنا المرشحين منهم أربعة فى الجيزة - فى عدد من الدوائر والمحافظات - معارك انتخابية مهمة وفاز أحد مرشحي الجيزة بمقعد فى مجلس الشعب لأول مرة منذ نشأة الحزب عن دائرة أوسيم والوراق، وفاز نائبنا فى القاهرة بمقعده عن دائرة حدائق القبة، وأشرف البعض على النجاح بعدة آلاف من الأصوات.

- ولكن هذه الانتخابات كما كشفت عن ظروف موضوعية معاكسة، وعن أسباب ترتبط بنواتج الأزمة الشاملة التى أنتجت سياسات الحزب الحاكم وخاصة ما أدت إليه هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية من إفقار وبطالة وتفتيت للقوى الاجتماعية، وما أدت إليه أوضاع الاستبداد والطوارئ والحصار من فراغ سياسى، كشفت أيضاً عن نواقص خطيرة فى عملنا الحزبى بما يودى إلى مسئوليتنا - أيضاً - عن أوضاع التراجع والهزيمة التى منينا بها فى انتخابات ٢٠٠٥.

- فنحن كتجمع ويسار وقوى مدنية فى أزمة، وقد كشفت انتخابات ٢٠٠٥ عن هزيمتنا، وعن عدم قدرتنا على أن نقدم أنفسنا للناس باعتبارنا بديلاً مدنياً ثالثاً لكل من الحكم أو الإخوان.

- والصورة الذهنية المتكونة عن التجمع لم تكن إيجابية عند النخبة أو عند دوائر اليسار خارج الحزب أو فى دوائر الحركة السياسية والنخبة المثقفة. وهى صورة غائمة أو باهتة عند الناس المهتمين بالعمل العام كالطلاب والعمال والفئات الوسطى، فصورة التجمع تبدو وكأنه إما متهاون مع الحكم أو سقفه منخفض أو يلعب مع الحكومة.

- كما أن صورة التجمع تتم عن ضعف تنظيمى خطير يتمثل فى تراجع دور القيادة الجماعية لمصالح الإدارة الفردية، وبروز آراء ومواقف رئيس الحزب بصورة أكبر من آراء ومواقف الهيئات القيادية وأحياناً متناقضة معها، كمقابلة

السفير الأمريكي، والتوقيع على بيان بعض المثقفين الحكوميين ضد استقالة وزير الثقافة، والتصريح بضيق الوقت قبل إعلان تعديل الدستور.

-وظهر الإعلام الحزبي وخاصة في جريدة الأهالي ضعيفاً وفقيراً وباهتلاً لا يقدم صورة قوية عن الحزب، حيث يبدو الحزب عن طريق الجريدة فقيراً في كوادره، فقيراً في توفر الصحفيين لديه، فقيراً في تنوع قاعدته، فاقداً للهيئات القيادية، فقيراً في نشاطه المركزي والإقليمي، فقيراً في توفر ما لديه من كتاب ومفكرين ومثقفين، فقيراً في إنتاجه الفكري والسياسي.

-وظهر الخطاب والنشاط التنسيقي والجهوي للحزب مرتبكاً، وبصفة خاصة ظهر الارتباك واضحاً في النشاط المتجه لبناء التحالف اليساري، الأمر الذي أجهض المبادرات المركزية في هذا الشأن، وحاصر حماس القيادات الوسيطة المتحمسة للتنسيق والتحالف مع اليسار، وترك قرارات المؤتمرات العامة؛ الثالث والرابع والخامس للتجمع مجرد حبر على ورق، فظهر الحزب وكأنه ياتمر بأمر رجل واحد يقود تحالفه دائماً في اتجاه اليمين، بل في اتجاه التحالف مع الحكم.

-وظهرت الحركة السياسية التضامنية والاحتجاجية للحزب مرتبكة، فبينما أظهرت بعض القيادات المركزية والقيادات الوسيطة حماساً للاشتراك مع الحركة الاحتجاجية الجديدة التي نهضت من أجل التغيير، كانت قيادات أخرى مركزية نافذة غير متحمسة، بل معوقة وتقوم بدور الفرملة، أو تقلص المبادرات الجماهيرية للهيئات القيادية، بل وصل بها الحال إلى الإقدام على تغيير شكل المسيرة المقررة سلفاً دون تشاور، بما أضرب بصورة الحزب أمام أفراد الحركة الاحتجاجية وأمام أعضاء الحزب المتحمسين للنشاط السياسي الاحتجاجي.

-وكشفت الانتخابات عن هذا الضعف التنظيمي والفوضي في أغلب دوائر النواب السابقين، واستبدال التنظيم والعمل الحزبي المنتظم بالحالة الجماهيرية للمحيطين بالنواب، الأمر الذي أدى إلى تزايد عدد المقررات المغلفة وتآكل البنية التنظيمية في الأقسام والمراكز.

-في ظل هذا التوجه هل من الصدف أن يضعف الاهتمام بالتنقيف والتدريب وإعداد القيادات؟ وأن تظل أمانة المهنيين بدون أمين؟ وأمانة المجتمع المدني بدون عميل؟ وأن تتوقف أمانة العمال؟ وأن يظل مركز المعلومات مغلقاً دون أي جدوى منذ افتتاحه؟

-كما كشفت الهزيمة فى انتخابات ٢٠٠٥ أن الحزب يفتقد لخطه عمل جماهيرية مركزية، ويفتقد لخطاب سياسى جماهيرى قادر على التعامل مع الناس فى الأحياء، ويفتقد لوجود برامج نوعية طالما طالبت المؤتمرات العامة بضرورة إنجازها.

-كما كشفت هذه الانتخابات عن ضعف إمكانيات الحزب المالية وغياب خطة واضحة تحدد أولويات الإنفاق المالى فى العمل الحزبى، الأمر الذى أدى إلى الضعف الشديد ليس فقط فى إدارة معركة انتخابية قادرة على المنافسة، بل أيضاً فى القدرة على إدارة عمل حزبى سياسى وجماهيرى وثقافى ناجح، أو إدارة نشاط تنظيمى وتنقيفى فاعل.

-لكن أخطر المسائل التى يجب أن نتوقف أمامها كثيراً للتعرف على السبب فيما وصل إليه حال حزبنا هى عدم التزام القيادة الحزبية المركزية بقرارات كل من المؤتمر العام الرابع والمؤتمر العام الخامس الذى شدد على ضرورة تنفيذها، حيث أكد المؤتمر الخامس على ضرورة الالتزام فى نشاطنا الحزبى بالمبادئ والأسس الآتية:

- ١-الالتزام الدقيق بهوية الحزب كحزب اشتراكى منحاز للطبقات الشعبية...
- ٢-أن الحكم القائم وحزبه ورئيسه هو الخصم وهدف التغيير الذى يدعو إليه الحزب هو الوصول إلى حكم ديمقراطى منحاز للطبقات الشعبية والوسطى.
- ٣-ضرورة أن يبرز حزب التجمع فى الساحة السياسية كقطب أساسى مستقل يسعى إلى إقامة تحالف يضم كل قوى الديمقراطية والتقدم والعقلانية، تمثل وحدة اليسار الديمقراطى نواته الصلبة.
- ٤-ويدرك المؤتمر جيداً أن كثيراً من الجماعات السياسية التى تنسب نفسها للإسلام السياسى ومارست العنف والتكفير تمثل خطراً على الحياة السياسية وعلى المجتمع وعلى قيم العقلانية والاستنارة وهو ما يتطلب مواجهتها فكرياً وسياسياً.
- ٥-ومن أجل متطلبات النضال الحزبى الفعال يقرر المؤتمر العام الخامس على ضرورة إصدار البرامج النوعية خلال عام ٢٠٠٤.
- ٦-والتأكيد على مزيد من الديمقراطية الداخلية وجماعية اتخاذ القرارات وتأكيد دور الهيئات على حساب الأفراد.

٧- التأكيد على التزام الممارسة السياسية اليومية بالتوجهات الأساسية للبرنامج العام، والخط السياسي للحزب الصادر من المؤتمر العام وقرارات ومواقف هيئات الحزب القيادية.

٨- يضع المؤتمر العام الخامس فقرة تفصيلية عن الانفتاح على قوى اليسار خارج التجمع تقول إنه من المهم أن يؤكد حزب التجمع موقفه من علاقاته بالقوى السياسية الأخرى، وأن يتصرف باعتباره جزءاً من القوى التقدمية في مصر، وأن يبذل قصارى جهده للانفتاح على اليسار المصري بكل أقسامه... ويتحقق ذلك من خلال:

١- دعوة قوى اليسار خارج التجمع إلى الحوار حول قضايا المجتمع وما تطرحه هذه القضايا من مهام نضالية بهدف التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف في نظرة كل الأطراف لمسئولياتها النضالية.

٢- إشراك قوى اليسار في مناقشة وثائق التجمع الأساسية قبل إصدارها لضمان أوسع اتفاق ممكن... وإجراء حوار حولها بعد صدورها.

٣- دعوة قوى اليسار إلى العمل المشترك حول قضايا موضع اهتمام الجميع، وخاصة ما يتصل بالديموقراطية وأوضاع الطبقات الشعبية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية استقلالنا الوطنى ومواجهة محاولات الهيمنة الأجنبية، ومساندة النضال الشعبى الفلسطينى والعراقى.

٤- إنشاء صيغ جبهوية ديموقراطية تنسق الأنشطة السياسية وال جماهيرية لقوى اليسار.

٩- وضعت قرارات المؤتمر العام الخامس فقرة خاصة عن ضرورة تحقيق الوحدة النضالية للقوى الديموقراطية والتقدمية، حيث جاء فى هذه الفقرة ضرورة أن يسعى حزب التجمع للالتقاء مع كافة القوى الوطنية والديموقراطية فى مصر فى صيغة تنسيقية دائمة وفق برنامج محدد، تمكننا من النضال المشترك لوضع برنامج الإصلاح السياسى موضع التنفيذ، وأن تشمل القوى الوطنية الديموقراطية المدعوة من جانبنا لهذا النضال المشترك الأحزاب والقوى السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات واللجان الشعبية، وأن يتفق على أولويات محددة لهذا النضال المشترك ولا يكتفى بإصدار البيانات أو عقد الندوات، بل من الضروري ممارسة نضال جماهيرى يستوعب قطاعات أوسع من الجماهير للضغط

على الحكم من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بفتح الباب أمام مزيد من التطور الديموقراطى فى مصر .

١٠-وشددت قرارات المؤتمر العام الخامس على أهمية وضرورة استعادة العضوية القديمة وضرورة تجديد القيادة وتدريب وتنمية القيادات الشابة، وأن يهتم العمل الجماهيرى للحزب بقضايا ومشاكل الجماهير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاهتمام بالتنقيف الحزبى وشموله لبرنامج الحزب والخط السياسى الصادر عن المؤتمر والقضايا الفكرية والسياسية المطروحة علينا وعلى المجتمع وتحديث أدوات التنقيف ووسائله وشموله لكافة المحافظات والعضوية الجديدة والشباب والنساء.

إن هذه العينة من قرارات المؤتمر العام الخامس نقدمها لنرصد كيف أن القيادة الحزبية المركزية لم تلتزم بها ولم تعمل على تفعيلها أو حتى تنفيذها؛ بل تم تجاهلها، وكثيراً ما تصرف رئيس الحزب عكسها تماماً.

إن المجتمع فى أزمة، الحكم فى أزمة، والقوى المدنية كلها فى أزمة، اليسار فى أزمة، وحزب التجمع فى أزمة، ولا يجب أن نقف فقط عند أزمة الحكم، أو أن نبحث عن سبب هزيمتنا فقط خارجنا، فيما فعلته سياسات الحزب الحاكم فى المجتمع، أو فيما فعله الحكم وأجهزته القمعية والاستبدادية فينا، فأسباب الهزيمة يجب أن نبحث عنها أيضاً داخل حزبنا.

-لذلك فإن النقد والنقد الذاتى يمثلان طريقنا المأمون للخروج من هذا المأزق.

وهنا لابد أن يظهر سؤال: ما الحل؟

-فى البداية لابد من الاعتراف بأن هذه الانتخابات قد كشفت عن هزيمة اليسار، فبدون هذا الاعتراف نكون أمام وضع عادى لا يتطلب عمل أى شىء، حيث لا مشكلة، وكله تمام، وقد قمنا بواجبنا، لكنه للحظ العاثر، وعلينا أن ننظر فرصة أخرى!!

-كذلك علينا أن نرى أن هذه الهزيمة ليست هزيمة لنا وحدنا، بل هى هزيمة لكل القوى المدنية فى المجتمع، بما يتطلبه ذلك من تضافر الجهود، ومن اتجاهات واضحة فى الأعمال التنسيقية والجهوية، وهذه الاتجاهات فى رأينا يجب أن نتجه نحو اليسار وتلك القوى المدنية بشكل واضح لا لبس فيه.

- وفي كل الأحوال لابد من البدء بأنفسنا، إذ لابد من القيام بانتفاضة حزبية تعيد إلى حزبنا -حزب التجمع- مصداقيته كحزب لليسار، و تعيد إليه جدارته كحزب للمعارضة الجذرية، و تعيد إليه قدرته على بناء البديل الثالث، فليس قدرنا أن نكون إما مع الحكم ضد الإخوان، أو مع الإخوان ضد الحكم.

- ولابد من إيداع خطاب سياسى جماهيرى جديد، خطاب يعيد تقديمنا للجماهير وللغفئات المختلفة من النخبة السياسية والثقافية ليس باعتبارنا مجرد معارضين، حتى ولو كنا معارضين أشداء؛ بل خطاب يقدمنا كبديل، كأصحاب مشروع بديل، كأصحاب ثقافة بديلة، كدعاة لمجتمع مدنى بديل ودولة مدنية بديلة.

- ولابد من انتفاضة حزبية تعيد الاعتبار للهيات والمؤسسات القيادية كالمكتب السياسى والأمانة المركزية والأمانة العامة واللجنة المركزية، وتعيد الاعتبار لجماعية القيادة، كمقدمة ضرورية لحصار أسلوب الإدارة الفردية الذى انتزع صلاحيات الهيات القيادية، وتعيد الاعتبار للديموقراطية الحزبية التى أهدها القرارات الفردية.

- ويحتاج الإعلام الحزبى وخاصة صحيفة الحزب الأساسية "الأهالى" إلى انتفاضة كبرى، على كل المستويات الإدارية والسياسية والتحريرية، فالصحيفة هى مرآة الحزب، هى وجهه ولسان حاله، وقد أفقدتنا هذه الجريدة الكثير، وأظهرتنا حزباً فقيراً فى الإمكانيات، باهتاً فى التوجهات، فلا قامت هذه الجريدة بإرضاء الحكومة ولا المعارضة ولا المثقفين ولا أعضاء الحزب.

- وتحتاج الأوضاع المالية للحزب إلى مناقشة صريحة، فلا مستقبل لهذا الحزب فى ظل أوضاعه المالية للراهنة، أو فى ظل غياب مرتكزات اقتصادية ومالية لتمويل النشاط الحزبى اليومى وتمويل الانتخابات النقابية والمحلية والبرلمانية، أو فى ظل غياب خطة مالية محددة الأولويات فى العمل الحزبى السياسى والجماهيرى.

- ولم يعد يكفى الحديث عن أهمية التنقيف والتدريب وإعداد القيادات والمتابعة التنظيمية والسياسية؛ بل يحتاج الأمر إلى اقتناع نظرى وعملى من القيادة بأن يكون له الأولوية، فلا مستقبل للتجمع كحزب فاعل بدون تنقيف وتدريب وإعداد قيادات وبناء تنظيمى فاعل.

- ويحتاج التجمع أن تقوم قيادته بعدة مبادرات أولها مبادرة أو دعوة لعقد مؤتمر المثقفين المصريين من كتاب وأدباء وفنانين وأساتذة جامعات لتدارس

حاضر الثقافة المصرية ومستقبلها، وحاضر ومستقبل القوى المدنية والدولة المدنية فى مصر .

-كما لا بد من القيام بمبادرة لإعادة تنشيط لجان التنسيق اليسارية على طريق بحث مستقبل التجمع واليسار ، وبحث آليات العمل الكفيلة ببناء تحالف اليسار ، وبناء القطب الثالث.

-أما المبادرة الخاصة بتشكيل هيئة حزبية يكون شغلها الشاغل استعادة العضوية والقيادات القديمة، وفتح الباب للعضوية والقيادات الفكرية والجماعية والثقافية التقدمية واليسارية وجذبها للعمل الحزبى فهى أمر واجب.

اتجاهات وآراء:

-وفى هذا السياق فقد ظهر اتجاه فى النقاش يرى أن تصحيح الأوضاع يتطلب ضرورة عقد مؤتمر استثنائى لحزب التجمع تقدم فيه القيادة استقالته وانتخاب قيادة جديدة.

-وظهر اتجاه آخر يرى ضرورة البدء باستقالة رئيس الحزب والمكتب السياسى باعتبار أن الرئيس والمكتب السياسى مسئولان عن الخروج عن كل من قرارات المؤتمر الخامس وعن التصريحات والتصرفات الفردية التى أضرت بصورة الحزب. وأن المكتب السياسى لم يقدّم بدوره.

-بينما ظهر اتجاه يرى أن المهم ليس الاستقالة بل انتزاع آلية للمحاسبة، آلية لمحاسبة رئيس الحزب وآلية لمحاسبة المكتب السياسى وبقية الهيئات القيادية.

-وظهر اتجاه جماعى يرى ضرورة البدء بإحداث تغيير جذرى فى جريدة الأهالى لتعود جريدة يسارية لحزب التجمع وكل القوى الوطنية.

-كما ظهر اتجاه يركز على ضرورة أن تتغير الإدارة، بأن تعترف القيادة أن الإدارة كانت خاطئة وكانت فاشلة، ولذلك فإن الحزب يحتاج إلى إدارة جديدة.

هذا التقرير هو حصيلة النقاش الذى دار فى اجتماعين للجنة محافظة الجيزة

يومى الاثنين ١٩-٢٩/١٢/٢٠٠٥.

الفصل الثاني



رؤية يسارية لأزمة مصر ومستقبلها

رؤية يسارية لأزمة المجتمع المصري*

د. إبراهيم العيسوي

عناصر الحديث: ١- الأزمة ذات أبعاد متعددة ومتشابكة، ولهذا فهي أزمة مركبة؛ ٢- الأزمة هيكلية أصابت البنيان الاجتماعى فى الصميم، وليست أزمة عارضة؛ ٣- الأزمة مجتمعية شاملة، تقع على نظام الحكم مثلما تقع على القوى المعارضة، بل وعلى جماهير الشعب ذاتها؛ ٤- الخروج من الأزمة يقتضى التغيير الشامل فى النظام الاقتصادى / الاجتماعى / السياسى القائم، وتبنى منهج جديد للتنمية الوطنية؛ ٥- مفتاح التغيير سياسى بالضرورة، وإنجاز التغيير يستوجب تكثيف الضغوط الشعبية على النظام الحاكم حتى يرضخ لمطلب التغيير أو ينهار ويفسح المجال لنظام جديد.

أولاً: الأزمة التى يعانها المجتمع المصرى أزمة ذات أبعاد متعددة ومتشابكة؛ ولهذا فإنها أزمة معقدة ومركبة

ومن أبرز أبعاد الأزمة: البعد الاقتصادى، والبعد الاجتماعى، والبعد المؤسسى، والبعد السياسى.

أ - البعد الاقتصادى

تتجلى الأزمة على المستوى الاقتصادى فى فشل ذريع للسياسات الاقتصادية المطبقة على امتداد ثلاثة عقود فى إحداث تقدم يذكر على طريق النمو الاقتصادى، ناهيك عن التنمية الشاملة. بل إن ما عرف بسياسات الإصلاح الاقتصادى قد انتهت بالانقراض المصرى إلى حالة من الركود منذ عام ١٩٩٩. ومن ثم يبقى المجتمع المصرى أسير أوضاع التخلف والتبعية بكل ما تنطوى عليه من ضعف فى هياكل الإنتاج والتنظيمات المؤسسية، وضعف مستوى تأهيل الطاقات البشرية، وسريان علاقات خارجية تكرر التبعية بمختلف صورها (اقتصادية - تكنولوجية - سياسية - عسكرية) مما يزيد من هشاشة الاقتصاد المصرى أمام الصدمات الوافدة من الخارج.

* حديث افتتاحى فى ملتقى اليسار الذى عقد بالقاهرة فى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤.

ومن مظاهر الأزمة الاقتصادية للمجتمع المصري:

١- تواضع معدل النمو الاقتصادي. فالدخل القومي ينمو فى حدود ٣% - ٤% سنوياً على أفضل التقديرات للسنوات الخمس الأخيرة. وليس غريباً فى هذه الحالة أن يكون المجتمع المصرى مجتمعاً يستهلك أكثر مما ينتج، ويستورد أكثر مما يصدر. ومن ثم يزداد اعتماده على الخارج، ويستمر فى الاستدانة من الخارج لسد عجز ميزان المدفوعات والاستدانة من الداخل لسد عجز الموازنة العامة للدولة. لقد بلغ الدين الخارجى ٢٩,٧ مليار دولار، أى نحو ٤٠% من الناتج المحلى الإجمالى، كما بلغ الدين الداخلى ٣٨٧,٤ مليار جنيه أى حوالى ٨٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيو ٢٠٠٤. وهكذا فإن الدين المحلى والأجنبى معاً أصبح نحو ١٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى. وبالطبع فإن تواضع النمو الاقتصادى مرتبط بتواضع معدلات الادخار والاستثمار.

٢ - التضخم، وهو ما يؤدى إلى تآكل القوة الشرائية بوجه عام. كما يؤدى التضخم إلى الإضرار بالفقراء وذوى الدخل الثابتة والمحدودة، وذلك لما ينطوى عليه من إعادة توزيع للدخل من هؤلاء إلى الأغنياء ذوى الدخل المتغيرة. وبعد سنوات من ادعاء الحكومة بأن التضخم فى حدود ٤% - ٥%، وجدت أنه لم يعد من المنطقى التمسك بهذا الادعاء خاصة منذ تعويم الجنيه فى آخر يناير ٢٠٠٣. والتقدير الرسمى للتضخم الآن هو ١٣,٤% فى السنة المنتهية فى يوليو ٢٠٠٤. فى حين أن التقدير الواقعى فى حدود ٢٠% - ٢٥% سنوياً.

٣- البطالة، وهى تقدر رسمياً بنحو ١٠% من قوة العمل، وإن كانت واقعياً قد تصل إلى ٢٠%، أى نحو أربعة ملايين شخص.

٤- الفقر واتساع الفوارق بين الطبقات. وسوف نعود إليه بعد قليل عند تناول البعد الاجتماعى للأزمة. ولكن من المهم الانتباه إلى أن الفقر وتزايد الفوارق الداخلية بين الطبقات له تأثير سلبى على النمو الاقتصادى؛ من حيث إنه يضعف الطلب المحلى، ويضعف بالتالى الحافز على زيادة الإنتاج.

٥- ضعف القدرة على بناء وتجديد القطاعات الإنتاجية، وعلى مواجهة الخلل فى الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى، وبخاصة النمو الضعيف للصناعة وتراجع حركة التصنيع. فتمه إهدار أو تفكيك للتصنيع من جراء فتح الاقتصاد أمام المنافسة الأجنبية قبل الأوان، ومن جراء إهمال تنمية القطاع العام الصناعى انتظاراً للخصخصة، فى الوقت الذى لا تقدر فيه الرأسمالية المصرية على توسيع

وتعميق التصنيع، ولا تتجاوز جهودها في هذا الشأن التصنيع الهامشي المعروف بالتجميع.

٦- غياب البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الداعم لحركة التنمية.

٧- غياب التخطيط الفعال في ظل تراجع دور الدولة، اعتماداً على أن قوى السوق ستبعض بمهمة التنسيق بين القرارات الاقتصادية وهو ما ثبت خطؤه.

ب - البعد الاجتماعي

ويظهر البعد الاجتماعي للأزمة بوضوح في عدة أمور من أبرزها:

١- انحياز السياسات الحكومية للأغنياء بدعوى أنهم من يستثمرون ويطورون جهاز الإنتاج ويفتحون فرص العمل، وهو ما لم يتحقق.

٢- الاستقطاب الطبقي الحاد، حيث تتسع الفوارق في مستويات الدخل والثروة، وبالتالي في أنماط المعيشة، اتساعاً كبيراً. ويقدر أن معامل التركيز في توزيع الدخل (معامل جيني) قد ارتفع من ٣٤,٥ إلى ٣٧,٨ بين سنة ١٩٩٥/١٩٩٦ وسنة ٢٠٠٠/١٩٩٩. كما لوحظ انخفاض نصيب أفقر خمس من السكان في الدخل القومي من ٩,٨% في ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٧,٧% في ٢٠٠٠/١٩٩٩. ويرتبط بذلك انتشار التثاثيرات والثلاثيات والرابعيات في أنماط التعليم وأنماط الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات. فالخدمة التعليمية مثلاً تتدرج من مدارس الفقراء التي يتكدس التلاميذ داخلها في فصول بلا شبائيك ولا مقاعد، إلى مدارس حكومية بمصروفات، أي مدارس خاصة محلية وأجنبية خمس نجوم وسبع نجوم.. إلخ.

٣- ارتفاع مستوى الفقر في المجتمع، بالرغم أن التقديرات كانت تشير إلى أن نسبة الفقراء بلغت ٤٨% في ١٩٩٦/٩٥، فإن دراسة حديثة للبنك الدولي ووزارة التخطيط نزلت بهذه النسبة إلى ١٩,٤% في ١٩٩٦/٩٥ ثم إلى ١٦,٧% في ٢٠٠٠/١٩٩٩. وهذه التقديرات مشكوك في صحتها حيث إنها مرتبطة بتعديلات في التعاريف وطرق القياس، فضلاً عن أنها لا تبدو متسقة مع تراجع الأداء الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة وتراجع الأجور الحقيقية. ومع ذلك فإن عدد الفقراء يصل - طبقاً لهذه التقديرات - إلى ١٠,٧ مليون شخص عند الأخذ بخط فقر منخفض، وإلى ٢٧,٣ مليون شخص عند الأخذ بخط فقر مرتفع. لاحظ أن تقديرات نسبة الفقراء عادة ما تأخذ بتعريفات للفقر لا تسمح إلا بإدراج من كانت أحوالهم غاية في اليأس والشقاء في عداد الفقراء. ومن جهة أخرى، ينبغي تذكر أن الفقر ليس فقر الدخل فحسب، بل إن للفقر صوراً متعددة من أهمها فقر

القدرات البشرية من جراء الحرمان من التعليم والصحة والتغذية المناسبة، إلى جانب فقر السلطة أو النفاذ.

٤- انتشار الفساد وتغلغه في كل النظم الفرعية للنظام الاجتماعى بمعناه الواسع.

٥-ارتفاع معدل الجرائم. ولم يعد الأمر مقتصرأ على الجرائم التقليدية كالسرقة والاختلاس والرشوة، وإنما امتد إلى جرائم لم تكن معتادة في مصر، مثل الحوادث المرتبطة بالبلطجة والخطف والاعتصاب وحوادث القتل فى محيط الأسرة وما إليها.

ج - البعد المؤسسى

والمقصود بالبعد المؤسسى للأزمة هو عجز مؤسسات الدولة عن إدارة الحياة اليومية للمصريين بكفاءة وفشلها فى تزويدهم بالخدمات الأساسية أو التقليدية التى توفرها الدولة الحارسة، ناهيك عن الدولة التنموية. فمؤسسات النظام الحاكم فى حالة اضمحلال، وتكاد أن تتحول إلى هياكل فارغة من المضمون، حيث لم تعد قادرة على أداء وظائفها المفترضة، وبدلاً من ذلك صار أداء الوظائف شكلياً:

١- فالمدارس والجامعات الحكومية موجودة، ولكنها لا تقدم للناس الخدمة التعليمية المفترضة، وتحولت وظيفتها إلى إصدار الشهادات الدراسية. وصارت الأمر تبحث عن التعليم لأبنائها خارج المؤسسات التعليمية الرسمية، فى "السناتر" (أى المراكز التى تقدم دروساً خصوصية)، ولدى المدرسين الخصوصيين، وفى المدارس والجامعات الخاصة المستحدثة والتى قد لا يستغنى فيها أيضاً عن الدروس الخصوصية.

٢- والمستشفيات العامة لم تغلق أبوابها. ولكن الخدمة فيها سيئة أو منعدمة. وعلى مرتاديه من الفقراء ورفيقي الحال تدبير احتياجاتهم من الأدوية والمستلزمات الطبية بمعرفتهم. ولذا صار الكثيرون منهم يقطعون من أوقاتهم لتدبير مصاريف العلاج فى العيادات والمستوصفات الخيرية والخاصة ذات الإمكانيات الأفضل قليلاً. أما الطبقة الوسطى والأغنياء فعلاجهم عند العيادات المتوسطة والتميزة وتلك الأقسام من المستشفيات الحكومية التى تتعامل على أساس اقتصادى (بأجر)، فضلاً عن المستشفيات ذات المستوى الرفيع وذات المصاريف الباهظة أيضاً.

٣-الأمن: تركزت جهود أجهزة الأمن فى الأمن السياسى وأمن كبار رجال الدولة. أما أمن المواطن على مسكنه وممتلكاته ومحل عمله وأمنه فى الطريق العام فلم يعد له وجود. وصار على الناس تدبير حراسات قطاع خاص لمسكنهم ومحال عملهم وممتلكاتهم، بل وأحيانا لأشخاصهم (ظاهرة البودى جارد)، بواسطة شركات الأمن مرتفعة التكاليف، وذلك إلى جانب الطرق التقليدية التى لا يعول عليها كثيراً من الناحية الأمنية (كالخفراء والبوابين).

٤- القضاء، إن مؤسسات القضاء تعاني كثرة القضايا - وهو فى حد ذاته من مؤشرات تدهور الأحوال - فضلاً عن تواضع المستوى الفنى والمهنى لرجال القضاء، وتسلسل الفساد إلى أوساطهم، إلى جانب سوء الظروف التى يعملون فيها وتواضع الإمكانات المتاحة لهم لأداء وظائفهم. وعلاوة على ذلك، لم ينج مرفق القضاء من التأثير السياسى. وحتى عندما يحصل المتقاضون على أحكام بعد رحلة طويلة من المعاناة فى دهاليز المحاكم، يظل تحقيق العدالة الناجزة معقفاً على تنفيذ الأحكام ؛ وإنجاز هذه العملية دونها أهوال. ولذا أصبح اللجوء إلى الرشوة أمراً معتاداً من أجل تنفيذ الأحكام. كما أنه لم يعد من النادر اللجوء إلى " البلطجة " بدلاً من المحاكم لاستخلاص الحقوق من مغتصبها. ولذا لم يعد احترام القانون والالتزام بالقرارات الإدارية وأحكام المحاكم يشكل القاعدة العامة فى المجتمع المصرى، بل صارت مخالفة القانون أمراً شائعاً، فضلاً عن كونها محل تفاخر، ولا يخلج الكثيرون من المجاهرة بوقوعها.

٥-الإدارة العامة: يتسم الجهاز الإداري للدولة بضعف القدرات وتدنى مستوى الكفاءة. ويشيع الفساد فى أرجائه على وجه العموم، وفى المحليات على وجه الخصوص. وينطوى تعامل المواطن مع الأجهزة الإدارية على كثير من المشقة فضلاً عن ضياع وقت طويل، سواء أكان طالب خدمة تودى فى معظم الأحيان بمقابل، أم كان مستثمراً يرغب فى إقامة مشروع.

د- البعد السياسى

ومن تجليات البعد السياسى للأزمة:

١-على المستوى الداخلى: هناك احتكار السلطة والاستبداد السياسى، وشمولية نظام الحكم مع التداخل بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وتدخلها بشكل أو آخر فى شئون السلطة القضائية. وهناك شخصنة

الحكم وبروز حكم العائلة مع الاتجاه إلى توريث السلطة. وهناك حصار القوى المعارضة والمنظمات الأهلية المدافعة عن حقوق الإنسان، بقانون الطوارئ وبالقوانين المقيدة للعمل السياسى لاسيما قانون الأحزاب وقانون ممارسة الحقوق السياسية وقانون مجلس الشعب، والقوانين المقيدة للعمل الأهلى، لاسيما قانون الجمعيات. وذلك كله فضلاً عن جمود الهيكل السياسية مع استمرار رئيس الجمهورية فى منصبه لما يقرب من ربع قرن، واستمرار بعض الوزراء فى مواقعهم الوزارية لفترة مقاربة. وفى هذه الظروف، لا يكون مستغرباً أن ينتشر الفساد السياسى وأن يعم التفاف داخل هرم السلطة.

ومع اتجاه الفوارق الداخلية بين الطبقات إلى الاتساع، ومع ازدياد التركيز فى توزيع الثروة، يتزايد التركيز فى توزيع السلطة وتتنفى بالتالى الأسس الموضوعية للمشاركة وتكافؤ الفرص فى صناعة القرارات فى المجتمع.

٢- وعلى المستوى الخارجى، يلاحظ عجز النظام عن اتخاذ قرارات تخدم المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية، مع انسياق كامل وراء مخططات الدول الرأسمالية الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة، لإدماج الدول النامية فى النظام الرأسمالى العالمى من موقع التبعية من جهة، ولإعادة رسم خريطة المنطقة العربية والشرق أوسطية بما يخدم المصالح الأجنبية. وعموماً، فإن من مظاهر الأزمة السياسية للنظام تراجع دور مصر القيادى عربياً، وتراجع مكانتها السياسية على الصعيدين الإقليمى والدولى.

ومما يعقد الأمور، ويصق الأزمة بالتالى، أن ثمة تشابكات قوية بين الأبعاد المختلفة للأزمة. وحسبنا هنا أن نضرب ثلاثة أمثلة:

١- فالركود الاقتصادى (البعد الاقتصادى) يضعف القدرة على زيادة الأجور وخلق فرص العمل. وهو ما يؤدى إلى تفاقم البعد الاجتماعى للأزمة، وكذلك البعد المؤسمى (العجز عن إصلاح الجهاز الإدارى وفشل مؤسسات الدولة فى إيصال الخدمات للناس). ومع خشية السلطة الحاكمة من تنمر الطبقات الفقيرة والمتوسطة، فإنها تحكم الحصار حول تحركاتها وتحركات الأحزاب المعارضة. وهو ما يؤدى إلى تفاقم البعد السياسى للأزمة.

٢- ويؤدى استمرار احتكار السلطة وضيق الهامش الديمقراطى (البعد السياسى) إلى غياب رقابة فاعلة على السلطة التنفيذية واستشراف الفساد. وهو ما يؤدى بدوره إلى تفاقم البعد الاجتماعى للأزمة. كما يؤدى التفاف السياسى للسلطة وتصوير

الحال على أنه ليس فى الإمكان أفضل مما هو قائم (البعد الاجتماعى)، إلى ازدياد تثبيت النظام بالنموذج الفاشل للتنمية، ومن ثم يتفاقم البعد الاقتصادى للأزمة.

٣- كما تؤدى الضغوط المستمرة من جانب القوى الخارجية (البعد السياسى الخارجى للأزمة) إلى استمرار تطبيق سياسات التنمية التى ثبت فشلها (النموذج الانفتاحى الليبرالى)، ومن ثم إلى تفاقم البعد الاقتصادى للأزمة. وتؤدى ضغوط هذه القوى أيضاً إلى تحجيم دور مصر العربى والخارجى عموماً، وحصر هذا الدور فى مهام الموصول الجيد لرسائل القوى الكبرى إلى من يهيمه الأمر فى المنطقة العربية، وهو ما يسهم فى تدهور مكانة مصر عربياً ودولياً، أى تفاقم البعد السياسى للأزمة.

ثانياً: أزمة المجتمع المصرى هى أزمة هيكلية، وليست أزمة عارضة أو طارئة والمقصود بالأزمة الهيكلية أنها أزمة تصيب البنيان الاجتماعى بمعناه الواسع فى الصميم.

وجوهر هذه الأزمة هو حالة التناقض الشديد بين البناء الفوقى والبناء التحتى للمجتمع التى أصبح معها النظام السياسى والقانونى يشكل طوقاً خانقاً لحركة المجتمع بوجه عام، وقيداً شديد الوطأة على تطور علاقات الإنتاج وتطور قوى الإنتاج فى المجتمع.

ومن هنا حالة التوقف شبه الكامل فى التنمية (أى فى تطور قوى الإنتاج)، واستمرار الجمود فى جهاز الإنتاج. لاحظ أن النسبة الكبرى من المنشآت الإنتاجية والخدمية، وهى المنشآت الصغيرة التى تشغل أقل من ١٠ عمال (٩٨%) فى حالة تخلف بين وعجز عن التطوير وذلك برغم كل الأحاديث المتكررة عن تحديث الصناعة.

والمؤسسات الصناعية الكبرى المملوكة للشعب (القطاع العام) التى لم يتمكن النظام من بيعها فى حالة تراجع يصل فى بعض الحالات إلى الشلل، حتى من قبل الشروع فى الخصخصة. إذ أنها حرمت لسنوات طويلة من الاستثمارات، وتركت تعاني أعباء ديون ثقيلة اقترضتها لمد حاجات استثمارية وقت أن كانت أسعار الفائدة شديدة الارتفاع.

ثالثاً: الأزمة مجتمعية شاملة، بمعنى أنها لا تصيب نظام الحكم وحده، وإنما امتدت إلى القوى المعارضة للنظام الحاكم، بل وإلى جماهير الشعب ذاتها؛ وهو ما يجعل الخروج من الأزمة أمراً شديداً الصعوبة.

١- فإما أن هناك أزمة في نظام الحكم، فهذا قد أصبح من الأمور التي لا خلاف عليها بين القوى المعارضة وحتى في صفوف القوى الحاكمة، وإن لم تستخدم لفظ "الأزمة". وقد تبلور توافق عريض في المجتمع على أن نظام الحكم الراهن في حاجة إلى إصلاح أو تغيير بعيداً عن الشمولية والاستبداد السياسي واحتكار السلطة وتوريث رئاسة الجمهورية، وفي اتجاه جمهورية برلمانية ومشاركة ديمقراطية وحريات واسعة للأحزاب والقطاعات وغيرها من منظمات المجتمع المدني بما يتيح تعددية سياسية حقيقية، والتحرك في اتجاه اللامركزية وإقامة حكم محلي حقيقي.. الخ.

٢- ولكن أزمة المجتمع المصري طالقت واستحكمت بفعل أزمة أخرى أصابت المعارضة السياسية للنظام الحاكم ونظام الحكم ذاته، كما أصابت منظمات المجتمع المدني المنشغلة بقضايا حقوق الإنسان. ومظاهر هذه الأزمة واضحة جلية في عدد من الأمور، من أهمها ما يأتي:

١- علو على ما تقدم فإن الأزمة قد امتدت إلى الجماهير ذاتها، حيث شاعت السلبية وأصبح هناك ما يشبه العزوف العام عن المشاركة في الأنشطة السياسية وأنشطة منظمات المجتمع المدني. وأسباب هذه السلوكيات معروفة، أبرزها طول فترة تعرض الناس للممارسات الشمولية والاستبدادية من جانب نظام الحكم، ولألوان متعددة من الكبت والقهر السياسي والترويع الأمني. والخطر في الأمر بالطبع هو نتائج هذه الظاهرة. ومن أهم هذه المظاهر شيوع الإحباط بين الناس وفقدان الأمل في التغيير إلى ما هو أفضل، وحرمان التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني من التزود بدماء جديدة تبعث فيها الحيوية والنشاط وتبث فيها روح المبادرة والإقدام، فضلاً عن تجديد رؤاها لمشكلات المجتمع وسبل التغلب عليها. وهو ما يؤدي بدوره إلى تفاقم أزمة القوى المعارضة، وإطالة عمر النظام الحاكم برغم مظاهر عدم الرضى الواضحة عن سياساته ونتائج أعماله.

وفي هذه الظروف يصبح الخروج من الأزمة أمراً شديداً الصعوبة. فالخروج من الأزمة يقتضى التغيير الشامل في النظام الاجتماعي / الاقتصادي / السياسي القائم. وهو ما لا ترغب السلطة الحاكمة في إحداثه طوعاً، كما أن القوى

المعارضة لا تقدر على توليد ضغوط جماهيرية شديدة لإكراه السلطة الحاكمة على إحداثه أو لإحلال سلطة جديدة محلها تتبنى اتجاهات التغيير المنشودة. ومن هنا تستمر الأزمة وتزداد حلقاتها استحكاماً.

ولكن هذا لا يعنى أن أبواب الأمل قد سدت تماماً أو أن التغيير صار مستحيلاً، وذلك على ما سيأتى بيانه فى (خامساً).

رابعاً: الخروج من الأزمة يقتضى التغيير الشامل، أى التحول إلى نظام اقتصادى / اجتماعى / سياسى جديد، بوجه عام، واتباع نهج أو نموذج جديد للتنمية الشاملة بوجه خاص

فيمما يلى أبرز سمات النظام الجديد المستهدف من جانب قوى اليسار بوجه عام :

أ - أن يجسد النظام انحيازاً طبقياً واضحاً لصالح الغالبية الفقيرة والمهمشة فى المجتمع والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

ب - أن يتحلى النظام الجديد بإرادة سياسية وطنية، أى أن يسعى سعياً حثيثاً لتحرير الإرادة الوطنية من السيطرة الأجنبية، وأن يعمل على توظيف العلاقات الخارجية لخدمة المشروع الوطنى للتنمية.

ج - أن يقيم جمهورية برلمانية تتيح فرصاً واسعة لممارسة الحقوق والحريات السياسية أمام المواطنين، وأن يفسح المجال للتفاعل الخلاق والتنافس الصحى بين القوى السياسية فى المجتمع وتداول السلطة سلمياً فيما بينها. وهو ما يستطلب إحداث تغييرات فى الدستور فيما يتعلق بنظام اختيار رئيس الجمهورية (انتخاب مباشر من بين أكثر من مرشح)، ومدة الرئاسة (فترتين على الأكثر)، وسلطات الرئيس (تقليص شديد وتحويل السلطات غير الاعتيادية إلى جهات الاختصاص الأصلية). كما يتطلب تغيير النصوص الدستورية الحاكمة لتوزيع الاختصاصات بين السلطات الثلاثة، لإعطاء كل سلطة ما هو من حقها فى النظم الديمقراطية، وإحكام الفصل بين السلطات ووقف هيمنة السلطة التنفيذية أو تدخلاتها غير المشروعة فى أعمال السلطة التشريعية والسلطة القضائية، وذلك بما يتيح الفرصة لمراقبة ومحاسبة فعالة للحكومة، وللوقاية من الفساد ومكافحته عندما يقع. هذا إلى جانب تعديل القوانين المتعلقة بالأحزاب والنفقات والانتخابات، وإصلاح النظام القضائى ونظم تنفيذ الأحكام، وإعادة توزيع السلطة بين المركز

والمحليات بما يكفل قيام حكم محلي حقيقى. ومن الطبيعى أن يرافق هذه التعديلات إلغاء حالة الطوارئ وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية.. الخ.

د - أن يتبنى نموذجاً جديداً للتنمية، وهو نموذج التنمية الوطنية المستقلة، الشاملة والمطردة. وفيما يأتى المقومات الرئيسية لهذا النموذج.

١- إدارة الاقتصاد والتنمية: إن النموذج المقترح لا يخاصم آليات السوق، ولكنه يدرك أنها لا تقدر منفردة على صنع التنمية المنشودة. ولهذا فهو يتعامل معها بشكل واقعى، أى من منطلق الإقرار بالقدرات المحدودة للسوق والاعتراف بالأشكال المختلفة لفشل السوق. ومن ثم تبرز الحاجة فى هذا النموذج إلى اعتماد التخطيط القومى الشامل كآلية أساسية لتوجيه وإدارة الاقتصاد، مع الاستعانة بقوى السوق كآلية مساعدة. كما تبرز الحاجة إلى التخطيط بالنظر إلى الدور الكبير المتوقع من الدولة القيام به ليس فقط فى مجال المرافق والخدمات العامة، بل وفى مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجى.

ويرجع الدور التنموى الكبير للدولة فى هذا النموذج إلى إدراك القصور الشديد فى إمكانات القطاع الخاص وقدراته، مع احتمالات انجذابه للأنشطة الطفيلية وضعفه أمام إغراءات الشركات الدولية. وهو ما يعنى أنه لا يمكن تفويض مهمة التنمية إلى القطاع الخاص، كما يعنى أن هذا القطاع بحاجة إلى قيادة رشيدة تأخذ بيده وتنسق تحركاته. وإذا لم تقوم الدولة بهذه المهمة، فسوف تقوم بها الشركات الأجنبية التى لا يهتمها تنمية مصر، بقدر ما يهتمها خدمة مصالحها وتنمية أرباحها على الصعيد العالمى. وبالنظر إلى ضخامة تحديات التنمية والحاجة إلى حشد كل جهد ممكن من أجل إنجازها، فإن النموذج المقترح لا يعادى القطاع الخاص المنتج، بل يسعى إلى تشجيعه ودعمه فى سياق تنموى تقوم فيه الدولة والقطاع العام الإنتاجى بالدور الأساسى فى قيادة التنمية وتشكيل مساراتها. وبالنظر إلى ضخامة الدور المتوقع من الدولة، فثمة حاجة إلى الاستفادة من التجارب السابقة لنا ولغيرنا فى رفع مستوى قدرات الجهاز الإدارى للدولة، وفى إعادة تأهيل القطاع العام وزيادة كفاءة إدارته، وفى تحسين أساليب التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى.

٢- العلاقات الاقتصادية مع الخارج. إن النموذج المقترح لا يقاطع

التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي، ولكنه لا يعتبر التجارة الدولية محرك التنمية، بل يرى أن التنمية هي المحرك للتجارة. كما أنه لا يعتبر الاستثمار الأجنبي بديلاً للجهد الوطنى، بل إنه ينطلق فى التعامل مع التجارة والاستثمار الأجنبى من مبدأ الانتقائية، والتدرج فى فتح السوق الوطنى بالتوازى مع التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية وازدياد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطنى.

ولذلك فإن على الدولة فى هذا النموذج ألا تتردد فى تقييد الواردات غير الضرورية، وفى وضع القيود على تحركات الأموال عبر الحدود، وفى وضع الاشتراطات على المستثمرين الأجانب، مع تقديم الدعم المشجع على زيادة الصادرات، والحماية المؤقتة والمتدرجة (تتأزلياً) للصناعة الوطنية لحين اشتداد عودها، وتمكنها من الدخول فى منافسة متكافئة مع الواردات الأجنبية. أى أن العلاقات الاقتصادية الخارجية يجب أن توظف لخدمة أهداف التنمية، لا أن تصاغ تحت الضغوط الخارجية للإسراع بالاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى من موقع الضعف والتبعية. وعليها أن تستفيد فى كل ذلك من الرخص التى تكفلها اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وإذا تعذر ذلك، فقد يتعين وقف عضوية مصر فى هذه المنظمة بإرادتها الوطنية. ومن الأفضل بالطبع أن يحدث ذلك فى إطار خروج عدد كبير من الدول النامية من المنظمة. وهو ما يفترض التعاون بين هذه الدول والاعتماد الجماعى على الذات فيما بينها؛ وهو ما سوف نتطرق إليه ضمن المقوم التالى من مقومات النموذج.

الاستقلالية أو الاعتماد على الذات. إن التنمية الجادة والمطرودة هي التنمية التى تعتمد على القدرات الذاتية للمجتمع، وفى مقدمتها الاعتماد على البشر، أى الاعتماد على قدراتهم على الإنتاج وعلى مهاراتهم المكتسبة والمطورة بالتعليم والتدريب والبحث العلمى من جهة أولى، والاعتماد على المدخرات الوطنية فى تمويل الاستثمارات اللازمة للنهوض بالقوى الإنتاجية ورفع مستوى معيشة الشعب من جهة ثانية. فليس فى إمكان المعونات الأجنبية ولا الاستثمار الأجنبى أن يصنع تنمية جادة، أى تنمية شاملة ومطرودة تعيد بناء الأمة وترفع نوعية حياة الشعب

-٣-

وتحمى الأمن الوطنى. وغاية ما يمكن أن يصنعاه هو تنمية مشوهة وتابعة تخدم أغراض الدولة المانحة والشركات متعددة الجنسيات المسيطرة على حركة الاستثمارات الأجنبية فى العالم. وقد ثبت من خبرات دول متعددة أن الاستثمار الأجنبى لا يقد إلى الدول لتخليصها من التخلف ومساعدتها على التنمية. بل إنه يقد بالأساس إلى دول متقدمة أو إلى دول حديثة التصنيع تكون قد قطعت شوطاً لا بأس به على طريق التنمية بقدراتها الذاتية. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبى يأتى ليشترك فى نجاح متحقق أصلاً، ولا يأتى لاقتصاد فى حالة ارتباك وتضرر أو تخلف. وعموماً فإن الاعتماد على الذات هو التجسيد الحى لاستقلالية التنمية. فإذا كان الاستقلال نقيض التبعية، وإذا كانت التبعية تعنى - ضمن ما تعنى - الاعتماد على الغير، فإن الاستقلال لابد وأن يعنى الاعتماد على الذات.

والاعتماد على الذات فى النموذج المقترح له بعد قطرى، وهو ما تعرضنا له. كما أن له بعداً آخر وهو البعد الجماعى. وفى الظروف المصرية، فإن أولى أبعاد الاعتماد الجماعى بالرعاية هو البعد العربى. إذ يمكن للعمل العربى المشترك أن يعزز ويكثف الجهود القطرية للتنمية، وذلك إذا ما تخلص من الأساليب التى ثبت فشلها مثل تحرير التجارة البينية والمشاريع التى سميت مشتركة، وما هى كذلك، وإذا ما تحول إلى أساليب أكثر نجاعة مثل إقامة قواعد مشتركة للإنتاج يقسم فيها العمل الإنتاجى ذاته على الدول المشاركة فيه على النحو الذى صار مألوفاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، والدخول فى مشاريع مشتركة للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى، وإقامة مؤسسات عربية للاستيراد الجماعى لبعض السلع الأساسية، وكذلك للتسويق الجماعى لبعض الصادرات العربية. ولكن التعاون العربى لا يستبعد بالطبع التعاون مع الدول الأفريقية وسائر دول العالم الثالث، على الأقل من أجل تقوية الموقف التفاوضى لمصر ولهذه الدول فى المنظمات الدولية وفى مواجهة الدول الصناعية الكبرى.

المشاركة الشعبية: تعتبر المشاركة الشعبية عنصراً أساسياً من عناصر نموذج التنمية المستقلة. والمشاركة هنا لا تقف عن حد استفادة الجماهير الشعبية من عائدات التنمية، ولكنها تمتد لتشمل المشاركة فى

-٤-

صنع واتخاذ القرارات. إن المشاركة تعتبر صمام أمان ضد انحرافات البيروقراطية وفساد السلطة، وضد تبديد الموارد وإهدار القدرات الإنتاجية. إنها ضرورية لتسريع عمليات التنمية وتأمين إطارها، بقدر ما هي ضرورية لإقامة حياة سياسية سليمة وإقامة ما صار يعرف بالحكم الجيد أو الحكم الصالح.

خامساً: مفتاح التغيير سياسى بالضرورة، وهو التغيير فى نظام الحكم. وإنجاز هذا التغيير مرهون بتكثيف الضغوط الشعبية على النظام الحاكم حتى يرضخ لمنطق التغيير أو ينهار تحت الضغط المتزايد ويفسح المجال لنظام حجم جديد يهيئ ظروفاً أفضل لانطلاق المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

فإذا صبح اقتراضنا بأن النظام السياسى أصبح طوقاً خانقاً لحركة المجتمع وقيداً معرقلاً لتطور قوى الإنتاج، تصبح الأولوية للتغيير أو الإصلاح السياسى بمعناه الواسع (أى التغيير فى الدستور والقوانين والقرارات والإجراءات المقيدة للحريات والمكبلة لحركة المجتمع). وليس فى هذا التصور جديد بالقياس إلى الخبرات التاريخية لنهوض الأمم. فهذا هو منطق التطور فى كل المجتمعات وفى كل العصور، سواء أكان التغيير من خلال الثورة الشعبية أم الحركات العسكرية أم الحرب الأهلية، أم من خلال المنافسة الديمقراطية بين القوى السياسية. إن تغيير سلطة اتخاذ القرارات - وهو جوهر التغيير فى نظام الحكم - هو البوابة الطبيعية للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرغوب فى إحداثها. والتغيير أو الإصلاح السياسى هو الذى يقيم البيئة المؤسسية المهيئة لكل تغيير آخر: اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى.

وربما كان الجديد فى الأمر ليس أولوية التغيير السياسى. وإنما الجديد هو مضمون هذا التغيير، والتوافق العريض على أن يستهدف التغيير السياسى إقامة حياة ديمقراطية سليمة أو حكم رشيد. ولا حاجة بنا إلى بيان بنود التغيير السياسى المطلوب فى مصر. فقد أصبحت هذه البنود معروفة على نطاق واسع، وقد عرضنا للبعض منها فيما تقدم.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه، ويظل بحاجة إلى اجتهادات وابتكارات القوى الساعية إلى التغيير عموماً، وقوى اليسار خصوصاً، هو: وكيف المسبيل إلى هذا التغيير السياسى بمعناه الواسع والشامل؟

واجتهادى المتواضع فى هذا الشأن هو أنه لا سبيل لذلك غير تكثيف الضغوط الشعبية على نظام الحكم من جانب جميع القوى الحية فى المجتمع، بكل

ما يتاح لها من وسائل وتنظيمات في إطار النظام القائم، وبكل ما يمكن أن تفرضه هذه من وسائل جديدة وأشكال تنظيمية جديدة بضغوطها وتحديها للنظام القائم.

وهنا يطرح هذا السؤال سؤالاً جديداً: وهل بقيت قوى حية بالمجتمع في وسط هذا الاضمحلال السياسي والمؤسسي والتردى الاقتصادي والاجتماعي؟ والجواب هو نعم، لم تزل هناك مثل هذه القوى، أو على الأقل لم يزل هناك ما يمكن البدء به والانطلاق منه من عناصر وطنية، نجدها:

أ- بين صفوف المعارضة في الأحزاب المعترف بها قانوناً.

ب- وبين صفوف القوى السياسية المحجوب عنها الاعتراف الشرعي.

ج- وبين صفوف المنظمات الأهلية المدافعة عن حقوق الإنسان.

د- وبين الشباب غير الملتمز حزبياً الذي يخاطر بالذهاب إلى ندوة أو مؤتمر أو في مسيرة رمزية ينظمها حزب معارض، أو يوقع على بيان ينشر في الصحف أو على موقع انترنت.

هـ- وبين شباب الجامعات الذين تظاهروا داخل أسوار الجامعة احتجاجاً على بطش الاحتلال الإسرائيلي بالفلسطينيين وعلى تجاوزات إسرائيل بحق الطلاب المصريين وقتل الجيش الإسرائيلي لجنود الشرطة المصريين عند منفذ رفح، وعلى الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق.

و- وبين الرجال والنساء من عامة الشعب الذين يلبون دعوة الأحزاب للتظاهر في ميدان التحرير أو أمام مجلس الشعب، أو الذين يعتصمون في نقاباتهم وجمعياتهم من أجل توصيل مطالبهم إلى المسؤولين.

ز- وبين صفوف العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى الذين تطحنهم البطالة ويكتونون بنار التضخم ويعانون التدهور في أجورهم ودخولهم الحقيقية.

كما أن هناك ما يمكن البدء به والانطلاق منه في الحشد من أجل التغيير السياسي المنشود إذا ما سارعت أحزاب المعارضة إلى تجنيد شباب هياكلها وتطوير أساليب عملها من جهة، وإذا ما تكاتف المتشابه والمتقارب منها في التوجهات وتحالفوا أو اندمجوا في تنظيم واحد يكون له قدرة أكبر على الحشد والتعبئة وصوت أعلى وتأثير أقوى في الحركة السياسية.

وليس ما تقدم إلا اجتهد من بين اجتهادات كثيرة يجب أن تطرح وأن تكون موضع تداول وحوار صريح بين القوى المعارضة عموماً، وقوى اليسار خصوصاً، وذلك حتى تتبدد الغيوم من سماء حركة التغيير، وحتى تتسع طاقة الأمل أمام الجماهير.

مناقشات حول ورقة إبراهيم العيسوى

صلاح العمروس: لحسن الحظ أن نقاط الالتقاء كبيرة ونقاط الخلاف قليلة. وما أقدمه هو إضافة أكثر منه اختلاف.

أرى أن الأزمة هى طبعاً فى المحل الأول -أزمة المشروع البورجوازى- طبعاً لا يخلو الأمر أيضاً من أزمة للمشروع الاشتراكى أو اليسارى.

أزمة المشروع البورجوازى التى سأبدأ بها هى أزمة، ثم فشل، ثم تدهور. هناك اتفاق على أن الأزمة شاملة -سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية- لكن فى العمق وصلت الأزمة -تقريباً- إلى حد نزاع التصنيع، تفكيك الهيكل الطبقي، تعاظم عملية التهميش الاجتماعى. وهذا يظهر من تراجع وزن وحجم الطبقة العاملة نفسه وتفكيك القطاع العام مع الخصخصة -البطالة- التقديرات الرسمية (١٠%) -البطالة حسب الايكونومست من (١٥-٢٥%) فى الشباب (٤٠%) للرجال، (٥٠%) للنساء بالإضافة للمهن الهامشية -فتقريباً المجتمع المصرى مفكك طبقياً.

أيضاً تهميش فى العلاقات الدولية والإقليمية وفى التجارة العالمية.. طبعاً مصر كانت تتكلم دائماً عن إن الرائد هو القوة البشرية بينما أصبح الآن مركز الثقل للبترول- للدول البترولية أصحاب الأموال، وإسرائيل أصبحت هى المهيمنة إقليمياً؛ الكويز هى محاولة إنفاذ من التهميش للتجارى. وبالمناسبة لا يوجد أى شئ فى الكويز غير أنه أصلاً به تحرير لتجارة النسيج فى أمريكا إلغاء الحصص، وبالتالى مصر تخشى أن ينطبق عليها ما ينطبق على الصين، فتخرج من السوق نهائياً. وبالمناسبة الحصص التجارية التى كانت موجودة، مصر لم تستخدم أكثر من ٥% منها- أى هناك فشل تصديرى ولا أعتقد أن الكويز ستغذ هامش الفضل للتصديرى مستقبلاً -يعنى أصلاً- القادم فى ٢٠٠٥- سيكون هناك تدهور شديد فى الصادرات. هذا عباراً عن اتجاه للتهميش. يمكن أن تشكل مصر مع عدد من الدول الآسيوية العالم الرابع- أرى أن الأزمة لابد أن ننظر إليها نظرة تاريخية، وهناك ترابط فى حلقات التطور التاريخى. طبعاً لا يمكن أن نرى الأزمة الراهنة دون أن نسبح عن جذورها فى الماضى. وسوف يكون الطموح كبيراً لو أخذنا الموضوع من جذوره من بداية القرن أو حتى منذ عهد محمد على. لكن الوضع الراهن - هنا له استمرارية وانقطاع منذ ١٩٥٢ حتى الآن، يعنى ممكن نواضع المشروع الذى يحدث الآن -لأخذ حلقات التطور من المشروع البورجوازى الناصرى - وروية

إنجازاته وتناقضاته - ثم الفشل والقرى والتدهور فى عصر السادات وحسنى مبارك.

أرى أن عوامل الأزمة يكون الحاسم فيها سياسياً - لأن المشروع البورجوازى فى بلد من العالم النامى يصل لحركة التصنيع. طبعاً المشروع البورجوازى عناصره تحويل صناعى للمجتمع، تحويل ثقافى، تحويل سياسى - أى "برجزة" المجتمع.

المشروع البورجوازى عادة فى العالم النامى - الذى دخل متأخراً فى طريق التطور الرأسمالى - تقوم به الدولة. وهو يعانى من تناقض أنالرأسمالية الراهنة مصالحها المباشرة مع حركة السوق العفوية ولا تستطيع أن تتبنى مشروعاً تنموياً. مصالحها الراهنة تتناقض مع مصالحها الاستراتيجية - وتعانى من التناقض - فى أن المشروع البورجوازى يعبر عن مصالح طبقة لم تتكون بعد فى شكل المجتمع. وبالتالي الذى يقوم بحلقة الوصل ما بين ما هو قائم واستراتيجى بيروقراطية الدولة. ومن ثم فإن أى سيطرة للنخب السياسية على الدولة، عادة تكون من الفئات الوسطى - هنا يكون المحرك لها أيديولوجياً، سياسياً. مكن الفئات الوسطى، البورجوازية الصغيرة تؤدى لتفاضل ومصلحة مباشرة لبيروقراطية الدولة فى عملية التصنيع والتنمية - لأنها تتشكل كطبقة أو كفئة طبقية من طبقات الرأسمالية فى سياق هذه العملية هذه النخب اختياراتها السياسية حاسمة فى مصير عملية التطور الرأسمالى أو المشروع الرأسمالى أو البورجوازى.

لا يوجد نموذج وحيد لهذه العملية، البرازيل فى ظل الديكتاتورية العسكرية عملت هذا المشروع وتحولت لدولة صناعية كبيرة -من خلال تحالف مع رأس المال المحلى والأجنبى. كوريا عملت هذا المشروع وهى متحالفة سياسياً مع الأمريكان، لكن ضد أى دخول لرأس المال الأجنبى داخل كوريا الجنوبية. وهذا بالمناسبة غير ما هو شائع فى الأدبيات. وهناك دولة شعبية استبدادية. المهم أن هناك تعدد لهذه النماذج.

فى مصر هناك خصوصية القضية الوطنية - نظراً لوجود إسرائيل - الذى تسبب فى احتدام للقضية الوطنية، وبالتوافق مع الاستقلال النسبى لرجال يوليو عن الطبقة. وميولهم الشعبية للإصلاحات الاجتماعية الهامة التى أدخلت على المجتمع - الإصلاح الزراعى - قوانين العمل - التأمينات الاجتماعية - الحد الأدنى للأجور إلى آخر الإصلاحات؛ مجانية للتعليم، الصحة - إلى آخر كل هذا - وإن

كان هذا ضمن عملية استيعاض بها. يعنى تبني النظام لجزء من شعارات الجماهير الشعبية كان فى مقابل تأميم الحياة السياسية والاستبداد السياسى.

فى رأى أن الأزمة الاقتصادية تبدأ فى جنورها مع الخطة الخمسية الأولى، لكن فى رأى أن هزيمة ١٩٦٧ لعبت دوراً حاسماً فى الاختيارات السياسية للنخبة الحاكمة فى اتجاه تبنى اقتصاد السوق والليبرالية الجديدة، والسير فى فلك الإمبريالية الأمريكية.

سنجد أنه بدأ التحول من التركيز على التصنيع، إلى التركيز على القطاعات الربعية فى الاقتصاد- قناة السويس، السياحة، البترول، والعاملين فى الخارج، تصدير قوة العمل. وهذه تلعب دوراً أيضاً وخاصة تصدير العمالة والحقة البترولية تلعب دوراً فيما يسمى أزمة الفعل الجماهيرى العفوى.

الدولة توقفت عن محاولات تعميق التصنيع لتوفر سلعا للعاملين فى الخارج، وبالتالي أصبحت السيادة لصناعة التجميع وتفكيك الأجزاء التى كادت تكون بداية لتصنيع محلى فى الصناعات الهندسية أو الصناعات المعمرة دون أن تستطيع إدخالها فى نوع من التقسيم الدولى الجديد للعمل مثل ماليزيا مثلاً أو أندونيسيا.. إلى آخره.

الفترة اللاحقة عبارة عن استمرار القطاع العام واستمرار الحماية دونما أن يكون هناك مشروع للتصنيع حتى أوائل التسعينيات فترة من الجمود الفظيع.

المشروع البورجوازى من أهم مظاهره- استمرار جمود الهيكل الصناعى، و استمرار الاستبداد السياسى- واستمرار التحول من أيديولوجية قومية بورجوازية إلى أيديولوجية دينية. من الصحيح أن التطرف الدينى الحكومى ينافس التطرف الدينى غير الرسمى- نفس الخطاب الدينى واحد فى الاثنين سوى أنه يكون ضدًا. سوف أركز بعض الشئ على مقارنة بين التصنيع فى كوريا الجنوبية والهند والصين والبرازيل. هذه البلدان تحولت لبلاد صناعية جديدة والبلدان الصناعية الجديدة فيها الفرع الصناعى الأول سواء صناعات وسيطة أم صناعة آلات، صناعة مصانع. مصر ظلت فى حدود الصناعات الاستهلاكية من الناحية الأساسية- توجد بعض الصناعات الوسيطة بنسبة محدودة- لكن ظلت فى ظل حدود الصناعات الاستهلاكية وقطاع للصناعات التجميعية.

هذه السمة تلعب دوراً هاماً فى أنه عندما تفتح على السوق العالمى- يكون هناك خطر نزع التصنيع- الذى هو تفكيك التصنيع؛ تصنيع دون وصول لمستوى

المنافسة العالمية- سواء في السوق الداخلي أم في السوق الخارجى. وما زلنا نتكلم عن أننا لدينا أجود قطن- وبالتالي تكون لدينا ميزة تنافسية في صناعة النسيج- وهذا غير صحيح. نحن لدينا أجود قطن- هذه الميزة تحولت لنقمة وإنها تعمل صناعات بالآيات سمكة (غزل سمكة) من قطن متوسط الثيلة أو طويل الثيلة - غالى جداً- تكلفته عالية جداً فيجعل تنافسية الصناعة المصرية محدودة، مصر تصنع أقطانا من القطن متوسط الثيلة أدنى نوعية من الذى تصنعه بلدان شرق آسيا من قطن قصير الثيلة -إلى أخرى- طبعاً غياب تطور صناعى حقيقى وتحول مصر إلى دولة صناعية حقيقية، أدى إلى عجز عن خلق الوظائف. لسنا أمام أزمات دورية في العمالة والبطالة وما إلى ذلك- نحن أمام أزمة كما يقول د.إبراهيم أزمة هيكلية عميقة في تطور الهيكل الاقتصادى والهيكل الصناعى، وبالتالي في خلق الوظائف وبالتالي الدخول في التدهور المستمر في التهميش الاجتماعى والتهميش في التصنيع والتهميش في العلاقات الدولية.

فى رأى أن الحركة العفوية المصرية التى شهدت انقطاعاً لفترة طويلة فى ظل العهد الناصرى نتيجة لأن العهد الناصرى قدم لها إصلاحات اجتماعية هائلة، فأدت إلى أن تنجر وراء النظام دون أن يكون لها تنظيماتها وأحزابها المستقلة. ما حدث لليسر أنه انقاد وراء النظام وكان هناك تحالف بين اليسار والنظام فى فترة من الفترات.

الانقطاع الجماهيرى والانقطاع فى الحركة السياسية المصرية لعب دوراً فى أزمة اليسار الجديد بعد هزيمة ١٩٦٧، والذى تميز بحدثة الخبرة والحدثة الفكرية، ويمكن أيضاً أشكالا من الطفولة اليسارية، وبالتالي وقعت أحداث كبرى فى المجتمع ووقعت فيها أحداث عفوية دون أن تنظم.. هذه الفرص لا تكرر دائماً. يعنى كون أن تكون هناك فرص لا تستثمر ليس هناك استمرار أبدي لفرص جديدة وإلى أخرى. فلو كان اليسار قادراً على استثمار هذه الفرص لاختلف الوضع.

أيضاً ما زلت أعتقد أن اليسار يعانى من أزمة فكرية ومن غياب اتصاله بالفكر السياسى اليسارى العالمى ونحتاج كتب لكن فى نفس الوقت برغم أن الوضع يضع أعباء ضخمة ودور ضخم للمثقفين وللنخب السياسية، فإنه لا زال الأمر مرهوناً بالحركة العفوية الجماهيرية ولست متفائلاً أن يحدث شئ بدون تطور فى العفوية؛ التى لا يمكن أن تكون من صنع اليسار ولا يستطيع أن ينظمها إذا حدثت وأعتقد أنه من الواجبات المهمة جداً على اليسار أن يتوحد حول برنامج راديكالى.

لو حدث توحيد اليسار حول برنامج راديكالي- سيكون هذا عنصراً مهماً جداً في استثمار فرص قادمة، أعتقد قد تحدث بعد فترة ليست طويلة.

اختلف مع د. إبراهيم العيسوي في فكرة توسيع التحالف أنا مع أن التحالف يكون تحالفاً اشتراكياً عندما نوجد قوانا الاشتراكية، ننظر للقوى الأخرى لأن التحالف منذ البداية دون أن يكون لنا مواقفنا -قوانا القوية- نذوب ونكون في ذيل الأحزاب البورجوازية؛ لأنه إن يوافق أحد على جزء من البرنامج ويترك جزءاً.

سقف الأحزاب البورجوازية يشكل قيداً على شعارات اليسار. والمشكلة أننا دائماً في اليسار نفكر كيف نعد برنامجاً يتوافق مع سقف الأحزاب البورجوازية لنقيم تحالف وبالتالي نخفض من شعاراتنا حتى تتوافق مع سقف ما يقبله حزب ليبرالي مثل الوفد أو إلى آخره.

طبعاً أنا مع الموقف ضد الحوار الوطني لكن مقاطعة الاستفتاء إن يكون لها معنى إذا لم يكن هناك جماهير كثيرة ستقاطع وعموماً لا أحد يشترك هناك شيء مهم. هذا الرجل مظلوم تماماً لم ينتخبه أحد يوماً. لم ينتخبه أحد وبالتالي لم تحدث أصلاً انتخابات وموضوع المقاطعة في ظل الوضع الراهن في موضوع الاستفتاء سيكون تكريساً؛ الناس تأخذ إجازة في هذا اليوم دائماً.

فريد زهران: سوف أتكلم في ست نقاط رئيسية:

النقطة الأولى: أرى أن الحديث عن الأزمة بصفتها أزمة المشروع البورجوازي.. ربما لا يقودنا إلى تفاصيل الأزمة الراهنة. مثلاً أرى أيضاً أن الحديث عن أنه من بين ملامح الأزمة انحياز النظام للأغنياء أو ما شابه من ملامح هو لا يتعلق بال لحظة الراهنة يعني هذه سمات المشروع البورجوازي بصفة عامة. مصر منذ ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ عرفت مشروعاً بورجوازياً منذ ١٩٥٢ حتى الآن تعرف مشروعاً بورجوازياً. لكن هذا المشروع يختلف عن ذلك المشروع. إذن نحن في حاجة بعض الشيء أن ندخل في تفاصيل ما يسمى أزمة المجتمع في هذه اللحظة. وهذا ما أحاول أن أفعله أو سأحاول أن أجتهد بعض الشيء وأفكر بصوت عالي معكم لأنني متصور بعض الشيء أننا لا نقترّب من هذه الحكاية بما يكفي طبعاً المساهمة المهمة جداً التي قدمها د. إبراهيم العيسوي في هذه الورقة وفي غيرها من كتاباته فيما يتعلق بجوانب الأزمة من حيث الأزمة الاقتصادية الاجتماعية لا يستطيع أحد أن يقول بعدها كلام كثير. وأعتقد أنه حتى مداخلة أ.

صلاح العمروسي وأ. حلمي شعراوي تختلف مع الملامح الرئيسية لكن أقول إنني أحاول الاختلاف مع هذه الرؤية أحاول فقط أن أكمل عليها إذا صح التعبير .

أنا متصور أنه في الملامح الخاصة لهذه الأزمة هناك الهجرة إلى بلاد النفط وهناك الخصخصة والتحويل وقد أحدثت أشياء اجتماعية قبل أن تكون اقتصادية مهمة جداً أحدثت ظاهرة اسمها عمل واحد أصبح لا يساوي أجراً واحداً وهذه ظاهرة جديدة، علينا أن نتوقف عندها. وهذه نتيجة الخصخصة ونتيجة وجود قطاعات مدولة في الاقتصاد المصري.

النقطة الثالثة الفساد وانتشاره في داخل قاعدة الهرم الاجتماعي هذا الجديد الذي يحتاج منا وقفة.

النقطة الرابعة والأخيرة في الملامح الخاصة للخطة الراهنة استبداد واحتكار ما أسميه بأوليغاركية أو طغمة استبداد واحتكار طغمة وليس الاستبداد السياسي التقليدي وليس الاحتكار للسلطة والثروة التقليدي لطبقة إنما لطغمة. هناك شيء خاص في هذا الموضوع هناك كثيرون من رجال الأعمال لا يروا أنفسهم في الحكم- رغم أنهم بورجوازيون ورجال أعمال وكل شيء- لأنهم يشعرون أن هناك مسافة؛ هناك طغمة تحتكر السلطة والثروة وتحظى بحظ مختلف عن حظهم.

أتصور أن هذه الملامح قادت للوضع التالي وهو ما أسميه النتيجة- النتيجة هي تفكيك وميوعة ما يسمى بالطبقات والقوى الاجتماعية وفي هذا أحاول أن أكون موضوعياً وأحاول أن أكون مسترشداً بأسس الماركسية؛ الماركسية البسيطة- إننا نرى أزمة في أبعادها الاجتماعية وليس في أبعادها الذاتية. القصة ليست إيرادات القصة أوضاع التفكير والميوعة الاجتماعية. هذه في رأيي أصابت طبقات وقوى المجتمع- ربما باستثناء ما يسمى برجال الأعمال الجدد، وما يسمى بالبيروقراطية أو جهاز الدولة أو البورجوازية البيروقراطية. لا أريد أن أقف كثيراً عند التسميات أصبح هناك شيان هناك ما يسمى بيروقراطية الدولة كبار ضباط الجيش والبوليس وموظفي الدولة. بالإضافة إلى رجال الأعمال. والملاحظ أنه في حين أن جهاز الدولة منظم من خلال رجال الأعمال، نراهم منظمين اجتماعياً فلديهم انتخابات حقيقية وليست مزورة، في الغرف التجارية. تشهد معارك انتخابية حقيقية ومحترمة لديهم أوضاع اجتماعية مرتبة لديهم أصوات تعبر عنهم على استحياء لأنهم جنباء، ولأنه ليس لديهم استعداد لتقديم تضحيات. إنهم سياسياً يقدموا قدم ويؤخروا قدم خائفين ولأنهم من السهل بواسطة تليفون واحد إعطاء فلان الفلاني صفقة خاصة

تساوى أن يخلع من دوائر المعارضة، ويكون ضمن المجموعة التى تتمتع بالامتيازات الخاصة إلى آخره. لديهم أسباب تجعلهم هم الآخرين غير واضحين فى طلباتهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

الأزمة الثالثة التى أرى أنها أصبحت أزمة المجتمع من وجهة نظرى غير هذه الميوعة والتفكير، هي التعليم سوف أخذ المثال الذى ضربه أ. حلمى شعراوى أصبح هناك قطاع مدول فى التعليم. أصبح هناك قطاع خاص فى التعليم أصبح هناك قطاع أجنبي فى التعليم إلى آخره. القصة ليست انهيار التعليم بل تفكيك التعليم. كنت فى اجتماع أمس مع عدد من الشباب فى مدرسة من المدارس، الحوار لم يمتد باللغة العربية تحدثوا بالفرنسية فترة ثم نقلوا للإنجليزية وعجزوا عن الكلام باللغة العربية. هذا يحدث فى مصر الآن وفى مدارس كثيرة جداً. الموضوع فى منتهى الوضوح أن التفكير الاجتماعى وصل إلى هذا الحد.

إن الأزمة المجتمعية أزمة تفكير وميوعة اجتماعية.

أزمة المعارضة إذن من وجهة نظرى ليست أزمة إرادة ليست الفكرة أن تحالفا اشتراكيا سيحل المشكلة. وأن المعارضة لو فعلت كذا أو كذا أو كذا ستحل المشكلة المعارضة. لديها طبعاً مشاكل كثيرة وأنا مع الاهتمام بترتيب البيت اليسارى أولاً ثم القوى الديمقراطية، ثانياً إلى آخره. وأرى أن لدينا مشاكل كثيرة، فى هذا، لكن بدون أن نجد ذاتنا أرى أن هناك مشاكل موضوعية. القوى الاجتماعية التقليدية- التى كان يعبر عنها اليسار عندها مشكلة معاش مبكر وعمال قطاع خاص ليست لديهم أصلاً نقابات وفى مناطق جديدة ومحاصرين إلخ. فى هذا المناخ ممكن أتصور لماذا أصبح هناك نفوذ للتيار الإسلامى، التيار الإسلامى هو مشروع الحل الفردى و مشروع الخلاص الفردى. أيديولوجية التيار الإسلامى تتسجم وهذه الميوعة وتتسجم وهذا التفكير.

النقطة الرابعة دعونا نضع الإشكالية بطريقة أخرى ما هى القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التغيير؟ وما هى القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى عدم التغيير؟ وما مدى تبلور هذه القوى الاجتماعية؟ وما مدى تمثيلها نفسها فى حركات سياسية؟ وليس ادعاء البعض أنه يمثلها هي كيف تمثل نفسها؟ لو وصلنا بالمناقشة لهذا المستوى أتصور أننا بذلك نقطع طريقاً صحيحاً.

النقطة الخامسة رأى كان هناك مشروع من ١٩١٩-١٩٥٢ اسمه المشروع الوطنى الليبرالى اليسارى، ليبرالى بمعنى الليبرالية المصرية المشوهة العرجاء إلى

آخره وأنه منذ ١٩٥٢ حتى تاريخنا نعيش المشروع القومي، الوطني، الإسلامي. وأن هذا المشروع مر بمرحلة ازدهار ويمر الآن بمرحلة انحطاط، وأتينا في حاجة في مواجهة الهجمة الاستعمارية الجديدة إلى مشروع وطني جديد اسمه المشروع الديمقراطي الاجتماعي أى مشروع وطنى يستند على الديمقراطية والعدل الاجتماعى. وأن هذا المشروع جديدة لابد من حشد وتعبئة قوى اجتماعية له تناصره وتؤيده وأن هذا يحتاج لاجتهاد ذو طابع فكرى وسياسى. النقطة الأخيرة أتصور أن نقطة البدء فى تحقيق هذا المشروع هى الإطاحة بالطغمة؛ الإطاحة بهذه الأوليغاركية لأن هذه الأوليغاركية تحتكر السلطة والثروة بمستوى غير مسبوق. تسبب درجة من الاستبداد السياسى والفساد غير مسبوق لابد من الإطاحة بهذه الطغمة أولاً وإحداث انفراج سياسى فى المجتمع يعقبه عمليات اسميها المنحى لبرنامج للضبط الاجتماعى برنامج يعيد للطبقات الاجتماعية جانسها وتماسكها؛ عندى اليوم مدرس يحصل على ثلثمائة واربعمئة جنيه شهرياً ومدرس يحصل على ثلاث آلاف وأربعة آلاف جنيه فى الشهر ومدرس يحصل على مائتى جنيه فى الشهر ومدرس فى بلد عربى يحصل على عشرين ألف جنيه فى الشهر. أريد أن أعيد للطبقات الاجتماعية أولاً جانسها وبالتالي البرنامج يكون الإطاحة بالطغمة هذه خطوة أولى إنفراج سياسى خطوة ثانية الخطوة الثالثة هى ما الذى يمكن أن نفعله لإعادة ضبط القوى الاجتماعية.

صلاح عدلى: أحيى د. إبراهيم العيسوى على الورقة القيمة التى قدمها فى الحلقة النقاشية لملتقى اليسار. وهذه الورقة جمعت أشياء كثيرة جداً بشكل علمى وبشكل واضح وبشكل مختصر؛ بحيث أن الورقة فعلاً تصلح كأساس جيد لمناقشة رؤية يسارية لأزمة المجتمع المصرى فعلاً متفق على أن الأزمة أزمة مركبة ولها أبعاد مختلفة، لكن سوف أتفق مع أ. حلمى أنه يغيب عنها الأبعاد الأساسية للأزمة -البعد الثقافى- لأن البعد الثقافى يختلف عن البعد الاجتماعى والبعد الاقتصادى رغم أنه مرتبط بهما ارتباطاً كبيراً، هو يتمثل فى منظومة القيم التى تهيم الآن على عقول ووجدان غالبية أبناء الشعب المصرى، وخاصة الفئات الوسطى والمهمشين. وهنا هذا مرتبط بشكل كبير بأشياء حدثت مثل الحقبة النفطية والهجرة التى أشار إليها فريد وانتشار الأفكار الغيبية والتعصب الدينى بشكل مخيف وغياب العقلانية، وأيضاً تأثير مؤسسات التعليم لن أكرر كلام الزملاء.

تتمثل الأزمة الثقافية أيضاً فى أنه فعلاً قطاع كبير من المثقفين أصبح هناك احتواء له من خلال مؤسسات الدولة. وجزء كبير من المثقفين يبتعد عن لعب الدور الكبير المنوط بهم فى توعية الشعب المصرى واتخاذ مواقف أساسية تلعب دوراً فى إبطار القوى الحية -أصبحوا خصماً من رصيد القوى الحية التى تكلم عنها د. إبراهيم العيسوى.

هناك استنتاج مهم أيضاً فى الورقة وهو الذى يتحدث عن تشابك أبعاد الأزمة. تشابك أبعاد الأزمة هذا يجعل مهمة اليسار وهنا الكلام المهم الذى قاله عماد فعلاً أصبح موقف اليسار والقوى الوطنية والديموقراطية أمامها ثلاث مهام صعب جداً مرتبطة ارتباطاً جديلاً. أصبح صعب جداً أن تتاضل فى مهمة بم عزل عن المهام الأخرى أو توقف أى هناك ارتباط يعنى وأنت تتاضل. هذا التشابك يودى حتى وأنت تطرح قضية التغيير السياسى وقضية الديمقراطية مرهون بشكل أساسى بتحريك فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية، مرهون بالموقف من الهجمة والهيمنة الإمبريالية بشكل أساسى. ليس صنفه أن نجد أن الإضراب الكبير الذى نشرت عنه الأهالى لعمال الأسمنت مرتبط ببيع الشركة لشركة أجنبية؛ أى هناك موقف ليس فقط اقتصادى هو له طابع وطنى وله طابع ديموقراطى حقهم فى التظاهر هذه المسألة أصبحت فى غاية الأهمية بالذات لقوى اليسار. كيف يستطيع اليسار ربط القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بالقضايا الوطنية لأنها مرتبطة ارتباط لا ينفصم.

النقطة الثانية ورغم أن د. إبراهيم أشار إليها بشكل واضح هى أن الأزمة هيكلية أهم نقطة فيها ليست أن الرأسمالية أصبحت عاجزة بل التبعية الكاملة والاستسلام الكامل للمؤسسات الدولية وللهيمنة الأمريكية على هذه المؤسسات. هذه التبعية والاستسلام فعلاً جزء رئيسى من الأزمة الاقتصادية والأزمة الاجتماعية. وهنا المواجهة القضية الوطنية فى ارتباطها مع القضايا الاجتماعية أصبحت فى غاية الأهمية.

بالنسبة للنقطة التى أشار إليها د. إبراهيم أيضاً وهى هامة جداً للتناقض بين البناء الفوقى والبناء التحتى أحبيه على استخدامه التعبيرات الواضحة الأساسية التى أصبح معها النظام السياسى يمثل طوقاً خانقاً لحركة المجتمع هنا أزمة ثورية. يعنى أصبح المجتمع مخنوقاً وهناك خلق لتطور علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج د.إبراهيم أشار للأزمة فى تأثيرها على خلق قوى الإنتاج فى نقطة علاقات الإنتاج

كانت تحتاج وهذه هامة جداً، لقوى اليسار كيف أن هذا البناء القوي يعيق تطور علاقات الإنتاج في هذا المجتمع الرأسمالي التابع.

بالنسبة للجانب السياسي كلام هام أيضاً أشار له د. إبراهيم هناك فقرة في غاية الأهمية، تحدث فيها عن ميل أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني للاستسلام لقبود السلطة الحاكمة وضغوطها وغياب الإرادة أو القدرة على تحدى هذه القيود والضغوط وتفادى الصدام مع السلطة؛ للسلمة، للحفاظ على شعره معاوية مع النظام. وتحدث عن أن مقابل هذا ممكن بعض القيادات تعين في الشورى أو بعض مزايا المنظمات المجتمع المدني رأى هذا هام جداً أنه فعلاً موقف أحزاب المعارضة غير الواضح وغير الجري وغير المبني من هذا النظام- الذى يتضح على مدى ثلاثين سنة كل قسماته ومعادته الواضحة للديمقراطية ولأى إصلاح حقيقى فى المجتمع. وأحزاب المعارضة بهذا، فى رأى، تلعب دوراً لا أريد أن أقول خداع الرأى العام لكن مساعدة الحزب الوطنى على الهيمنة والمزيد من الاستمرار فى عدم اتخاذ مواقف واضحة من أمور محددة.

نقطة أيضاً هامة هى مسألة أن مفتاح التغيير هو تغيير سياسى وأن هذا التغيير لا يستبعد أحداً، وبالتالي تيار الإسلام السياسى، هو تيار ضمن قوى المعارضة اليوم طالما هو يرغب فى إحداث تغيير سياسى وديموقراطى فى المجتمع. ورأى أن أحد الأشياء الأساسية فى ارتباك الخريطة السياسية والوضع السياسى وأزمة المعارضة هو موقف تيار الإسلام السياسى. بما يمثل من إيديولوجية وموقف اقتصادى واجتماعى ومعاداة حقيقية للديموقراطية رغم مناداته بحرية الانتخابات من أجل الوصول للسلطة. هذا ليس معناه أنه لا تتساق معه، لكن اليسار أصبح مطالباً فى الجانب الثقافى وفى الجانب السياسى بالبروز كتيار واضح. بلورة تيار واضح لليسار وتيار وطنى ديموقراطى فى مواجهة الحكم وفى مواجهة تيار الإسلام السياسى. لأن من الخطر الشديد عدم تبيان هذا ونعمل خطوة واحدة المهم يحدث هز للنظام أو بعد ذلك ندخل فى تناقض ممكن جداً لو لم ننتبه منذ اللحظة الأولى ستركب هذه الموجة قوى معادية للديمقراطية، ثم بعد ذلك تحدثت كوارث كثيرة.

فاروق العشرى: أقدر وافق تماماً مع أستاذنا د. إبراهيم فى طرحه الذى ورد فى السورقة. وأريد أن أؤكد على أن المشكلة الآن فى مصر أو المعضلة من

بين المعضلات الأربعة التي عرضها تبلورت الآن في أزمة سياسية ولا يوجد أمل في الإصلاح ولا بديل سوى التغيير هذا مدخل رئيسي.

وأسف لم أحضر الحوار منذ بدئه. لكن هذه رؤيتي ولعل آخرين يكونوا أبدوا فيها رأى. رأى أن الدكتور كان دكتوراً بارعاً في التشخيص الدقيق للداء. لكن للدواء حقيقة في رأى يحتاج جهد أكبر. لماذا؟ لأن البديل غير واضح وبالذات اقتصادياً. بلورة مشروع وطني للتنمية أريد أن أقول ورقة تعطى أمام كل القوى الوطنية رؤية اليسار أو رؤية وطنية في كيفية معالجة المعضلة الاقتصادية لأن حضرتك ذكرت في ورقتك وتدرك حجم الدين الخارجى ديون نادى باريس التي تجدد من سنة إلى أخرى كم؟ للدين الداخلى كم؟ الذى تجاوز الناتج القومى تماماً. أيضاً أريد أن أقول لحضراتكم إنه فى خلال أربعة شعور من حياة الحكومة الحالية، أصدرت سندات حكومية وأذن خزانة أربعين مليار جنيه. وابتدعت الحكومة لأول مرة فى تاريخ مصر الاقتصادى مثلما درست أو عرفت أو عملت فى البنك ابتدعت طريقة أنه سندات بالمزاد العلنى للمكتبين هم الذين يحددوا سعر الفائدة فيها ويحصل عليها..... وتدس على الأقل سعر فائدة فى الطرح المطلوب بواسطة المكتب الذى يحدده فى طلبه إلى أن يصلوا للمبلغ الذى يريدوه أربعة مليار، ثلاثة مليار يقضوا. والمعدل وصل حالياً إلى (١١,٦٥%) المتوسط العام فى آخر اكتساب وأعلن فى الصحف وليس سراً، أقول إلى أين تسير الأمور. إذا كنا نشكى حكومة عبيد وكان بيان الحكومة والدين العام كارثة فما بالك فى أربعة شعور أربعين مليار يضافوا للمديونية.

فى جزئية قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أرى فعلاً أن علاقات الإنتاج أصبحت قيداً على قوى الإنتاج بالمفهوم الماركسى أو الاشتراكى. لكن فقط أريد أن أقول إننى حتى مع رأسمالية الدولة وأريد أن أقول إن المرحلة الناصرية إذا لم تكن قد استطاعت أن تحل تماماً فى علاقات الإنتاج وفى ديموقراطية الإدارة بالقدر الكافى وإن كانت حاولت خطوات إلا أنها بلا شك وبلا خلاف من اليسار كله أضافت لقوى الإنتاج مرحلة التصنيع فى مصر، حتى وإن أطلق عليها البعض رأسمالية الدولة فلأين نحن منها الآن؟ وأطالب الآن بدور للدولة تشكل به فعلاً رأسمالية لإنتاج ما يمكن إنتاجه.

نقطة ثالثة رأى وأتفق فيه مع رؤية أستاذنا، د.إبراهيم تماماً وأنادى به. لكن يختلف معنى كثير من الرفاق فى اليسار فى حواراتهم. وهو توافق حول رؤية

للإصلاح الدستوري والديمقراطي، وبالذات في جزئية رئيس الجمهورية واستبدال الاستفتاء لأسلوب الانتخاب. رأى نحاول أن نصل لتوافق بين اليمين واليسار ولا نستفق مع الذي يقول الطرح الكامل والبرنامج كله والسقف كله إما المسائل لا تنفع. ماذا سنكسب؟ هل نحن استطعنا الحصول على شيء نحن بالكاد نشكل تياراً تقديمياً بعض الشيء أو نغير في البعد السياسي ونبدأ ننظر للأبعاد الأخرى.

رأى في هذه المرحلة الحرجة -قوى اليسار مهما قالت نحن نحتاج لقوى الشعب كله. الشعب كله، أتمنى أن يخرج في ثورة عارمة، ويساعد في إحداث عملية تغيير أساسي ورئيسي- لية قوى عاجزة عنه.

ومن هنا أتفق مع الدكتور أن التيار الإسلامي في هذه القضية وإن كان توافقي وكنت عندهم في ندوات وتكلمت ويرفضون الحوار وكنت أحد المتحدثين والأمريكان ولعنة على الأمريكان والصهاينة وكل هذا الكلام وبالمناسبة ينظموا ندوة اليوم في دار الحكمة (كلنا مقاومة) عنوانها (كلنا مقاومة) ومطلوب أن أشارك فيها. وسوف أقول كل ما أعتقد أنه صحيح تماماً سواء بالمنطلق الوطني أو بالمنطلق الديني البسيط بقدر استيعابي في هذا الجانب، إذن هذه الجزئية نريد أن نضعها تحت الميكروسكوب بعض الشيء. أيهما أجدى في القدرة على الفعل والتأثير؟ ليس تحالفاً وليس جبهة وإنما توافق حول رؤية لقضية الإصلاح السياسي والديمقراطي إلى هذا المدى ولا نتكلم أكثر من هذا.

ورقة أ.د. إبراهيم أشارت عرضاً إلى ملمح إلى أن البعد العربي أو الإطار العربي هو أحد وسائل الخروج من الأزمة في التكامل والبدل عن الاتجاه الأمريكي الصهيوني. هذا رأي فيه أيضاً أن هذا الإطار يجب أن يأخذ حقه -كيف يمكن إعماله على أرض الواقع لأن هذا حلم عشنا فيه منذ ١٩٥٩ حتى الآن ١٩٦٤. هم يقيمون المنطقة الحرة وغيرها مفروض من أول مايو ستطبق على المنطقة العربية بإلغاء الجمارك وهذا الكلام. هل هذا فيه أمل، أم حلم ونستعبده من حساباتنا؟ وأيضاً القطاع التعاوني دول بأكملها قامت على القطاع التعاوني وبنيت نهضتها هل هذا ميت لا أمل فيه؟ كيف السبيل؟ ولماذا لا يستطيع اليسار أن يتبناه وغير اليسار؟ وتصبح قضية وطنية حتى لمن يريد أن يتاجر بأسلوب تعاوني، بربح معقول ويشترك في الإدارة. التعاوني الأصيل وليس إشراف الدولة ومن خلال الدولة. هذا بعد آخر.

أنهى كلامى أن اليسار الآن مطالب بإعلان موقف عملى من قضيتين أثيرتا فى تقليب أ.د. إبراهيم وهما الموقف من استمرار الحوار وأرى الرفض تماماً. النقطة الثانية هى نقطة حرجة جداً وأصبحت حساسة، ويجب منذ الآن أن نعلن عن الموقف من إعلان ترشيح رئيس الجمهورية الذى سيبدأ فى مايو القادم وجبهة التوافق بين الأحزاب ما رأيها فى ذلك؟ لأن الكل يبدأ من أنه انتهى. الاستفتاء يجوز غرره مثل البيان الذى ورد إلينا من مثل الورقة المطروحة على أحزاب التوافق، والتى جاءت لنا منها موجهة لدكتور رفعت كمتحدث باسم التوافق وليس كأمين للتجمع. يقترح فكرة أن نتقدم بورقة لرئيس الجمهورية، ونقول له أوعدا إنك ستجرى إصلاحات دستورية -إذن الله فى القريب العاجل- ليس إجراء الإصلاحات قبل مايو، إعلان إنك ستجرى إصلاحات رأى نترك الأحزاب وغير الأحزاب وموقف الجبهة. نحن الآن فى قمة المناضلين فى رأى- الذين يشعرون بالسعد الحقيقى تماماً رأى يجب الإعلان بشتى وسائل رؤيتنا رفض الاستمرار فى الحوار.

الإعلان لرفض ترشيح رئيس الجمهورية، إلا إذا كانت المصالح الخاصة والمجالس وبسبوتها هى التى ستغلب، وبالتالي الموقف يكون حرجاً بالنسبة لنا جميعاً. كواحد فى حزب وحضراتكم كثيرين فى أحزاب، لكن هذه كلمة الحق التى يجب أن نقال من وجهة نظرى فى إطار الرؤية للأبعاد الأربعة التى ذكرها أستاذنا د. إبراهيم.

د. زهدى الشامى: أحىى الورقة التى قدمها د. إبراهيم العيسوى والمداخلة غير المكتوبة التى قدمها الزميل صلاح العمروسى وأعتقد هما الاثنى لا يوجد تناقض بينهما. بالعكس هناك نوع من التكامل بين المداخلتين. د. إبراهيم العيسوى شخص الأزيمة بمختلف أبعاده. وأعتقد أن مداخلة أ. صلاح العمروسى أكملت الموضوع من زاويتين من زاوية إعطائه بعداً تاريخياً ومضموناً تاريخياً. ومن زاوية ربطه بشكل أكبر بالحركة الاجتماعية وحركة الطبقات الاجتماعية فى مصر. وهذا يبقى موضوعاً مهماً.

الظرف الحالى أعتقد أننا نواجه مثلاً أشار عدد من المتحدثين موضوع التفكير الاجتماعى فى الداخل. موضوع هيمنة الليبرالية الجديدة عالمياً. وبالتالي فى ظل هذين الوضعين هناك فقدان واقتتاد للمبادرة؛ المبادرة بمشروع وطنى أو

قومى فى مصر. وبالتالي المبادرات تأتى من الخارج. الوضع القومى هو مجرد فى الأطروحات السابقة التى آخرها مشروع الشرق الأوسط الجديد، ويبقى مهما الإشكالية الرئيسية فى لفتقادنا فى اللحظة الراهنة لحركات اجتماعية واسعة وملموسة للطبقات الشعبية فى مصر. وأكد هنا اتفاق فى رأى مع ما أشار له أ.صلاح العمروسى، من أننا لا نستطيع خلق حركة عفوية. لا نستطيع خلق حركات اجتماعية فلاحين وعمال هذه مسائل يمكن أن نشترك معها ونفاعل معها- لكن المؤكد أنه فى ظل هذا التفكير الاجتماعى الحاصل أحد الإشكاليات أن هذه الحركات ليست موجودة إلى الآن على نطاق واسع أو ملحوظ. توجد بدايات لها فى مسألة الفلاحين فى عملية المستأجرين. حدثت متأخرة لكن فى النهاية نحن لا زلنا أمام حركة فلاحية واسعة ولا حركة عمالية واسعة بهذا المعنى. تكون هذه أحد المحددات فى الوقت الراهن فى تفكيرنا.

النقطة الأخرى التى أريد أن أشير لها بسرعة ما أشار له وأكد اتفاق مع اختلاف فى الألفاظ مع ما أشار له أبهيح نصار حول فكرة الإصلاح السياسى أو النضال الديموقراطى بالمعنى الاقتصادى والاجتماعى. لأنى أعتقد أن هذه النقطة تظل نقطة هامة ويثيرها البعض، وقد يتكرر فى كلام أغلبية المتحدثين حتى عندما فى الحزب فكرة أولوية النضال السياسى أولوية الإصلاح السياسى وأعتقد أننا نحتاج فعلاً أن نسير على ساقين وليس على ساق واحدة.

إذا حصرنا الموضوع فقط فى الأولوية للإصلاح السياسى والأولوية للتغيير السياسى، نستلخ كثيراً جداً مع ربط الموضوع بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية للجماهير التى فعلاً أصبحت عملية ضاغطة جداً على شرائح الغالبية الساحقة من الشعب. أعتقد إننا نحتاج لهذه المجموعات البشرية معنا وإلا يظل مطلب الإصلاح السياسى مطلباً نحسبوا أكثر منه مطلباً جماهيرياً واسعاً. النقطة التالية الخاصة بتعليقى على بعض الأفكار التى قيلت أيضاً فكرة الحوار ندخل الحوار أو لا ندخل. رأى أن القضية الرئيسية فى المسألة هى كيف نتجاوز. وأتذكر شخصياً فى بدايات التجمع ١٩٧٦ كانت هناك حوارات وقت أن كان جمال العطفى وزيراً للإعلام وأقيل بسببها وكان وقتها أ.لطفى الخولى هو المتصدر للحوار وتغلب على رجال حزب مصر وأقيل بسببها جمال العطفى. وأكد أتصور أيضاً أن الحكومة غير راغبة فى الحوار أصلاً. حوار علنى بهذا المعنى أيا كانت نتائجه أمام رأى العام

وأشياء كهذه الواضح أنها تتهرب منه. فالقضية ليست نعم أم لا؟ أتخيل القضية كيف؟ كيف نقيم حواراً؟

قضية مقاطعة الانتخابات قضية أخرى لأن رأى من الخطأ على أحزاب المعارضة أن تطالب بالإصلاحات السياسية والديموقراطية وقبل الانتخابات أو ان تكون هناك أى شروط، بدون أى تغيير فى أى قواعد فى هذه العملية. هنا إعلان مسبق كما لو كانت فى الحقيقة ليست متمسكة بمطالب التغيير الديموقراطى، ولو فى حدها الأدنى، حد أدنى حتى من هذه المطالب. لكن أعتقد أن إمكانية نجاح الستوليج بمقاطعة الانتخابات فى إحداث ضغط هى رهن بأن مجموعة من الأحزاب الأساسية الرئيسية تشترك فى هذا المطلب يعنى لو انفرد به حزب من هذه الأحزاب، لن يكون له قيمة بشكل خاص. أعتقد لابد يكون هذا فى تكثيره التجمع مع الحزب الناصرى وعلى الأقل معها حزب مثل الوفد أو الأحزاب الأخرى لكن كسر هذه الفكرة من الأحزاب الرئيسية أعتقد أنه سيعرضها للفشل فى هذه اللحظة.

أريد أن أشير فقط إلى أنه يبقى من المهم جداً فكرة البدائل. والبديل يمكن فكرة وردت على لسان أكثر من زميل. أخرهم عادل المشد، نحن لن نستطيع بلورة البديل نظرياً وحننا. يعنى نحن نتناقش الآن فى ظل الاقتصاد وحركات اجتماعية واسعة، بنوع من الجدال المتبادل معها يعنى ليس بالضرورة إنها التى ستبلور وحدها ولا الحركات الاجتماعية ستبلور وحدها ولا نستطيع تبلور وحدها. اتفق هنا مع أبهيح أنه حتى المسائل الموجودة فى شئ مثل المننديات الاجتماعية العالمية الواضح فيها أنها تفكر فى البدائل، لكن لم تبلور بعد بدائل حقيقية ومتناسكة. هى لا زالت حركات كل واحد يفكر فى نطقه، فى محيط اهتماماته. لكن هذه العملية تحتاج مزيداً من البلورة من خلال الممارسة العملية والنضالية داخل كل قطر وعلى صعيد هذه الحركات وبالاشتباك فى مجالات النصب على صعيد منتدى عالمي.

أحمد كامل: أحیی د. إبراهیم علی الشجاعة التي أبداهما فی فقرة كاملة من المداخلة المكتوبة، حينما تحدث عن فترة لقوى المعارضة وقوى اليسار، وأشار لما يمكن تسميته (قبول الصفقات). طبعاً هذه التحية تبدو فی وقت تبدو فيه الشجاعة والاستقامة شيء عزيز.

أتناول من مداخلتي ملاحظتين؛ الأولى تتعلق بمسألة الأزمة والملاحظة الثانية تتعلق بمسألة اليسار لأن المداخلة المكتوبة والمناقشات المرتجلة التي تمت كلها عرجت علی موضوع اليسار. الملاحظة الأولى أشار أنیس البیاع وأيضاً د. زهدی الشامی لما جاء بمداخلة أ. صلاح العمروسی حول مسألة الأزمة. كيف يمكن تصورها مركبة؟

فی الحقيقة، ما سمي بالتفكيك الطبقي يتضمن أهمية بالغة لاعتبار أن هذا هو حجر الزاوية فی فهم أزمة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية فی مصر. حجر الزاوية بهذا المعنى بمعنى أنه كانت هناك دولة متداخلة لها دور وكان يجري بناء نوع من التراتب الطبقي وفقاً لهذا الدور. دور الإصلاح من أعلى. كانت هناك أيديولوجية سائدة منذ هزيمة السابع والستين وما لحقتها من تتابعات. يمكن النظر لهذا الأمر علی أن هذا التراتب الطبقي السابق قد اختفى مواقع الطبقات الحليفة والسند إلى أخرى. والطبقة السائدة إلى أخرى. وتبدأ الأزمة، كما قيل من قبل فی هذا النقاش، تبدأ باعتبارها أزمة ثقافية نسميها أزمة الأيديولوجية السائدة بمعنى الأمر ليس فی مصر فی بلادنا یعنی أنه مثلاً لو قلنا یوغوسلافيا وتيتو. رابطة الشيوعيين التي كانت متمحورة علی دور الدولة اسمه التخريب الوطني القائم علی تتابعات ما بعد الحرب الثانية اليوم نحن أمام یوغوسلافيا جديدة أمام الانضمام الاثنى العرقى. كذا فی مصر عند ما دار الحديث من الزملاء حول. فلننظر إلى ثقافة المهمشين فلننظر إلى ثقافة التمسب الدينى وشیوع التبرير الدينى للسياسة فی خلال ثلاثين سنة مضت. نحن أمام أيديولوجيا تهاوت وتراتب طبقي تفكك لم یأت الأمر بدايات الأحداث لم تأتى يمكن فهم الأزمة المركبة بهذا المعنى وطبعاً لم أحضر مداخلة أ. صلاح لكن نقهت عموماً من كلام أ. أنیس ود. زهدی هذا الكلام.

الموضوع الآخر أضاف قليلاً أن تتسلط علينا تعليمات ما فيها يتعلق بموضوع اليسار ووضع خريطة ورسم خريطة بحدود واضحة وكلامی لأستاذ عماد عطية فكرة أن هناك خطابين لليسار، وبالتالي هناك موقفين لليسار. وسمعت نفس الكلام فی الورشة السابقة بمعنى أن هناك يساراً ليبرالياً ويساراً قومياً إسلامياً.

لست مع التعميمات المتعددة هذه وأنا من فريق د. إبراهيم العيسوى وهو بالمناسبة الفريق الأغلب فى اليسار ما زال هذا الفريق يقاوم بشدة الهجوم الأيديولوجي الكاسح لأيديولوجية السوق. يعنى عندما نعود لميشل فى كتابه عن الخطاب الأمريكى؛ هذه هى الديمقراطية هم يهاجمون الآن موقعنا نحن باعتبارنا دوليين مؤمنين بدور الدولة ويتدخل الدولة إلى آخره. وأصبح بنائية المجتمع المدني لهذه الدولة ثنائية راتجة وشائعة. وأعتقد أن هذا الهجوم الكاسح لا يقف عند حدود دور الدولة المقبلة دولة المستقبل التى يحلم بها مقهورون أو المطروحة حتى فى طوباويات اليسار يعنى أعتقد الانفصال الشائع أيضا ما بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من ناحية والحقوق المدنية من ناحية. الانفصال الشائع بين الديمقراطية وحقوق الطبقات البعيدة عن السلطة والثروة فى أنها تكون صاحبة هذه الدولة. المهم، أريد أن أقول لست مع وجود خطابين داخل اليسار ولا معسكرين. هناك فعلا هجوم كاسح نتعرض له خلال سنوات، وأنا مع الفريق الذى على رأسه فى هذا النطاق د. إبراهيم العيسوى.

مصطفى مجدى الجمال: شكر د. إبراهيم العيسوى لأن ورقته فعلا فيها تكثيف، وفى نفس الوقت فيها اتساع وتشمل معظم القضايا. لكن أريد أن أتحدث حديثا من القلب لا أريد أن أتكلم كلاما كثيرا فى النظرية أو فى الرؤية أريد أن أتكلم بطريقة أخرى بمعنى إنى فى حياتى جلست مثل هذه الجلسات مرات عديدة وفى فترات زمنية متفاوتة مرة المتغيرات الدولية فى ١٩٧٢ واليسار يبدأ يعيد أولوياته ومرة أخرى البيرويسنروكا ومرة ثالثة العولمة ومرة رابعة الأمركة والعولمة المتوحشة. واليسار دائما يعيد ترتيب أجندته ويصوغ رؤاه وفى نفس الوقت كلما انتهى تكون الأمور قد تغيرت تغيرا كبيرا جدا وهو لا يستطيع أن يدركها فازعم أن المييب فى الحوار. فى طريقة الحوار أزعم أنه إذا كنا بصدد بناء حزب موحد للييسار فى مصر. فقد يبدو من المفهوم أن نتناقش فى الرؤى والتحليل الطبقي ونموذج الدولة وو..... أما إذا كنا بصدد بناء تحالف لقوى اليسار فى مصر، فبالتالى يكون مهمة الحوار الأيديولوجى بيننا هو تسهيل وتأهيل حوارنا السياسى. فأرى أن نقطة البداية للحقيقية حتى لا نتحول مثل الممل الشعبى الذى يقول (نعى فى المتعبى). لأن هناك كما هائلا من الكلام الذى قيل فى القائمة. ورؤى أخرى ممكن لم تقال فى هذه القائمة أو فى غيرها، موجودة فى الكتب

وموجودة فى صدور ناس كثيرين- المشكلة الحقيقية ليست فى نقص الرؤى والاحتياجات النظرية والقرارات الجزئية وفى الخريطة الاجتماعية و... وكل الذى طلب اليوم- رأيي هناك اجتهادات كثيرة جدا ولكن النقص الحقيقى أننا لا نبدأ من نقطة إننا نقيم حوارا سياسيا مشفوعا بمبادرات تنظيمية معينة لتوحيد ذلك.

نقطة البداية الحقيقية التى أراها أن نعيد تقدير موقف مواقع اليسار المصرى- نقدر اليسار المصرى ما موقعه؟ وما شكله؟ قبل أن نضع له رؤى.. أنا واحد من أحاد الناس.. أعمل فى مركز بحوث أجتهد فى جزء من الأجزاء لكن أنا أرى وغيرى ممكن نتفاعل مع بعض سواء أفراد أو جماعات أو قوى من أجل بناء تحالف حقيقى لليسار فى مصر- وهذا التحالف من خلال أنه يضع أكتاف الناس بجوار بعضها فى معارك مباشرة، وفى مبادرات سياسية تأخذ أشكالا تنظيمية مباشرة- ممكن ينتعش الحوار الأيديولوجى والفكرى بينها، ويحدث تقارب بين البرامج السياسية المختلفة للتيارات المختلفة- هذه الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية أن الظروف الموضوعية منذ منتصف الثمانينات فى العالم أدت إلى تراجع لكل قوى اليسار فى العالم- وهذا التراجع ملاحظتى عليه فى مصر رغم أنه جزء من هذا السياق أن التراجع فى ظروف اليسار المصرى أكثر مما توجهه أو مما يوجبه التراجع على مستوى موازين القوى العالمية؛ يعنى كان يمكن ألا يحدث تراجع فى وضع اليسار المصرى بمثل هذا القدر- كان ممكن يكون التراجع الأقل أفضل من هذا بصراحة فلنواجه أنفسنا أحزاب- أو حزبين يساريين كبار فى مصر حزب التجمع والحزب الناصرى أزعم أن مقراتهما فارغة، على الأقل فى المحافظات، من الجمهور- أزعم أيضا أن فعالية هذه الأحزاب فى الحياة السياسية لو كانت عنده أى رؤية لكن لا توجد أية فعالية لا قيادات نقابية ولا يوجد تواجد حقيقى فى المجتمع المدنى بما فيه حتى المنظمات الدفاعية؛ لأن الناس الذين ذهبوا لهذه المنظمات الدفاعية هم أنفسهم حدثت لهم تغييرات كبيرة جدا- وليس هناك تواجد على مستوى الشارع والحركات الجماهيرية- وليس هناك تواجد على مستوى الحياة للقاعدية فى المجتمع- أزعم- وهنا لا أمارس السادية على أحد ولا الماسوشية على نفسى- أزعم أن ننطلق من هذا التقرير للموقف لنعرف حدودنا فى المسألة التى نعمل عليها.

هناك ظاهرتان أو نقطتان فى منتهى الأهمية أريد التنبيه إليهما- أولا لنبدأ من الخاص للعام مادنا بصدد بناء تحالف فلنبدأ من مناقشة القضايا الخاصة إلى قضايا

عامة، وليس مناقشة نماذج تنمية أو أيديولوجيات أو توصيف أو خرائط طبيعية أو غيره.

النقطة الثانية التى أريد أن أنبه لها هى أن هناك ظاهرة فى النخب السياسية والثقافية فى العالم العربى أو الوطن العربى هى اتجاه نحو المقايضة بين القضايا النضالية المختلفة. بمعنى أن قوى يسارية مثلا فى العراق تقبل أن تتعامل وتتواطأ مع المحتل، وقوى يفترض إنها ليست من قوى معسكر الحضارة إلا أنها تواجه المحتل. وكما كان يسعدنى أن اليسار فى العراق هو الذى يقاوم المحتل. ولكن هناك مقايضة فى القضايا بمعنى أن بعض القوى اليسارية ترى أن النضال من أجل الديمقراطية يعفيها ولتحقيق مكاسب ديمقراطية يعطيها الحق فى أن تفرط فى قضايا وطنية أو قضايا اقتصادية واجتماعية وطبقية.

تعقيب د. إبراهيم العيسوى

هذا لقاء لنا جميعا وليس مهما أن أكون موجودا. الورقة كانت لفتح النقاش وبالتالي ليس مهما رد فعلى فى هذا.

سوف أقول بعض انطباعات سريعة. طبعا هناك أسئلة وقضايا مهمة جدا أثرت أثناء هذا النقاش أنقضى منها بعض أشياء.

ما اقترح بشأن أنه مهم الوقوف على حقيقة الخريطة الطبقة اليوم والتوزيعات الطبقة والكلام على تفكيك الهيكل الطبقي وغيره. هذا كلام طبعا مهم جدا أن يدرس وما ذكر أيضا من أنواع الخطاب اليسارى أعتقد أنه مهم أن يدقق ويوثق بحيث يكتب بشكل واضح وتوضع الأسماء على المسميات بحيث يكون معروفا من نصف تحت أى لافتة ليبدأ الحوار بشكل صريح وننقدم به.

وأيضا طرح سؤال مهم حول كيف يتولد اليسار فى المجتمع المصرى وكيف يتحول إلى قوة جماهيرية. وأظن النقطة التى ذكرها أ. حلمى شعراوى أنه قضية كيف تتعامل مع غير المنظم وهى القوى التى لا هى فى فقرات أو كذا حتى مع النقابات لا نستطيع التحرك. فهناك مشاكل لكن السؤال الذى أطرحه عليكم أنه من يعمل هذا؟ عندما نقول نريد ندرس كذا ونريد ندرس كذا.. هل هذا الملتقى هو الذى سيدرسه؟ أم نفكر فى مشاريع بحثية نقوم بعملها فيما بيننا أم المراكز الممثلة هنا ممكن تقوم بها. هناك أشياء تحتاج مجهودا يعنى الخريطة الطبقة نحن فى مشروع مصر ٢٠٢٠ أصدرنا كتاب (الطبقات) الصادر من دار ميريت. ولا أعتقد

أنه أخذ حقه من النقاش فى المجتمع المصرى حتى الآن ولا من قوى اليسار مرة أقيمت ندوة مرة كذا. لكن هذه نقطة انطلاق جاهزة، جهد كبير تم. ويحتاج لمناقشة وليس له فترة طويلة صدر سنة ٢٠٠٢ أو ٢٠٠٣ - لم يمر عليه وقت طويل فأعتقد هذا ممكن فى إحدى اللقاءات. د. عبد الباسط عبد المعطى يدعى وهو كان رئيس الفريق الذى قام بهذه الدراسة. ويعد مناقشة كما فعلنا. إن الناس عندما تقرأ وتناقش يمكن أن نتقدم خطوة بعض الشيء. لكن يظل السؤال أننا نريد عندما نطرح أفكارا نحاول أن نتخيل من ينفذ هذه الأفكار. وما هى الآليات؟

النقطة الثانية طرح قضايا فيها خلاف بعض الشئ؛ هل اليسار أولا يجمع نفسه ثم يتجه للقوى الأخرى أم يمكن أن يفعل الشينين فى نفس الوقت؟ وهل يهتم فكريا بأن يبلور رؤية مشتركة، وبعد ذلك يتفاهم ويتحرك أم التحرك مطلوب مع التفكير؟

عتقد هذه أسئلة هامة جدا، لكن أخشى أن اليسار إذا ظل يتحاور مع نفسه لن يصل لشئ مشترك. ستمسبه الأحداث ولن يعمل شيئا. أقصد مهما يمكن التحرك فيها على التوازي؛ مهام فكرية نحاول ننسى بعض الشئ لكن لا ندع هذا الانشغال الفكرى يلهينا عن حركة الجماهير، فننزل أكثر عن الجماهير. نحاول أن نسير فى الاثنين.

ثم أتخيل فى مناقشة قوى اليسار مع بعضها ذات الرؤى المتعددة بالطبع. وكما قيل إن التعدد فى الرؤى لا يجب أن يكون سببا للفرقة وعدم العمل المشترك. أتمنى التفكير بشكل مرحلى؛ أي أنه يمكن لا يكون هنا ما يسمى المشروع الاشتراكي الذى هو الغاية التى نتمناها جميعا. لكن نحدد خطوات ممكن نبدأ نتفق على حد أدنى منها. نحدد الآن. ولو نجحنا فيه نأخذ شئ أوسع وهكذا، إلى أن نصل للمشروع النهائى. لأن لو جلسنا نبلور المشروع النهائى وأنا نهمز الرأسمالية، لن تكون العملية مواكبة للأحداث الراهنة واللحظة الراهنة. الشئ الأخير بمناسبة اللحظة الراهنة أتمنى أن ملتقى اليسار، وباعتباره ممثل فيه هيئات واتجاهات مختلفة أن تكون له كلمة فعلا فى القضايا الثلاث التى طرحت؛ موضوع الحوار، موضوع الاستفتاء موضوع الانتخابات. أعتقد يكون هذا بداية الموقف العملى أن هناك صوت علمى هؤلاء الناس لا يتناقشوا فقط. ستكون هناك اختلافات. لكن ما هو الاتجاه الغالب أقول رأى ليس موضوع اتفاق داخل المكتب السياسى للجمع. أقصد هذا رأى أقلية لكن دعونا نرى رأى اليسار الواسع هل مع

المشاركة أم عدم المشاركة في الحوار أو المشاركة بشروط لكن أعتقد هنا نكون
بدأنا نخاطب الشارع ونتحرك باتجاه عملى بعض الشئ إلى جانب أننا نستمر فى
الحوار .

وأنا استفدت من ملاحظات عديدة لكن فى تفكيرى طرحت أكثر من نقطة
ولأن المجال ليس أنسى قنمت ورقة. وسوف أعد لها وأتى لكم بها مرة أخرى
فأشكركم على الملاحظات والتقدير الطيب للورقة.

نحو عقد اجتماعي سياسي جديد

د. محمد السعيد إدريس

أولاً أقدر الدور الذي يقوم به المركز في إعادة قراءة مستقبل اليسار في مصر. وهذه القراءة لاشك أنها ستأخذ في اعتبارها أمرين، الأول هو إعادة قراءة الإطار الفكري والسياسي أو الإيديولوجي للحركة السياسية المصرية وبالأخص لليسار المصري، والأمر الثاني هو الإطار التنظيمي لليسار المصري بعد أن تعثر على مستويين؛ التطويري والحركي. وهو ما ثبت حقيقة في ظل الانتخابات الأخيرة؛ حيث لم يستطع اليسار المصري أن يكون له دور فاعل، رغم المعاناة التي تعرض لها، والمعاناة كانت شاملة للجميع، لكن وجدت أطراف أخرى استطاعت أن تحقق إنجازات ملموسة، ولم يستطع اليسار المصري أن يحقق مثلها. ولكن رغم ذلك فإن القضية الإيديولوجية هي الأهم، فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتي واليسار في العالم بشكل عام واليسار المصري بشكل خاص واجه شبه ضربة قوية، البعض استطاع أن يصمد أمامها وأن يراجع أفكاره بجدية وأن يطور نفسه. والبعض الآخر حدث له حالة انهيار كاملة. ونشهد للأسف عددا كبيرا من الرموز كانت يسارية في وقت من الأوقات، ولكن تحولت إلى الاتجاه المضاد تماما وأصبحت إحدى أدوات العولمة المتوحشة، وإحدى أدوات ما يسمى "الليبرالية الجديدة" التي تؤكد وتكرس التبعية للولايات المتحدة الأمريكية تحت راية الشراكة في المشروع الديمقراطي.

وأتصور أن أهم درس يمكن للمرء أن يستفيد به من التجربة السابقة هو خصوصية التجربة الوطنية. بمعنى أنه يستحيل أن يكون هناك تجربة شاملة يمكن تعميمها، هذا الاستنتاج ليس جديداً، أو ابتكاراً، ولكن الوعي به والتمسك به هو الأهم الآن، فالهمم جداً استنباط الدروس والأفكار الأساسية التي يمكن من خلالها أن نعبر عن المضمون الحقيقي، المضمون الحقيقي في الفكر الاشتراكي بشكل أساس، وقد قام الفكر الاشتراكي على المساواة والعدل، المساواة أولاً. ولكن مبدأ المساواة عندما واجه تحديات أمام مبدأ الحرية، لم يستطع أن يصمد أمامها ضمن معركة عالمية، لم يكن على المستوى الكفاء لها، من ناحية البناء التنظيمي، وبناء الاتحاد السوفيتي في فترة طويلة من الصراع في الحرب الباردة، ولكن أعتقد الآن

في ظل شيوع طرح انتصار فكرة الرأسمالية، وفكرة نهاية التاريخ، أن مسألة نهاية التاريخ التي طرحها فوكوياما كانت فكرة هزلية بدليل المعاناة الشديدة التي تواجهها الرأسمالية الآن، والرأسمالية ليست في صعود كما يتصور البعض، وإذا كانت الاشتراكية قد هزمت في معركة من المعارك، فإن الرأسمالية يمكن أن تهزم في معارك أخرى. ولكن تبقى المبادئ الأساسية التي يمكن من خلالها أن تستبطن كل دولة من الدول، أو كل مجتمع من المجتمعات قوانين جديدة لإدارة هذا المجتمع.

وفي تصوري أن فكرة إقامة مجتمع العدل والحرية كما اجتهدنا فيها في حركة كفاية، حاولنا أن نطرح رؤية للتغيير الديمقراطي دون تفريط في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري. وتصورنا أن الانتكاسة التي واجهت حركة التحرر العربية بشكل خاص والعالمية بشكل عام هي فشل التجارب الثورية التي قامت في عقد الخمسينيات والستينيات في مجتمعات العالم الثالث، أنها لم تستطع أن تنشئ مجتمعات في الحكم الصالح، استطاعت أن تحقق قدرا ما من الاستقلال السياسي، لكنها لم تستطع أن تفك إطار التبعية الاقتصادية والتكنولوجية، ولم تستطع أن تنشئ مجتمعات خالية من الفساد. ولكن للأسف، الحركة الشمولية وسيطرة الأجهزة البيروقراطية على تجربة الحكم في دول العالم الثالث، والدول العربية بوجه أساسي أهدرت فرصة تحقيق مجتمع صالح أو حكم صالح في تلك الدول. وأتصور أن إعادة الحديث عن الحكم الصالح هو مطلب أساسي الآن، أو يجب أن يكون المطلب الأساسي الآن لحركة التغيير في المجتمع المصري، و السمة الأساسية للحكم الصالح الذي نريده هو بناء مجتمع العدل والحرية.

إن مجتمع العدل الذي يحقق الحكم الصالح هو أولاً مجتمع حكم للقانون القائم على قاعدتين: السيادة للقانون وحده وليس لغيره من الاعتبارات، والمساواة بين المواطنين دون تمييز لأى سبب من الأسباب؛ أى المساواة القائمة على قاعدة المواطنة. وهو ثانياً مجتمع العدالة التوزيعية، أى عدالة توزيع الثروة الوطنية. وهو ثالثاً مجتمع تمكين المواطنين من حقوقهم الأساسية وفى مقدمتها: الحق فى الاختيار الحر للحكم. باعتبار الحكم والسلطة ملكاً وطنياً وليس حكراً على حزب أو فئة أو عائلة، والحق فى العمل، والحق فى التعليم المجانى، والحق فى العلاج المجانى، والحق فى السكن، والحق فى الحياة الحرة الكريمة.

ومجتمع الحرية الذى يحقق الحكم الصالح يعنى: تأمين حرية الفرد وحرية المجتمع وحرية الوطن. ويكون تأمين حرية الفرد بكفالة حرياته المدنية والإنسانية

وفى مقدمتها حرية الاختيار، وحرية الفكر، وحرية تبادل المعلومات، وحرية التنظيم، وحرية التعبير، وحرية التظاهر السلمي، والقضاء على كل أشكال القهر والاستبداد والتسلط السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وتأمين قاعدة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات دون تمييز بين كافة المواطنين في المجتمع. أما حرية الوطن فهي تستلزم تأمين استقلاله وسيادته الوطنية وإكسابه القوة والمنعة والاستعصاء ضد كل محاولات فرض الهيمنة والتبعية، وتأمين حرية القرار الوطني من أية ضغوط أو إهلاءات خارجية، ورفض أية سياسات تنتقص من استقلالية وسيادة القرار الوطني التي هي التعبير المباشر عن حرية وسيادة الوطن ومصلحه الاستراتيجية.

إن إقامة الحكم الصالح القادر على بناء مجتمع العدل والحرية يستلزم إنهاء كل احتكار مفروض للثروة والسلطة في مصر. وإنهاء كل أشكال الاستبداد والتسلط السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا يتحقق من خلال البدء الفوري في اتخاذ الإجراءات المرحلية التالية كمقدمة ضرورية للتغيير المنشود وبالتحديد:

١- إعادة تكليف مؤسسة رئاسة الجمهورية، بضرورة التحول عن دولة الرجل الواحد، بحيث يتم تداول السلطة دستورياً، وتحديد مدة ولاية رئيس الجمهورية مع انتخابه انتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب من بين مرشحين متعددين، وتحديد سلطات رئيس الجمهورية، ثم تخليه بمجرد انتخابه عن انتمائه الحزبي، وأن يكون قابلاً للخضوع للمساءلة والمراجعة من مؤسسات دستورية، وينطبق ذلك أيضاً على منصب نائب الرئيس، الذي يجب أن يتم انتخابه في قائمة واحدة مع الرئيس وأن يخلفه في حالة الوفاة.

٢- ضبط الوضع القانوني والقضائي في مصر، بإلغاء حالة الطوارئ، وقانونها، وإلغاء التشريعات الاستثنائية وكافة صور القضاء الاستثنائي (كالمحاكم العسكرية)، وضرورة أن يتمتع المواطن بحق المحاكمة أمام قاضيه الطبيعي، وأن يكفل للقضاء استقلاله الكامل عن تدخلات السلطة التنفيذية (ممثلة في وزارة العدل والتفتيش القضائي)، وأن تكون ميزانية السلطة القضائية تابعة للمجلس الأعلى للقضاء، وكذلك الترقيات والعزل بما في ذلك اختيار القضاء للإشراف على العمليات السياسية كالانتخابات والاستفتاءات، وإصدار قانون الهيئة القضائية الذي

يسؤمن لها استقلاليتها وأداء دورها الوطنى ومن ضمنه الإشراف الكامل على كل العمليات الانتخابية التى تجرى فى مصر.

٣- **ضمان الفصل بين السلطات**، ومنع تفول السلطة التنفيذية وخاصة الذراع الأمنى فى شئون السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومنح السلطة التشريعية الصلاحيات التى تمكنها من الرقابة الفعلية على أعمال السلطة التنفيذية، وإعادة النظر فيما يسمى بـ "لجنة المكتب" التى تتخذ القرارات نيابة عن مجلس الشعب إبان عطلته، و"لائحة العشرين عضواً"، التى يمكن أن تستغل لشل العملية النيابية داخل المجلس، وتعديل أساليب مراجعة أوراق المرشحين لمنع تكرار قضية نواب القرض ونواب التجنيد وغير ذلك.

٤- **إطلاق الحريات العامة والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات**، كما يكفلها الدستور وتفرضها النظرية الديمقراطية فى العالم كله. ومنها:

- حرية الصحافة تأسيساً وإصداراً وتحريراً ونشراً، ورفع قيود التخويف عن الصحافة التى تتابع المسئولين، وإلغاء الحبس فى قضايا النشر.
- حرية الاجتماع والتظاهر السلمى والإضراب السلمى والاعتصام السلمى ونشر البيانات.

- حرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات النقابية والأهلية ومنظمات المجتمع المدنى وإلغاء المعوقات من قبيل "لجنة الأحزاب"، وقانون تأسيس الأحزاب"، والاعتراف بشرعية التيارات القوية المؤثرة فى المجتمع.
- إرساء قاعدة المواطنة والمساواة بين المواطنين دون تمييز ودون إقصاء لأى قوة سياسية أو اجتماعية عن المشاركة المتساوية والفرص المتساوية بين الأفراد والجماعات والمنظمات والأحزاب والتيارات السياسية.

- إصلاح العملية الانتخابية، بكفالة إشراف الهيئات القضائية على كافة العمليات الانتخابية بكل مراحلها ابتداء من عملية اعتماد الجداول الانتخابية، بعد مراجعتها والتأكد من صحة الأسماء فيها، مروراً بعمليات مراقبة الاقتراع ونقل الصناديق، وتفرغ وإحصاء الأصوات واعتماد النتائج، وقبل هذا كله نزاع سطوة الأجهزة الأمنية على العمليات الانتخابية وتمكين المواطن من الإدلاء بصوته

بحرية كاملة دون تهديد أو إجبار أو اعتداء بما يؤمن المشاركة الشعبية لكل المواطنين.

هذه الإجراءات المرحلية هي مجرد مقدمات للتغيير الجذري سلمياً وديمقراطياً فى الأفكار والمؤسسات والسياسات، وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يحقق الحرية والمساواة والعدل لجميع المواطنين، ويقدم المجتمع الصالح الذى نريده من خلال الانتقال من نمط الحكم الاستبدادى أو التسلطى المفروض الآن على البلاد إلى نمط ديمقراطى بديل تتوزع فيه السلطة السياسية، ويسهل تداولها سلمياً بضوابط قانونية عن طريق مؤسسات حكم ديمقراطية محكومة الأداء بقيم ومبادئ تعلى من شأن الحرية كقيمة عليا، مع تأمين العدالة والمساواة كمبادئ أساسية للمجتمع السياسى الذى نريده وللحكم الصالح الذى نبغيه.

إن تحقيق ذلك يستلزم القيام بعمليتين مترابطتين: الأولى: هى وضع مراكز للحكم الديمقراطى؛ وخاصة الدستور الديمقراطى ومؤسسات الحكم الديمقراطى، والثانية، هى وضع ضوابط حكمة للبناء الديمقراطى من خلال تأمين الحقوق والحريات العامة والشفافية والمحاسبة والمساءلة، من خلال اقتران الديمقراطية بالعدالة القانونية والاجتماعية والمساواة والمشاركة السياسية، بما يؤمن ترشيد السلطة وزيادة فعالية النظام السياسى.

أولاً: مراكز الديمقراطية

١- الدستور الديمقراطى

يعتبر الدستور الديمقراطى هو الحد الفاصل بين الديمقراطية وغيرها من نظم الحكم، ويكون الدستور ديمقراطياً فى طريقة وضعه وفى طريقة إلغائه أو تعديله، ويكون ديمقراطياً فى محتواه.

فالدستور لا يكون ديمقراطياً إلا إذا وضعت جمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطياً، ويكون بمثابة عقد اجتماعى سياسى بين الحاكمين والمحكومين، ويعكس توازن القوى الوطنية ويحظى بالقبول والتوافق الشعبى.

والدستور لا يكون ديمقراطياً يجب أن يصدر عن الشعب، وهو ليس منحة أو إعطاء من الحاكم يعطى ما يريد ويحجب ما يريد، لكنه يمثل إرادة شعبية ديمقراطية، وليس للحاكم الحق فى إلغائه أو تعديله إلا بالإرادة الشعبية التى لا

تعكس فقط الأغلبية ولا تركز إلى ديكتاتورية الأغلبية بل يجب أن تحترم التعددية والتوافقية بين كافة القوى الوطنية دون أن تجور على حقوق الأقليات الدينية والطائفية والعرقية. ولكي يكون الدستور ديمقراطياً يجب أن يتضمن المبادئ الآتية:

الأول: أن تكون السيادة للشعب والحاكمة للشعب وليس لحاكم أو فقيه أو غيره، والشعب هو مصدر السلطات يفوضها بإرادته ويستبدلها بإرادته.

الثاني: المواطنة المتساوية بين المواطنين: دون تمييز وهناك شروط لضمان هذا الحق في المواطنة المتساوية أهمها شرطان: الأول: زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو الأقلية، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته وآلياته الديمقراطية على أرض الواقع. والثاني اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات وإمكانات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولى المناصب العامة دون تمييز. وكذلك مجمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية حتى يتمكن المواطن من ممارسة موطنته، وحتى تكون للمواطنة معناها الذي يتحقق بموجبه انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع المواطنين الآخرين نتيجة امتلاكه القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف. فالمواطنة حق وأداء، إذا لم يتوافر الحق لن يتحقق الأداء.

الثالث: سيطرة أحكام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز، أي مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي؛ وبالذات حق المواطنة المتساوية. والقانون يجب أن يكون عاماً ومجرداً لا يعرف المحاباة ولا يقر استثناءات ولا يسمح بتجاوزات، والقانون يجب أن يكون الإطار الذي ينظم العلاقة بين المواطنين فيما بينهم، وبينهم وبين الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى، كما ينظم العلاقة بين المؤسسات بما يؤمن القواعد الحقوقية للعدالة والمساواة والفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ومنع أي تعدد من جانب السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وتمكين هاتين السلطتين من أداء وظائفهما الدستورية، ومنع أي جمع

بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يؤدي إلى تبعية السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.

الرابع: تداول السلطة، هذا التداول السلمي للسلطة بين القوى السياسية هو الحد الفاصل بين كون الحكم ديمقراطياً أم احتكاريّاً (سلطوياً أو شمولياً). وعندما يغيب مبدأ تداول السلطة سلمياً فإن ما يحدث هو أحد أمرين: إما توريث السلطة داخل العائلة أو داخل الحزب الحاكم، وإما التداول القسري والعنيف عبر الانقلابات سواء أكانت انقلابات قصر على مستوى النخبة الحاكمة، أم انقلابات عنيفة تفرض تداول السلطة قسرياً مع كل ما يواجه الأمن الوطني والاستقرار السياسي في مثل هذه الحالة من تهديدات.

غياب أى من هذه المبادئ الأربعة يؤثر على ديمقراطية الدستور ويشوه الدعوة الإصلاحية.

٢- مؤسسات الحكم الديمقراطي

تقوم هذه المؤسسات بدور الوعاء الذي يتم داخله تحويل الديمقراطية من قيمة سياسية عليا إلى عملية يجري تنفيذها عبر ممارسات الحكم والتفاعلات السياسية المختلفة. فبغير هذه المؤسسات تتحول نصوص الدستور الديمقراطي إلى حركة سياسية وممارسات وتفاعل تعبر عن جوهر المبادئ التي نص عليها الدستور الديمقراطي، حيث تتم ممارسة الحكم وفق الالتزام بتلك المبادئ كما تتم عملية تداول السلطة سلمياً دون تهديد للاستقرار الأمني أو السياسي، بتأمين قدر لا بأس به من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية - السياسية على قواعد التنافس السلمي، بما يؤدي إلى تنظيم الحياة السياسية على أسس تنافسية سلمية بين كافة الأحزاب والقوى السياسية، وتحكمها الانتخابات الدورية والاستفتاءات الشعبية، وبما يمكن المؤسسات التشريعية من القيام بأدوارها في التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية والمؤسسات السياسية بكفاءة وفعالية، وبما يؤمن للقانون سيادته ويحمي للسلطة القضائية حريتها ونزاهتها واستقلالها. وتشمل هذه المؤسسات الديمقراطية الهيئات التشريعية والهيئات القضائية والسلطة التنفيذية، والأحزاب السياسية والانتخابات الدورية ومجمل منظمات المشاركة السياسية وتفعيل الحياة السياسية الأخرى وبالذات النقابات والمنظمات غير الحكومية.

(أ) المؤسسات التشريعية

تحدد كفاءة هذه المؤسسات التشريعية في القيام بوظيفتها الرئيسيتين: التشريع والرقابة، بقدر استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وبقدر نزاهة وحرية الانتخابات التي يتم عن طريقها اختيار النواب، وبقدر ثقة المواطنين في عملية التمثيل الانتخابي بصفة عامة، إضافة إلى كفاءة النواب، وجدية التعددية السياسية داخل هذه الهيئات التشريعية. وبشكل عام تقوم هذه الهيئات بدعم ديمقراطية النظام السياسي عن طريق ممارستها المختلفة ومن أهمها:

-زيادة فرص التعبير عن المطالب الشعبية، وتحسين نوعية الحوارات السياسية، عن طريق تمكين النواب من التعبير عن الحالة الشعبية العامة سواء كانت حالة الرضا أم حالة الاستياء والسخط من النظام السياسي.

-إشباع المطالب الشعبية والتعبير عنها، عن طريق تقديم مشروعات القوانين والدفاع عنها، ومناقشة الميزانية العامة للدولة وتعديلها وقبولها أو رفضها، وتقديم الخدمات للدوائر الانتخابية.

-إعطاء الشرعية للقرارات الحكومية بما يسهل تنفيذها.

-القيام بوظائف الرقابة والمحاسبة والمساءلة للمسؤولين في الحكومة والمؤسسات المختلفة.

-وهي أيضاً منتدى لإدارة وحل الصراعات والمناقشات السياسية داخل المجتمع، والحيلولة دون وصولها إلى انقسامات سياسية تهدد التوازن والاستقرار السياسي.

(ب) الهيئات القضائية

يعتبر القضاء الحر والنزيه هو معيار الحكم على ديمقراطية النظام السياسي، فلا ديمقراطية بدون قضاء نزيه ومستقل. وتتأكد فعالية الهيئة القضائية وديمقراطيتها بقدرتها على ممارسة دورها الإيجابي في ضمان دستورية القوانين، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون وتحقيق المساواة العادلة بين المواطنين.

وكما تقوم الهيئات القضائية بحماية الدستور والقوانين، تقوم أيضاً بتأمين حرية ونزاهة العمليات الانتخابية في كافة صورها (الرئاسية والتشريعية والمحلية) وتكون هذه الهيئات متمتعة بالديمقراطية بقدر تحررها من ضغوط وهيمنة السلطة التنفيذية. ففي النظام الديمقراطي لا قوانين استثنائية ولا محاكم استثنائية ولا سلطة

للمحاكم على القضاء سواء التعيين أو الترقية أو الإبعاد عن الوظيفة. يجب أن تكون السلطة القضائية متمتعة بالاستقلالية الكاملة عن السلطة التنفيذية كي تتمكن من الحفاظ على ديمقراطية النظام وإخضاعه لحكم وسيادة القانون.

ج- الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية بحق مؤسسات المشاركة السياسية الشعبية وأداة تفعيل الحياة السياسية عن طريق المناقشة الحرة السلمية. فالأحزاب هي التي تقوم بتنظيم المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، ومنها تتولد أهم القيادات والكوادر السياسية التي يقع على عاتقها عبء تفعيل وتطوير العملية السياسية. وهي التي تخوض الانتخابات وتمارس مجمل الأنشطة السياسية داخل البرلمانات من تشريع ومحاسبة ومناقشة للحكومة وسياساتها، ومن رقابة على أداؤها، ومن تعبير عن المطالب الشعبية واتجاهات الرأي العام داخل الهيئات التشريعية.

وبقدر تأمين حرية تكوين الأحزاب بما يحقق تعدديتها، وبقدر انتفاء سطوة وهيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية بصفة خاصة، بقدر ما تكتسب الأحزاب السياسية كفاءتها وتقوم بأدوارها السياسية. ولكن تبقى هذه الأحزاب تعاني من أزمة الشرعية نتيجة سيطرة هاجس الاستمرارية والاستقرار. فالنظام الحاكم في مصر عمل من أجل أن يستأثر بالسلطة ويحتكرها على فرض ما يسمى بـ "الحفاظ على الاستمرارية"، واعتبر أن هذه الاستمرارية أساس الاستقرار، ومن ثم فقد اعتمد سياسة إقصاء القوى السياسية عن منافسته على السلطة التي يحرص على احتكارها. كما أنه يريد هذا الإقصاء للحيلولة دون تمكين المعارضة السياسية من رقابة السلطة السياسية وأجهزتها ومحاسبتها.

هذه القيود الحكومية المفروضة على الأحزاب السياسية توازيها قيود أخرى داخل الأحزاب تحد من كفاءتها وفعاليتها؛ أهمها أزمة غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب أو ما يسمى بغياب "الحراك النخبوي"؛ مما أدى إلى جمود حركة تدوير النخب داخل الأحزاب ومن ثم في مجمل الحركة الوطنية، كما أنها تعاني أيضاً من أزمة الموارد، التي تفرض عليها عادة الاضطرار إلى اللجوء للسلطة طلباً للدمع بما يعنيه ذلك من خضوع طوعى لمطالب السلطة وضغوطها ويحولها إلى واجبات مزيفة للديمقراطية.

لكن التحدى الأهم يبقى فى حرية الانتخابات. فبدون حرية تأسيس الأحزاب بما يضمن التعددية والتنافسية وبدون حرية الانتخابات ونزاهتها تبقى حركة الأحزاب شكلية ويبقى دورها هامشياً فى الحياة السياسية.

د-منظمات المجتمع المدني

تقوم المنظمات الأهلية غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية بدور مهم فى دعم الديمقراطية باعتبارها منظمات للمجتمع المدني الذى يضم جمعيات ومنظمات، وأندية، واتحادات تعمل كلها كمنظمات وسيطة بين المواطن والدولة. وهى تؤمن للأفراد فرص المشاركة والتعبير عن المطالب، وتساهم بدور كبير فى تطوير وتسريع التحول الديمقراطى.

هذه المنظمات لا تساهم فقط فى تفعيل الحياة السياسية بل وأيضاً الحياة الثقافية والاجتماعية بما يزيد من حيوية الحياة السياسية والثقافية ويؤمن الدفاع عن مطالب وأدوار قوى سياسية واجتماعية مختلفة بما يعمق المشاركة السياسية ويدعم التحول الديمقراطى.

ثانياً: الضوابط الحاكمة للبناء الديمقراطى

إن ضبط عملية البناء الديمقراطى المطلوبة يستلزم ضرورة تأمين الإجراءات والخطوات التالية فى تزامن غير مُخل مع عملية البناء الديمقراطى.

١-الحقوق والحريات العامة: حرية الفكر، وحرية تداول المعلومات، وحرية التنظيم، وحرية التظاهر، وحرية الانتخابات.

فالحرية بالنسبة للصحافة والإعلام تشمل حرية تأسيس الصحف والمحطات التليفزيونية دون احتكار حكومى ودون معوقات من الأجهزة الحكومية والأمنية بصفة خاصة. ولكى تتحقق الصحافة ولكى تؤدي دورها الإيجابى فى إطار النظام الديمقراطى يفترض أن تقوم على الاستقلالية فى الملكية والشفافية فى التمويل. وقدرة الجماعة الصحفية على أن تنظم نفسها بدون تدخل خارجى. والحرية بالنسبة للصحافة والمؤسسات الإعلامية أيضاً يجب أن تتحقق فى العمل الصحفى والإعلامى دون رقابة أو تدخل أو قيود حكومية، ولكن مع الخضوع للقانون والمسئولية والالتزام بالأخلاقيات ومواثيق الشرف التى تحكم عمل تلك المؤسسات.

والحرية بالنسبة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تشمل حرية التأسيس وحرية الممارسة، وأن يتم الاعتراف بقوة المعارضة وأحزابها ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها جزءاً أصيلاً من النظام السياسى وليست معادية أو خارجة عن النظام وهذا يعنى ألا تكون هناك ملاحقة من أجهزة الأمن للأفراد المنضمين لأحزاب المعارضة، وألا يخضع هؤلاء لمعاملات تمييزية تنال من حرياتهم وحقوقهم وتؤثر على أوضاعهم الوظيفية والمعيشية.

والحرية بالنسبة للانتخابات هى أساس متين وركن هام من أركان الحكم الديمقراطي. فالقضية ليست فى وجود الانتخابات أم عدمها، ولكن فى حريتها ونزاهتها؛ فالانتخابات غير الحرة وغير النزيهة تفوق فى أخطارها غياب الانتخابات كلية، لأن الانتخابات المزيفة وغير النزيهة تؤدى إلى تشويه مصداقية العملية السياسية كلها، والتشكيك فى جدوى المشاركة السياسية، وشيوع مشاعر الإحباط واليأس من العمل العام، بما يهدد التجربة الديمقراطية ويحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ولكى تكون الانتخابات نزيهة يجب أن يملك الفرد حق التصويت الحر دون عوائق أمنية أو وظيفية، وأن يكون للفرد حق الاختيار بين المرشحين والأحزاب، وأن تكون هذه الحرية كاملة دون إكراه أو تسلط، ويجب أن تتاح الفرصة الكاملة للفرد لأن يصل إلى مقره الانتخابى وأن يختار بحرية كاملة، كما يفترض لكى تكون الانتخابات حرة ونزيهة أن يتم الاستبعاد الكامل لأجهزة الأمن عن أى مشاركة فى العملية الانتخابية التى يجب أن تخضع خضوعاً كاملاً للقضاء أو لهيئة مستقلة تؤمن لها النزاهة الكاملة، دون استبعاد لمشاركة منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية لتأكيد الثقة فى حرية ونزاهة تلك الانتخابات.

هذه الحريات العامة التى يجب أن تتاح للمؤسسات الديمقراطية تتكامل مع ضرورة تأمين الحريات الخاصة للأفراد: حرية الفكر، وحرية الاعتقاد، وحرية الاختيار، وحرية الوصول إلى المعلومات، وحرية الانتماء الحزبى والاختيار السياسى، وحرية التظاهر. هذه الحقوق والحريات العامة والخاصة هى التى تعمق التحول الديمقراطي وتحقق الإصلاح اللازم فى مصر والدول العربية.

٢- الشفافية

وتعنى توفر المعلومات الدقيقة فى مواقفها، وإساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد فى اتخاذ القرارات

الصالحة فى مجال السياسات العامة. وتبرز أهمية توفر المعلومات الإحصائية والبيانية عن السياسات المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام فى تصويب السياسات الاقتصادية والمالية وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، مثل البنوك، المصدر الرئيسى لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بطريقة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة الشعبية فى مراقبة الأداء الحكومى وأداء المؤسسات الخاصة والعامة فى الدولة.

٣- المحاسبة والمساءلة

وتعنى وجود قواعد وضوابط قانونية تتيح الحق الكامل والحرية الكاملة فى المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين فى وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدنى والقطاعين العام والخاص، والحق الكامل دون قيود أو ضغوط فى محاسبة ومساءلة كبار المسؤولين عن اختياراتهم السياسية وقراراتهم وإدارتهم للموارد العامة، والحرص على فصل الشأن العام عن الشأن الخاص، وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين.

فبغياى الشفافية الكاملة فى إظهار المعلومات والحقائق حول الموارد العامة والإنفاق العام والسياسات الاقتصادية، وممارسات السلطة وبغياى حق المجتمع بمؤسسات الديمقراطية فى ممارسة المحاسبة والمساءلة الكاملة للنخب الحاكمة والمؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية وكل مؤسسات السلطة وأجهزتها تكون النتيجة المؤكدة هى الفساد السياسى والمالى وشيوع المحسوبية والرشوة وتخريب الحياة السياسية والاقتصادية وتشويه العملية الديمقراطية. فإذا لم تكن هناك ثقة كاملة لدى المواطن فى نزاهة النخب الحاكمة والمؤسسات، ولم تكن لديه القدرة والحق فى التمكين من محاسبتهم أى كانت مواقعهم وأيا كانت شخصهم لن تكون هناك ثقة فى النظام السياسى الذى سيقى متهما بالفساد والتخريب يهدد شرعية نظام الحكم ويشجع على الخروج عن النظام وتهديد الاستقرار.

٤- اقتران الديمقراطية بالعدالة القانونية والاجتماعية

غياب العدالة القانونية والعدالة الاجتماعية يؤدى إلى انحراف عملية التحول الديمقراطى. خصوصا إذا كان التركيز يتم حول أولوية الليبرالية الاقتصادية دون الليبرالية السياسية. مثل هذا الانحراف يؤدى إلى تقويض كل محاولات الإصلاح السياسى. ولذلك فإن التوسع فى العملية الديمقراطية والليبرالية يجب أن يقترن بتوسيع فى مفهوم العدالة وفى ممارسة العدالة. فالعدالة يجب ألا تقتصر على فض

المنازعات بواسطة الاحتكام إلى القانون دون تمييز بل يجب أن تركز على مبدأ التكافل الاجتماعى؛ فيصبح من واجب النظام الحاكم تأمين قضايا الاحتكام المنصف للقانون وتأمين الحاجات الاجتماعية للمواطنين؛ أى تحقيق العدالة الاجتماعية بالحد من التفاوت الاجتماعى من ناحية وزيادة فرص المشاركة العادلة فى الثروة الوطنية من ناحية ثانية، والحرص على تحقيق الفرص المتكافئة للمواطنين من ناحية ثالثة.

٥- اقتران الديمقراطية بالمساواة والمشاركة السياسية

غياب المساواة عن الديمقراطية يجهض عملية البناء الديمقراطى الجديدة والمساواة المطلوبة هى المساواة العادلة تماما مثلما أن الحرية المطلوبة هى الحرية العادلة، وهنا يكتسب الإصلاح السياسى الكامل مفهومه الحقيقى فالديمقراطية الحقيقية لا تعرف التمييز بين الأشخاص. وتقضى المساواة أن تصبح القوانين عامة وأن تطبق على الجميع على أساس الكفاءة الشخصية لا على معايير المحابة التقليدية، لذلك يتجه بعض الباحثين إلى اعتبار المساواة القيمة السياسية المناظرة للمدينة وأن السعى من أجلها ومن أجل تحقيقها هو جوهر سياسات الإصلاح.

كما يستلزم البناء الديمقراطى الجديد تعميق وتأسيس المشاركة السياسية لكافة القوى والاتجاهات السياسية ووجود مؤسسات سياسية جديدة مثل الأحزاب السياسية وال نقابات وجماعات الضغط لتنظيم تلك المشاركة.

فالمشاركة السياسية التى تعنى بوضوح تنظيم جهود المواطنين لاختيار قياداتهم والتأثير فى صنع وترشيد السياسة العامة تختلف عن عملية "التعبئة" التى تقوم بها النخب الحاكمة، وغياب المشاركة السياسية يفقد المجتمع فرصة كبيرة لتوسيع وتأكيد الولاء الوطنى واستيعاب المواطنين ضمن مؤسسات النظام السياسى وتحقيق الاستقرار وترجع أهمية تعميق المشاركة الجماهيرية الفعالة فى النشاط السياسى إلى أنها الوسيلة الأساسية لتحقيق المساواة كقيمة سياسية عليا فى المجتمع.

٦- ترشيد السلطة

بمعنى إحلال سلطة سياسية واحدة مدنية وقومية محل العديد من السلطات التقليدية والدينية والعائلية. والعرقية. وهذا يعنى أن الحكومة يجب أن ينظر إليها كنتاج بشرى كما أن إيجاد مثل هذه السلطة يستلزم أولا أن يكون الإنسان هو المصدر الأساسى للسلطة العليا، ويستلزم ثانيا أن تكون الطاعة للقانون الذى ينبغى أن تكون له الأولوية فى الإلزام على غيره من أية مصادر إلزامية أخرى.

ترشيد السلطة يعنى أيضا تأكيد السيادة الوطنية للدولة فى مواجهة أى نفوذ خارجى أى إلغاء كل مظاهر وأسباب التبعية للخارج، وفى مواجهة أى قوى أو فئات داخلية لها علاقات أو ارتباطات بالخارج وبالتحديد التى تعتبر بمثابة الأدوات الاجتماعية للتبعية. كما يعنى كذلك تحقيق التكامل الوطنى بكافة أبعاده وتركيز السلطة فى أيدى الهيئات والمؤسسات السياسية الوطنية دون غيرها من المؤسسات الفرعية التقليدية.

إن هذه الضوابط الست كفيلة بتأمين عملية البناء الديمقراطى المطلوبة الآن فى مصر، والتى يمكن عن طريقها بناء المجتمع الصالح الذى نريده، مجتمع العدل والحرية الذى يعد بمثابة "عقد اجتماعى سياسى" جديد لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم تتحدد من خلاله الحقوق والواجبات للحاكمين والمحكومين دون تجاوز أو طغيان ضمن عملية تحديث شاملة للمجتمع والدولة فى مصر قادرة على الانتقال بها من عهود التخلف والاستبداد والتبعية إلى مستقبل مفعم بالحرية والعدالة والجدارة فى تبوء مكانة متقدمة بين الأمم والشعوب.

مشروع

حول المرحلة الانتقالية وبرنامجه

والانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية

فى ظل المعطيات الراهنة

أ- ورقة حول مشروع المرحلة الانتقالية

رغم أن التعديل الدستورى المشوه والمزور والجزئى (المادة ٧٦) الذى اصطنعه النظام بهدف الالتفاف على مطالب الشعب فى الحرية والديمقراطية ألغى وأغلق عمليا باب الترشيح والمناقشة الحقيقية على منصب الرئيس؛ ومن ثم صادر أى إمكانية لانتخابات رئاسية تتوافر فيها أدنى وأبسط شروط ومعايير التعددية والنزاهة، ورغم أن هذا التعديل والتشريعات والقوانين التى مرتت بعده (مباشرة الحقوق السياسية وقانون الأحزاب) فضلا عن رفض الاستجابة لمطالب قضاء مصر سواء فيما يتعلق بإقرار تشريع جديد للسلطة القضائية يكفل ضمانات استقلالية أو إدخال تعديلات على قوانين الانتخاب تتيح إشرافا قضائيا حقيقيا وفاعلا على كافة مراحل العملية الانتخابية ما يؤكد عناد وإصرار نظام الرئيس حسنى مبارك على إبقاء حالة اغتصاب السلطة والسطو على الدولة والفرق فى أوهام إمكانية تأسيس نظام حكم ديمقراطى عائلى ينحصر فى أسرة مبارك.

على رغم ذلك كله فإن الحركة المصرية من أجل التغيير - بصفتها فاعل رئيسى الآن فى المعركة من أجل الديمقراطية فى البلاد - ليس بوسعها التغاضى وعدم الاستعداد لسيناريو محتمل قد تفرزه أوضاع الاحتقان الراهنة والتأزيم السياسى المتزايد الناجم عن الانفراج المتهور لجماعة الحكم فى الاتجاه المعاكس للمطالب الشعبية أى احتمال أن تتقدم قوى فى المجتمع أ الدول لمحاولة إنقاذ الوضع والتدخل فى سياق الحوادث "بصيغة" مرحلة حكم انتقالي بدعوى تهديد الطريق وتوفير البنية المناسبة للتغيير والتطوير الديمقراطى فى البلاد.

وللتفاعل مع احتمال سيناريو من هذا النوع فإن الحركة لابد أن تتخبط على نحو عاجل فى حوار وطنى حول شروط ومطالب أربعة ترسم من البداية ملامح هذه المرحلة الانتقالية، وتضمن تحقيق أهدافها وهى:

الشرط الأول: سقف زمني محدود لهذه المرحلة (قد يكون عاما أو عامين) وفي كل الأحوال لا يجب أن تصل إلى مدة الولاية الرئاسية المعمول بها حاليا (٦ سنوات).

الشرط الثاني: الإلغاء الفوري لحالة الطوارئ وإطلاق كل المعتقلين والمساجين السياسيين (في غير قضايا العنف التي صدرت فيها أحكام من المحاكم العادية).

الشرط الثالث: تشكيل حكومة ائتلاف وطني تتولى رئاستها شخصية وطنية مستقلة. وتضم شخصيات تعكس تنوع الطيف السياسي والفكري في المجتمع على أن يتضمن خطاب تكليفهم نصا صريحا يؤكد أن مهمتها الأساسية توفير البنية المناسبة لانتخابات (تشريعية أو جمعية تأسيسية) نزيهة وشفافية. وهي ما يتطلب الآتي:

أ- فك ارتباط الدولة وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة بالحزب الحاكم وجماعة الحكم الحالية، واتخاذ ما يكفي من إجراءات لضمان حيادها تجاه المرشحين جميعا مهما كانت انتماءاتهم السياسية.

ب- إدارة إعلام الدولة (صحافة وإذاعة مرئية ومسموعة) بما يكفل موضوعيتها وحيادها، و تكافؤ فرص الدعاية السياسية عبرها لكافة المرشحين.

ج- العمل (إجرائيا وتشريعيا) على كفالة الإشراف القضائي الكامل على كل مراحل العملية الانتخابية وفقا للآلية إلى قررها قضاء مصر في جمعيتهم العمومية الطارئة التي عقدت في ٢٠٠٥/٥/١٣، بما في ذلك تعديل قانون السلطة القضائية القائم (بمراسيم رئاسية تعرض ذلك على الهيئة التشريعية المنتخب في حالة عدم وجود برلمان غير مطعون في شرعية انتخابه)، وعلى هذا الصعيد تعمل حكومة الائتلاف الوطني المؤقتة على تنظيم نوع من الرقابة والملاحظة العالمية للانتخابات، وتوفير آلية تسمع باستقبال فرق مراقبين تابعين لمنظمات غير حكومية أو منظمات إقليمية أو فرق تابعة للأمم المتحدة.

ب- الملامح الرئيسية لبرنامج المرحلة الانتقالية

أولاً: إلغاء كافة التشريعات المقيدة للحريات العامة بما يكفل لكافة فئات وطبقات الشعب التمتع بحرياته وحقوقه كاملة دون مصادرة أو قيود، بما في حق التنظيم والاجتماع والتظاهر السلمي والإضراب وإنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإطلاق حرية التنظيمات النقابية المستقلة المهنية والعمالية والاتحادات

الطلابية ونوادي هيئات التدريس في الجامعات وتحسينها جميعا ضد كافة صور الهيمنة والتدخلات الحكومية والأمنية.

ثانيا: إطلاق حرية تأسيس الأحزاب السياسية بغير قيود إلا ما يتعارض مع مبدأ سلمية العمل السياسي ومبادئ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو العقيدة أو الدين أو العرق، وقصر الرقابة على التزام هذه المبادئ على القضاء الطبيعي.

ثالثا: تعديل شامل لقوانين الانتخابات مباشرة الحقوق السياسية لسد كل الثغرات التي ينفذ منها المزورون لإرادة الشعب.

رابعا: كفالة كل حريات التعبير وإزالة القيود التشريعية الإجراءات المختلفة التي تكبلها وتحسينها من أى عدوان عليها. وكذلك إطلاق حرية الصحافة وضمان نموها وازدهار وإلغاء ترسانة التشريعات الشاذة التي تحاصرها بما فى ذلك القيود على حرية إصدار الصحف.

خامسا: فك ارتباطك الدولة وأجهزتها المختلفة بما فيها الإعلام الرسمي (الصحافة والإذاعة المرئية والمسموعة) بأى جماعة سياسية فى الحكم أو خارجه وإرساء دعائم حيادها واستقلالها وموضوعيتها.

سادسا: كفالة الاستقلال الكامل للسلطة القضائية وإقرار التشريع الذى أعده القضاء بواسطة نوابهم.

سابعا: كفالة استقلال الجامعات ومراكز البحث العالمى، وإنهاء كافة صور التدخل الأمنى والحكومى فى شئونها، وإعادة العمل بقواعد انتخاب الأساتذة لرؤساء الجامعات وعمداء إكليات ورؤساء الأقسام العلمية.

ثامنا: إنهاء السيطرة الأمنية والحكومية على المحليات ومجالسها المنتخبة والتي جعلت منها قاعدة لمؤسسة الفساد التي توحشت وتوغلت فى الدولة والمجتمع والعودة لنظام انتخاب للعمد ومشايخ القرى والنواحي بالاقتراع السرى المباشر.

تاسعا: الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية تتولى صياغة دستور جديد للبلاد، يرسى دعائم دولة القانون وإقرار الحريات العامة والفردية وكفالة حمايتها ويؤكد مبادئ المساواة فى حقوق المواطنة بغير تمييز، ويقرن المكتسبات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى استقرت فى ضمير الشعب المصرى عبر مراحل نضاله الطويل.

ولا شك أن الإنجازات الناجح لهذه الخطوات على طريق الحرية والنهوض الديمقراطي سوف تكسب مصر حصانة وقوة تستمدّها من إدخال النقل الشعبى فى المعادلة، الأمر الذى سيمكنها من إعادة تأهيل وترميم دورها القيادى والرائد فى محيط أمتها والإزالة التدريجية لآثار عهد الانحطاط الطويل الذى أزاح مصر وشعبها عن كل تأثير إيجابى فى قضايا الأمة، وهمش دورها وغيبه تماما عن خارطة الإقليمية والدولية.

مناقشات

سيد عبد الراضي: أحيى د. محمد، ولكن لم تحدث مطلقاً عن الدين مع أنه اللاعب الرئيس اليوم في الساحة، ومن وجهة نظري الإمبريالية الأمريكية تقتطف الإسلام. والإخوان المسلمين يقاتلون في العراق الاستعمار الأمريكي، والإخوان المسلمين في سوريا يصطفون خلف عبد الحميد خدام في مواجهة الديكتاتور الذي هناك، وليس من أجل الديمقراطية. ونداءات الإخوان بعد النجاح في مصر للغرب أنه "لا تخاف"، تسير على نفس النهج، وتكوين منظمة ديمقراطية بالاشتراك بين عصام العريان، وسعد الدين إبراهيم نثير علامة استفهام.

مصطفى مجدي الجمال: في البداية لدى ملاحظة شكلية وهي فكرة الحكم الصالح لأن تعبير الحكم الصالح الذي صكه البنك الدولي، بمواصفات معينة، لذا نحن نسميه الحكم الديمقراطي، لأن للأسف الترجمات لكلمة Governance في خطاب البنك الدولي معناه الحكم الصالح، فأصبح أي قارئ متوسط يذهب ذهنه عندما يسمع كلمة الحكم الصالح إلى مفهوم البنك الدولي في حين أنه مختلف تماماً عن مفهومك.

طبعا أنت قدمت مشروعاً متكاملأ لعقد اجتماعي سياسي، ولكن هذا المشروع لا يجرى في فراغ، هناك خطرين حقيقيين يحقبا بأي مشروع ديمقراطي في مجتمعاتنا، الخطر الأول احتمال أن توجد دولة دينية، الثاني يوجد حكم عسكري، والتجارب هي التي تؤكد ذلك.

نحن أمام معضلة أو تناقض بين أن ندعو كل التيارات أن تعبر وتحكم وبين أن يصل ذلك إلى دولة دينية. بمعنى أن من حق الإخوان المسلمين أن يحصلوا على ما يشاءون من أصوات وأن يعملوا ويحركوا في المجتمع، ولكن يكون هناك عقد اجتماعي ما يحول دون قيام دولة دينية، بمعنى أن أحد أطراف اللعبة إذا تمكن من خلال فاعليات هذه اللعبة أن يقلل اللعبة كلها، لا؟؟؟ يكون مسموحاً له في المجتمع أن يعمل.

الخطر الآخر المؤسسة العسكرية المصرية، لأن دائماً أي ديمقراطية يجب أن تقوم على أن المؤسسة العسكرية تصبح مؤسسة مهنية لها دورها المهني، وأيضاً واجبها الدستوري هو حماية النظام الديمقراطي الذي يقوم عليه.

طه طنطاوي: أشرت إلى الجانب الاجتماعي، وهذه إشارة لم تجئ بالحجم السذي يمكن أن يتصور أن تأخذ حيز الإصلاح الاجتماعي بجانب الإصلاح السياسي. الإصلاح السياسي كما ذكر أ. مصطفى في معظمه خطاب عولمي، أي الإصلاح السياسي والديمقراطي... إلخ. فعندما تشير إلى ضرورة امتزاج الإصلاح الديمقراطي بالإصلاح الاجتماعي... كيف؟ يعنى تطلع من مجرد الآليات الديمقراطية إذا كانت هي التي ستحقق حالة الإصلاح الاجتماعي أم أن هناك آليات ضروري أن تتم لعملية المزج الاجتماعي بالمزج السياسي.

خالد حمزة: أرجو في المحاضرات السابقة أن يكون معنا عمال وفلاحين وبائعين وتجار وحرفيين... إلخ، أي المعنيين، أدوات التي ستفد لنا أي مشروع تقدمي.

وفي رأيي أن في دعوتك للمساواة والعدالة دعوة عامة، على أي أساس سوف نعمل مساواة؟ على أي نظرية؟ يظل هذا المعنى غامض ما لم نضع الأسس والنظرية التي ستحقق لنا هذه المساواة. وفي تصوري أن المساواة الحقيقية في الاشتراكية العلمية، ويجب أن نكون واضحين إذا كنا فعلاً رواد مساواة وعدل فطريقنا هو الاشتراكية العلمية، وإن كنا نحن الآن ما زالت بيننا وبينها مسافة. وحجر الزاوية في تنفيذ أي مشروع نتفق عليه هو تنظيم الشعب المصري، الشعب المصري غير منظم، وفشلت النخبة السياسية في تنظيمه، فهو ليس له أحزاب حقيقية، لا يوجد حزب يعبر حقيقة عن طبقة شعبية أو له علاقة بطبقة شعبية أو قادر على إقناع وتحريك الشارع، وطالما هذا العجز موجود فأى مشروع أيا كان سيكون شيئاً غير قابل للتنفيذ.

تكلم د. محمد بسرعة عن كفاية، وكفاية تركز على الجانب السياسي (وأنا أحد أعضائها والناشطين فيها)، ومهمة بعض الشئ الجانب المعيشي للجماهير، وهذا هو الذي سيحرك الناس، وبالمناسبة للنسور الجديد لا بد أن نراه جمعية تأسيسية منتخبة، ولكي تكون هذه الجمعية قادرة على الوجود لا بد أن يحصل الشعب المصري على حقوقه المنهوبة السياسية والديمقراطية، وإن المعركة طويلة، وليست معركة أنية.

تعقيب د. محمد السعيد إدريس

كنت قد تعمدت الاختصار في حديثي حفاظاً على الوقت، وطمعاً في مزيد من المناقشات، لأن في تصوري أن الفكر في حاجة إلى المزيد من الإثراء والمناقشة. الجزء الخاص من الموقف من الدين، وعلاقة الدين والدولة، المفروض أن تكون منظمة وفق ما نتحدث عنه في إطار التجربة الديمقراطية الحقيقية لأننا عندما نتكلم عن التحول الديمقراطي، هناك سلبيات له، وعشق المجتمع المصري الآن وتطلعه إلى الحرية. يجب أن نكون واعين تماماً أن الحرية انتكست في مجتمعات ظهرت فيها هذه التجربة، وما يحدث هناك في الولايات المتحدة الأمريكية من ارتداد وانتكاسة للتجربة الديمقراطية يجب أن يقنعنا أنه لا بد أن يكون هناك ضوابط للحرية وهذا ما أكدته في حديثي عن الحرية العادلة. الحرية لا يمكن أن تكون حرية مطلقة. ومفهوم الحرية العادلة واضح ومحدد في الورقة التي أعدتها، وبالتالي أحد الضمانات المهمة في مجتمع الحرية العادلة، هو الحرية الدينية بمعنى أن كل إنسان حر في معتقده الديني، ولكن الأهم من هذا، ضمان الضوابط، نتكلم عن رقابة ومساءلة وشفافية؛ ألا تتحول الدولة إلى دولة دينية، هناك فرق بين أن أكون رجلاً متديناً، وأن أحول الدولة إلى دولة دينية. يمكن أن يكون هناك حزب له مرجعية دينية، وهناك أحزاب لها مرجعية سياسية اشتراكية، أو مرجعية سياسية ليبرالية، كل هذا حق من الحقوق، بشرط ألا يتحول إلى مجتمع ديني.

بالطبع أنا تعمدت عدم التعرض لمسائل ممارسات علاقة الإخوان بتيارات أخرى، لأنني منحاز جداً لأن من حق الإخوان إذا أرادوا أن يكونوا حزباً سياسياً له مرجعية سياسية، هذا حق متاح لهم شرط ألا يكون هناك تمييز داخل هذا الحزب على أساس الدين، بمعنى أن يكون الحزب مفتوحاً لكل المواطنين المصريين دون تمييز بين المسلم وغير المسلم في المجتمع المصري.

أما مفهوم الحكم الصالح، فكثير من المصطلحات افترقت مدلولها ومعناها، ونحن نستطيع أن نتحدث عن مفهومنا لما نريد، أنا لا أتحدث عن حكم ديمقراطي، لأنني لا أريد فقط حكماً ديمقراطياً، إذا كانت الآن هي موجة الديمقراطية، فهناك موجة الحقوق الاجتماعية التي يجب أن تنشأ، ويجب أن تستعيد مكانتها في المجتمع المصري، مجتمع ديمقراطي كما هو موجود الآن، وإصلاح سياسي، لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تكون له إيجابية حقيقية دون أن يكون مجتمعاً يؤمن الحقوق الاجتماعية للمواطن المصري، وبالتالي أنا لا أريد فقط مجتمعاً ديمقراطياً، وإلا

أكون قد تحولت من معسكري، من معتدي، كقوة يسار إلى أني ارتكبت عن المفاهيم والمبادئ الحقيقية التي أعتقد أنها مثلى بالنسبة للمجتمع المصري. وتصوري أن القناعة الأساسية الآن من خلال تجربة قرن كامل من الممارسة السياسية في المجتمع المصري، لم يعد ممكناً بأي حال من الأحوال الاكتفاء بالحرريات الديمقراطية لبناء مجتمع حقيقي في مصر، ولا يمكن إهدار الحريات الديمقراطية لحساب مجتمع عدالة أو مساواة، لابد من تحقيق الركينتين الأساسيتين، مجتمع العدل و مجتمع الحرية. وتعبير "صالح"، هو الإنسان الصالح، والمجتمع الصالح هو الذي تتوفر فيه كل المقومات الخلقية، التي تحقق كل القيم العليا، كلمة "صالح" بالنسبة لي هو "المثالي"، وليس التعبير الدارج عند البنك الدولي.

أما فيما يتعلق بالمساواة والاشتراكية العلمية، أتفق معك في أن الاشتراكية العلمية تحقق المساواة، لكنها تحقق المساواة العادلة من وجهة نظري. وتجربتي الفكرية مع المساواة العادلة وليست مع المساواة الواردة في الفكر الاشتراكي العلمي. وتجربة قرنين أو ثلاثة قرون من العمل السياسي والتطورات تؤكد أمرين؛ الأول هو أن الرأسمالية التقليدية لم تعد قائمة، ولا يمكن أن تستمر كما هي، وهناك تطوير فيها وأعتقد أن الفكر الكينزي وغيره كان تطعيما مهما جداً للفكر الرأسمالي التقليدي، والآن نحن أمام تجارب، ربما تكون انتكاسات، فالليبرالية الجديدة ربما تكون انتكاسة لفكرة الليبرالية، هو اقتران الليبرالية بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية، وعسكرة الديمقراطية كما هو موجود الآن، أيضاً بالنسبة للاشتراكية، الاشتراكية العلمية الكلاسيكية كما هي واردة في مؤلفات عظيمة. لكن التجربة العلمية أكدت أن هذه التجربة لا يمكن أن تحقق كل مقومات المجتمع الصالح الذي يمكن أن يسعى الإنسان، وبالتالي فإن من يسعى للتجربة الديمقراطية مقترنة بالتجربة الاشتراكية أو بتجربة العدالة يجب أن يكون واعياً بالممارسة العملية. التجربة الأفضل الآن التي تأكدت إمكانية تحقيقها هي ضرورة الموازنة بين الفكر الديمقراطي الليبرالي وبين الفكر الاشتراكي في مجتمع العدل والحرية.

ولتحقيق مجتمع المساواة العادلة، أنا طرحت ضوابط محددة، ولكن مؤكد هناك ضوابط أهم. وعندما تكلمت عن مجتمع المساواة العادلة وهي المساواة القانونية، وتمكين المجتمع من تحقيقها بشكل يحقق التوازن للمجتمع السياسي في مصر وهو غير موجود الآن. الأمر الثاني هي العدالة التوزيعية، أي أن الثروة

الوطنية لا تكون حكراً على فئة من الفئات، ولكن يجب أن تكون هناك مجموعة من القوانين تفرزها التجربة العملية، وتؤدي إلى تحقيق العدالة التوزيعية بين المواطنين بما يحقق المساواة العادلة دون أن يكون هناك مستويات عالية من الدخل، ومستويات إفقار. وأن يكون توجه المجتمع وسياساته نحو كل الفئات الاجتماعية دون تمييز. ولكن ما نراه الآن هو مجتمع منحاز لطبقة الأغنياء دون الفقراء واختفاء الطبقة الوسطى، الآن تفاقمت الفجوة وتعمقت بين الأغنياء الذين ازدادوا غنى وعدداً والفقراء الذين ازدادوا فقراً وعدداً، وبالتالي لابد من وضع قوانين تضبط العدالة التوزيعية، بحيث يكون هناك حد أدنى للدخل وحد أعلى، الحدود تؤدي إلى ما سمي في تجربة عبد الناصر بتذويب الفوارق بين الطبقات.

أما فيما يتعلق بتجربة حركة "كفاية"، أعتقد أن كفاية عمرها لم يتجاوز العام والنصف، واستطاعت أن تكون صوتاً جديداً في المجتمع المصري، والآن هي في مرحلة إعادة بناء نفسها، ويقومون بأعداد مؤتمر تأسيسي حقيقي للحركة يستفيد من تجربة الأداء الانتخابي لأحزاب المعارضة، يستفيد من الدروس التي استخلصت من تجربة "الجبهة الوطنية للتغيير"، ومواقف أحزاب المعارضة، وصراعاتها داخل هذه الجبهة. هناك قناعات تراها "كفاية" أن التغيير لن يتم بشكل كلاسيكي، كما هو موجود الآن في تجربة الانتخابات ضمن استمرار الأوضاع على ما هي عليه، لكن التغيير يتم وفق البرنامج الذي تحدثت عنه، أولاً: البداية الحقيقية أن يكون هناك مجموعة من القواعد الإجرائية تهيئ المجتمع المصري للدخول إلى مجتمع الديمقراطية الحقيقية بضوابطها منها إلغاء حالة الطوارئ، ووضع قيود على مؤسسة الرئاسة، تهينة الأوضاع بالنسبة للجهاز القضائي في مصر، ثم البدء في التجربة الحقيقية للتحويل الديمقراطي التي تبدأ بالدستور، وهو يعنى تشكيل حكومة محايدة تكنوقراطية تؤدي إلى انتخابات لجمعية وطنية تضع دستوراً ديمقراطياً حقيقياً ثم تشرف هذه الحكومة المحايدة على إجراء انتخابات نزيهة، وتضع مجموعة من القوانين منها قانون الانتخابات بما يكفل تمكين المواطن المصري من اختيار من يحكمه بحرية وديمقراطية، وتؤمن الانتقال السلمي للسلطة وتداول السلطة بين القوى السياسية المصرية المختلفة، ثم يتولى الحكم القوى السياسية التي تحقق المقاعد الكبيرة؛ على أن يكون في الدستور الذي نريده كل الضمانات التي تحدثت عنها، وأن يكون هناك ضوابط فيما يتعلق بتحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة القانونية دون الاقتصاد على تجربة الحكم الديمقراطي

د. عبد المنعم عبيد: هناك في نظري أشكال من الشلل السياسي تم بمقتضاها تفكيك الحركة النقابية والعمالية، وتحول المجتمع المدني كبديل للعمل السياسي بحيث المسألة أصبحت كموائد الرحمن، وأيضاً هناك سياسيات الرحمن حول العمل الخيري، والمجتمع المصري يريد جمعيات خيرية أكثر من منظمات سياسية، وهذا الوضع الخطير أدى إلى إشكالية كبيرة في المجتمع المصري فماذا سنفعل لكي نفعل هذا؟

النقطة الثانية: أنه لا يكفي الكلام على أن أسمح بأن يكون الإنسان متديناً، لكن لا أسمح بتكوين دولة دينية، الإشكالية الإسلامية، كل الإسلام السياسي الموجود في المنطقة العربية هو الحاكمية وعملية الحاكمية، وفي الحقيقة لم أجد جهوداً للتخلص منها بصورة كاملة بحيث أن يكون الإسلام السياسي فيه نوع من الديمقراطية التي تسمح له بتداول السلطة، وللأسف ليس هناك آليات في هذا الاتجاه.

النقطة الثالثة: أن تجربة الاشتراكية العلمية فيها جزئية أخرى تتعلق من جانب بمواجهة ديكتاتورية البرجوازية، وهذه مرحلة انتهت، لكن نظل فكرة الاشتراكية العلمية مهمة ولا أرى فروقاً بينها وبين فكرة المساواة التي تحدثتم عنها. وأرجو أن تعيد النظر في التفرقة المفتعلة ما بين الكلام عن المساواة العادلة وبين تجربة الاشتراكية العلمية، فلست مقتنعا بما قدمته من فروق. ومستعد أن أتكلم فيها فيما بعد.

د. سيد سالم: إن كلمة الديمقراطية قد استخدمت إلى درجة.....، وقد استخدمت مع سيطرة اليد الأمريكية، وكأنهم يعلمونا هذه الديمقراطية، مع أنني أتصور أن الشعور الذي يجب أن يرفعه اليسار هو كلمة العدالة الاجتماعية، وهي قد تتحمل في جوهرها العدل الاجتماعي والديمقراطية الحقيقية.

د. محمد السعيد إدريس: أنا متفق مع حضرتك أنه توجد حالة انتكاسة حقيقية وهروب من الواجبات التي يجب أن نقوم بها فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، لأن الأحزاب قائمة على فكرة السلطة. وهذا ما يميز بين الحزب السياسي والنقابة، فالحزب السياسي يجب أن يسعى إلى السلطة، لكن منظمات

المجتمع المدني أو المجتمع الأهلي وبالذات الجمعيات الخيرية قامت ليس فقط للعمل السياسي، ولكن للإحلال محل الدولة في وظائف الدولة. فأنت لديك دولة تتحول إلى الهروب من كل وظائفها، وترتكز إلى مؤسسات بديلة تقوم بهذه الوظائف، فمثلاً على مستوى العلاج هو مع مؤسسات أهلية ويتيح المجال للبديل حتى لو كان هذا يؤدي إلى سلبات سياسية من منظور آخر هو يدفع ثمنها والمجتمع يدفع ثمنها، فالسلطة مثلاً كانت سعيدة بالدور الخيري للجمعيات الدينية فيما يتعلق بالمستوصفات أو العلاج والخدمات التي تقدم. وفي النهاية ثبت أن هذه المساعدات تخلق شرعية سياسية، وولاءً سياسياً دفع الحزب الوطني ثمنه قبل أي قوى سياسية أخرى. والدولة تهرب من مسئوليتها التعليمية، على مستوى كافة الخدمات، فكل الحقوق الاجتماعية للمواطن المصري التي تحققت له فترة زمنية معينة بدرجة أو بأخرى وكان يسعى لتطوير هذه الحقوق، ثم هدر هذه الحقوق، حتى الوظيفة الأمنية، المجتمع المصري يعاني من خلل، لأن الوظيفة الأمنية تحولت إلى أمن سياسي للطبقة الحاكمة ليس إلا؛ أما أمن المواطن فلم يعد موجوداً، ومن يريد أن يؤمن نفسه، فليصغى إلى شركات الأمن الموجودة. غياب دور الدولة يؤدي إلى ظهور قوى سياسية تحل محلها، وهذا هو التطور الخطير الذي يجب أن تكون أمامه وقفة مهمة عن طريق تفعيل القوى السياسية أو تفعيل العملية السياسية داخل المجتمع. وهذا لن يتم إلا بخلق بيئة مواتية للعمل السياسي الديمقراطي الحقيقي. وهذا يتطلب أولاً، كما ذكرت، إلغاء حالة الطوارئ، إتاحة الفرصة لحرية التعبير، تأسيس الأحزاب السياسية بقانون أحزاب جديد، وهناك أكثر من اجتهد متعلق بقانون الأحزاب، إلغاء لجنة الأحزاب أولاً، وأن يكون تأسيس الحزب بالإخطار، وألا يكون حزباً عسكرياً، أو طائفياً، أو دينياً ما عدا ذلك هو حزب مطروح. ويجب أن تكون هناك جهة قضائية سريعة هي التي تفصل، وليس الحزب الحاكم هو الذي لديه هذه الشرعية.

أما ما يتعلق بمسألة المساواة العادلة والمساواة الواردة في الاشتراكية العلمية، في تصوري هناك فرق كبير، فمجتمع الفكر الاشتراكي العلمي يقوم على التمييز، فهو مجتمع يقوم على ديكتاتورية البروليتاريا، ولكن القوى الطبقة الأخرى أين هي؟ أين عدالة القوى الاجتماعية الأخرى؟ أعتقد أن هناك اجتهادات داخل المدرسة الاشتراكية واردة وأنا أحترمها احتراماً شديداً، ولكن تصوري أننا نحن الآن في حاجة إيداع وطني يستفيد من كل التجارب الفكرية، الاشتراكية والليبرالية، ويؤسس

مفهوما وطنيا، وعيا بالمبادئ، والتزاماً بالمبادئ ولكن اجتهداً في تأسيس للشكل، يعنى أننا ملتزم بفكرة العدالة والمساواة والحرية ولكن يجب أن نطبقها بما يؤمن المجتمع المصري نحو انتقال وتحريك المجتمع بما يؤمن العدل القانوني والاجتماعي الذي نفتقده، ويؤمن أيضاً مجتمع الحريات.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نسمح أو نقبل كاشتراكيين أن يكون موقفنا مجرد دعوة إلى التجربة الإصلاحية على منظور سياسي ديمقراطي، مع تجاهل السبيل الحقيقي لتأمين المجتمع وتأمين تطوره وتقديمه هو العدل الاجتماعي والقانوني.

حلمي شعراوي: يجب أن نفكر بعد هذا الكلام في أننا بصدد الحديث دائماً عن مشروع وعن فكرة بديل كبير لهذا المجتمع، ومن ثم نريد أن نطرح سوياً كل الأساسيات المفروضة، يعنى أنا مثلاً أبداً بتصور أن لا أحد يعالج فكرة بديل أو عقد اجتماعي جديد بدون تصور طبيعة المشروع السياسي، الذي نسميه المشروع الوطني بمعنى للوطن حتى وليس لـ Nationalist، نحن أمام مشروع هذا المشروع الآن في منطقة. وهذه دائماً مشكلتنا حتى من "كفالية" للأحزاب للانتخابات الأخيرة، لا يوجد تصور للعالم الخارجي أو للمنطقة هل هي عربية أم عالم ثالثة، أو جنوب جنوب.....، في هذا الإطار كل عنصر في هذه المنطقة- إذا تصورنا العالم الخارجي جيداً- فكل عنصر فيها له مشروع وهو المشروع الوطني أو القومي، وهذا المشروع الوطني يريد تصور للعالم، المنطقة العربية تحديداً دون غيرها تمر مرة أخرى بمرحلة شبه كولونيالية، أو سمها إمبريالية، لأن أماننا احتلالاً أجنبياً مباشراً، وأماننا استعمار استيطاني مباشر، وأماننا هيمنة إمبريالية، بالمعنى الجرامشي، والمعنى الكامل، إعلام وثقافة... إلخ، وإذا كان أماننا هذا بصيغة إمبريالية، فنحن في البدء أمام مشروع وطني، أو لهذا الوطن، وأقصد أيضاً وطني بالمعنى الناصري، بالمعنى النكرومي، بمعنى كابرال، كما تريدون. فإزاء هذا أتصور أن على "القوى الوطنية" أن تحدد نفسها أولاً، بمعنى أنها وطنية، وإذا هي وطنية لابد ستجد نفسها أمام ارتباطات في المفاهيم، اليوم ليست كل القوى ترى أن العلاقة بالخارج علاقة استعمارية، ولا السيطرة الأجنبية لها المعنى الإمبريالي..... والكلام الذي يوصف بأنه ديناصوري..... إلخ.

أنا مع تصور للعالم على أساس إمبريالية عالمية، وأننا في مواجهة الإمبريالية

العالمية كقوى وطنية. في هذه المواجهة أحدد عناصر لهذا المشروع يستهدف أساسا الاستقلالية، استقلال الوطن للمشروع المصري أو السوري، وكلهم يجرون وراء هذا الاستقلال إما استقلال اقتصادهم، أو استقلالية في القرار.. إلخ. وتحالفات جنوبية جنوبية تسند هذه العملية الوطنية، لأن مدرسة ما بعد الاستعمار، وما بعد الحداثة، التفكير، والتركيب، كلها بالإضافة لتكيف هيكلي، وتكيف سياسي وإصلاح سياسي كلها تصب في مجرى الوجود الإمبريالي، وبالتالي أقصد، كنقطة أولى، أن المتحدث عن البديل أو المشروع الوطني يبدأ بتحديد نفسه كيف يقبل هذه المفاهيم جميعاً.

النقطة الثانية: بالنسبة لمشروع العدل الاجتماعي، أرى أن الصورة التي وضعتها يكاد يكون معظمنا متفقين على طبيعتها كمشروع سياسي، وأنا طبعاً مع أ. مصطفى مجدي في التحفظ على الحكم الصالح لأن الكلمة أصبحت صكاً سينا السمة، كلمة البنك الدولي، فمهما كان مفهومك يجب ألا تضع نفسك في مشكل وتشرحه. لكن حتى عندما حاولت أن تشرحه لنا، ما زال مفهومك أخلاقياً بعض الشيء في السياسة، لأن حاكم صالح يعني رجلاً طيباً، زعامة طيبة أو مخلصاً بعض الشيء للوطن. ولو دخلنا في تفاصيل سنقول أن الإدارة المحلية في مصر كمنفذ لسلطة الجيش والبوليس في مصر تكون مشكلة، ولا يمكن أن يكون الحكم الصالح هو الحكم المحلي بهذا الشكل في مصر.

وسأتكلم عن الحكم في مصر وعلاقته بالاحتكارات الكبرى، ليست كشركات بالإضافة طبعاً لفكرة الرأسمال العالمي هذا، ولكن أقول إنه يوجد احتكار في الحياة الاقتصادية للثروة، وأسميه احتكار الثروات في مصر، وتعريفي للثروات يتضمن الثروة الاقتصادية، والثروة الاجتماعية البشرية، والثروة الروحية. الثروة الاقتصادية كلنا مسلمين أنها مركزة في الـ ٢٠% في أحسن الحالات، إذا أمام قوى اجتماعية كاملة هي الـ ٨٠% وبالتالي نريد فلسفة كاملة لليسار، والوطنيين، وللاستقلال الوطني لحماية الـ ٨٠%، قوانين الاشتراكية العلمية لآبد أن نتوسع في فهمها. وملاحظتي دائماً أن الماركسية قامت في ظرف تحليل فئات منتظمة، كعملية إنتاجية منتظمة. والعملية الإنتاجية اليوم أصبح فيها مهمشين ٥٠% خارج الصناعة، و ٥٠% بطالة، ٥٠% معوقين (٧ مليون في مصر) .. إلخ، وأقصد أن الـ ٨٠% توزيعهم ليس طبقياً بالمعنى الحرفي، ومع ذلك أنا في الاشتراكية العلمية ملتزم بالجدل الاجتماعي أين منشأ الصراع؟ ممكن يظهر في

غياب الصناعة في مصر أو غياب الزراعة، فلا يعقل لمجتمع مثل مصر الذي أنشأ الزراعة تاريخياً وتقدم في الصناعة في التاريخ الحديث، كل هذا غائب عنه، وبالتالي غائب على تشكيل القوى الاجتماعية. فإلى أي حد في مشروعك يمكن السبحث عن حملة المشروع الوطني؟ هل من عمال وفلاحين كما كنا نقول، أم جماهير مهمشة، أم جماهير في السلطة المحلية.. إلخ؟

نحن في مجتمع تصل به الظروف لاحتكار الثروة من قبل ٢٠%، وفي أمريكا أقل من ٢٠% بكثير، لكن هذه عملية رأسمالية حقيقية، ونحن ثروتنا في أيدي بيزنس، أي رجال أعمال يبيعونا، هدفهم البحث عن أسواق لبيع المصريين إلى العالم الخارجي، فنحن إذاً لسنا أمام رأسمال حقيقي، فأرجو أن نكون واضحين بالنسبة لموضوع الثروة، أين الثروة الوطنية ومن حملتها الذين نتفاوض معهم أو نتصارع في الجدل الاجتماعي معهم؟

والثروة الأخرى هي الاجتماعية البشرية، فمثلاً احتكار الذكور للسلطة في المجتمع. ويجب أن نطالب بحق النساء، احتكار الكبار، العواجز الذين يهيمنون على كل الأحزاب والحكومة، الذين فوق الـ ٦٠%، فطالب بحق الشباب..... وهكذا.

والثالثة مهمة جداً وهي احتكار الثروة الروحية، من قال إن الثروة الروحية تعنى الدين، لا، الثروة الروحية تعنى القيم الاجتماعية الإيجابية، تعنى التزام المتق، تعنى الالتزام بخطة اجتماعية.. إلخ. وقد كان هذا جدلاً منذ الميثاق الوطني، قال التراث الروحي قبل التراث الديني، وكلمة تراث في مصر يعنى الكتب الصفراء، والتراث الديني، يعنى تاريخ الأمويين والعباسيين، في حين الإخوان اليوم يرفضون تاريخ الأمويين والعباسيين، وعمر و خالد وحسن الترابي استتروا استتكاراً شديداً تاريخ الأربعة عشر قرناً لأنه تاريخ استبداد وفساد وانحطاط ونحن نريد أن نرجع إلى الأصول.

الفكرة التي طرحتها عن مشكلة التسييس والمملكة السياسية، رأيي أن الحركات الاجتماعية نفسها والمجتمع المدني بدون تسييس وبدون التزام سياسي، لن يحقق إلا مطالب جزئية، أي أننا ما لم نعتن بالتحالف السياسي كقوى اجتماعية وحركات اجتماعية سنفقد التعبير عن أنفسنا تعبيراً حقيقياً، ولذا أنا أرى أنه لابد من نداء جديد للمتقنين والنخب الاجتماعية لكي تراجع موقعها من عملية التسييس ومن الحركة السياسية في بلدنا، أنه شائع بيننا استتكار الأحزاب وكأننا في الواقع

نستكر السياسة. أرجو أن تكون الصيغة السياسية للمجتمع المدني تكون واضحة.

عبد الغفار شكر: عندما اقترحت دعوة د. محمد إدريس لهذه المناقشة، كان ذلك بعد أن قرأت هذه الورقة منذ فترة، وأعجبتني جداً أنه يطرح إطاراً عاماً لمجتمع جديد قائم على فكرتين؛ الحرية والعدل، هذه الفكرة قلت لماذا لا يأتي د. محمد يطرحها ونرى ردود الأفعال عليها لأن النقاش سوف يفتنيها، ونحن لسنا بصدد محاكمة الطرح الذي قاله بقدر ما نحن بصدد الاشتباك معه. فهذه الوثيقة في يوم من الأيام سوف تتطور وتطرح دائرة واسعة من الناس لمستقبل مصر، فما هو رد الفعل؟ هل فكرة مجتمع العدل والحرية فكرة صحيحة، الذي يطرح تحت عنوان الحرية الفرد والمجتمع والوطن سليمة أم غير كافية؟

النقطة الثانية: رأيي أن د. محمد كلامه يعمل التباس، لكن أنا أوافق، هو رأيي أن التطبيقات الاشتراكية التي زعمت أنها تطبق الاشتراكية العلمية فشلت لأنها أهملت قضية الحرية، لذلك هو يتكلم عن المساواة العادلة، من المحتمل أن التعبير يحتاج ضبطاً، وهو يريد ألا تقوم المساواة فقط على جانب اجتماعي ولكن أيضاً معها الجانب المتعلق بالحرية.

والجانب الآخر الذي يمكن أن يطرح هو أن الفكر الاشتراكي الذي صيغ لأوروبا في القرن التاسع عشر يحتاج اليوم أن يعاد النظر فيه في ضوء كل التطورات الجارية، جزء منه يبقى، القوانين الأكثر عمومية المتعلقة بتطور المجتمع، جزء منه يتغير، ويتضمن حاجات متعلقة بخصوصية المجتمعات في زمن معين ومكان معين، فهذه تضاف لأنها متعلقة بمستجدات.

خالد حمزة: الاشتراكية العلمية هي علم، معمل الاشتراكية المجتمع الذي ستبنت فيه، فليها أن تكون علماً حقيقياً، بحيث أنها تتجارب وتعرف بالضبط المجتمع الذي تريد أن تنبت فيه.

وأنا مطمئن تماماً لقصدك من المساواة والعدل، ولكن هذا المنطق وهذا المصطلح يستعمله كثيرون، ولكي أميز قصدك الطيب من القصد الآخر غير الطيب، أنا أطلب من حضرتك، بما أن المساواة والعدل، هي مساواة في المنتج الإنساني، سواء هذا المنتج صناعي أو زراعي أو تجاري أو ثقافي.. فلا بد من نظرية اقتصادية، كيف ستوزع هذا المنتج، كيف ستكون عادلاً؟ ليس بنيتك أو

بقصدك أو حسن أخلاقك، بل بقوانين، بآليات لتحقيق العدالة لهذا المنتج، نظرية ولها آليات لكي أطمئن لاستقبال هذا الفكر، ولكي أستطيع أن أناقشه بتفصيل.

مصطفى الجمال: أرى أن العقد الاجتماعي المطروح يجب أن يوافق عليه كل الأطراف، وإلا سيكون عقد إذعان، وإذا تكلمنا عن العدالة بالتأكيد سيكون هناك قطاعات في المجتمع، قليلة العدد ولكنها كبيرة النفوذ على كافة المستويات، لن نقبل بمفهوم العدالة المطروح في هذه الورقة، فبالتالي لن يتم هذا التعاقد، والعقد دائما يكون حسب موازين القوى. والعقد لن يتم مرة واحدة، ويمكن على فترات تاريخية أن يكون هناك أكثر من عقد اجتماعي، لأنه لا يوجد تصور نهائي لعقد اجتماعي مثالي، وبالتالي سيكون لكل مرحلة، مرحلة تاريخية قد تكون طويلة بعض الشيء عقدها الاجتماعي الخاص به.

وأرى أن في هذه المرحلة، وفي الفترة الزمنية ونقول ٢٠ سنة لن ينفذ أن يحصل هذا العقد الاجتماعي على توافق جميع الأطراف في المجتمع، وكل الذي أحصل عليه، يكون على مستوى تغيير قضية الحرية. وهذا هو الحد الأدنى المطروح في هذه الورقة. وفي قضية العدالة، على الأقل يوجد التزام من الطبقات المالكة أو الفنية في أن تحصل الجماهير الشعبية على الاحتياجات الأساسية والضرورية لحياتها. وهذا هو الحد الأقصى الذي تستطيع أن تأخذه في فترة زمنية قريبة.

وأريد أن أتكلّم عن نقطة أخرى وهي المؤسسة الدينية في مصر، بما فيها الصوفية، فهذه المؤسسة ستحسم خيارها لصالح خيار الدولة الدينية بمجرد أن يلوح في الأفق الإخوان المسلمون أو أي تيار ديني. وهذا عامل لا نأخذ بالنا منه، متصورين أن المؤسسة الدينية ستكون مع الفكر الحاكم الآن، بالعكس إذا اختلفت موازين القوى، المؤسسة الدينية ستقلب، وأيضا قطاع كبير من المؤسسة العسكرية في مصر سوف ينضم لها، وبالتالي نحن أمام خطر تحالف بين الإخوان وبين قطاع من المؤسسة العسكرية وبين الأثرياء الجند الصاعدين في المجتمع، ولن نستطيع أن نعمل عقدا اجتماعيا جديدا بالمفهوم الذي نريده.

د. سيد سالم: كنت أقصد أن نتجاوز عن كلمة جودة التوزيع أو توزيع الثروة، وقد قرأت في كتاب "الانهيار الاقتصادي في عهد مبارك" لـ د. جمال، أن

الحد الأعلى لـ ٢٠% ضرائب هو ٤٠ ألف. وهذا تساوى مع الذي يأخذ ٥ آلاف في السنة، فبالتالي لماذا لا نجرب تجارب الضرائب التصاعدية للحد من هذه الفئة العليا، ورفع المستوى الاجتماعي للفقراء، وبهذا الشكل يكون خطوة في البرنامج الذي نريد أن نعمله، وهذه الضرائب التصاعدية يمكن أن تكون أداة من العدالة الاجتماعية.

عبد الغفار شكر: هناك فكرة قد طرحها أ. مصطفى وهي مرحلة السعي نحو عقد اجتماعي سياسي جديد، والفكرة التي اشتبكت معه فيها هي أن الرأسمالية الأوروبية قدمت تنازلات عبر الصراع الذي كان يجري، فمرة قبلت بتجاوب السلطة مع القوى الأخرى، ومرة أخرى طرحت فكرة الرفاهية، وهي كانت عقدا اجتماعيا سياسيا جديدا، إيراكنا منها أن مصالحها في خطر وما لم تفعل هذا سيعصف بها. وهذا الكلام سيحدث عندما تصبح الحركة الشعبية قوية إلى الدرجة التي تهددها بالخطر، نحن نتكلم في شئ لم يحدث، لكن في النهاية من حقنا نحلم ونفكر ونطرح مشروعا.

د. عبد المنعم عبيد: أخشى فقط أن الوضع النظري يغلب على الوضع العملي والذي يؤدي إلى وضع نظري أفضل، بدلا من أن أقول نظريات عن المساواة العادلة أو المساواة غير العادلة وغيرها، أفضل لنا أن نرتبط بال جماهير في قضايا، لأن هذه هي التي ستفرز وتشكل كيفية بحثنا عن العدالة في المراحل المختلفة التي نأمل أن تزيد في الأعداد. فأننا ألاحظ أننا حتى الآن خائفون من أن نتشارك الأحزاب الاشتراكية في تهمتها، فنريد أن نتمايز وغير ذلك، لذا في تقديري أننا نحتاج إلى موقف عملي من قضايا الصحة، والتعليم، والمساواة في مختلف الوظائف، وكل واحدة نقف لها على باب كل مؤسسة ونراقبها، وندعو الناس أن تنضم إلى برنامج أحسن. وهكذا، فالموقف العملي في الغالب سيلعب دورا.

والنقطة الأخيرة تتعلق بسهل نحتاج إلى عقد اجتماعي بين القوى التقدمية؟

طه طنطاوي: في إطار الجانب الاجتماعي الذي أشرت له، إذا كان هذا مشروعا فإنه يحتاج للتفصيل بعض الشئ، ما معنى مضمون الجانب الاجتماعي،

العقد الاجتماعي لكل القوى التقدمية أولاً، ثم هل لابد لكي يطرح عقد اجتماعي أن يكون لكل القوى؟ فقد يكون هناك توافق لدرجة عالية بين مجموعة من القوى، وهناك قوى أخرى ولستكن القوى الرأسمالية ليست متوافقة مع هذا، لذلك ليس بالضرورة كل القوى في العقد الاجتماعي.

تدخل من عبد الغفار شكر: المقصود بالعقد الاجتماعي هو رضا عام في المجتمع على أسس وقواعد تحكم العملية كلها، ويجب أن يكون الكل طرفاً فيه.

د. محمد السعيد إدريس: ما ذكره أ. عبد الغفار هو الهدف الأساسي، فأنا طرحت أفكار للمناقشة، وليس حقيقة. وحضرت للدفاع عنها، أنا اقترح فكر. وأريد أن نظوره، وفي تصوري عندما طرحت هذا الكلام كنت أحاول أن تطرح ما يسمى 'بالخيار الثالث'، فلدى حزب مهيم وقوى متحالفة معه احتكرت الثروة والسلطة، وفي مرحلة معينة من تاريخ مصر كان قانون ماركس فارضاً نفسه بجدية، "من يملك يحكم"، ولكن عن طريق هذا النظام والقوانين الاستبدادية وتجربته صيغ قانون يفوق قانون ماركس، وهو "من يحكم يملك". نفكر في ذلك أم لا؟، فالآن في مجتمعنا أي هلفوت يدخل الحزب الوطني ويلعب بقوانين الفساد، ويرتقي في سلم السلطة، يستطيع أن يضع يده على الثروة ويبيع ويشترى في البلد ويتحول إلى احتكار. وبالتالي أصبحت السلطة أداة لامتلاك الثروة، وهكذا دخلنا في عملية جدلية، دائرة مفرغة كاملة من احتكار السلطة واحتكار الثروة. فاحتكار السلطة أدى إلى احتكار الثروة، واحتكار الثروة يؤدي إلى مزيد من احتكار السلطة. واستمرارنا على ما هو عليه، معناه خلق للمجتمع المصري، والاستبداد المتزايد والاحتكار المتزايد للسلطة المقترن بالفساد عندنا ظاهرتي الفساد والاستبداد، وكل منهما يغذى الآخر. هذا جانب الحزب الوطني ومؤسساته. الجانب الثاني هو أحزاب المعارضة، فكل حزب كان يمثل فئة أو طائفة أو فكرة سياسية معينة، وكل واحد منهم شغل نفسه في إطاره، اليسار الماركسي وغير الماركسي أصبح ضمن هذه الفكرة مع الناس المقتنعة بهذه الفكرة، إطار أناس ليبراليين لهم فئاتهم. أصبح لدي مجموعة من الجزر التي تطرح أفكاراً متنافرة مع بعضها، غير قادرة في مجملها أن ترتقى، وغير قادرة على مواجهة تلك الأطراف المهيمن على السلطة وعلى الثروة، وبالتالي جاءت الفكرة الثالثة، أن يطرح حوار وطني، وكلمة العقد

الاجتماعي هي كلمة افتراضية، لسنا نتجمع ونقول سوف نعمل جمعية عمومية وهيا نتفق، ولكن المسألة افتراضية تجريبية، أن المجتمع في لحظة تاريخية ما يتجه إلى اعتناق مجموعة من الرؤى والأفكار يكون فيها الخلاص، وأن هذا هو طريقنا العام. وفكرة المشروع الثالث الذي أطرحه باسم كفاية هو مشروع لوطن بات مهددا، ولم يعد في مقدور فصيل سياسي مصري واحد أن ينفذ مصر، وهنا فكرة التوافق، والفكرة التي أسسنا عليها كأربع تيارات سياسية، التقت هذه المجموعة بممثلها عبر سنة كاملة من الحوار دون أن يدري بهم أحد، فقد كان حواراً ضيقاً للغاية، قوميين، ناصريين، يسار ماركسي، ليبراليين، إسلاميين (إخوان ووسط إسلامي). قناعة بأن فصيلاً واحداً لن ينفذ مصر. علينا أن نجتمع على كلمة سواء، ونجتمع على التلاقي حول ما يمكن إنفاذ مصر به. بمعنى أنا كممثل للاشتراكيين لدى استعداد، في سبيل تحقيق نسبة ٤٠% أو ٥٠% من قناعاتي، أن أقبل رؤى هذا ورؤى هذا، والآخر يقدم تنازلاً ويأخذ مكسباً، يقدم تنازلاً ويأخذ مكسباً، نستطيع في المحصلة أن نعمل عملية وطنية جديدة، ولدينا منظورين، منظور أ. حلمي وهو أن ننقل من الكل للجزء، ومفهوم الدكتور هو أن أنقل من الجزء إلى صياغة الكل، أ. حلمي طرح كلاماً مهماً جداً، هو تحديد من نحن وماذا نريد؟ إيه مشاكلنا؟ ما التحديات التي تواجهنا؟ لدينا تحديات داخلية على مستوى كل قطر، وتحديات على مستوى العلاقات العربية المشتركة (نفظيين وغير نفتيين، فقراء وغير فقراء)، لدينا من هم أكثر اغتراباً من دول الجوار الجغرافي عن اقترابهم مع دول عربية شقيقة، لدينا دول الهامش مشدودة ودول القلب تتمزق، ثم لدينا علاقتنا مع دول الجوار وعلاقتنا مع القوى الدولية. أعنى بهذا كله ثم أبدأ من داخل الوطن المصري مشروعى الذي أعتبره مشروعاً قيادياً، يمكن أن يتسع ويطبق على مستوى المجتمعات الأخرى.

وفي مصر في فترة من الفترات انشغلنا بالنضال ضد المشروع الأمريكي الصهيوني، وعملنا مظاهرات من أجل فلسطين، وجمعيات للمقاطعة، ثم قمنا بدور نضالي ضد الاحتلال الأمريكي للعراق، وفي كل هذه النضالات اكتشفنا أن النظام يتسم بمكر وخداع. إننا نفجر كل طاقتنا في قضايانا القومية دون أن ندري أن التغيير الحقيقي والعلاج الحقيقي لهذه القضايا القومية ينبع من تحرير الإرادة المصرية من الداخل، وأن البداية الحقيقية يجب أن تكون بداية وطنية مصرية، إذا حررنا القرار الوطني نستطيع أن ندعم العراق وفلسطين. فانا ألاحظ وأكيد

حضراتكم تلاحظون أن النظام يقدم المزيد من التنازلات من أجل البقاء ويقبل بتقديم تنازلات في القضية العربية الفلسطينية والعراقية، والثمن المقبوض هو البقاء. وهم يربطون بين الاستمرار والاستقرار، وجوهر التحدي الذي نواجهه أن يطلق علينا رجال النظام يربطون بين الاستقرار والاستمرار، بأي تغيير معناه انهيار مصر، وأي تعديل في القوانين معناه أن الإخوان سوف يحكمونا، والفوضى الشاملة ستعم، الفوضى هي قرينة دعوة للتغيير والإصلاح، إن المفهوم الذي ندعو له أن نجتمع، كقوى حية في المجتمع المصري، ويكون هناك إدراك من كل قوى، وكل فصيل أن عليه أن يلتقي مع بعضه وهذه هي البداية، وبداية التعاقد الحقيقي أن نجتمع كقوى وطنية مجتمعة، فهذه التيارات الأربعة التي شكلت الحركة عليها أن تلتقي مع مستوى أعلى من التنسيق حول قضايا عامة، فبناء مشروع وطني هو التوافق الوطني. دون توافق وطني، ودون رضا على قبول كل منا للأخر لن ننقذ مصر.

ففي فترة من الفترات في ظل اهتمامي بالشئون العربية، وبصفتي مصري، كنت أعتقد أن اللقاء بين الإسلاميين والقوميين ضرورة، أن على القوميين أن يزدادوا إسلامًا وعلى الإسلاميين أن يزدادوا عروبة، ثم الاقتراح بين الاشتراكيين والليبراليين، فالليبرالي لابد أن يدرك أن الليبرالية التقليدية ليس لها وجود، وهنا مسألة أن يتنازل الليبرالي عن جزء حتى يحفظ لقيمة الحرية معناها الحقيقي، لأنها لو استمرت بقوانينها التقليدية لا مستقبل لها على أرض المجتمع المصري، لأنها أدت إلى الاحتكار، إلى تدمير وطن، وبيعته في السمسرة، فمصر في ظل قوانين هذه الحرية، أو هذه الرأسمالية سداح مداح بيعت جزءا للخرج، والثروة الوطنية نهبت. وأيضا على الاشتراكي أن يكون على يقين أن يقبل فكرة الحرية، والتعددية الديمقراطية، وحق كل القوى الوطنية في التعبير، وليس فكرة الحزب الواحد التي انتهت.

ومجمل هذه الأفكار هي التي وضعت قاعدتي المزج بين العدالة والحرية. وعلينا أن نتجه جميعا إلى وضع وصياغة الآليات، والقواعد والضوابط. وهذا هو الحوار الحقيقي. ونحن في كفاية قررنا عمل مجموعة من الورش المتلاكية حول بعضها بحيث يمكن الدخول على مؤتمر معدة أوقاه، وأفكاره أكثر وضوحا. وأعتبر مثل هذه الورقة صيغت في محاولة لتعميق الحوار.

وأشكر أ. عبد الغفار الذي ما زال على دوره الذي يؤديه منذ سنوات، وهو

مفجر الإبداعات، وأستاذ في صياغة انتزاع الأفكار من الناس وإدارة الحوار . وأتمنى أن يتصل الحوار ويتسع، وفكرة الالتقاء والوفاق الوطني على مستوى الصياغات السياسية وعلى مستوى قبول الآخر بجدية، ويكون على علم أنه لن يستطيع وحده أن ينجو من السفينة التي تفرق. وأن وضع المصريين أيديهم في أيدي بعض هو المنفذ الحقيقي لهذا المجتمع، علينا أن نبني وفقاً للكلام الموضوع حول صياغة دستور مصري حقيقي، أن نطلق الحريات الحقيقية، وأن نؤسس منظمات وأحزاباً سياسية حقيقية، ثم أن نمارس الخلاف السياسي على أسس ديمقراطية وأسس برامج خاصة، أنا لا أطلب من الاشتراكي أو الماركسي أن يتنازل عن برنامجه أو قناعاته بأي حال من الأحوال، ولكن أن نكون في مرحلة تحول وطني، مثل مرحلة التحرر الوطني، فمصر كان لديها مشروعاً في الخمسينات، ومن بعد الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٩٥٢، أجمعت الحركة الوطنية المصرية على الحفاظ على دستور ٢٣، رغم كل سلبياته ومساوئه، وعلى فكرة الحرية للوطن. نحن الآن أما دعوة هي أنه لا يمكن أبداً الفصل بين حرية المواطن وحرية المجتمع وحرية الوطن، مشروع الاستقلال الوطني يجب أن يكون مقترناً بفكرة الحرية والديمقراطية الداخلية، وحرية المجتمع هي المواطنة والمساواة الحقيقية في الحقوق والواجبات بين كل القوى المكونة للمجتمع، ثم حرية الوطن، استقلالية الوطن واستقلالية إرادته وقراره الوطني، ولن يكون مستقلاً في مواجهة الطرف الآخر المهيمن إلا إذا امتلك مقادير القوة الحقيقية، قدرة على الصمود الاقتصادي، قدرة عسكرية متطورة، فلدينا غزو عسكري حقيقي، وهيمنة وتبعية سياسية واقتصادية وتكنولوجية، لدينا مجتمع عربي يتم تفكيكه، لدينا فكرة طرح الديمقراطية الأمريكية المطروحة الآن في العراق ديمقراطية تقسيمية؛ قائمة على بناء مجتمع في العراق منذ اللحظة الأولى قائم على التعددية العرقية، وتحويل التعددية إلى فيدراليات مستقلة كل منها عن الأخرى، ومسح عروبة العراق في دستور مكتوب ينفي عروبة العراق. والمشروع الأمريكي الشرق أوسطي هو مشروع يمضي قدماً وينسجم مع التطور في المشروع الصهيوني، وهذا المشروع يستحوّل من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى المهيمنة، وهذا ما أكدّه رئيس الحكومة الإسرائيلية عندما تكلم عن حدود الدولة الصهيونية. وإسرائيل لن تكون قوى عظمى إقليمية إلا إذا تم تفكيك الـ ٢٢ دولة العربية إلى ٦٠ أو ٧٠ دولة قائمة على أسس إما عرقية أو طائفية أو الاثنين معا.

نحن اليوم أمام تحديات من هذا النوع، أمام دعوة مجتمع صراع إسلامي قبطي. أين أنا منها؟ أمام دعوة تمييزية، وإذا لم أسرع في خلق الوفاق الاجتماعي أو التوافق الوطني الحقيقي على مجموعة من الالتزامات وعلى قواعد مقبولة من الجميع. وليس شرطاً أن أطرح كل ما أريده وأفرضه على الآخر، لأن هذا لن يتحقق، ولكن العبقورية الحقيقية ستأتي في صياغة سبيكة وطنية من الرؤى والأفكار تعبر بجذبة عن المجتمع المصري في هذه اللحظة. وهذا بداية تفكير وفي حاجة إلى مزيد من التعمق والدراسة وأتمنى أن تكون هناك أكثر من رؤية للحوار مع قوى أخرى متنوعة لعلنا نصل إلى قاسم مشترك أعظم ننقذ به الناس.

اليسار وأزمة المجتمع المصري*

عماد عطية*

فليبق قادتنا مخلصين للطبقة العاملة وللمثل الأعلى الاشتراكي!
فلتبقى المساواة مثلاً الأعلى!

ربما دولة العمال فقيرة جداً بحيث لا يمكن لهذا الحلم بالمساواة أن يتحقق،
ولكن عسى ألا يجري تحويل الحلم إلى مسخرة على الأغل!
زالوتسكي،

عامل من ليننجراد سنة ١٩٢٥

معرفة وفهم الواقع من أجل تغييره - هو مهمة الاشتراكيين في كل مكان وزمان، ومن هنا تكمن أهمية النقاش الدائر حول رؤية اليسار لأزمة المجتمع المصري في اللحظة الراهنة، وخصوصيتها في إطار الصورة العامة لصراع شعوبنا مع الإمبريالية. فعلى أساس من هذه الرؤية تتحدد المهام والبرامج وأساليب الممارسة السياسية، مما ينعكس على المسار الذي يمكن أن تتخذه الحركة ونتائجها.

نقطة البداية هي الاعتراف بتنوع الرؤى النابعة من أوساط اليسار المصري لهذه الأزمة، وبالأسباب الموضوعية لهذا التنوع في ظل المتغيرات العميقة في العالم من حولنا، وحالة المراجعة - المبررة تماماً - للكثير من الأفكار والممارسات خصوصاً بعد سقوط النظام السوفيتي، وما كشف عنه فشل التجربة الأولى في التاريخ للانتقال للاشتراكية من نواحي القصور والأخطاء الفادحة في الحركة الاشتراكية، سواء من الناحية الفكرية أم من ناحية الخلل في علاقة هذه الحركة بال جماهير التي تدعي تمثيلها أم من ناحية جمود الأشكال التنظيمية التي اتخذتها.

يتيح هذا الاعتراف بالأسباب الموضوعية للتنوع والاختلاف،

* مقال نشر بالعدد الرابع من مجلة أفق اشتراكية.

* مهندس وعضو في "الحملة الشعبية من أجل التغيير"، وعضو مؤسس في "جماعة المهندسين الديمقراطيين".

ممارسة النقد لبعض الأفكار والممارسات السائدة في صفوفنا، دون ادعاء بامتلاك الحقيقة وما ينتج عنه من توزيع الاتهامات على الآخرين، باعتباره الطريق الوحيد لبناء وحدة عمل على أسس موضوعية بين كل القوى الاشتراكية، فالسعي لطمس الخلافات وصولاً لصيغ توفيقية لا يمكنه أن يؤدي إلا لتكرار الأخطاء القديمة.

رغم التنوع الكبير للرؤى وبالتالي الخطابيات السائدة في صفوفنا، يمكننا أن نلمس ميلين رئيسيين يتقاطعان أحياناً، فينتج عن هذا التقاطع ميولاً أخرى هي تركيب بشكل أو بآخر لهذين الميولين الذين أصبح من الشائع أن يطلق عليهما، الميل اليساري / الليبرالي والميل اليساري / القومي - إسلامي تعبيراً عن السمة الغالبة في كل منهم.

الميل اليساري / الليبرالي:

يبدو هذا الميل وكأنه رد فعل على غياب الديمقراطية في النظام البيروقراطي التسلطي الذي انتهت إليه الدولة السوفيتية في عهد ستالين، والذي جرى تعميمه - عبر الأممية الثالثة (الكومنترن) - ليس فقط في أوروبا الشرقية والتجارب الاشتراكية الآسيوية، بل وكذلك في جميع الأحزاب الشيوعية بما فيها أحزاب بلدان ديمقراطية عريقة كما هو الحال في أوروبا الغربية. وكرد فعل أيضاً على فشل وانتكاس ثورات التحرر الوطني في بلداننا تحت قيادتها القومية الشعبية والتي تحالف معها الشيوعيون - تحالفاً ذليلاً - سواء في جبهات وطنية تقدمية (؟) أو من خلال الحزب الوحيد الذي أقامته. هذه التجارب التي صادرت كل الحريات الديمقراطية تحت شعارات محاربة الاستعمار والصهيونية (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة!)، في نفس الوقت الذي حاولت فيه نقل النموذج الرأسمالي في التنمية تحت شعار اللحاق بالغرب، وانتهى بها الحال جميعاً إلى إعادة إنتاج التبعية في صور أشد عمقا، وفضلاً عن استمرار احتلال فلسطين ثم احتلال العراق ودول الخليج أصبح ينتشر في أرجائها سبعة قواعد عسكرية أمريكية على الأقل، هذا مع استثناء الفساد والاستبداد السياسي وإضفاء طابع "إسلامي" على شعاراتها.

أنتج هذا، بالإضافة إلى صعود تيار الإسلام السياسي والمخاطر

الواقعية من سقوط بلادنا تحت حكم هذا التيار العصبوي المتخلف، خطابا بمجد الديمقراطية -البرجوازية الليبرالية تحديدا- مفرداته: تداول السلطة، المجتمع المدني، تمكين المرأة، التحديث، العلمانية،... الخ، رافعا شعار الديمقراطية هدف وليست مجرد وسيلة. وذلك مع محاولة إضفاء طابع إصلاحى اجتماعي على هذا الخطاب على الطريقة الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية، بعد أن أوشكت الأخيرة على الإفلاس في ظل انتقال سلطة اتخاذ القرار من البرلمانات التي أصبحت أكثر شكلية إلى الشركات والمؤسسات المالية العملاقة.

اقتصاديا، يمكن تمييز اتجاهين داخل هذا الميل. الأول ينطلق من أن البيروقراطية الحاكمة تعوق التطور الرأسمالي في البلاد، ويраهن على أن تحرير الرأسمالية من قبضة البيروقراطية سوف يتيح لها الفرص لاستكمال برنامج التحديث والتطوير الذي هو في الأصل برنامجها، ويدعو بالتالي للتحالف مع الليبراليين لاستكمال التحول لاقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فالبديل - من وجهة نظر هذا التيار - هو الخروج من العالم، أي العزلة، ونتيجتها الوحيدة تعميق وتكريس التخلف.

أما الاتجاه الثاني -اقتصاديا- فيطرح دولة تدخلية على نمط الدولة الناصرية، فيدافع عن التنمية الوطنية المستقلة والتخطيط وتعظيم دور الدولة في الإنتاج والاستثمار وتقييد الواردات والتحكم في سعر صرف العملة. ويتميز خطابه بثنائيات من نوع: القطاع الخاص عاجز عن إحداث التنمية المطلوبة ولكن يجب أن نشجعه ولا نعاديّه، والسوق الرأسمالي ضروري ولكنه غير كاف، ولا بد من جذب الاستثمارات الأجنبية بشرط عدم الخضوع لشروطها، وهكذا.

التعارض بين الاتجاهين في المجال الاقتصادي ليس جوهريا كما يبدو للوهلة الأولى، فكلهما ينطلق من أساس نظري واحد هو استحالة الانتقال للاشتراكية في بلد متخلف، وصولا إلى أن ما نحتاجه هو مزيد من الرأسمالية ولكن المرشدة، وكلاهما يراهن على التحديث من خلال الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي مع محاولة تحسين شروط هذا الاندماج.

السؤال الأول هنا هو: هل تملك الرأسمالية المصرية -الآن- مشروعا

وطنيا للتحديث والتطوير والمقومات والجرأة اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، أم أن كل الشواهد التاريخية والحالية تقول أنها قد تخلت عن مشروعها الوطني التحديثي وإلى الأبد، وأن هذا ليس مجرد اختيارا لها بل أمر فرضته المتغيرات العميقة التي أحدثتها الثورة العلمية التكنولوجية الحديثة وما نتج عنها من متغيرات؟ وإذا كانت الناصرية قد اعتمدت على توازن القوى الذي أعقب الحرب العالمية الثانية واستندت لدعم الاتحاد السوفيتي في محاولتها - القصيرة العمر والمحدودة النتائج - لبناء اقتصاد وطني مستقل نسبيا، فما هي مصادر القوة التي يمكننا الاعتماد عليها لتحسين شروط الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية؟ إذا أضفنا لهذه الأسئلة الوضع الخاص للمنطقة العربية ومصر خصوصا - بسبب طموحها الإقليمي - من حيث الثروة البترولية الهائلة ومن حيث وجود إسرائيل، المرشح الوحيد لدى الإمبريالية ليصبح "مركز" المنطقة والقوة الإقليمية السائدة فيها، يصبح السؤال هل يمكن لمشروع تحديثي جذري في مصر ألا يصطدم بالإمبريالية؟ وإذا كان الأمر كذلك هل يمكن للبرجوازية أن تشارك في قيادة هذا المشروع؟

التمتية من خلال الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي لا يمكن أن تؤدي إلا لإعادة إنتاج أليات السيطرة، فهي تعني استمرار توجيه الإنتاج ناحية التصدير بدلا من توجيهه للسوق المحلي، كشرط لازم للحصول على موارد يتم بها تسديد فواتير التكنولوجيا المتقدمة ومتطلبات الإنتاج غير المتوفرة محليا. وإنتاج سلع للتصدير بأسعار تنافسية لأسواق خارجية والتنافس على جذب فرص الاستثمار الأجنبي، سيؤدي بالضرورة لاستمرار تنضي الأجور والمرتبآت وخفض مستويات الضمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى العجز عن تنفيذ الجزء الاجتماعي من برنامج الإصلاح وبالنتيجة الجزء الديمقراطي، الذي يشترط درجة من التوافق بين طبقات المجتمع لا يمكن لها إلا أن تقوم على أساس من تلبية الحاجات الأساسية للطبقات المحرومة.

لا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن من يقود التنمية ولصالح من وما هي الأسس التي يجب أن تقوم عليها التنمية، أي الحديث عن سلطة شعبية للتدخل والتنظيم في مواجهة قوى السوق، وعن ديمقراطية

الإدارة وليس فقط تحديثها، والأهم عن عدالة توزيع عائد التنمية. من المهم أيضا القطع النام مع أوهام اللحاق بالغرب أو إمكانية تقليد النموذج الغربي في الاستهلاك الذي لا يخدم إلا أقلية تتناقص ولا تزايد وذلك على حساب استبعاد غالبية البشر من إمكانية إشباع حاجاتهم الأساسية (٥١% من سكان العالم يعيشون في أمريكا الشمالية يملكون ٢٨,٨% من الثروة، أغنى أربعة أشخاص منهم يملكون ثروة تعادل صافي دخل ٤٢ دولة يفوق تعدادهم ٦٠٠ مليون مواطن!). نحن في حاجة لبلورة مشروع للتنمية يستمد قدرته على مواجهة الضغوط الناجمة عن التعامل مع السوق الرأسمالية العالمية وليس الانعزال عنها- من التأييد الشعبي، ويوجه الإنتاج ناحية توسيع السوق المحلية وإشباع حاجات غالبية البشر والحد من عدم المساواة. هذا المشروع لا بد وأن يكون جزءا من مشروع عالمي لتجاوز الرأسمالية، لا الخضوع لها، أي مشروع اشتراكي.

على صعيد الممارسة السياسية، هناك مخاطر حقيقية من أن يؤدي هذا الميل الليبرالي المقترن بالرعب من تصاعد نفوذ تيار الإسلام السياسي إلى مواقف ملتبسة، بالغة الضرر، ليس فقط من النظام الاستبدادي القائم بل وأيضا من المشاريع الإمبريالية للمنطقة المتسترة وراء شعارات الإصلاح الديمقراطي. ونجد مثالا على ذلك في النهج الذي اختارته قيادة حزب التجمع التي اصطفت بجوار السلطة في حربها ضد "الإرهاب" ولم يمنعها ذلك من التخلي عن شعار العلمانية بعد أن تخلت منذ سنوات طويلة عن شعار الاشتراكية.

الميل اليساري / القومي - إسلامي:

إذا كان الميل اليساري / الليبرالي ينطلق من استحالة بناء الاشتراكية في بلد متخلف وصولا إلى ضرورة استكمال التطوير والتحديث الرأسمالي -المرشد - عبر الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، فإن الميل اليساري / القومي-إسلامي ينطلق من مفهوم التناقض الرئيسي مع الإمبريالية في علاقته بما يسمى بالتناقضات الثانوية، للوصول للنتيجة نفسها (التخلي عن النضال من أجل الاشتراكية)، ولكن عبر الدعوة للتحالف مع التيارات والقوى الإسلامية والقومية في جبهة معادية

للإمبريالية. والخلافات داخل هذا المسيل بين ما يسمى خطاب الثورة الوطنية الديمقراطية (وأحيانا الشعبية) وخطاب الثورة الاشتراكية لا معنى لها، فالمنطق الذي يؤدي إليه حشد وتحالف كل القوى في مواجهة العدو الرئيسي، أي الإمبريالية والصهيونية والأنظمة المتحالفة أو العميلة لهما، يجعل من الحديث عن ثورة اشتراكية مزيدة لا محل لها.

فتحت شعار "الاصطفاف الوطني العام ضد العدو الأمريكي والصهيوني"، يصبح المطلوب "إخضاع القوى الوطنية لخلافاتها وتناقضاتها لمصلحة التناقض مع العدو الرئيسي"، والمقصود إخضاع "التناقض بين الطبقة العاملة والفئات شبه العمالية في الريف والمدن من جهة والطبقة الرأسمالية ككل من جهة أخرى" لمتطلبات "التناقض الرئيسي بين الشعب من جانب وبين الإمبريالية والصهيونية والقوى المحلية المرتبطة بهما من جانب آخر". وكمثال على ذلك يجب "التمييز بين أصحاب الأعمال الذين يشاركون ويساندون النضال الوطني التحريري وبين أصحاب الأعمال المعادين له".

هذا الفهم للتناقض الرئيسي مع الإمبريالية ليس جديدا، بل سبق تجربته والنتائج يعرفها الجميع، وفي النهاية من تصفية الحركة الاشتراكية وتحولها إلى ذيل لأنظمة الحكم القومية الشعبوية الاستبدادية التي لم تفلح أبدا في مواجهة الإمبريالية والصهيونية، وتحولت إلى طغمة عسكرية ديكتاتورية موالية للإمبريالية مشروعاها الوحيد هو البقاء في مقاعد الحكم إلى الأبد ثم توريثه للأبناء والأحفاد كضمان وحيد لعدم محاسبتها على الجرائم التي ارتكبتها في حق شعوبها.

للمطلوب من الكادحين والمستغلين طبقا لهذا الفهم للاصطفاف الوطني، إخضاع تناقضاتهم مع من يستغلونهم وينهبونهم ويقمعونهم للتناقض الرئيسي مع الإمبريالية! وأن يميزوا بين الرأسماليين الوطنيين وغير الوطنيين! أما كيف يمكن ترجمة ذلك في النضال اليومي فهو المستحيل بعينه! إنني أتصور مناضل اشتراكي يتوجه لعمال الاسبستوس المضربين والمعتصمين منذ شهور بهذا الفهم للتناقض الرئيسي مع الإمبريالية، وحيث أن الملياردير "لقمة" صاحب المصنع ينتمي للإخوان المسلمين فهو بالطبع طبقا لهذا الفهم - حليف في الجبهة المعادية

للإمبريالية، فما الذي يمكن بالضبط أن يقوله هذا المناضل الاشتراكي للعمال المضربين لإقناعهم بإخضاع نضالهم لمتطلبات الاصطفاف الوطني ضد الإمبريالية والصهيونية، والأهم هل يساعد هذا حقاً على تطوير وتعميق هذا النضال أم أنه في الحقيقة يعوقه، بتصويره للإمبريالية كعدو خارجي مفصول تعسفياً عن الرأسمالية ولا يستند لأساس اجتماعي اقتصادي في المجتمع، وكأن "لقمة" وغيره من الرأسماليين ليسوا "الإمبريالية" التي يتعين على عمال الاسبتوس مواجهتها.

ليس غريباً أن يعجز هذا الفهم عن وضع مهام عملية واقعية للنضال اليومي، فتحت شعار "الاصطفاف الوطني العام ضد العدو الأمريكي والصهيوني"، يصبح واجب كل القوى الوطنية العربية هو "إظهار التأييد السياسي البين للمقاومة العراقية والفلسطينية (مهما كانت روافدها إسلامية أو قومية أو اشتراكية)". ولأن هذه المهمة - في الملموس - لن تتجاوز أبداً إصدار بيانات التأييد أو الشجب أو المظاهرات والاعتصامات الرمزية، فلا بأس من تطويرها لتصبح "تعميم مبدأ وخط المقاومة كماً وحيداً وأسلوب المقاومة المسلحة باعتباره الأسلوب الرئيسي والحاسم لتحرير الأرض المحتلة ورد العدوان العسكري الأجنبي، وإعداد الشعوب في كافة الأقطار العربية للمقاومة المسلحة...".

الشيء الوحيد الذي يجمع بين مجرد إظهار التأييد إلى الاستعداد لحمل السلاح، هو العجز عن صياغة برنامج ومهام واقعية للحركة الجماهيرية، برنامج يستهدف توسيع وتعميق جميع حركات الاحتجاج والنضالات المطالبة وربطها في تيار واحد وصولاً إلى تغيير النظام الحاكم، بسبب العجز عن النظر لهذه الاحتجاجات والنضالات باعتبارها المساهمة الفعالة من جانب كادحيننا في النضال ضد الإمبريالية والصهيونية، وبالتالي باعتبارها دعماً حقيقياً للمقاومة في فلسطين والعراق. فإذا كان من المتفق عليه، إن الكفاح الوطني ضد الإمبريالية والصهيونية هو في جوهره صراع طبقي عالمي ومحلي في آن واحد ضد الرأسمالية. فليس من المفهوم مطلوبة عمالنا بالكف عن النضال الطبقي ضد رأسمالينا بالذات لمصلحة النضال الوطني ضد الإمبريالية والصهيونية. وليس من المفهوم ولا المقبول دعم الأنظمة الديكتاتورية

المتابعة والحكام المستبدين أمثال صدام والأسد ومبارك بحجة الاصطفاف الوطني العام ضد الامبريالية والصهيونية.

إن تأييد المقاومة ضد العدو الصهيوني في فلسطين المحتلة وضد الاحتلال الأمريكي في العراق، وتأييد الكفاح المسلح كأحد أساليب هذه المقاومة وكحق لا ينازع في مواجهة العنف الاستعماري، يتطلب منا، من ناحية أخرى، أن نضع خطأ فاصلا بين المقاومة المشروعة تماما من جهة، وبين الأعمال الإجرامية التي تتسبب نفسها زورا لهذه المقاومة من جهة أخرى. ومثال ذلك ذبح الرهائن بطريقة وحشية والسيارات المفخخة التي يذهب ضحيتها مئات الضحايا من المواطنين الأبرياء واستهداف الكنائس والرموز الدينية للشيعية ومساجدهم وغير ذلك من الأعمال التي لا يستفيد منها غير أعدائنا. كما أن الاشتراكيين لا يمكنهم تأييد قتل الأبرياء بشكل عشوائي في مدن وعواصم العالم (مثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو قبلة مترو مدريد)، والتي تجعل من مهمة القوى الديمقراطية في البلاد الإمبريالية في تأييد نضال شعوبنا مهمة بالغة الصعوبة. بل على العكس يرون من واجبهم فضح الأفكار العنصرية المتخلفة التي تقف وراء هذه الأعمال التي لا تعادي الإمبريالية بوصفها إمبريالية (نظام للاستعباد الطبقي والقومي)، ولكن بوصفها مسيحية أو يهودية أو عربية، ولا يمكننا هنا التحجج بعنصرية أعدائنا لتبرير هذه الأعمال الإجرامية لأن وسانلنا في المقاومة يجب أن تختلف عن وسائلهم في القمع والهيمنة بمقدار ما تختلف أهدافنا في الحرية والعدالة عن أهدافهم في النهب والاستعباد. إن الاندفاع لتأييد أي فعل موجه لليهود والأمريكيين بوصفهم كذلك، وليس موجها للعدوان الصهيوني أو الإمبريالي بوصفه كذلك، من شأنه أن يحول الاشتراكية إلى مجرد نزعة راديكالية "للمقاومة"، فالتناضلي عن الدوافع العنصرية لهذه الأعمال الإجرامية هو جذر الموقف الذليل للإسلاميين والقوميين في المسألة الوطنية. كما أن تمجيد الكفاح المسلح على حساب الأشكال الأخرى للمقاومة، يعزل الجماهير الواسعة عن هذه المقاومة. هذه الجماهير التي قد لا تكون مؤهلة لحمل السلاح والعمليات الاستشهادية، ولكنها مؤهلة للتظاهر والإضراب وتنظيم أعمال المقاطعة؛ وغير ذلك من الوسائل التي تساعد على تنظيم صفوفها في مواجهة أعدائها الطبقيين أيضا.

ينتج الميل اليساري / الليبرالي رغم ادعاءات "التجديد" خطايا إصلاحيا - اشتراكية ديموقراطية - عمره أكثر من مائة عام، رغم افتقار

الطرف الموضوعي الذي نشأ على أساسه هذا الخطاب سواء من حيث التطور الرأسمالي أو من حيث تراكم الثروات من نهب المستعمرات الذي أتاح إمكانية الوصول لحالة من التوافق الاجتماعي أساسها تخلي الطبقة العاملة عن النضال من أجل الاشتراكية مقابل إصلاحات اجتماعية وسياسية جوهريّة، رغم أن الحالة الراهنة تشهد تراجع الاشتراكية الديمقراطية أمام زحف النيوليبرالية. وينتج الميل اليساري / القومي - إسلامي رغم ادعاءات التشبث بالمبادئ والأسس والأفكار القيمة خطابا وطنيا شعبويا يزيح قضايا الصراع الطبقي جانبا لصالح "وحدة الأمة" أمام أعدائها "الخارجيين". والالتباس الذي يؤدي إليه تمادي أنصار الميل اليساري / الليبرالي إلى حد التورط في الاستقواء بالحكم على الإسلاميين، ليس أقل ولا أكثر خطرا من الالتباس الذي يؤدي إليه تمادي أنصار الميل اليساري / القومي - إسلامي في تأييد مجرمين على شاكلة بن لادن وصدام حسين. والذي يصل في بعض الأحيان إلى حد معارضة النضال الديمقراطي في بلاد مثل مصر وسوريا بحجة أنه يصب في صالح المشاريع الامبريالية في المنطقة التي تستخدم هذا النضال الديمقراطي في الضغط على أنظمة للحكم العربية!

لا يظهر هذان الميلان بصورة نقية دائما فكثيرا ما يتم المزج بينهما، أما الميل الاشتراكي - أي الطبقي - فهو الغائب في معظم الأحوال، وإن ظهر أحيانا في صورة كاريكاتورية تتمثل المجتمعات الصناعية المتقدمة وتنقل عن بعض أجنحة اليسار الأوروبي والأمريكي أكثر أفكاره بعدا عن واقع مجتمعاتنا المتخلفة. مثال ذلك الدعوة إلى عدم الحاجة إلى التنمية استنادا إلى تراكم ثروات هائلة لا تحتاج إلا لعدالة التوزيع، وبسبب مشكلات أخرى لها علاقة بالمخاطر البيئية واستحالة "استدامة" التنمية من حيث معدلات استنزاف الثروات الطبيعية. فضلا عن نظريات حول عدم وجود شكل آخر من التنمية غير التنمية الرأسمالية حيث توضع علامة تماوي بين استمرار التنمية واستمرار الرأسمالية. تبدو هذه الأفكار في بلادنا حيث التأخر في القوى المنتجة والتخلف الثقافي وحيث الغالبية العظمى من البشر محرومة من إشباع حاجاتها الأساسية من غذاء وسكن وتعليم ورعاية صحية ومياه شرب نقية وغيرها؛ وكأنها واردة من كوكب

آخر.

العزلة عن الواقع والعجز عن أن نصبح جزءا من نسيج الحركات الاجتماعية والشعبية الموجودة يؤدي إلى التوقف عند الشعارات العامة وأحيانا "استيراد" قضايا للنضال لا تمت للواقع بصلة، متجاهلين الفروق الجوهرية بين "المراكز" الرأسمالية المتقدمة والبلاد المتخلفة التابعة المحرومة من اكتمال تطورها الرأسمالي بسبب وضعها في النظام الرأسمالي العالمي، وبالتالي الأشكال التي يتجلى فيها الصراع الطبقي، ويصل الأمر عند البعض لحد إنكار حقائق تاريخية لا تحتل الإنكار مثل الدور الذي لعبه النهب الاستعماري على مدى قرون في تمكين المراكز الرأسمالية المتقدمة من تقديم "الرشاوي" لعمالها وفئاتها الوسطى على حساب كادحيننا، ضابطا للصراع الطبقي في هذه البلدان، مما يبرئ الاستعمار من جرائمه في حق شعوبنا.

نحو رؤية للياسر لأزمة المجتمع المصري:

يعيد الاشتراكيون صياغة المسألة لتصبح أزمة المجتمع المصري في ظل استمرار تعثر محاولات النمو الرأسمالي وعجز البرجوازية المصرية عن تحديث المجتمع وزيادة وتوسيع طاقاته الإنتاجية، وبالتالي عجزها عن علاج مشكلاته الأساسية واستمرار تدهوره على كافة المستويات. وعلى الأخص عجزها عن حل معضلة الخروج من العملية التاريخية للتخلف الاقتصادي الاجتماعي، ونعني العملية التاريخية التي أدت إلى تحويل مصر إلى بلد تابع، أي متخلف، والتي بدأت في أوائل القرن ١٩ ومازالت مستمرة حتى اليوم بأشكال جديدة، اقتصاديا هي عملية تحويل الهيكل الاقتصادي للإنتاج استجابة لاحتياجات المراكز الرأسمالية وتعبئة الفائض الاقتصادي نحو الخارج بشكل يعرقل من تطور المجتمع.

إن عجز، ثم تخلي، البرجوازية المصرية عن مشروعها الوطني في التحديث، بعد العديد من التجارب المريرة والمعارك، ليس مجرد اختيار للفئة الحاكمة، بل أمر فرضته المتغيرات العميقة التي أحدثتها الثورة العلمية التكنولوجية الحديثة والسنطورات السياسية التي نجمت عنها خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الحليفة له. إلا أن هذه

المتغيرات التي تجري تحت عنوان "العولمة"، لا تعني انتهاء المسألة الوطنية، فبعيدا عن أوهام توحيد العالم -لأن ما يجري هو توحيد السوق العالمي تحت هيمنة الشركات العملاقة- فإن الإمبريالية في شكلها "المعولم" الجديد لا تلغي المسألة القومية بل تطرحها في أشكال جديدة. ويصح هذا خصوصا على مصر والمنطقة العربية عموما، والتي تتعرض لأعنف أشكال القهر الوطني.

ما يميز اللحظة الراهنة في مصر ضمن الصورة العامة للصراع مع الإمبريالية، هو تضائل مجموعة من العوامل العالمية والإقليمية والداخلية أوصلت سلطة الرأسمالية التابعة في مصر إلى درجة من الضعف والعجز لم يسبق لها مثيل طوال العقود الخمسة الماضية، توحى بأن السنوات المقبلة سوف تكون شديدة الخصوصية. هناك أزمة سياسية متفجرة على أرضية تقاوم التناقضات التي أدت إليها السياسات الرأسمالية التابعة على مدى عقود : تفكك وتحلل طبقي -انهيار الطاقات الإنتاجية وتدهور الخدمات من تعليم ورعاية صحية وسكن وغيره-تفاقم ظواهر التهميش والعشوائيات -غياب القانون وتراخي سلطة الدولة في كل شئ عدا أمن الحكام- تفشي الفساد ووصوله إلى قمة جهاز الدولة، وبالنتيجة ازدياد معاناة البشر لدرجة غير محتملة. يترافق هذا مع ضغوط إمبريالية عاتية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ثم احتلال العراق. مثال ذلك التغيير الوزاري الأخير، ومضمونه انتقال القوى الطبقيّة الناهضة المتشابكة المصالح مع الشركات والمؤسسات الدولية (التي تمثلها لجنة السياسات) من مقاعد الاستشاريين ورجال الأعمال إلى مقاعد الوزراء التنفيذيين، مما أشعل الصراع بين هذه القوى الناهضة والقوى البيروقراطية التقليدية المسيطرة. الوزارة الجديدة من ناحيتها بادرت بتقديم بعض الرشاوى للفئات الوسطى، متمثلة في تخفيضات الضرائب والجمارك، مضحية ببضعة مليارات من إيرادات الدولة التي تعاني هي الأخرى عجز متفاقم وغير مسبوق، تتجه إلى تعويضه خصما من الدعم المخصص للطبقات الكادحة، مما يفاقم من معاناة الأخيرة ويمهد الأرض لتفجرات اجتماعية عفوية، تستعد لها السلطة منذ سنوات بمزيد من الإنفاق على توسيع وتسلح أجهزة الأمن وبناء المزيد من السجون والمعتقلات (تم

بناء ٢١ سجن جديد خلال السنوات العشرة الأخيرة تكلفت ٢ مليار جنيه!). ولكن السلطة في الوقت نفسه، تضطر تحت وطأة الضغوط الخارجية لغرض الطرف عن العديد من أنشطة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني -المفتقدة للقاعدة الجماهيرية- والتي صعدت بدورها من هجومها على النظام إلى حد المطالبة العلنية - ولأول مرة في الخمسة عقود الأخيرة- بضرورة تغيير ورفض التوريث.

إن انفراد القوى الإسلامية الظلامية المتخلفة بقيادة مواجهة مع الإمبريالية يلحق أفدح الضرر بشروط هذه المواجهة وينذر بألوم العواقب، وكذلك استمرار الاستقطاب الحالي في المجتمع بين بيروقراطية فاسدة مستبدة مسنولة بشكل مباشر عن الأزمة الراهنة، وتيار سياسي إسلامي متخلف يقف على نفس الأرضية الطبقية للسلطة، يعد الإمبرياليين بالمزيد من فرص الاستثمار (فالإخوان المسلمين في مصر أقرب إلى النموذج التركي منهم لنموذج حزب الله أو الجهاد الإسلامي أو حتى حماس)، ويعد الكادحين بنصيب من الزكاة، والمرأة بالستر خلف الحجاب، والأقباط بالإعفاء من التجنيد مقابل دفع الجزية! بينما الجماهير والقوى الاشتراكية غائبة عن ساحة المعركة. انشغل جزء من هذه القوى بالبحث عن الجناح الإصلاحى المزعوم في السلطة الفاسدة واللهث وراء الحوار معها، وجزء آخر انشغل بمحاولة بناء الجبهة (من أعلى) مع الإسلاميين والقوميين قبل أن يبني تنظيمه الذي يشارك به في هذه الجبهة! هاتفا بحياة بن لادن وأبو مصعب الزرقاوي بدلا من إدانتهم كمجرمين!

إن العداء للإمبريالية، أي للرأسمالية، بوصفها نظام للاستغلال والاستعباد الطبقي والوطني، غير ممكن دون طرح البديل الاشتراكي بوصفه النقيض القائم على أسس التحرر والمساواة والعدالة والديموقراطية. ولا يتطلب ذلك بالضرورة الاتفاق على شكل أو نموذج للمجتمع الاشتراكي المقبل، هذا إذا افترضنا أصلا إمكانية وجود مثل هذا النموذج الذي أعتمد أنه منافي للطمع. ولكنه يتطلب بالضرورة وضع تصور برنامجي للخطوات التي يمكن اتخاذها، والآليات الواجب اتباعها، والضمانات الضرورية لأن يسمير المجتمع نحو المزيد من العدالة والديموقراطية، نحو مزيد من المشاركة في السلطة والثروة، عبر تجاوز

الديموقراطية البرجوازية الليبرالية التمثيلية إلى ديموقراطية شعبية تتنوع فيها أشكال المشاركة الجماعية المباشرة في اتخاذ القرارات وتحديد الاتجاهات. كما أن طرح البديل الاشتراكي لا يعني المصادرة على الاتجاهات والآراء المتنوعة حول طابع هذه الإجراءات الواجب اتخاذها في حال الوصول للحكم ومداها، وإلى أي حد يمكن أو يجب الحد من النشاط الرأسمالي أو تنظيمه وإخضاعه، وأشكال الصراع/ التعامل الممكنة مع المراكز الرأسمالية المتطورة والشركات والمؤسسات الدولية. فهذا هو نوع الأسئلة "المفتوحة" التي تحتاج لحوار معمق بين الاشتراكيين لن يحسم إلا على أرضية الممارسة التي تحكمها اعتبارات بالغة التنوع والتعقيد، ولا يمكن حصره في أسئلة تجاوزها الزمن حول ثورة ديموقراطية (وطنية/ برجوازية) أم ثورة اشتراكية.

الاشتراكيون لا يراهنون إلا على الجماهير وعلى الحركات الشعبية، والحركة الاشتراكية لا تنهض إلا بالاعتماد على تنظيم الجماهير ونضالها المباشر المستقل، وسواء اعتبر البعض اكتساب الديموقراطية هو الحلقة الرئيسية أو انطلق البعض الآخر من التناقض الرئيسي مع الامبريالية، يبقى الشرط الجوهرى الذي لا غنى عنه هو جذب قطاعات أوسع فأوسع من الجماهير لحلبة الصراع الاجتماعى السياسى الدائر، والطريق الوحيد لذلك هو الارتباط والمشاركة في كل النضالات المطالبية والحركات الاحتجاجية لهذه الجماهير، فالنضال السياسى لا يمكن أن يقوم إلا على أرضية النضالات المطالبية، بينما الشعارات العامة التي لا تقوم على معرفة وثيقة بالواقع فلا تنتج إلا هذه الممارسات الانعزالية السائدة في صفوفنا في الوقت الراهن.

لا تمثل الملاحظات السابقة بالطبع رؤية يسارية لأزمة المجتمع المصري، بل محاولة لنقد بعض الأفكار السائدة والمساهمة في وضع الأسس التي نراها ضرورية للوصول لوحدة عمل بين القوى الاشتراكية نراها لا غنى عنها إذا أردنا أن يصبح الاشتراكيون طرفا فاعلا في معادلة الصراع الاجتماعى السياسى في مصر في هذه اللحظات البالغة الخصوصية من تاريخنا.

هذه الوحدة نراها قابلة للتأسيس وقطع عبر الموقف الجزري من

النظام القائم، عبر الارتباط بالجماهير الشعبية ونضالاتها، وعبر النضال ضد كل أشكال العنف والسيطرة وعدم المساواة، وأيضا عبر التمايز والاستقلال الواضح عن التيارات الإسلامية والقومية.

ملحوظة:

معظم الاقتباسات التي استعنا بها لتوضيح الأفكار التي أردنا مناقشتها مأخوذة من "مشروع ورقة أولية حول تأسيس وبناء حزب الحركة المصرية الاجتماعية الديمقراطية (تحت التأسيس) - أبريل ٢٠٠٢، و"مبادئ تجديد المشروع الوطني - مايو ٢٠٠٣"، و"رؤية يسارية لأزمة المجتمع المصري - د. إبراهيم العيسوي - ديسمبر ٢٠٠٤"، و"اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية - من أجل الاصطفاف السياسي والجماهيري ضد العدو الأمريكي والصهيوني - المقاومة والتحرير أولا - عي داروس القصير 2004-1-2" ولم نشأ أن ننقل النص باقتباسات ومراجع حيث أن الأفكار التي تمت مناقشتها يمكن الرجوع إليها في العديد من الأوراق الأخرى - وربما كان التعبير عنها أفضل في الأوراق المذكورة - والهدف كان ولا يزال مناقشة أفكار نراها شائعة في أوساط الحركة الاشتراكية المصرية وليس الرد على ورقة بعينها.

الفصل الثالث



تطورات اليسار العالمى

تطورات اليسار العالمى

د. سمير أمين

طُلب منى أن أتحديث فى التطورات الأخيرة التى تحدث حالياً فى ما يسمى بالمنندى الاجتماعى العالمى، أى هذا التجمع الأوسع من اليسار على صعيد عالمى. والمنندى الاجتماعى العالمى هو أيضاً منندى إقليمى، وقطرى فى عدد من البلدان بما فى ذلك مصر، ومنظمة أجيح هى منظمة تمثل محاولة شبيهة. وحصلت فعلاً تطورات فى المرحلة الأخيرة، فلنقل فى السنتين الأخيرتين، وانعكست هذه التطورات فى القرارات الأخيرة التى اتخذت فى جلسة باماكو ثم جلسة كركاس هذه السنة فى يناير. وأرجو أن ترجعوا هذه الوثائق، والنص العربى موجود بالكامل الآن على مواقع إنترنت عديدة؛ منها موقع منندى العالم الثالث، ومنندى البدائل العالمى، وهذه الوثيقة تختلف عن الوثائق السابقة، و عنوانها نداء باماكو، ولكن نداء ليس بمعنى مجموعة أفكار عامة وبراقة، يوقع عليها الفرد، وفى اليوم التالى ينسأها، فهى مشروع برنامج عمل مشترك سواء على صعيد عالمى فى بعض المشاكل، أو على أصعدة إقليمية، والمفروض أنه موجه للجميع، بالمعنى الواسع أى لجميع القوى الاجتماعية والسياسية التى توافق على أهدافه الاستراتيجية؛ أقصد الحركات الاجتماعية والسنقابات، والمؤسسات الشعبية التقليدية الكبيرة خاصة اتحادات الفلاحين، واتحادات النساء لأن لديها قاعدة شعبية حقيقية، وليست مجموعة صغيرة من المثقفات. إلى جانب الأحزاب السياسية أو التيارات السياسية؛ ممثلة فى أحزاب أو خارج أحزاب فى بعض الأحيان. فهو نداء موجه للعمل المشترك على أوسع ما يمكن من الأصعدة السياسية اليسارية. وهذا يتطلب تحديد المعايير. مثلاً، ما هو اليسار؟ وما هى الأهداف؟ وأريد أن أتكم فى الأهداف، لأن بالفعل ما حدث فى السنوات الأخيرة هو تجزير بالمعنى الحقيقى، معظم المنندى، لا يوجد إجماع فى منظمة من هذا الصنف، ولا أحد يبحث عن الإجماع وإلا سيكون الفصل المشترك ضعيف جداً، لكن التيارات السائدة والأغلبية تقدمت بالفعل فى اتجاه التجزير ليس فقط فى اتجاه المطالب وإمما الرؤية الإستراتيجية وقواعد العمل المشترك.

أعتقد أنه من المفيد والضرورى أن نرجع بعض الشئ للمرحلة السابقة، أى

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لكنى نرى ما هو الجديد فى التحدى؟ وما هو الجديد أيضا فى ردود الفعل فى مواجهة هذا التحدى من الحركات الاجتماعية والسياسية من تيارات اليسار بحيث نستطيع على هذا الأساس أن نحدد معايير جديدة أو معايير تنمى مع التحديات الجديدة لما هو اليسار وما هو خارج اليسار، لأن المعايير القديمة، بالطبع، تفيد ولكنها كذلك قد لا تنمى مع التطورات ومع الطابع الجديد للتحديات.

وقد اتسمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتعايش، لفترة تاريخية طويلة حوالى أربعين سنة، ثلاثة أنماط من التنظيم الاجتماعى الاقتصادى السياسى؛ تنظيم من جميع الأوجه، النموذج الاشتراكى الديمقراطى الغرب الرأسمالى المتقدم بالأساس أوروبا الغربية، ونموذج الاشتراكية أو الشيوعية القائمة بالفعل سواء أكانت النمط السوقى أم النمط الصينى، أى نمط الأممية الثالثة. والنمط الذى أسميه الوطنية الشعبوية أو الشعبوية للوطنية التى سادت فى عدد كبير من بلدان الجنوب (آسيا وأفريقيا أولاً وأيضاً أمريكا اللاتينية) فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهذه الأنماط دخلت فى صراعات فيما بينهما، الصراع بين الغرب والشرق، الصراع بين الغرب والجنوب، التحالفات، بالأساس تحالف الشرق بالجنوب جزئياً على الأقل.. إلخ. لكن أيضاً أنا أرى أنه بالرغم من هذه التناقضات والصراعات فإن هذه الأنماط الثلاثة كانت إلى حد كبير متكاملة؛ بمعنى أنها عملت فى إطار نوع من التعايش، أو أن كل واحد منها فرض على الآخر أن يعترف بوجوده، إلى حد ما، حتى فى حال دخوله فى تناقضات وصراع معه. بالتالى كان هناك قاسماً مشتركاً بين النظم الثلاثة. وأرى أن هذا القاسم المشترك كان له سمتان؛ ١) أن جميع النظم كانت تسعى إلى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، ليست اشتراكية، بمعنى أن البعد الاجتماعى كان بعداً أساسياً فى رسم النظرة العامة لها، والنظم الثلاثة أنجزت بالفعل فى ظروف مختلفة تماماً ظروف الغرب والشرق والجنوب وظروف الجنوب تختلف من بلد لبلد، ومن مرحلة لمرحلة، لكن أنجزت الأنماط الثلاثة تقدماً اجتماعياً؛ بمعنى أن المرحلة اتسمت ليس فقط بمعدلات نمو اقتصادى مرتفعة أكثر مما كان الأمر عليه فى كل تاريخ الرأسمالية فيما سبق هذه المرحلة، وفى المرحلة التالية التى نحن فيها حالياً، لكن أيضاً بنوع من العدالة الاجتماعية، من خلال تدخل الدولة، الذى كان مأمولاً من الثلاثة، من أجل تحقيق إعادة توزيع الدخل، وضمان العمالة شبه الشاملة، وضمان الخدمات

العامة الأساسية فى إطار شعبى، التعليم الصحة.. إلخ. أنجزت ذلك، عندنا الليبرالية السائدة الآن تتحدث وتقول فشل الاشتراكية الديمقراطية، فشل الشيوعية، فشل الوطنية والقومية الشعبوية، هذا كلام فارغ، لأنها أهدافها التى كانت تتمثل فى عدالة اجتماعية بشكل محدود، وبتناقضات وعيوب، قد تحققت بالفعل.

السمة الثانية المشتركة أن هذه النظم الثلاثة كانت تعمل فى إطار قائم على احترام البعض أو سيادة الشعوب، والسيادة الوطنية. بمعنى أن كل دولة مهما كانت حدودها، وذات جذور تاريخية واجتماعية قديمة لا يهتم، لكن فى إطار الدولة، احترام مبدأ السيادة الوطنية، معناه احترام مبدأ حرية الخيار السياسى والاقتصادى سواء أكان نموذجاً يعجبني أم لا. من خلال وسائل ديمقراطية وغير ديمقراطية، ولكن احترام هذا المبدأ، وبالتالي، العولمة وهى كانت موجودة منذ أوائل تاريخ البشرية نفسه، وعلى الأقل منذ أوائل الرأسمالية الحديثة ولكن عولمة بشكل آخر، واتسمت بسمات خاصة لكل مرحلة، عولمة كانت قائمة على مبدأ المفاوضات. ومبدأ المفاوضات على خلاف العولمة المفروضة حالياً، والمفروضة على الجميع من فوق، أى من القوى، المناطق الاستعمارية طبعاً. ومنطق واحد مفروض على الجميع دون إلغاء حقنا فى التأمين، وإلغاء حقنا فى حماية الصناعة المحلية، إلغاء كل شئ. وهذا مبدأ مختلف تماماً عن مبدأ المفاوضات. وأكد كان لهذه الأنماط عيوبها وحدودها وتناقضاتها الداخلية الخاصة لكل نمط، وكل مرحلة لم تكن نهاية التاريخ، لكن هذه الأنماط الثلاثة أنتجت هذا الإطار العام للتعايش لفترة تاريخية حتى دخلت فى مرحلة الأزمة؛ نتيجة النجاح وليس الفشل، النجاح هو الذى يؤدى إلى تغيير فى الظروف الموضوعية، والتساؤل يطرح مباشرة هل النظام كما هو قابل أن يواجه التحديات الجديدة الناتجة عن نجاحه وليس فشله أم لا؟ والتاريخ أثبت مرة أخرى، وأثبت ذلك أكثر من مرة، أن النظم لم تكن قادرة على التكيف من تلقاء نفسها مع التغير الناتج عن نجاحها، وبالتالي بالتدريج فقدت زخمها، ثم تأكلت ثم انهارت بشكل أو آخر بضجيج مثل انهيار الاتحاد السوفيتى أو بشكل آخر مثل التحول من الماوية إلى الطريق الجديد الصينى، أو التدهور للنظم الشعبوية الوطنية من جمال عبد الناصر إلى السادات، أو من البحث فى الأيام القديمة إلى النظم الاستبدادية للمرحلة الأخيرة.. إلخ.

وبالتالى طويت هذه الصفحة، ودخلنا فى مرحلة أزمة، بالمعنى الكامل للأزمة لأن النظم الثلاثة التى سادت بعد الحرب العالمية الثانية فقدت شرعيتها

ومصادقيتها، وألفتُ النظر إلى أن الثلاثة كانت تسمى نفسها اشتراكية، ولا نريد أن ندخل فيما إذا كانت اشتراكية أم لا، لكن مجرد أنها كانت تعلن نفسها اشتراكية له معنى يدل على شيء ما، وبالتالي عندما فقدت الشرعية والمصادقية، فقدت الكلمة أيضاً المصادقية، سواء كانت الاشتراكية بشكل أو بآخر، بمعنى الاشتراكية واللا اشتراكية الروسية، الاشتراكية واللا اشتراكية للناصرية، والديمقراطية الغربية في أوروبا الغربية. أصبحت الظروف مواتية لهجوم معاكس لرأس المال. ورأس المال استطاع أن يفرض نفسه مرة أخرى بلا منافس في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي أو الأيدلوجي، بمعنى سقوط الشرعية الاشتراكية أو الاشتراكيات بكل حدودها وتناقضاتها، وبكل ما اتسمت بها في المرحلة السابقة.

أنا لا أميز بين الرأسمالية والاستعمار، الرأسمالية هي استعمار دائماً، لأن منطق التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي يؤدي بالضرورة بانتقاء نفسه إلى مزيد من الاستقطاب، أي إلى مزيد من تعميق الفجوة بين مراكز الاستعمار أو مراكز المنظومة العالمية الرأسمالية الاستعمارية، والأطراف أي المناطق الأقل تقدماً أو أضعف لسبب آخر. وهذا النظام الجديد الليبرالي المعلوم أنتج مجموعة أشياء في مرحلة قصيرة (١٠-١٥ سنة)، وهي ليست شيئاً في التاريخ، إذا اعتبرنا أنه بدأ في أوائل الثمانينيات؛ أنتج أولاً تدهوراً اجتماعياً في جميع أنحاء العالم. تجلى في صعود التفاوت الاجتماعي بأشكال مختلفة، صعود البطالة والعمل غير الثابت، صعود الأعمال غير الرسمية، هذا من جانب، وبشكل سريع جداً وعلى صعيد عالمي، في فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة، مصر، بلغاريا، روسيا، الصين، الهند، وتنانيا، في أي قطر من المنظومة العالمية فاشل أو ناجح من زاوية معينة، على الأقل معدلات النمو أو موقعه في الهرم العالمي. هذا أنتج ذلك ولكن في الوقت نفسه أنتج أيضاً سيادة طبقات جديدة أو مجدية، بمعنى أنه أنتج حلفاء اجتماعيين له في الجنوب بشكل عام، جميع بلاد الجنوب، ربما إلى حد ما استثناء الصين، وطبعاً استثناء كوبا ولكن بلاد محدودة، في جميع بلدان العالم أنتج ما لا بد أن نسميه برجوازية كمبرادورية، أي أن هناك ناس استفادت وتستفيد من هذه المرحلة، المليارديرات في مصر ليسوا عدداً قليلاً، وهؤلاء الناس قاعدة اجتماعية للنظام، وهؤلاء الناس أسميهم برجوازية كمبرادورية بمعنى أن مصالحهم الاقتصادية مرتبطة تماماً باستمرار النظام الرأسمالي الاستعماري كما هو. هم حلفاء الاستعمار وأعداء الطبقات الشعبية في بلادهم جميعاً. وهذه أصبحت قوة

قوية لم تكن موجودة، تكونت بأشكال مختلفة، بمعدلات سرعة مختلفة، تبلورت إلى قوى أكبر أو أقل هنا أو هناك، هذه هي الصورة الجديدة. وفي هذا الإطار طبيعة الأشياء أن مثل هذا الوضع ينتج من تلقاء نفسه حركات اجتماعية، ومصطلح حركات بالجمع معناه أنها مائعة، بمعنى أنها ردود فعل من المجتمع أو من الطبقات المختلفة للمجتمع، أولاً رد الفعل البسيط الطبيعي جعل الناس تبدأ في أن تفكر بعض الشيء وتنظم نفسها لكي تدافع عن نفسها، أى ردود دفاعية في المرحلة الأولى على الأقل في مواجهة هجوم رأس المال، في مواجهة الخصخصة، وللسهولة للتعليم والصحة وخلافه. وردود فعل بكل الألوان من بعض القوى السياسية التي تبدأ تنتقل من قبول النظام بزعم أنه لا يوجد بديل له، وهذا حدث في المرحلة الأولى وخاصة في أوائل التسعينيات، أن حتى أحزاب اليسار، والأحزاب الشيوعية السابقة، وحتى الأحزاب الوطنية والتقدمية مثل حزب التجمع عندنا، وغيره، كل هذه الأحزاب بدرجات مختلفة قبلت أمراً واقعاً حتى إن كانت لها بعض التحفظات، وقالت إنه لا يوجد بديل، ويجب أن نتكيف مع الظروف الجديدة المولمة الجديدة.. إلخ. نتكيف في واقع الأمر مع ديكتاتورية رأس المال المهيمن عالمياً الاستعماري، وديكتاتورية الحلفاء لهذا النظام، أى البرجوازيات الكمبرادورية في داخل الأقطار المختلفة، لكن في الواقع مثل هذه الظروف، خاصة نتيجة انهيار مصداقية الاشتراكية في أشكالها المختلفة. وهو أمر أنتج ما يمكن أن نطلق فراغا أيديولوجيا سياسيا ثقافيا؟

فراغ على صعيد عالمي، وفي إطار هذه الظروف التي لا تنتج فقط ردود فعل إيجابية من ناس تريد أن تدافع عن مصالحها المهددة، لكن تنتج أيضاً حركات اجتماعية سلبية رجعية، ولابد أن نعترف بذلك، وليس كل حركة لأنها "شعبية"، بمعنى أن لها صدى في المجتمع، هي بالضرورة تقدمية، أبداً أبداً، فالنازية والفاشية حصلت في التاريخ. وفي الظروف الراهنة نرى أنه إلى جانب ظهور حركات عديدة في جميع بلدان العالم بدرجات مختلفة وبإنجازات مختلفة ودرجات مختلفة في التبلور، لكن أيضاً ظهرت حركات رجعية. أولاً في الولايات المتحدة نفسها، يعنى اليمين المسيحي المتطرف الذي ظهر كانت له جذور، وظهر كقوى سياسية هامة، ربما تمثل الآن الأغلبية، أو جزءاً كبيراً على الأقل من المساندة في الانتخابات لصالح نمط بوش، نمط اليمين الحاكم حالياً. وأقول في هذه النقطة إن الإسلام السياسي ينتمي أيضاً لهذا النوع من رد الفعل الرجعي للتحدي. ونحن الآن

أمام نوعين من الحركات، الحركات التقدمية، والرجعية. وأريد أن أضع معيار موضوعي لمعرفة ما هي الحركات الاجتماعية للرجعية؟ وما هي الحركات الاجتماعية التقدمية؟

وأنا أقترح المعيار الآتي، الحركات تكون تقدمية إذا كانت حركات تدخل في المعركة من أجل الدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية، بمعنى أنها تدخل في مواجهة الرأسمالية الليبرالية والاستعمار مباشرة. كان ترفض الخصخصة، والستافوت في التوزيع، وتطالب بتدخل الدولة لصالح الطبقات الشعبية.. إلخ؛ أى تدخل في معارك حقيقية. ويمكن أن يكون الكلام الإضافي له، كلام شيوعي، كلام ماركسي، كلام اشتراكي ديمقراطي، كلام ديني. مهما كان ليس مهما طالما أنها حقيقة تدخل في المعارك من أجل الدفاع عن المصالح الشعبية. وفي الظروف الراهنة الحركات التي تدخل بالفعل في هذه المعارك عديدة، وموجودة في كل العالم، أحياناً ضعيفة جداً، وأعتقد أنها ضعيفة عندنا للأسف، وأحياناً أقوى، كما هو الأمر، على الأقل، في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، وأيضاً عدد من البلدان في آسيا. وأخذة في التصاعد في أوروبا الغربية على الأقل. وإلى جانب ذلك توجد الحركات الرجعية ومعيار الرجعية هو إذا تفادت الدخول في المعركة من أجل الدفاع عن المصالح الشعبية، ونقلت أرضية الصراع إلى مجالات أخرى، سواء كانت المجالات التي أسميها "شبه دينية" فهي ليست دينية وإنما استغلال الدين بشكل مبيتل جداً لصالح الدفاع عن النظام، وبالنسبة للجنوب، الدفاع عن الطبقة الكمبرادورية الحاكمة، أى أنها تقبل بالمبادئ الرأسمالية والليبرالية، بل مبادئ الاستعمار. الرجعية توجد عندما تتفادى الحركة التصدى بالتحديات الحقيقية وبالدفاع عن المصالح الحقيقية من خلالها، والأرضية المختارة قد تكون دينية أو شبه دينية أو مسيحية أو هندوسية.. إلخ، قد تكون عنصرية بحتة، أو عنصرية عرقية، أو قد تنزل حتى لمستوى القبائل، أو الطائفية بأشكالها المختلفة. هذه كلها رجعية. وهذا المعيار ليس فقط معيار سمير أمين إنما هو معيار المنتدى الاجتماعي العالمي، اختاره من البداية على أنه هو المعيار، وهو أن جميع الحركات التي تدخل في المعارك من أجل الدفاع عن الطبقات الشعبية مرحب بها بدون تساؤل عن جذورها التاريخية، وللتحليل العلمية لما هو تحدى، والأخرى لا تقبل.

المنتدى في المرحلة الأولى على الأقل، استبعد الأحزاب السياسية من الحركات المرحب بها، والسبب في ذلك، أنه في المرحلة الأولى، وأنا أعتقد أننا

بدأنا نتجاوز حدود هذه المرحلة الآن، الناس كانت خائفة، لأن الأحزاب "القديمة" التي قادت الشعوب والدول في المرحلة السابقة فقدت شرعيتها ومصداقيتها، وهذه الأحزاب تصورت دائماً أنها نوع من القيادة الهرمية، وهي التي تمثل النواة الصلبة، وتصورت أن الباقين حولها سواء أكانت أحزاب شيوعية، أم أحزاب وطنية شعبية أم حتى أحزاب ديمقراطية اشتراكية. وخاصة الأجيال الجديدة، والمستقبل سوف يبينه الأجيال الجديدة، لذا هي كانت خائفة وليست معترفة بالكلام عن الطليعة وعن دورنا وعن القيادات... الخ. وكانت إلى حد كبير تقبل نظرة أيديولوجية أنا لم أقبلها ولكن كانت أمراً واقعاً، أن السياسية في حد ذاتها شيء سيء، والسلطة سبب الفساد بالضرورة، وهذا به شيء من الحقيقة. وانطلق المنتدى على هذه الأسس، وكان الفرد له الاختيار في قبول ذلك أو يرفضها وأنا من هؤلاء اللذين قبلوه ببعض التحفظات الكثيرة. وهذا أدى طبقاً جزئياً إلى صراع داخلي حول الحدود، فمثلاً رأينا في إنجلترا عزم مجموعة من الناس جزء من الإسلام السياسي، وأيضا صراعات أو معارك بالتباس حول العلاقة بين الحركات الاجتماعية والسياسة بشكل عام، أو بأحزاب السياسة بشكل أدق في بعض الأحيان. وسوف أتكلم، فيما بعد، في المناقشة، بشكل أخص عن منطقنا.

وما حدث في هذا الإطار هو تطور غير متكافئ، للحركات الاجتماعية ودرجة التجزئيل المصاحب لهذه الحركات. ففي بعض المناطق الحركات اتسعت وتعمقت أكثر مما هو الأمر عليه في مناطق أخرى، لا أريد أن أتكلم عن أمريكا اللاتينية فهي قارة واسعة وفيها اختلافات بين بلد وآخر، وكذلك لا أريد أن أتكلم عن منطقة الشرق الأوسط أو الشرق العربي والإسلامي الأوسع الذي يشمل مجتمعات مختلفة إلى حد كبير، ولكن أرى، ولست الوحيد، أن بالفعل الحركة تقوت في أمريكا اللاتينية للدرجة التي أدت إلى نتائج سياسية، انتصارات انتخابية، في البرازيل، فنزويلا، بوليفيا، ودرجات يمكن أقل من الجنزى في الأرجنتين وشيلي، وربما انتصارات أخرى في الأفاق في بلاد أخرى في الإكوادور، وحتى في المكسيك. وبالتالي عندما تنتصر المعارضة، حتى على هذا المستوى الانتخابي لرئاسة الجمهوريات ليست شيئاً صغيراً. ولكن قطعاً هذه الانتصارات ليست نهاية التاريخ، بمعنى أنها انتصارات سياسية هامة جداً ولكن دون أن يتغير المجتمع نفسه. أي أن الطبقة الحاكمة في أمريكا اللاتينية، المسيطرة على الاقتصاد، بالتالي المسيطرة على أشياء أخرى، جزء كبير على الأقل من الإعلام، والتلفزيون في جهاز

الدولة نفسها من الجيش وغيره.....، وهكذا ليس هذا الانتصار نهائياً أو شبه نهائي، فلم تحسم المعركة بعد، فمن الممكن أن يأتى تقدم أكثر أو تأتى ردت. وأرى أيضاً أن هناك تقدم، وأن لم يكن وصل لهذا المستوى، فى أوروبا الغربية بدليل إسقاط مشروع الدستور الأوروبي على أرضيتين، على أرضية أنه مشروع ليبرالى، وعلى أرضية أنه مشروع يقبل سيادة الحلف الأطلنطى، سيادة الولايات المتحدة على السياسة الخارجية الأوروبية. ولو أن هذا الإسقاط شكلياً فهو إسقاط من خلال الاستفتاء الفرنسى وهولندا، إلا أنه من المعروف الآن أن أى استفتاء مماثل فى ألمانيا أو إيطاليا وأسبانيا كان يؤدى وسيؤدى إلى نفس النتيجة. وأعتبر أن هذا أيضاً تحدياً جديداً بالنسبة للشعوب الأوروبية، وهو بداية معارك جديدة، لكن معارك أوضح مما كانت عليه فى المرحلة السابقة، عندما لم تكن الليبرالية أو الأطلنطية موضع تساؤل، فيما عدا الفئات الصغيرة من اليسار المتطرف.

وأرى أن هناك ما يشير إلى التقدم فى مناطق أخرى، بلاد لها أهمية كبرى مثل الصين والهند فى ظروف مختلفة تماماً، أو فى بلاد شرق جنوب آسيا، أو بعض البلاد فى أفريقيا جنوب الصحراء؛ منها جنوب أفريقيا بكل الحدود وكل المشاكل طبعا. لكن أرى أن المنطقة التى لم يتحقق فيها تقدم ملحوظ على الأقل هى منطقتنا. وهنا تأتى مشكلة المسئوليات والمنقذين والقيادات والأحزاب أو شبه الأحزاب الموجودة، وأريد أن ألفت النظر إلى أن الظواهر التى يتسم بها مجتمعنا حتى الآن، التى يمكن أن أسميها "خيانة المنقذين"، أو "انسحاب التأسيس" أو "انهيار الفكر العملى الجماهيرى"... الخ، هى ظواهر ليست خاصة بنا فقط بل موجودة فى العالم كله. والذى حدث فى أمريكا اللاتينية هو صعود الحركة الشعبية الذى أنتج ظروف جديدة وتطور أحزاب، أو تيارات فى داخل أحزاب كانت موجودة، جديدة وقوية. أى ليس السبب هو القيادات الجيدة التى تنزل للجماهير وتبناها وفى نهاية الأمر تخلق الحركة، الواقع هو العكس، الحركة هى التى تنتج القيادات، فيمكن نقول إنه توجد جدلية بين القيادة والجماهير، بين النظرية والعمل... الخ، لكن هذه الجدلية لا بد أن تنطلق عادة وانطلقت فى هذه الظروف من القاعدة وليست من فوق. وأعتقد أن لها أهمية بالنسبة لنا، فليس لدى ثقة كبيرة فى أنه ستكون أحزاب جديدة من فوق، وقيادات سليمة من فوق قائمة على تحليل علمى سليم، وبالتالي لا بد أن ننظر إلى ما ينطلق من القاعدة.

وبالنسبة مضمون إعلان بامكو، أرى أن التجزيل في اتجاهين أولاً الانتقال لعدد متصاعد من الحركات الاجتماعية والسياسية من نقد الليبرالية أى المتوحشة أو المتطرفة... إلى نقد الرأسمالية، هذه نقطة أساسية أدت إلى العودة إلى كلمة الاشتراكية وعودة مصداقية وشرعية استخدام هذه الكلمة، وهناك خطر ومشاكل، الخطر هو أن البعض سيفهم الاشتراكية على أنها العودة للماضى، وأعتقد أن فى التاريخ لا يوجد عودة للماضى، ثانياً سيكون المفهوم مائعا، فكل واحد سيقول أنا اشتراكي، لكن عودة مصداقيتها يحتاج إلى برنامج نقاش، حوار، برنامج عمل، برنامج محاولة إعطاء مفهوم مضمون نظرى وعملى للهدف الاشتراكي وهو التقدم، وهذه نقلة كيفية فى داخل المنتدى، وهذه النقطة ناقشت فى بامكو وكركاس، وبشكل عام تم قبولها، ولكن لم نحاول أن ندخل فى تفاصيل، ولكن مجرد قبول أن السطلع للاشتراكية هو التطلع الطبيعى فى هذه الظروف. هذه نقلة كيفية، والنقطة الكيفية الأخرى على المستوى السياسى، هى أن المنتدى كان قد بدأ بمعاداة العسكرية، وخاصة فى العراق وفلسطين، وقد لعب دوراً، ليس هامشياً على صعيد عالمى، فقد دخل من تلقاء نفسه إلى الجانب الفلسطينى والعراقى، ولم يقبل أن الاحتلال الأجنبى هو الذى يأتى بالديمقراطية، ويعلن أنه مع المقاومة دون الدخول فى حدود المقاومة وأشكالها ومشاكلها.....، ولا يقبل بأن هذا أمر واقع ويجب أن يتكيف معه. بالنسبة للشعب الفلسطينى فحقه أن يكون له دولة حقيقية مستقلة تماماً، دون أن تناقش شرعية أو وجود إسرائيل، والأغلبية الكبرى فى المنتدى كانت على هذه الأرضية. وقد انتقلت الآن إلى مرحلة أكثر تقدماً، إدراك فهم أن هذه العسكرية ليس ناتج مزاج الخواجة بوش وأخطاء المتطرفين اللذين معه، إنما ناتج منطق واحتياجات التوسع الاستعماري كما هو فى المرحلة الراهنة. وهذا ينعكس فى برنامج العمل، وبالتالي سأعود لنفس الجملة الأولى من المحاضرة أن نداء بامكو ليس نداء نوقع عليه وخلص؛ بل هو مشروع برنامج عمل مشترك، ومعناه أنه يمكن أن ينجح ويتقدم أو يفشل على حسب المنظمات المختلفة الاجتماعية والسياسية أن تأخذ فى الاعتبار بجدية، وتبدأ تدخل فى تنظيم كتل.

مناقشات

(دارت مناقشات حول حديث د. سمير أمين، لكن لم يتم تسجيلها بوضوح).

تعقيب د. سمير أمين على المناقشات

لكي نتقدم في الحوار دون أن نصل طبعاً إلى نهائيه، بالتالي أنا مضطر أن أنهج منهجاً آخر، أتفادى فيه أى سؤال من الأسئلة المطروحة وأجمعها في ثلاث مجموعات، وسوف أقول، ومعظمكم سيعتبره سطحياً وسريعاً ومليناً بالتناقضات والنقض، وهذا صحيح.

مكان المنتدى في اليسار العالمي، وإشكالية الديمقراطية بشكل عام، وإشكالية الإسلام السياسي. هل الإسلام السياسي الحل، أم هو المشكلة؟ وهذه هي المجموعة الأولى من الأسئلة.

أولاً: مكان المنتدى، قطعاً لا أحد يقول إن المنتدى يمثل اليسار على صعيد عالمي، ولا يمثل حتى اليسار على صعيد أى قطر من الأقطار، لكنه يمثل مجموعة ليست صغيرة، وجديدة، فالتساؤل هو هل يمكن أن نستثمر بعض الجهود في هذا الإطار أم لا داعي لذلك؟ الإطار الرئيسي هو خارج هذا المنتدى لكن أعتقد أنه عام، وأنه تقدم في الاتجاه السليم نسبياً، والمشاكل عديدة وسوف تستمر، والمنتدى غير متجانس، ولم أتحدث باسم المنتدى، لأنه لا يوجد لأحد هذا الحق، وكل منظمة أو تيار موجود في المنتدى أو خارج المنتدى هو حر في إعطاء رأيه، لكن أرى أن هناك نوعين من الظروف، كتبسيط للأمور، في بعض البلاد نجد أن الحركات الاجتماعية والسياسية بما فيها الأحزاب السياسية، وأنا لا أميز ولا استثنى الأحزاب السياسية عن الحركات، في الصعود وأنكلم عن اليسار دون أن أدخل فيما هو اليسار.

وفي هذه الظروف أن المنظمات الأخرى مثل NGOs بصفة خاصة، وهي المنظمات الصغيرة نسبياً التي تكونت في مرحلة تاريخية حديثة، وفي ظروف خاصة.... الخ. ظروف تدهور الأنماط القديمة، وظروف تدهور الحركة السياسية الكبرى وإنسحاب التسييس بشكل عام، تفقد أهميتها بينما في ظروف أخرى نجد هذه المنظمات - حيث تبدو الحركة أقل وليست غير موجودة أى ليست غائبة وإنما ليست في الصعود أو القوة الواضحة الموجودة في أماكن أخرى - تلعب دوراً أقوى بالجانب الإيجابي والسلبي له. هذا فيما يتعلق بالمنتدى، فلم أقل أبداً أنني أمثل المنتدى.

وإشكالية الديمقراطية هي في رأيي محورية ومرة أخرى، لتبسيط الأمور، ربما العيب الأساسي لليسار بشكل عام في المراحل السابقة للتاريخ، خاصة المرحلة الأخيرة، هو على الأقل ما يمكن أن يقال ضعف البعد الديمقراطي إن لم يكن غيابه تماماً.

الآن أعتقد أنه لا بد أن ندرك أنه لن يكون هناك اشتراكية بدون ديمقراطية، وبالتالي الديمقراطية هي المحور الأساسي وأنا لست من هؤلاء الذين يعتقدون أنه يوجد مثل هذا الكلام اليوم، لكن ربما في بعض الأذهان ما زال هذا الفكر موجوداً. ولكن على الأقل لا أحد من الحركات أو التيارات السياسية التي أعرفها تجرؤ أن تقول ذلك الآن. معنى ذلك أيضاً أن اليسار سواء كان على صعيد قطري أو صعيد عالمي، بالطبع، لن يكون متجانساً وسيكون مكوناً من تيارات مختلفة ومنظمات ذات أصول مختلفة ذات النظرة المختلفة للمستقبل المطلوب والمرغوب فيه.. الخ. فهل هذا سيمنع تماماً شيء من العمل المشترك بأهداف استراتيجية؟

لو حال دون أن يحقق ذلك الغرض لن يكون هناك يسار نهائياً، ولن يكون هناك أي نجاح أو أي تقدم. لذا لا بد أن نبذل مجهوداً لجمع المنظمات والحركات المختلفة الاجتماعية والسياسية حول أهداف استراتيجية.

وبالنسبة للديمقراطية الآن، لا بد أن ندرك أنه لا اشتراكية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون اشتراكية، دون التطلع للاشتراكية، معناه أن الديمقراطية إن لم تكن يصادفها التقدم الاجتماعي لن تكسب المصداقية والشرعية. إذن الحلول الليبرالية الديمقراطية البحتة، مجموعة الليبراليين الموجودين في بلدنا والموجودين في العالم كله الذين يتجاهلوا تماماً الأهداف الاجتماعية والذين يقبلون تماماً منطق الرأسمالية فيما هو أساسي في هذا المنطق، أو لن يلعبوا أي دور في تجزيل الديمقراطية، في تقسيم الديمقراطية في المجتمعات المعنية. وأعتقد أنه على الرغم من الكلام عن العولمة، بالرغم من ذلك لأن العولمة أنتجت وستستمر تنتج التفاوت على صعيد عالمي، ولن تنتج للحاق والتقليل من التفاوت، والكلام على أننا ممكن نستفيد من العولمة هذه العولمة الرأسمالية، في رأيي كلام ضعيف جداً، ولهذا السبب بالذات، لا بد أيضاً من مزيد من مقرطة المجتمعات من جانب ومزيد من التقدم الاجتماعي من جانب آخر، يصادفه مزيد من احترام سيادة الدول بمضمون أكثر تقدماً، أي سيادة الشعوب بدلاً من سيادة الدول، هذه مشكلة معقدة. إشكالية

الديمقراطية إذن جوهرية، وتشمل مشكلة الحركة النسائية وغيرها، على أنها عنصر لا يمكن عزل هذا العنصر عن العناصر الأخرى في مقرطة المجتمع وليس فقط السياسة في المجتمع بل في جميع أوجه الحياة الاجتماعية.

الموضوع الثالث وهو الإسلام السياسي، قطعاً الإسلام السياسي متنوع، وكل حاجة متنوعة الشيوعية، الاشتراكية، الليبرالية متنوعة، لكن هناك أرضية مشتركة لجميع تيارات الإسلام السياسي، هذه الأرضية المشتركة هي قولهم إن الإسلام يتمتع بخصوصية، وهذه الخصوصية أن لا فرق بين الدولة والدين، وأنه لا يوجد دولة إلا الدولة الدينية عندهم، فمن كتابات سيد قطب إلى جميع تيارات الإسلام السياسي في مصر وفي غير مصر، المتطرف وغير المتطرف، والذي يقول عن نفسه إنه ديمقراطي أو الذي لا يقول...كمهم متفقين على هذا المبدأ الأساسي، وهذا المبدأ الأساسي كلام فارغ، وليس خاصاً على الإطلاق نهائياً، فعندما نقرأ ما كتبه "بونالد" المفكر الرجعي الفرنسي في أعقاب الثورة الفرنسية قال إن أكبر جريمة في الثورة الفرنسية هي أنها فصلت الدين عن الدولة لأن في المسيحية الدين لا يميز عن الدولة. هذا كان الكلام السائد في العالم كله. وليس كلاماً خاصاً، وليس خصوصية إسلامية على الإطلاق، إنما هي خصوصية للتخلف، خصوصية جميع المجتمعات بما فيها المسيحية الأوروبية واليونانية وغيرها قبل الحداثة. فهل نحن نتصور إمكانية مواجهة تحدى العصور الحديثة بالعودة إلى ما سبق الحداثة، هذه هي المشكلة، ولذلك أعتقد أن الإسلام السياسي لا يستطيع ولن يكون معادلاً للرأسمالية أو الاستعمار بأي حال، لا يمكن، وأضف إلى ذلك أن هناك في رأيي علاقة عضوية وليست ظرفية بين الإخوان المسلمين في مصر، لأنه إذا كان هناك في يوم من الأيام حكم إسلام سياسي سيكون تيار الإخوان هو الممثل له وليس حكم المنظمات الصغيرة المتطرفة، لأن الإخوان سوف يفهمون تماماً، والعلاقة بينهم وبين البرجوازية الكبرادورية، في رأيي علاقة عضوية وقد أكون مخطئاً.

وإذا تحدثنا عن النظام لابد أن ننظر له، وربما هذا تقليد ماركسي، على ما هي الطبقة أو تكتل الطبقات الذي يقيم على أساسه هذا النظام، وأقول إن النظام في مصر ليس مبارك وإنما البرجوازية الكبرادورية، وهناك فئات مختلفة في سياق الحكم فهي خدمة نفس المصالح، توجد الفئة الناتجة عن الماضي، أي الناتجة عن البيروقراطية التي كانت شعبية وطنية في عصور سابقة، وأصبحت الآن البيروقراطية الكبرادورية، وهناك الفئة التي تصل للحكم باسم الإسلام السياسي،

وتوجد الفئة التي تتصور أنها تستطيع بمساعدة الأمريكيان أو غير الأمريكيان أن تصل إلى الحكم باسم الديمقراطية واحترام الرأسمالية كما هي. والأمريكان يعجبهم الثلاث فئات تمامًا من الناحية البرجماتية، ومستعدين أن يساعدوا الكل حسب الظروف، وإذا جاء الإخوان المسلمين في الحكم أنا أراهم أولاً أن يصفوا اليسار تمامًا، منبهة حقيقية، وسوف ينسوا كلام الديمقراطية وغير الديمقراطية في اليوم التالي، أو في الساعتين التين تلي الوصول للحكم، ثانيًا، سوف ينفذون البرنامج الأمريكي ١٠٠%، وليس أقل من النظام الراهن. ثالثًا أنهم سينفذون البرنامج الصهيوني. وقد نختلف في ذلك. إذا اعتبر الإخوان المسلمين والإسلام السياسي بشكل عام، فيما عدا بعض الناس أو منظمات الصغيرة، دائمًا هناك استثناءات، معارضة خطأ، لأنهم جزء من النظام إذا اعتبرنا النظام ليس السيد الذي يجلس على الكرسي في الرئاسة، لكن الطبقة التي تحكم من خلال هذا السيد أو ناس آخرين. وهناك إضافات ليست ضرورية، فتاريخ الإخوان المسلمين من البداية خلق الإخوان هو النظام الملكي والإنجليز، والذي أعادهم في مصر السادات وأرجعهم لكى يكسر حركة السبعينيات، التي كانت حركة علمانية تقدمية مصرية شيوعية معادية للاستعمار. ولكى يكسرهم أحضرهم من السعودية بالتمويل السعودي، وبالمساندة السياسية الأمريكية، هذا هو تاريخها الحقيقي. ولا أعتقد على الإطلاق أن قسوة الإخوان ناتجة عن تدين الشعب المصرى وتمسكه بالدين... الخ. أعتقد أن الكلام عن التدين مبالغ فيه، والتدين ليس العنصر الحاسم في الحياة اليومية والخيارات السياسية إلا في ظروف معينة شاذة وعندما توجد قوة تستطيع أن تستغله. السؤال الذى طرح عن لاهوت التحرير، عندما ننظر إلى أمريكا اللاتينية، أرى أن مجتمع أمريكا اللاتينية هو الآخر مجتمع متدين، متدين على قدر المجتمعات العربية، وأقول أن الرقم الصحيح هو ٨٠%، وليس أكثر من ٨٠%، وليس الأرقام المعلنة رسميًا، والذي حدث في أمريكا اللاتينية هو ظهور لاهوت التحرير، الذى فصل الدين عن الدولة، قال لا يمكن أن نقبل استغلال أو استخدام الدين لصالح حماية مصالح الطبقات الحاكمة والغنية والمستغلة، وأى حركة من الجماهير الشعبية للدفاع عن مصالحها لا تدخل في أى تناقض مع فهم الدين، وهذا هو الموقف الرئيسى، طبعًا فيه جوانب لاهوتية، وهذا لم يحدث عندنا أن الإسلام السياسى ليس له علاقة بذلك، إنما له علاقة بالمفهوم المحافظ الرجعى لا أكثر من ذلك؛ بدليل أنه التيار الوحيد الذى كان يعمل على احتمال أن يتحول إلى فقه

التحرير) محمد محمود طه). فهل الحركات الإسلامية في أي بلد احتجت.....لا.
أما حماس وحزب الله هم استثناء بالمعنى الحقيقي لأنهم يواجهون العدو بشكل مباشر والعدو في شكله الأكثر توحشا، أي المحتل العسكري وكذلك الناس التي تدخل في المقاومة في العراق باسم الإسلام، لكن هذه حاجات شاذة، ليس لها مستقبل بمعنى أنها إن تحكمت، النظام لن يسمح لهم أن يحكمون، على خلاف الإسلام السياسي، هم مقاومة، وسنرى بعد ذلك أي نوع من الحكم الذي سيطلع في نهاية الأمر في فلسطين والعراق بالقطع.

أزمة اليسار المصري فى السياق العالمى

حلمى شعراوى

المنطقة العربية أكثر المناطق الآن تعرضاً للإحساس بالأزمة، إزاء مضى الكثيرون فى مناطق أخرى إلى خيارات محددة للخلاص، وبقدر توفر التفاعلات الاجتماعية والشعبية فى مصر فإننا نضعها فى مقدمة من يعيشون أجواء الأزمة تطلعاً لتحقيق "مبادرة الانتقال" الجزرية، بوسائل سلمية قبل أن تنفجر أو تترسخ فيها اختيارات العنف.

تنشأ الأزمة من لحظة افتقاد أوسع الجماهير لرؤية أو خطة الحل المنظم، أو الانتقال السلمى إلى حالة جديدة تقوم على القطيعة مع النظام القائم، ذلك النظام الذى يعتبر مسئولاً عن عزل نفسه، واختيار منفاه الذاتى، فى حياة الرفه الطبقي، أو التنظيم المافياوى أو الفساد المؤسسى، مستفيداً من وفرة تشابهاته مع النظام المحيطة، أو قدرته على ممارسة العنف أو خداع النفس بإعلام انتقائى عن النماذج المماثلة. فثمة تخلف ضارب فى المنطقة نتيجة الثروات البترولية، وانهيارات فى مجتمعات محتلة وشبه محتلة وقوى تمرد عشوائية تضرب فى الفوضى، وقوى أخرى ذات أرضية تقليدية تعزل نفسها والجماهير فى خيارات غامضة، ماضوية أو طائفية، أو مؤسسات دينية تاريخية تخدم على تجميد النظام والبيئة الشعبية نفسها.

واليسار فى مصر -النقيض التحديثى المستقبلى- لم يستطع بعد أن يضع صيغة لاختياره تجعل منه "القطب الثالث" الذى يتحدث عنه البعض، فيما بين يمينية الحكم المنفرد بالسلطة ويمينية للقوى التقليدية دينية أو اجتماعية والتي تكاد تنفرد بألية المعارضة الواسعة.

وفى الوقت الذى يعيش فيه اليسار على مستوى عالمى، وخاصة فى العالم الثالث، حالة شعبية، تعبوية، فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، نتيجة اختصار اليسار للبعد الاجتماعى المباشر ذى القاعدة الجماهيرية الأوسع، فإن اليسار فى مصر لم يتفق بعد على معنى لليسار العريض تجعله يصل لأوسع الجماهير، ويستهدف التدرج نحو الوصول للسلطة وفق ظروف حركة هذه الجماهير فى تنظيمات شعبية منظمة وتحركها لحماية مصالحها المنهوبة.

لم نتفق بعد في الوسط اليسارى على طبيعة تحالف اليسار المنطلق من حق الشعب في ثروته وسلطته وتنظيماته وصولاً لدولته الوطنية التتموية الديمقراطية، وما زال هناك ماركسيون أو ذوا أصول ماركسية لا يرون في الناصرية أرضية شعبية واسعة لليسار تأسست بجهد وطنى ويسارى أساساً. وما زال ناصريون غير قادرين على دفع القضايا الاجتماعية إلى المقدمة المناسبة في التحالف الشعبى الوطنى كجزء لا يتجزأ من القضايا الوطنية والقومية. ولم نتفق نهائياً في هذه الأزمة على الارتباط العضوى بين ما هو وطنى وقومى وما هو اجتماعى وديمقراطى، علماً بأن أى حركة تحرر وطنى لا معنى لها بدون بعدها الاجتماعى، ولا معنى للسعى السياسى إلى السلطة أو شعار الديمقراطية دون برنامج اجتماعى لصالح الجماهير، فمشروعات أمريكا وإسرائيل والشرق أوسطية، ليست بعيدة عن حقائق احتلال العراق والاستيطان الإسرائيلى ومبادئ دافوس، وقرارات الخصخصة، وتجارية الخدمات الاجتماعية والتأمينات والتشغيل... الخ. أى أنها ذات بعد اجتماعى بدورها. ومعنى ذلك أن قضية اليسار هى وطنية واجتماعية فى أن وتضم بالضرورة الماركسيين والناصرين وكل العناصر الديمقراطية الاجتماعية مستقلة أو منظمة، والقضايا الاجتماعية والديمقراطية لن تقوم لها قائمة دون جماهيرية حقيقية لا نخوية ولن تتحرك الجماهير وفق كل تجاربنا معها دون اشتعال وطنى يشمل التنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية الاجتماعية على السواء.

والواقع المصرى للأسف لا يوحى بقيام أحزاب اليسار حتى الآن بالدور القائد فى هذا الصدد، على نحو "انتظام اليسار الأوروبى الذى يؤطره نظام رأسمالى إنتاجى معقّل، وإنما نحن بالضرورة وفى ظروف الترهل الاقتصادى والاجتماعى الحالى أقرب إلى مفهوم اليسار الشعبوى السائد الآن فى مناطق من العالم الثالث، منتظماً لكل أطراف الرفض السياسى والاجتماعى للنظام القائم.

وفى للتاريخ الحديث يضم اليسار مختلف حركات التغيير الاجتماعى الشامل أو حتى الجزئى الذى يقطع مع النظام الفئوى والطبقى القائم، ومن هنا ضم اليسار الحركات الطلابية وحركات الخروج على السياق السائد عموماً ممثلة فى حركات الطلبة بين ١٩٦٨/١٩٧٣، وحركات مواجهة الحروب الأمريكية فى الهند والصين وفيتنام، تطورت إلى حركات جيفارية وبور ثورية فى أمريكا اللاتينية، بل وامتدت إلى حركات بيئوية مثل الخضر؛ أو نوعية مثل الحركات النسوية فى أوروبا.

وكلها كانت خروجاً على سياق الحركة اليسارية الأممية، التقليدية، شيوعية كانت أم اشتراكية ديمقراطية بل وخروجاً على السياقات الحزبية الوطنية التقليدية التي أبدت عجزاً ملحوظاً عن مسايرة حركات الطلاب والمتقنين بل ومتطلبات التحرر الوطني الشامل في بعض المناطق التابعة ومنظماتها اليسارية.

والآن تعود الحركة اليسارية شعبية، تمبوية، جامعة في منطقة مثل أمريكا اللاتينية، يلتقي فيها التحرر من التسلط الأمريكي، مع التطلع للسيطرة على الثروة الوطنية، بل وانتزاع جهاز الحكم من الرأسمالية التابعة أو العسكر.. الخ. وتتشكل جبهة اليسار العريض الصاعدة في وجه النفوذ الأجنبي والتحكم الرأسمالي من قوى جماهيرية واسعة تضم الطبقة الوسطى التي تتدهور أوضاعها، وتضم عمالاً وفلاحين معدمين وربات البيوت وروابط العاطلين في المدن والريف، وإذا كانت الوطنية الشعبية أوسع نطاقاً في أمريكا اللاتينية، فإن ذلك يتيح لها اقترابات شعبية وتنظيمية في أفريقيا وآسيا تتمثل فيما نراه من سعى قيادات البرازيل وفنزويلا وبوليفيا إلى القارات الثلاث دبلوماسياً وسياسياً أو في أطر المنظمات الاجتماعية العالمية والإقليمية، تثبت تجاربها وتسعى إلى التضامن العالمي بصيغته الجديدة وليس في أطر الأمميات التقليدية القديمة، ولا ينفي ذلك في حالة توفر تنظيمات يسارية راسخة التقاليد الشعبية مثلما في الهند أو جنوب أفريقيا وحتى النموذج الصيني، أن تشملها جميعاً جبهة اليسار العريض. وفي المقابل تكتسب انتصارات قوى يسارية صريحة في أوروبا مثلما حدث في البرلمان الأوروبي ثم في إيطاليا مؤخراً، وبعض بلاد أوروبا الشرقية، قوة فعلية لانتصار اليسار الحزبي في منطقة واسعة من العالم، وإن كان اليسار الأوروبي ما زال مرجعه إلى عقلانية المجتمع الرأسمالي، وأزمته في نفس الوقت.

كيف يتأمل اليسار المصري هذه الوقائع، وما الذي يفقده في حركته الحالية نحو التحالف، أو تفنقه رؤيته المستقبلية ليصير قوة مجتمعية حقيقية في المجتمع؟ أو لخلق حالة يسارية لها هيمنتها الخاصة تدفع به -ولو تدريجياً- إلى واجهة المسرح السياسي والاجتماعي؟

وما الذي يعوق الوصول إلى خلق هذا التحالف اليساري العريض لكي نخلق "الحالة اليسارية" ذات الهيمنة في المجتمع المصري، متسقين مع الحالة اليسارية العالمية السائدة حالياً على الصعيد الدولي؟ لا بد أن يراجع الجميع بعض القضايا الهامة مثل:

١-مراجعة التحليل الطبقي التقليدى الذى جعل اليسار يبدو ملتزماً فقط بالقوى الاجتماعية المنتظمة فى عملية الإنتاج أو العمل والتشغيل عموماً. (عمال- مزارعين-نقابيين-جماعات اجتماعية منتظمة أخرى... الخ) ذلك أن أكثر من ٥٠% الآن من أفراد المجتمع أصبحوا على هامش هذا "الانتظام" الاقتصادى، تشملهم البطالة أو التهميش أو الهجرة أو القطاع غير الرسمى عموماً.

٢-مراجعة آثار تجاهل المسألة الفلاحية والزراعية لوقت طويل وهو ما أحدث غياباً قائماً عن المناطق الريفية وأقاليمها الجغرافية، وغيب وجود الفلاحين فى المنظمات السياسية والاجتماعية (حتى التعاونيات) بينما المسألة الزراعية أصبحت على رأس جدول أعمال العالم الرأسمالى والنامى على السواء.

٣-إزاء الإغراق فى العموميات أصبحت القطاعات الاجتماعية النوعية خارج جدول الأعمال حول القضايا الحقوقية أو المطلوبة الملحة ولا يتوجب هنا أن تحاصر قضايا المرأة فى تمثيلها السياسى كما يصيغها الإعلام ولكن فى مشاكل ربات البيوت والسنف والحرمان من التعليم ووضعها فى الشرائع المختلفة والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية على السواء، ومثل هذه القضايا أخرجت الملايين من النساء (فى سويتو بجنوب أفريقيا) إلى قلب الحركة الوطنية وقيادتها (١٩٧٦-٢٠٠٦) وأخرجت مظاهرات "الكاسارولا" للنسائية فى فنزويلا لتحمى النظام التقدمى الجديد.

٤-يبدو أثر القطيعة بين السياسى والاجتماعى بارزاً فى مبالغة أطراف محسوبة على اليسار فى اتجاهها الليبرالى ومن ثم رضاهم بصيغ سياسية محدودة لا تتطلب تعبئة جماهيرية حقيقية. وأظن أن مصدر هذا الارتباك إنما ينشأ عن غياب أفق التغيير الشامل عند قوى يسارية فى المجتمع من أجل دولة وطنية ديمقراطية ذات بنية اجتماعية جديدة.

وعند هذه النقطة يتأزم الموقف فى أوساط اليساريين حين يذهب البعض بعيداً فى تحالفات ليبرالية باسم التنظيم الرسمى لليسار تصل به إلى الالتقاء بأطراف النظام الحاكم أو الرأسمالية المحلية التابعة. أو يندفع البعض الآخر إلى أطراف دولية مغرضة بأكثر مما تدفع للقاء بقوى المطالبات الاجتماعية، والحركة الاحتجاجية الشعبية وأظن أن كثيراً من الحساسيات القائمة بين أطراف يسارية عديدة سببها هذه الليبرالية المفرطة، والمفرطة، فى جانب تجاه تمسك الأطراف الأخرى بالالتزام الاجتماعى نحو الجماهير الشعبية وتنظيماتها المتنوعة، ناهيك

عن حساسية أخرى ترتبط بتحالف البعض -مفرداً- مع قوى إسلامية غير ذات برنامج اجتماعي بقدر ما هي مجرد معارضة سياسية ذات برنامج اقتصادي محافظ.

٥- إن افتقاد تفهم إطار حركة يسارية شعبية تعبوية - لا تسمح الأوضاع السراهنة إلا بها- يظل عائقاً لالتقاء حقيقي في تحالف اشتراكي بين الماركسيين والناصرين والقوميين بل واجتماعيين مستقلين خارج الأطر التقليدية. وهنا نعود لمشكلة فهم صلة "الوطني" و"القومي" بالاجتماعي والاشتراكي، ومع إدراك الجميع لتمسك الجماهير بالبعد الوطني والقومي لحركتها فإن ثمة يساريين ماركسيين ما زالوا عازفين عن الفهم الصحيح لهذا الواقع الذي بنى عليه اليسار قوته قبل ١٩٥٢ وخلال ثورة يوليو وبعدها.

وفى نفس الوقت فإن ثمة ناصريين وقوميين يبالغون فيما يشبه الشعبوية العشوائية، مراهنين على القضايا الوطنية القومية وحدها أحياناً أو على تحرك تلقائي لجماهير لم تقترب منها أى من التنظيمات المعروفة، غير مدركين أن لجهاز الدولة المستبدة قدرة حصار للحركات التلقائية بل وقدرة تعبوية إعلامية أكثر من قدرة الوطنيين أو اليساريين.

٦- هناك قضية التحالفات مع الإسلاميين، وقد نجح اليسار حتى الآن في دفع كثير من العناصر الإسلامية بالالتزام بالمفهوم السياسي للعمل، وبالاعتراف بالآخر في قيادة الأمة، وفي محاولات تحديد البرنامج للوطني العام.

وما زالت هذه معايير يمكن أن يتفق كل اليسار على استمرار الضغط من أجل وضوحها، ولا يمكن ليسار ماركسي أو ناصري أن يغامر بعملية عزل أو إقصاء شامل لقوى ذات قواعد شعبية حتى لو كان منهج الآخرين هو الإقصائي والإصلاحي وصلنا لحالة جزائرية تكاد قوى "الحكم" فيها أن تعزل الطرفين.

لقد كنا نتمنى أن يواصل "اليسار الإسلامي" حضوره أو أن يكون دور الإسلاميين المستقلين والتحديثيين أكثر تفاعلاً في الحركة الإسلامية، لكن اليسار لا يمكنه أن يتجاهل في كل الحالات أرضية الحركات الشعبية المختلفة، ومنها الحركة الإسلامية- دون توصيل رسالة اليسار الاجتماعية، وما تفرضه على الجميع من متطلبات البرنامج الاقتصادي الاجتماعي الذي يتم الاحتكام إليه في العمل الجبهوي.

ويعتبر حق التنظيم السياسي، حقاً مشروعاً يطالب به اليسار لنفسه وللآخرين

ولا يخشى اليسار من الحوار الوطنى مع أية قوى إسلامية ذات خطاب أو برنامج سياسى اجتماعى محدد، فى ظروف العمل الوطنى الشعبوى القائمة، وفى نفس الوقت فإن اليسار الملترم بإقامة القطب الثالث فى المجتمع إنما يقيم تحالفاً اشتراكياً متميزاً أمام الجماهير يضم كل أطراف اليسار العريض الذى تحدثنا عنه.

٧- وأخيراً هناك قضية العلاقة بالعالم الخارجى أو قوى العولمة ومناهضة العولمة، وتتواصل أزمة اليسار فى عدم الوضوح لدى البعض أو التوهم لدى البعض الآخر عن الفرق بين الانحياز لقوى يسار عالمى وإن تعددت مواقع ووسائل العمل معه، وبين الانغماس فى مشروعات تنمية الديمقراطية فى إطار مشروعات الاستقطاب العالمى (مجموعة الثمانية- المشروعات الأمريكية المباشرة لتنمية الديمقراطية) كما تتمثل فى مشروعات صريحة فى مصر أو فى المنتديات الاقتصادية و "الديمقراطية" على نحو ما جرى فى الرباط والبحرين وعمان... الخ. إن غياب الوعى أو التمييز بين هذه الساحات سوف يخضع حركة اليسار فى أقل التقديرات لمساومات أصحاب هذه المشروعات مع الحكم القائم وشكلية الأطروحات الديمقراطية بما يجعل الأطراف اليسارية المنوومة على قدر من الانتهازية السياسية وافتقاد وعى الهوية، ومما لا يحقق تقدماً اجتماعياً حقيقياً فى هذا الإطار الديمقراطى للصورى المطروح.

إن تحالفاً يسارياً حقيقياً -أو التحالف الاشتراكى المنشود- لا بد أن ينتبه هنا مرة أخرى لصلة الوطنى بالاجتماعى، ويقدر ما يفرضه ذلك من التوسع فى التحالف الداخلى بين جميع قوى اليسار (ماركسيين، ناصريين، قوميين) فإنه يفرض انتباهاً تجاه الإطار العالمى الحقيقى لحركة اليسار وحذراً من حشود الديمقراطية الوهمية المرتبطة بالمشروعات الدولية تجاه المنطقة.

التطورات السياسية الجارية فى أمريكا اللاتينية هل تمثل تحولاً لليساى

ألفونس عزيز

مشكلتان تورقان واشنطن:

تورق حالياً واشنطن، والرأى العام الأمريكى، مشكلتان متعلقتان بالوضع السياسى فى أمريكا اللاتينية. تتمثل الأولى فى الانحسار الواضح للنفوذ الأمريكى فى هذه المنطقة من العالم، والتي تعتبرها الولايات المتحدة فناءها الخلفى. وتتمثل الثانية فى التحول لليساى، وخاصة بين فئات البرجوازية الصغيرة، والذي يدفعها إلى مواجهة حاسمة مع الرأسمالية الأمريكية ومحاولة شق طريق جديد للاشتراكية. إن انحسار نفوذ الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية لا يرجع إلى مجرد أخطاء فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة أو نتيجة اتخاذ قرارات من جانب بعض السياسيين. وإنما يرجع فى الأساس إلى التطورات الجارية حالياً فى الاقتصاد العالمى، وخاصة فيما يتعلق بتدنى الوضع الاقتصادى العالمى للولايات المتحدة بالمقارنة بتقدم الوضع الاقتصادى العالمى لأوروبا الغربية، وبالإضافة إلى تعاظم قوة الصين اقتصادياً.

مبدأ مونرو يفقد فعاليته

إن مبدأ مونرو الذى كان يعد أحد أركان السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ حوالى مائتى سنة، والذي تمثل فى إبعاد أية قوة خارجية عن التدخل فى شئون أمريكا اللاتينية، واستندت إليه الولايات المتحدة طوال القرن العشرين لتبرير تدخلاتها المستمرة فى شئون أمريكا اللاتينية، وفرض الديكتاتوريات العسكرية لضرب الحركات الاجتماعية للطبقة العاملة، هذا المبدأ فقد فعاليته بفعل تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية. ففى خلال العقد الأخير أصبح الاتحاد الأوروبى المصدر الرئيس للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى أمريكا اللاتينية. وحل محل الرأسمالية الأمريكية. ومما زاد من تعقيد الموقف أكثر بروز الصين كقوة كبرى فى التعامل مع أمريكا اللاتينية؛ فقد وقعت خلال السنتين الأخيرتين اتفاقيات تجارية وعسكرية مع بعض دول أمريكا اللاتينية. وبموجبها صارت هذه الدول مصدراً

أساسياً يمد الصين باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لتنمية صناعاتها. فمثلاً زادت واردات الصين في أمريكا اللاتينية حوالى ستة أضعاف قيمة وارداتها منها خلال السنوات الست الماضية، كما تعهدت الصين بضخ استثمارات تقدر قيمتها بحوالى مائة بليون دولار لإقامة الكثير من المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية التحتية الأساسية خلال العقد القادم، ومن أهم الأنشطة الإنتاجية التى تهتم الصين بضخ استثماراتها فيها قطاع البترول فى فنزويلا وقطاعات الغاز الطبيعى وبعض الأنشطة التعدينية الأساسية فى بوليفيا.

ترتب على هذه التطورات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية لأمريكا اللاتينية أن الولايات المتحدة لم تعد اللاعب الوحيد فى هذه المنطقة من العالم. ولا شك فإن هذه العلاقات المتنامية بين أمريكا اللاتينية والدول المنافسة اقتصادياً للولايات المتحدة تعطى لأمريكا اللاتينية حرية أكبر فى إعادة النظر فى علاقاتها مع واشنطن. ويرى البعض أن هذا الوضع الاقتصادى الجديد يضع الأساس للتحوّل لليسار، بينما يرى البعض الآخر أنه مجرد توجه إلى اليمين الأوروبي واليونان الصينى.

تحديات أخرى من داخل أمريكا اللاتينية

أيضاً يواجه الولايات المتحدة تحد آخر من داخل أمريكا اللاتينية نفسها؛ يتمثل فى تصاعد قوة البرازيل اقتصادياً. وترجع أهمية هذا التحدى إلى أن البرازيل بحجم سكانها الذى يزيد على حوالى ١٨٠ مليون نسمة وبمواردها الطبيعية الغنية تحتل حالياً المركز العاشر فى الإنتاج الصناعى العالمى، ولقد أدى هذا الوضع إلى مصاصمات متعددة بين الولايات المتحدة والبرازيل، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والصادرات الزراعية.

كذلك أصبحت البرازيل مصدراً رئيسياً لإنتاج السلاح، وقد عقدت مع فنزويلا والأرجنتين اتفاقيات لإقامة صناعات سلاح مشتركة تنتج الطائرات الحربية ومختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، لإمداد دول أمريكا اللاتينية باحتياجاتها من السلاح، وتمثل هذه الاتفاقيات ضربة قوية لصناعات السلاح فى الولايات المتحدة، حيث تصدر لأمريكا اللاتينية سلاحاً بما قيمته حوالى ٥,٣ بليون دولار سنوياً.

مغامرات عسكرية عدوانية

لا شك أن الأوضاع السابق الإشارة إليها تمثل تحدياً خطيراً للولايات المتحدة. وليس من المتوقع أن تستسلم الولايات المتحدة لهذه الأوضاع. الأمر الذي يدفعها إلى القيام ببعض المغامرات العسكرية العدوانية، داخل أمريكا اللاتينية، مثل الانقلاب الفاشل الذى دبرته الولايات المتحدة ضد شافيز فى عام ٢٠٠٢. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة أعدت خططاً لغزو فنزويلا مماثلة لخطط غزوها للعراق للاستيلاء على منابع البترول الفنزويلي. أيضاً وقفت الولايات المتحدة وراء إشعال الخلافات على الحدود بين فنزويلا وكولومبيا، وساعدت كولومبيا على بناء جيش يزيد تعداده على ٢٧٥ ألف عسكرى. وتفكر الولايات المتحدة فى استخدامه لغزو فنزويلا. أيضاً تعمل الولايات المتحدة على إشعال الخلافات على الحدود والمنافذ بين بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الخلافات بين بوليفيا وتشيلي وبين بيرو وتشيلي، على أمل أن تؤدى هذه الخلافات إلى قيام حروب محلية بين بعض دول أمريكا اللاتينية وبما يضعفها أمام الإمبريالية الأمريكية.

هل ما يحدث يمثل تحولاً لليسار؟

تطرح التطورات السابق الإشارة إليها سؤالاً حول ما إذا كانت تمثل تحولاً لليسار أم هى ظاهرة تمثل صعوداً لأشكال حكم تقدمية تقودها البرجوازية الوطنية؟ لمناقشة هذا السؤال نلقى الضوء على السياسات التى اتخذتها دول أمريكا اللاتينية فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، والتى أملت عليها الولايات المتحدة ومؤسساتها المالية.

أهم ما اتسمت به السياسات التى اتبعتها دول أمريكا اللاتينية فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين تخليها عن سياسات التصنيع القائمة على الإحلال محل الواردات والتي تهدف إلى تطوير فروع إنتاج تساعد على إحداث تحولات هيكلية تؤدى إلى قيام هيكل صناعية متكاملة، وهيكل اقتصادية متوازنة، واتباع سياسات التصنيع التى تقوم على تنمية الصادرات الصناعية التقليدية بهدف زيادة أرباحها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. ولقد صاحب هذه السياسات تخفيض كبير فى الرسوم الجمركية وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبى. بالإضافة إلى خصخصة الكثير من مشروعات القطاع العام مما أدى إلى تشريد مئات الألوف من

العمال وزيادة حدة الفقر ونزول نسبة أكبر من السكان تحت خط الفقر. وتشير إحدى الدراسات التي أعدها البنك الدولي في عام ٢٠٠٣ إلى أن حوالى العشر الأغنى من السكان في أمريكا اللاتينية يحوز حوالى ٥٠% من الدخل، بينما يحوز العشر الأفقر حوالى ٥,١% فقط من الدخل. ومن أهم الدول التي عانت من الانهيار الاقتصادى والتدهور الاجتماعى فنزويلا والأرجنتين وأورجواى.

هذه التطورات تمثل من وجهة نظر البعض الخلفية التي أدت إلى نشوء ظاهرة التحول للييسار فى بعض دول أمريكا اللاتينية: فنزويلا وبوليفيا والبرازيل والأرجنتين وأورجواى، ومن المتوقع حدوث تحولات أخرى للييسار فى الفترة القادمة فى بيرو والمكسيك ونيكارجوا. وتجدر الإشارة إلى أن التحولات السياسية فى هذه الدول تتطوى على توجهات سياسية مختلفة، إلا أنها تشترك جميعاً فى عدائها للولايات المتحدة ورفض توجهاتها وخاصة فيما يتعلق بسياسات النيوليبرالية.

وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن التطورات السابق الإشارة إليها باعتبارها تحولاً للييسار لا تمثل طريق النضال الطبقي للطبقة العاملة، إذ لا تخرج عن كونها انبعاثاً لظاهرة "الوطنية اليسارية" *Left Nationalism* والشعوبية العسكرية *Military Populism* والتي كان من أبرز أمثلتها نظام جوان بيرون فى الأرجنتين وجوليو فارجاس فى البرازيل.... وللتدليل على صحة وجهة النظر هذه يقول أصحابها: إن فى فنزويلا مثلاً فإن قمم الاقتصاد الفنزويلي الحاكمة لمسار الاقتصاد القومى مثل الصناعات الثقيلة لا تزال حتى الآن تحت سيطرة الرأسمالية المالية، وأن الشركات متعددة الجنسيات لا تزال تسيطر على النظام المصرفى ووسائل الإعلام.

وأياً ما كان تفسير التحولات الاجتماعية الحديثة فى بعض دول أمريكا اللاتينية فهى ظاهرة تقدمية على طريق التطور الاجتماعى على الأقل فى الأجل القصير. وتمثل أملاً للشعوب فى المرحلة الحالية من التطور السياسى العالمى، حيث تعاني معظم الشعوب حالياً من قهر القوى الرأسمالية العالمية لها. إن تدعيم مثل هذه التحولات الاجتماعية المشار إليها والإسراع بخطاها حتماً يزيد من حدة التناقضات داخل النظام الرأسمالى العالمى، وحتماً يضعف من سطوة الإمبريالية الأمريكية وعدوانيتها.

صعود اليسار والشعبوية فى أمريكا اللاتينية

أحمد مصطفى

تشير نتائج الانتخابات الرئاسية فى عدد من دول أمريكا اللاتينية إلى تنامي قوى اليسار والبعد عن اليمين والوسط فى المشهد السياسى على الترخوم الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية.

فحتى سنوات قليلة لم يكن فى تلك المنطقة معارضا لأمريكا سوى الرئيس الفنزويلى هيوغو شافيز الذى وصل إلى السلطة عام ١٩٩٨ على خلفية معارضته القوية للولايات المتحدة وسياساتها تجاه جاراتها الجنوبيات. وعزز الرئيس الفنزويلى علاقاته بخصم أمريكا العجوز فى كوبا، اليسارى المخضرم فيدل كاسترو.

بل تجاوز شافيز حدود القارة متحديا الإدارة الأمريكية بزيارة عراق صدام حسين. وتبنى الرجل العديد من الشعارات الشعبية بإعادة سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية، خصوصا الطاقة وهى خامس أكبر مصدر للنفط فى العالم، مما أخرج بلاده من منظومة التحرر الاقتصادى فى القارة الجنوبية.

لكن ما جرى فى أمريكا اللاتينية يتجاوز مجرد قائد نشاز عن غالبية متزنة فى علاقاتها مع الجارة الشمالية القوية. وتعكس تلك التطورات اتجاها شعبيا عاما فى غالبية دول أمريكا الوسطى والجنوبية معاديا للولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الخارجية وناقما على ما تبشر به فى العالم ورافضا للعولمة باعتبارها حربا تقودها أمريكا ضد الفقراء.

وعلى خلفية تلك المواقف الشعبية المعادية لأمريكا والمطالبة بالارتداد عن اقتصاد السوق، الذى يصور فى الخطاب السياسى اليسارى على أنه أفاد حفنة قليلة من الأثرياء الجدد الموالين للشمال على حساب الملايين ممن يزدادون فقرا، فاز ليفو موراليس فى انتخابات الرئاسة فى بوليفيا وفازت اليسارية ميشول باتشليت فى تشيلى بموقع الرئاسة.

إلا أن ما يثير الدهشة حقاً هو ما حدث من قبل فى البرازيل، التى كانت تعد نموذجا للعولمة ونتائج الإصلاح الاقتصادى الهيكلى، بفوز اليسارى لويس ايناسيو لولا دى سيلفا الذى يقترب أكثر فأكثر من هيوغو شافيز فى فنزويلا.

والى جانب كوبا وفنزويلا، أصبحت البرازيل واوراغوى وبوليفيا وتشيلي تشكل حزاماً يسارياً يقوده زعماء شعبيون يستمدون شرعيتهم من مناهضة الولايات المتحدة الأمريكية. والأكثر إثارة إن تلك الدول، رغم ثرواتها الطبيعية، ليست قوية اقتصادياً وتعتمد على حد كبير على المساعدات الأمريكية سواء المباشرة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية الهيكلية في التحول لاقتصاد السوق، أو عبر نفوذ واشنطن في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إقراضها لاقتصادات تلك الدول.

إلا أن بلداً كالأرجنتين، الذى أعلن صندوق النقد الدولي قبل سنوات قليلة عدم قدرته على سداد ديونه، صفى علاقته بالصندوق عبر شراء تلك الدول اليسارية لسندات خزينته بالمليارات. وأصبح الرئيس الأرجنتيني نيسورد كريشتر أقرب لليسر منه للوسط ويقترب أكثر فأكثر من نهج الرئيس شافيز.

ومع انهيار المعسكر الاشتراكي في شرق أوروبا وتحول الصين وفيتنام إلى اقتصاد السوق وابتعادها عن اليسار إلى حد كبير، لا يمكن تفسير ما جرى في أمريكا اللاتينية على أنه امتداد لحرب باردة، بعدما أصبحت الولايات المتحدة القوة القطبية الوحيدة في العالم. لكنه تيار احتجاج يتبنى أفكاراً قريبة من الجماهير ويستمد قوته من محاربة الفساد ولو بطريقة المساواة في الفقر ويرفع شعارات وطنية تذكر بفترة الخمسينيات والستينيات أيام مرحلة التحرر الوطني والاستقلال.

وبمعنى آخر يمكن القول إنه يسار يتجاوز بقليل توجه "أوروبا القديمة" -على حد تعبير وزير الدفاع الأمريكي دونالد ريسفيلد- الوسطى غير المتطابق مع التوجه الأمريكي دون شقاق.

وإذا كانت واشنطن تدبر علاقتها بأوروبا القديمة بالمصالح الاقتصادية، فإنها تتعامل مع حكم اليساريين الجدد في أمريكا اللاتينية بطريقة مماثلة تقريباً. فقد أصدرت المصارف الاستثمارية الأمريكية تحذيرات لرجال الأعمال بأن مصالحهم واستثماراتهم في تلك الدول معرضة للخطر. إلا إن تلك المحاولات لم تجد نفعاً أمام التيار الشعبي الجارف في تلك الدول.

وتنتظر واشنطن المزيد من أمريكا اللاتينية يساراً في انتخابات الرئاسة في بيرو في أبريل المقبل. إذ تشير استطلاعات الرأي إلى تقدم أولتنا أو مالا باعتبارها أكثر المرشحين حظاً في الانتخابات الرئاسية البيروفية. وأومالا جنرال سابق، مثل

شافيز، قاد انقلاباً في بيرو عام ٢٠٠٠ لم يمكث كثيراً. ويحظى أومالا بدعم شافيز وموراليس، بل إنه يرفع شعارات تكاد تماثل شعاراتهما في معاداته ل واشنطون. وستكون قمة بروز التيار المناهض لأمريكا في المكسيك في انتخابات الرئاسة في يوليو إذا فاز مانويل لوبيز أوبرادور، عمدة العاصمة مكسيكو سيتي، الذي يتقدم في استطلاعات الرأي على خلفية معارضته اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ومطالبته بسيطرة بلاده على مقدراتها.

ومع أن العلاقات بين واشنطون وعمقها الاستراتيجي جنوباً معقدة، من اقتصاد وهجرة ومخدرات وغيره، فلا يمكن استبعاد تبعات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ليس فقط مع دول أمريكا اللاتينية ولكن في العالم أجمع. والواقع إن ملاحظة عقد منتدى الفقراء والمعارضين للعولمة -رداً على لقاء المنتدى الاقتصادي العالمي في منتجع دافوس السويسري مطلع كل عام- في مدينة بورتو اليجري البرازيلية منذ سنوات إنما تشير إلى أن تلك المنطقة أصبحت يسار العالم في وقت خبت فيه قوى اليسار في أوروبا وأفريقيا وآسيا إلى حد كبير.

الفصل الرابع



الطريق إلى نهضة اليسار المصرى

الطريق إلى نهضة اليسار المصري

د. إبراهيم العيسوي

سوف أسعى في هذه الورقة للإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية:

١- ما المقصود باليسار المصري؟

٢- هل هناك حاجة موضوعية إلى استنهاض اليسار المصري؟

٣- كيف ينهض اليسار المصري؟ وما هي شروط النهوض وخطوات بناء يسار مؤثر في الحياة السياسية المصرية؟

١- ما المقصود باليسار المصري؟

المقصود باليسار المصري هو التيار السياسي الذي يتألف من كل من يستهدف تحقيق الاشتراكية؛ أي إقامة مجتمع اشتراكي في مصر، الأساس فيه تحرير الوطن والمواطن. تحرير الوطن من التخلف والتبعية والاستغلال الخارجي، وتحرير المواطن من الاستغلال الطبقي، ومن الاستبداد ومن كل ما يحول دون الارتقاء بنوعية حياته وتحقيق ذاته.

ويمكن اعتبار أن تعريف اليسار على هذا النحو هو تعريف ضيق، وأنه لأغراض عملية أو مرحلية يجوز استعمال تعريف أوسع للييسار، وذلك على نحو ما سيتضح لاحقاً. وسوف أستعمل مصطلح اليسار بهذا التعريف الضيق، وذلك ما لم تتم الإشارة صراحة إلى اليسار الواسع أو الموسع.

وقد يكون هناك اتفاق عام حول عدد من الركائز الأساسية للمجتمع الاشتراكي كالملكية والإدارة المجتمعية لوسائل الإنتاج والتخطيط القومي الشامل واستهداف إشباع الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع. غير أنه ليس هناك اتفاق تام بين اليساريين حول الموصفات الدقيقة للمجتمع الاشتراكي وحول سبل الوصول إليه. فقد يكون هناك تباين في الآراء حول أشكال ملكية وسائل الإنتاج: هل يقتصر الأمر على الملكية العامة؛ أي ملكية الدولة، أم يمتد ليشمل أشكالاً أخرى من الملكية؟ وإذا سمح بها فبأي نسبة؟ وهناك اختلافات حول دور السوق في إدارة الاقتصاد الاشتراكي. فهل يكتفي بالتخطيط القومي الشامل أم يسمح للسوق بمساحة ما إلى جانب التخطيط؟ وبأي نسبة؟ وهل من الممكن قيام اقتصاد سوق اشتراكي؟

كما تتباين وجهات النظر في مسألة التمايزات المحتملة بين الناس في المجتمع الاشتراكي في مستويات الأجور والدخول والثروة. وفيما يتعلق بسبل الوصول إلى مجتمع الاشتراكية يتوزع اليساريون ما بين الطريق الثوري وما بين الطريق الإصلاحية أو البرلمانية.

ولاشك في أن كثيرا من الضباب قد تجمع حول هذه القضايا منذ وقوع الزلزال المتمثل في انهيار الكتلة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا، وبعد التحولات المثيرة والمحيرة في أن معا في عدد من الدول التي لم يزل يحكمها حزب شيوعي ولم تزال تتمسك بالشعارات الاشتراكية، مثل الصين وفيتنام. ولا جدال في أن هناك حاجة ماسة لإعادة فتح ملفات الفكر الاشتراكي، وإعادة النظر في الكثير منها بعقلية جديدة مستوعبة لدروس الماضي ومستشفة لآفاق المستقبل.

الهدف الأبعد والهدف الأقرب

وعموماً أصبح هناك اعتقاد قوي لدى الكثيرين من أهل اليسار بأن الاشتراكية أو بناء المجتمع الاشتراكي هدف بعيد المدى، وليس هدفاً قريب المنال. ويعزز هذا الاعتقاد ثلاثة أمور. أولها خبرات دول ما كان يطلق عليه في السابق المعسكر الاشتراكي، والتي أظهرت وجود هوة واسعة تفصل ما بين التصور النظري للاشتراكية وشعاراتها المرفوعة من جهة، وبين الواقع الملموس لتلك الدول من جهة أخرى. ومن المعروف أن بعض الاشتراكيين قد امتنعوا في الماضي عن نعت تلك الدول بالاشتراكية وذلك لغياب الإدارة الديمقراطية والسيطرة الشعبية على وسائل الإنتاج. كما أن فريقاً من الاشتراكيين قد مال إلى هذا الرأي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي. والأمر الثاني هو أنه قد تبين أن للاشتراكية شروطاً موضوعية وأخرى ذاتية، وأن الشروع في إقامة مجتمع اشتراكي قبل أن تتضح هذه الظروف يعد مغامرة غير محمودة العواقب. والأمر الثالث الذي يعزز اعتبار الاشتراكية هدفاً للأجل الطويل هو حالة الارتباك والالتباس الفكري التي أصابت الاشتراكيين بعد سقوط المعسكر الاشتراكي والتي لم يتمكن معظمهم من الخروج منها حتى الآن.

وأمام اليسار خياران. أولهما أن يقف مكتوف الأيدي، عازفاً عن الحركة السياسية لحين نضج الظروف المواتية للاشتراكية، وأن يفرق في الجدل النظري بغية بسورة مفاهيمه الجديدة حول الاشتراكية. وثانيهما أن ينشط ويشارك في الحياة السياسية على أمل إنجاز خطوات قد تساعد على التقدم فيما بعد إلى الهدف الأبعد مدى للمجتمع الاشتراكي، وذلك فضلاً عن إنجاز أهداف أخرى يوليهها اليسار أهمية كبيرة، وإن كانت بعض القوى السياسية الأخرى يمكن أن تشترك معه في النضال من أجلها، وخاصة:

- هدف محاربة الهيمنة الأمريكية والصهيونية

- هدف الحرية والمشاركة الديمقراطية بأوسع معانيها

- هدف الوحدة العربية

إنني أعتقد أن الخيار الثاني هو الخيار الصحيح في الظروف الراهنة. وهو ما يقتضى صياغة مفهوم مرحلي لليسار، جوهره التقاء أهل اليسار حول برنامج محدد للتغيير المجتمعي في المدى المتوسط.

وسوف أنطلق في صياغة المفهوم المرحلي لليسار من أمرين :

أولهما: أن المشكلة الكبرى التي تواجه مصر هي التخلص من مشكلات التخلف والتبعية، وأنه يمكن اقتحام هذه المشكلات ببرنامج للتنمية الوطنية المستقلة أو المعتمدة على الذات.

وثانيهما: أن العمل الوطني المتمثل في النضال لاستجلاب تأييد شعبي واسع لهذا البرنامج، ثم النجاح بعد ذلك في تغيير السلطة والإتيان بنخبة حاكمة جديدة تتولى تنفيذه سوف يسير بالمجتمع خطوات مهمة نحو تحقيق الشروط الموضوعية والشروط الذاتية لقيام المجتمع الاشتراكي.

إن لا يعد انخراط اليسار في هذا النوع من النضال تنازلاً عن هدف الاشتراكية ولا تأجيلاً له إلى أجل غير مسمى. بل هو نضال يؤمل منه المساعدة في تحقيق الاشتراكية مستقبلاً.

استمرار الانشغال الفكري بقضايا الرأسمالية والاشتراكية

كما أن إعطاء الأولوية لهذا النوع من النضال من جانب اليساريين، لا يعني توقف الانشغال الثقافي والعلمي بقضايا الرأسمالية والاشتراكية. فمن الواجب من جهة أولى - الاستمرار في الكشف عن تناقضات الرأسمالية والعولمة الليبرالية،

وفضح توجهاتهما الاستغلالية، وتسليط الأضواء على مسؤولية النظام الرأسمالي عن تبديد الموارد والتلوث البيئي والإخلال بالتوازنات البيئية في العالم. وإجمالاً، يجب تبديد الأوهام الشائعة حول النظام الرأسمالي والكشف عن زيف الحجج التي تسعى لرسم صورة وردية أو مثالية للمجتمع الرأسمالي، وفضح أساليب " غسيل الصخ " التي تلجأ إليها دول المركز الرأسمالي من أجل إقناع دول الجنوب بأنه لا بديل للرأسمالية والعولمة الليبرالية. ومن الواجب — من جهة ثانية — استمرار اليسار في البحث في قضايا المجتمع الاشتراكي، ابتداءً من أساليب الوصول إلى هذا المجتمع، ومروراً بتحديد خصائصه الدقيقة، وانتهاءً بأساليب إدارة شئون المجتمع والدولة في ظل الاشتراكية.

غير أنه من المهم الانتباه إلى أن مثل هذه الواجبات ستقع بالضرورة على كاهل شريحة العلماء والباحثين والمفكرين اليساريين، لا على كاهل جمهور اليسار الذي ينشغل عادة بالقضايا العلمية والذي يجب أن يتركز نشاطه في العمل وسط الناس على أرض الواقع. فالواجبات الثقافية والفكرية لليسار أقرب إلى أن تكون فرض كفاية، لا فرض عين.

العناصر الستة لبرنامج التغيير المجتمعي

وربما يساعد في قبول التعريف المرحلي لليسار، أي ثقافته حول برنامج محدد للتغيير المجتمعي بالارتكاز على مفهوم التنمية المستقلة أو الاعتماد على الذات، أن أبين ما أعتقد أنه أهداف ومحاور رئيسية لمثل هذا البرنامج. ويمكن تلخيصها في الأهداف والمحاور الستة الآتية:

١- النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة وبالا اعتماد على الادخار الوطني في المقام الأول، ومن خلال حركة تصنيع واسعة النطاق، بزيادة الدولة الديمقراطية واشترائها باستثمارات إنتاجية، وبمشاركة الشريحة المنتجة من القطاع الخاص، مع دور نشط للدولة من خلال التخطيط القومي الشامل، ومع إفساح المجال لقوى السوق بقدر محسوب، شريطة أن تظل عجلة القيادة بيد الدولة والتخطيط القائم على مشاركة شعبية واسعة.

٢- النهوض بالتعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي باعتبارها ركائز أساسية للنمو الاقتصادي الحديث وزيادة الإنتاجية وتكوين المزايا

التنافسية، وذلك فضلاً عن كونها من أساسيات التمكين للاعتماد على الذات.

٣- العدالة الاجتماعية؛ بمعنى إعادة توزيع الدخل والثروة من أجل تضيق الفوارق بين الطبقات، ومن أجل إشباع الحاجات الأساسية، ومن أجل مواجهة الفقر، وكذلك بمعنى انحياز السياسات الاقتصادية والاجتماعية لصالح العمال والفلاحين، وصغار المنتجين والحرفيين، والشرائح المرهقة من الطبقة الوسطى، والفقراء والمهمشين.

٤- الديمقراطية والمشاركة الشعبية، والأساس هنا هو إقامة جمهورية برلمانية وحكم محلي حقيقي، وتوسيع نطاق المشاركة ليتمد إلى اشترك الناس في إدارة المرافق ووحدات الخدمات التعليمية والصحية والإنتاجية. ولا بد أن يقترن ذلك كله بعملية إعادة توزيع للدخل والثروة ترسي الأسس الحقيقية للمشاركة الشعبية في صناعة واتخاذ القرارات.

٥- تحرير الإرادة الوطنية من التبعية، وبوجه خاص التحرر من الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي والنضال ضد الصهيونية، والمساهمة في بناء تكتل دول الجنوب المناهض للاستعمار والعلامة الليبرالية.

٦- التقدم نحو بناء تكامل اقتصادي عربي، بمعنى إقامة اعتماد جماعي على الذات على الصعيد العربي، ينطلق في الأساس من مفهوم الإنتاج المشترك، لا من مفهوم تحرير التجارة وإقامة مناطق التجارة الحرة.

وغني عن البيان أن هذه مجرد رؤوس موضوعات، ويمكن -بل من الواجب- أن تكون منطلقاً لحوار موسع بين القوى اليسارية المختلفة، وذلك من أجل المزيد من البلورة والتحديد والتنقيح للأهداف وللوسائل التي تتبع للوصول إليها، وكذلك من أجل صياغة برامج محددة ومفصلة في المجالات المختلفة كالتصنيع والتعليم والصحة والزراعة والأمن الغذائي والإسكان والتأمينات الاجتماعية وما إليها، فضلاً عن وضع توجهات واضحة لتحرك على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

نحو تعريف مُوسَّع لليسار

ومن المهم ملاحظة أن تحديد برنامج التغيير المجتمعي للمدى المتوسط على النحو المتقدم لا يحصر المؤيدين المحتملين لهذا البرنامج والمستعدين للنضال من أجل تحقيقه في دائرة اليسار بالمعنى المحدد في صورة هذه الورقة، أي اليساريين الذي يستهدفون إقامة مجتمع الاشتراكية في الأجل الطويل. ذلك أنه من الوارد — بل ومن المفيد — أن تتسع دائرة المؤيدين لهذا البرنامج، بحيث تشمل كل من هم على استعداد لتبني برنامج التغيير المجتمعي للمدى المتوسط بعناصره الستة الموضحة فيما سبق، وكل من يرغبون في النضال لتحقيق هذا البرنامج، وذلك سواء أكانوا يفضلون أن يصنفوا بوصفهم يساراً أم لا يفضلون ذلك.

ولذلك، فلا بأس إطلاقاً، لأغراض التعامل مع برنامج التغيير المجتمعي للمدى المتوسط، أن نتجاوز التعريف الضيق لليسار (أي التعريف بدلالة الهدف النهائي — الاشتراكية) إلى تعريف أوسع لليسار يضم إلى جانب اليساريين بالمعنى الضيق، بعض أولئك الذين يفضلون أن يصنفوا كاشتراكيين ديمقراطيين (أو بتعبير أدق : ديمقراطيين اجتماعيين social democrats) وبعض أولئك الذين يتبنون مفهوم دولة الرفاهية الاجتماعية (أو بالأحرى دولة الرعاية الاجتماعية) welfare state، وغيرهم من العناصر التقدمية التي تقبل العمل السياسي المشترك انطلاقاً من العناصر الستة لبرنامج التغيير المجتمعي. والمفهوم الموسع لقوى اليسار على هذا النحو يكاد يتطابق مع مفهوم القوى التقدمية.

٢ — هل هناك حاجة موضوعية إلى استنهاض اليسار المصري؟

إذا لم يشعر اليساريون المصريون بحاجة المجتمع إليهم في الظروف الراهنة، فلا أمل في نهضة اليسار المصري. ولذا فلا بد من وجود اقتناع عميق لدى اليساريين بالحاجة الموضوعية لإنهاض اليسار بالمفهوم المرحلي الموسَّع الذي تحدد فيما سبق، ولابد من ترسيخ الاعتقاد لديهم بحاجة المجتمع المصري إلى تولد يسار قوي وفاعل في الساحة السياسية المصرية.

ولاشك في أن هناك حاجة موضوعية لاستنهاض اليسار المصري ورص صفوفه وتقوية بنيانه:

أ- فمن غير اليسار يستطيع أن يدافع عن مصالح الطبقات الشعبية والقطاعات المرمقة من الطبقة الوسطى وجموع الفقراء والمهمشين وسائر المتضررين من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام الحكم القائم؟!

ب- ومن غير اليسار يستطيع تعبئة هذه القوى الشعبية من أجل الدفاع عن حقوقها وحماية مصالحها من جور الرأسمالية الطفيلية بوجه خاص، والرأسمالية التابعة بوجه عام؟

ج- ومن غير اليسار يمكن أن يتصدى للتبعية المتزايدة لقوى الرأسمالية العالمية عموماً والإمبريالية الأمريكية خصوصاً، ويقدم رؤى صائبة لحماية الاستقلال الوطني والذود عن حرية الإرادة الوطنية؟!

إن الحاجة الموضوعية لنهضة اليسار المصري الموسع تزداد إلحاحاً في الظروف الزاهرة للمجتمع المصري. إذ تتصدر المساحة السياسية مجموعتان : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء الحزب الوطني، ومجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء الإخوان المسلمين. أي أن المساحة السياسية المصرية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة، وهي الرأسمالية المصرية.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها "الوطني" و"الإخواني"، وكذلك القوى الرأسمالية خارج هذين التيارين، لا تملك في الواقع مشروعاً تنموياً وطنياً لمصر. فاللتبعية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي، ونشاط المستثمرين الأجانب الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات الأجنبية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي.

كما أن هذه القوى لا تملك مشروعاً لاستقلال الوطن. فالالتحاق بالعمولة الليبرالية والانحماج في النظام الرأسمالي العالمي هو منتهى أملها، وذلك دون اكتراث بالأضرار التي يمكن أن تنتج عن الاندماج من موقع الضعف والتبعية وغياب التكافؤ.

وفيما يتعلق بالعدل الاجتماعي، فإن حديث هذه القوى الرأسمالية عنه لا يخرج عن حديث مبتور عن السبيل الاجتماعي أو التضامن الاجتماعي من جهة أو عن الزكاة والتكافل الإسلامي من جهة أخرى. وكلاهما يبتعد

عن منبع الفقر وعدم المساواة، ألا وهو التوزيع المختل للدخل والثروة وانحياز السياسات الاقتصادية والاجتماعية للأغنياء.

والإبتعاد عن منبع الفقر واللامساواة هو ما يجعل المشروع الديمقراطي للقوى الإخوانية والقوى الليبرالية في المجتمع المصري مشروعا ناقصا. حيث ستبقى الديمقراطية وإن تحسنت قواعدها وإجراءات ممارستها منزوعة السلاح، طالما اقتنعت إلى بعدها الاجتماعي القائم على إعادة توزيع الدخل والثروة لتقرب الفوارق بين الطبقات وعلى انحياز السياسات العامة للفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة. ولا يعني ذلك أنني أرفض الديمقراطية التمثيلية وتحقيق احترام الحريات المدنية والسياسية وبخاصة حريات التعبير والتنظيم والتظاهر والإضراب السلمى، فهذه مكاسب مهمة لو تحققت. ومطلوب أن يسعى اليسار ويناضل من أجلها، بالاشتراك والتعاون مع كل القوى الراغبة في ذلك. لكننى أردت أن أبين أن هذا النوع من الديمقراطية يقصر عن تحقيق الهدف المرجو، وهو تحقيق تكافؤ حقيقى للفرص في تمثيل مختلف القوى الاجتماعية في عمليات صنع واتخاذ القرارات في المجتمع المصري.

إذن ثمة حاجة موضوعية ليسار قوى وفاعل تتبنى على انفراد القوى الرأسمالية بالساحة السياسية المصرية. وهنا نواجه مشكلة مزدوجة في الواقع. الجانب الأول منها يتمثل في غياب اليسار عن الساحة أو تواجده الهامشي فيها. والجانب الثاني يتمثل في غياب قطاع واسع من الشعب عن الساحة، كما تبين من امتناع ما يقرب من ٧٥% (حوالى ٢٤ مليون مواطن) ممن يحق لهم الانتخاب عن الذهاب إلى صناديق الانتخاب. وذلك فضلاً عن امتناع نحو ١٣ مليوناً آخرين عن استخراج بطاقات انتخابية أصلاً. والصلة ليست مقطوعة بين هذين الجانبين : فالناس لا تصوت لأنها لا تجد من تصوت له حقيقة غير الرأسماليين سواء أكانوا من العلمانيين أم الدينيين، الذين يعملون من أجل تنمية ثرواتهم الخاصة. بعبارة أخرى، إن الناس لا تصوت لأنها لا تجد من تريد أن تعطيه صوته. ولو وجد الناس بديلاً يتقدم إليهم مستنداً إلى رصيد سابق من العمل بينهم ومسلح ببرامج واضحة يسعى لتنفيذها من أجلهم، فمن المرجح أن الكثيرين ممن امتنعوا عن التصويت في الانتخابات الأخيرة سيكون لهم رأي آخر.

غير أن وجود ظروف موضوعية تدعو إلى تواجد يساري فاعل على الساحة السياسية المصرية لا يكفي وحده لتحريك الجهود من أجل استنهاض اليسار المصري. فبالإضافة إلى هذه الظروف الموضوعية، يجب أن يتوافر شرط ذاتي، ألا وهو الشعور العميق لدى اليساريين بالأزمة المجتمعية الراهنة، وبحقيقة غيابهم، أو على أحسن الأحوال هامشية وجودهم في الساحة السياسية من جهة، والإدراك الصادق لأهمية تجاوز اليسار لأزمته الخاصة من أجل التعامل الصحيح مع أزمة المجتمع من جهة أخرى.

٣ - كيف ينهض اليسار المصري وما هي شروط النهوض؟

إن هذا السؤال مرتبط بسؤال آخر مهم، وهو : ما الذي أدى باليسار إلى ما هو عليه من انعكاس وركود؟ إن هذا السؤال مهم؛ لأن إدراك الأسباب هو نصف الطريق إلى إيجاد الحلول. والمهم أن يكون هناك اعتراف صادق من جانب اليساريين بهذه الأسباب، وإدراك لحقيقة حجمها، حتى يمكنهم تجاوزها. وقد قيل في هذا الشأن الكثير. وحسبى أن أذكر ثلاثة من أهم هذه الأسباب، وهي :-

أ- اضطهاد السلطة لليسار، وفرض الحصار حول القوى اليسارية، وضربها بالقوى الإسلامية، وترهيب الناس من اليساريين حتى تنقطع صلتهم بهم. ومما زاد الأمر سوءاً استسلام قطاع واسع من قوى اليسار لفترة طويلة للحصار الذي ضربته السلطة عليها وتقادي كسر الخطوط الحمراء التي عيّنها النظام الحاكم لحركة اليسار.

ب- تفتت القوى اليسارية، سواء أكان ذلك لأسباب موضوعية أم لأسباب ذاتية، أم لهذين السببين معاً. وأياً ما كانت الأسباب، فالأمر الواضح هو أن تفتت قوى اليسار وتشرذمها هو تعبير ناصع عن عجز قوى اليسار عن التعامل الصحيح فيما بينها، وميلها لرفع ما هو أقرب إلى التناقضات الثانوية إلى مستوى التناقضات الرئيسية، وميلها كذلك إلى تغليب الخلافات فيما بينها على الخلافات فيما بينها وبين السلطة الحاكمة. وكان من نتائج ذلك انقطاع " حبال الحوار " بين القوى اليسارية، بل وتولد مشاعر غير ودية - قد يراها البعض عدائية - فيما بين بعض فصائل

اليسار، وخاصة بين بعض التجمعيين وبين من انسلكوا عنه أو من فضلوا البقاء خارجه من البداية.

جـ-شيخوخة الكثير من القيادات والكيانات اليسارية، وانقارها إلى التجدد، خاصة مع طول فترة انعزالها عن الشارع بوجه عام، ومع انقطاع صلاتها بالطلاب والعمال بوجه خاص. ولذا تحولت التكوينات اليسارية إلى تكوينات نخبوية قنعت بحوارات الصالونات، فاقدة ليس فقط للتأثير الجماهيري، بل وللتأثير الفكري والثقافي في المجتمع، خاصة مع تكاثر الصحف والمجلات، ومع ظهور بدائل جديدة لاستيعاب جانب من طاقات العمل العام مثل جمعيات حقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات الأهلية.

ولا غرابة والحال كذلك أن يصبح اليسار غير مؤهل لكسب المعارك الانتخابية، سواء على مستوى المجالس التشريعية أم على مستوى المجالس المحلية، بل وحتى على مستوى انتخابات النقابات والاتحادات العمالية والاتحادات الطلابية وما إليها. لقد دخل اليسار في حلقة مفرغة من اللافعل والاحتجاب عن الساحة السياسية، وأصبح هناك تقبل يساري واسع لافتراض عدم إمكان وصول اليسار إلى الحكم. ومن ثم غابت عن معاركه ونضالاته الحمية والعزيمة والروح النضالية لمن يستهدف الفوز في الانتخابات وتولى السلطة. وأصبح هناك رضا بالقليل كالرضا بعدد نواب لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة لحزب أو حزبين يساريين، حتى اقترب سقف التمثيل اليساري من أرضية اللا تمثيل.

ويخدع اليساريون أنفسهم إذا تصوروا أنه يمكن أن يكون لهم تأثير محسوس في الحياة السياسية المصرية، وهم على هذا الحال من التفكير وفتور الهمة وتواضع التطلعات وخفوت الصوت والتباس الخطاب. وليس من سبيل أمام اليسار للوجود الفعال في المجتمع المصري سوى التكتل وتوحيد الصفوف. فالقليل الموجود هنا وهناك من أحزاب وتنظيمات وتجمعات يسارية يمكن أن يتحول إلى شيء أكبر من مجموعها الحسابي إذا عقد اليساريون العزم على بناء كتل يساري واسع، وذلك انطلاقاً من المفهوم المرحلي الذي حددته فيما سلف.

ووصف هذا التكتل اليساري بأنه "واسع" يقصد منه التأكيد على أنه لا يضم اليسار بالمعنى الضيق المحدد في مستهل هذه الورقة فقط، بل أنه

تكتل يتسع لكل القوى التقدمية الأخرى المستعدة للانخراط حول البرنامج البديل لإخراج مصر من أزمتها بالسير قدماً على نهج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات. وإذا كان وصف التكتل الواسع اليساري قد يسبب حرجاً يحول دون انضمام بعض العناصر التي تتبنى برنامج التغيير المجتمعي للمدى المتوسط والتي لا ترتاح لوصفها باليسارية، فإنني لا أرى ضيراً في الإشارة لهذا التكتل بعبارة بديلة مثل التكتل التقدمي أو أي عبارة أخرى يُتفق عليها. ومع ذلك فإنني سأستمر في استعمال عبارة " التكتل اليساري الواسع " اعتماداً على أنني قد أوضحت المقصود منه بما لا يدع مجالاً للبس.

غير أنه من المهم تمييز هذا التكتل اليساري الواسع عن تكتل آخر مرغوب في قيامه لتسريع عملية التحول الديمقراطي للمجتمع المصري، والذي يمكن أن يتسع لقوى وطنية أخرى كثيرة بخلاف القوى التقدمية المشتركة في التكتل اليساري الواسع.

صياغة بديلة للتكتل اليساري الواسع

إن هذا التكتل اليساري الواسع يمكن أن يأخذ عدة صيغ أو أشكال تتدرج تصاعدياً من حيث درجة التكامل، وذلك على النحو الآتي :-
أ - تحالف أحزاب وقوى اليسار الموسع. وبالطبع فإن فكرة التحالف تفترض بقاء الكيانات الأصلية للأحزاب والقوى اليسارية مع الدخول في عمليات تنسيق وتفاهم مستمر بين هذه الكيانات.

ب- تحالف أحزاب وقوى اليسار الموسع مع اندماج بعض الأحزاب والتنظيمات القائمة مع بعضها البعض. وهذا الشكل من أشكال التكتل يمكن أن يسير بنا جزءاً من الشوط نحو وحدة اليسار، وذلك مثلاً باندماج أحزاب التجمع والناصرى والكرامة (تحت التأسيس) وتحولها إلى حزب واحد يتحالف مع القوى أو التنظيمات اليسارية أو التقدمية التي تفضل البقاء خارجه.

ج - تشكيل حزب اليسار الموحد، أو الحزب التقدمي الموحد، من خلال اندماج كل أحزاب وتنظيمات وقوى اليسار الموسع في تنظيم حزبي

واحد، وذلك انطلاقاً من برنامج مشترك للعمل السياسي، لا من توافق عقائدي.

ولاشك أن الشكل الأول للتكتل اليساري هو أضعف الأشكال المتصورة، لأنه قد ينحصر عملياً في بعض الأعمال المشتركة كإصدار بيان أو القيام بمظاهرة، ولأنه سيبقى على الصورة الذهنية السلبية لليسار لدى الجماهير، بل ولدى النخب، أي صورة اليساريين غير القادرين على تجاوز خلافاتهم، المصرين على احتفاظ كل حزب أو تنظيم بكيانه المستقل. وهو ما يشكك في مصداقية الالتفاف حول برنامج موحد - هذا إذا كان مثل هذا الالتفاف ممكناً بالفعل مع هذه الصيغة الضعيفة للتكتل.

ويمثل الشكل الثاني للتكتل اليساري حالة أفضل من الشكل الأول، لأنه يقدم برهاناً عملياً على إدراك بعض قوى اليسار لحقيقة أزمة اليسار الراهن وعلى عزمها الصادق في تجاوز الانقسامات الحالية بإقامة قاعدة انطلاق قوية يمكن أن تفضي فيما بعد إلى شكل أقوى من التكتل اليساري، وهو الشكل الثالث.

وفي تقديرنا أن الشكل الثالث للتكتل اليساري وهو بناء الحزب التقدمي الموحد هو الحل الأفضل لليسار الموسع والمجتمع المصري. فإقامة هذا الحزب تعني إصدار رسالة إلى المجتمع المصري بأن اليسار المصري دخل طوراً جديداً، وأنه عقد العزم على تجاوز خلافاته التاريخية، وأن البرنامج البديل الذي يقدمه للمجتمع برنامج التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات- هو برنامج تكتل يساري واسع وليس برنامج فصيل واحد من فصائل اليسار أو الفصائل التقدمية؛ وهو ما يرفع من مستوى ثقة الجماهير باليسار والقوى التقدمية، وبخاصة إذا ما تأزرت جهود اليساريين وغيرهم من التقدميين في وضع البرامج التفصيلية لمعالجة المشكلات الجماهيرية كالتشغيل والتعليم والعلاج والتأمينات والإسكان وما إليها، وإذا ما قدمتها للناس بشكل مقنع وبلغته يسيرة.

الحوار المنهجي الهادف

ولكن ما هو الطريق العملي لبناء التكتل اليساري للواسع، آیا كانت صيغته؟ أعتقد أن نقطة البدء الصحيحة هي الحوار المنهجي حول

القضايا المتضمنة في برنامج العمل المشترك. وقد بدأت بعض الحوارات من خلال ملتقى اليسار، ولكن يعيب هذه الحوارات حتى الآن أنها غير موجهة لفعل. فهي أقرب إلى حوارات المثقفين التي لا تنتهي عادة إلى نتيجة ملموسة أو قرار محدد، ناهيك عن فعل محدد. كما أنها حوارات النخب القاهرية على الأغلب، التي لا تصل أصداؤها إلى دوائر واسعة من الناس في مختلف أرجاء البلاد.

وعلى ذلك فالحوار المطلوب يجب أن يكون حواراً موجهاً لفعل - يدخله الجميع بنية بناء التكتل اليساري الواسع، وبذهنية التوصل إلى توافق مشترك، لا بنية أن يفرض أي طرف رؤيته المسبقة على الآخرين. وكلما دار الحوار حول قضايا البرنامج المشترك (البرنامج المرحلي لليسار) ازدادت فرص التوصل إلى نتائج وأعمال محددة يشعر الناس باليسار وسائر القوى التقدمية من خلالها.

على أي مستوى يمكن أن يتم هذا الحوار؟ يمكن أن يجرى الحوار على مستويين :

أ- مستوى القيادات والنخب، القاهرية غالباً.

ب- مستوى القيادات والقواعد المحلية لأحزاب وتنظيمات اليسار والقوى التقدمية في المحافظات المختلفة.

إعلان مبادئ

وفي كل الأحوال ينبغي ألا يستهلك الوقت في الحوار والجدال، وإلا فإننا سنكون قد تخلفنا عن المهام المطروحة، ونصبح مهتدين بأن تسبقنا الأحداث. وربما يكون من المناسب، بعد عدد محدود من الحوارات على مستوى القيادات والنخب المركزية إصدار إعلان نوايا أو إعلان مبادئ يسجل عزم القوى اليسارية الموسعة على التكتل وتوحيد الجهود انطلاقاً من برنامج للعمل المشترك بين الجماهير. إن هذا الإعلان سيوجه إلى عموم الناس، كما سيوجه إلى القيادات والقواعد المحلية لليسار الموسع في المدن والقرى حتى تستهدي به في فتح الحوار فيما بينها حول النقاط الرئيسية لبرنامج العمل المشترك، وذلك من أجل بلورة الأهداف والوسائل

العامة البرنامج على أساس شعبي حقيقي. وربما تكون هذه فرصة لبدية احتكاك اليسار ب جماهيره بعد طول انقطاع عنها.

مؤتمر شعبي وحكومة ظل يسارية

وبعد الانتهاء من الحوارات السابقة خلال ثلاثة شهور على الأكثر، والتوصل إلى برنامج العمل محل التوافق للعريض، يُعقد مؤتمر شعبي كبير لإقرار البرنامج من جانب أكبر عدد ممكن من اليساريين والتقدميين، ولوضع جدول أعمال تفصيلي يشمل ضمن بنوده الرئيسية على :

- * أساليب العمل بين الجماهير سياسيا وخدمياً.

- * كيفية الوصول إلى الناس في تجمعاتهم الطبيعية في المدن والقرى، وفي الجامعات والنقابات، وفي المزارع والمصانع.

- * خطوات استكمال البرامج التفصيلية في مجالات الإنتاج والخدمات وفي مجال الحكم (الجمهورية البرلمانية والحكم المحلي الحقيقي) وكذلك في مجال العلاقات العربية والإقليمية والدولية.

- * خطوات تشكيل حكومة ظل يسارية / تقدمية تقدم البدائل المدروسة لما تطرحه السلطة الحاكمة في كل مجال، بل وتبادر هي ذاتها بطرح حلول للمشكلات القائمة وعرضها على الناس وكسب ثقتهم فيها.

شروط النهوض اليساري

ثمة شروط أربعة لإحداث نهضة حقيقية لليسار المصري، وهي :

١- أول هذه الشروط هو صدق السنوايا وصدق العزم على بناء التكتل اليساري من جانب كل القوى اليسارية، انطلاقاً من إدراك عميق لأزمة اليسار وحاجة المجتمع المصري إلى يسار قوي لدفعه على طريق التقدم. وسوف يعبر عن ذلك إصرار كل اليساريين على فتح صفحة جديدة في سجل النضال اليساري، يتجاوزون فيها خلاقاتهم الشخصية ورواسب الماضي، ويشيدون جسور الثقة فيما بينهم، مع التحلي بفضيلة التواضع مع الرفاق، ومع اعتقاد الجميع بأن لا أحد يملك الحقيقة كاملة.

٢- ثانی هذه الشروط هو بلورة موقف واضح تجاه القوى السياسية الأخرى في المجتمع. فإلى جانب تركيز الحوار بين فصائل اليسار حول

البرنامج المشترك للعمل بين الجماهير، يجب السعي بلورة قوى اليسار لموقف مشترك من القوى السياسية الأخرى العاملة في الساحة السياسية، وتحديد موقف واضح من التحالفات والتسيقات الممكنة مع القوى غير اليسارية من أجل إحراز بعض الأهداف المشتركة، مثل أهداف الإصلاح الدستوري والسياسي والقانوني.

٣- ثالث هذه الشروط هو بلورة موقف واضح من الأديان. والغرض من ذلك هو تبديد الصورة الذهنية التقليدية التي يظهر اليسار فيها كعدو للدين وللتدين - وهو أمر لم ينجح التجمع فيه بعد مرور ٣٠ عاماً على إنشائه وذلك برغم اشتراك بعض ممثلي التيار الديني المستنير فيه. وينبغي أن يستهدف هذا الجهد تحديد طبيعة وأسلوب مواجهة اليسار للتيارات الرجعية واللاعقلانية لبعض الجماعات الدينية، وكيفية الدخول في هذه المواجهة دون إثارة أية شبهات لدى عموم الناس بشأن المساس بمعتقداتهم الدينية. فقضية الدين والتدين أصبحت من القضايا ذات الحساسية الشديدة والتي تشغل بها قطاعات واسعة من الشعب المصري. ولذا يلزم التعامل بحذر شديد معها.

٤- رابع الشروط هو الاقتناع بأنه لا سبيل للتقدم على خطى اليسار سوى بالعمل وسط الجماهير ومن خلالها والحرص على التواجد بينها وعدم الاكتفاء بالتحدث باسمها. والطريق إلى ذلك هو تفعيل أدوات العمل الجماهيري وتبني قضايا الجماهير في كل موقع وليس فقط المطالبة بها على المستوى القومي، والمزوجة بين العمل السياسي التقليدي والعمل الخدمي للجماهير، والسعي لكسب ثقة الجماهير وبناء رصيد جماهيري يكون له صدى ملموس عند خوض المعارك الانتخابية على المستويات كافة. ويتقضي هذا الأمر قدراً عالياً من الابتكار في فنون التنظيم والنشاط الجماهيري، كما يقتضي قدراً عالياً أيضاً من الابتكار في صيغ التمويل وذلك لتوفير المال اللازم للحراك بين الجماهير وأداء بعض الخدمات من أجلها. وأخيراً، فإن العمل وسط الجماهير ومن خلالها يقتضي عدم التردد في كسر الخطوط الحمراء التي تضعها السلطة على حركة الأحزاب والقوى السياسية، والاستعداد لتحمل ما قد يترتب على ذلك الممك من تضحيات.

تعقيب د. سامر سليمان

أرجو أن يتقبل د. إبراهيم بعض الانتقادات من تلميذه، الورقة جيدة وأتفق معه في أشياء كثيرة، وسوف أدخل بسرعة في الاختلافات على هذا يطور النقاش. بالنسبة لتعريف اليسار الذي قدمه د. إبراهيم أتفق معه إلى حد كبير، فهو يقول إن اليسار المصري هو التيار السياسي الذي يتألف من كل من يستهدف تحقيق الاشتراكية وهذا يعني أن اليسار يعرف بهدف مستقبلي، وقال إن هدف الاشتراكية مؤجل بعض الوقت. إلا أنني خائف من هذا التعريف بسبب أنه يعرف بالمستقبل، وهذا يجعله يضع داخل اليسار أناساً منتظرة، لمجرد أنه هدف مستقبلي. لذا أفضل عندما نتكلم عن اليسار أن نتكلم عن اليسار اليوم، وما الذي يعمله اليساري اليوم.

كما أتفق معه في أن " الأساس فيه تحرير الوطن والمواطن. تحرير الوطن من التخلف والتبعية والاستغلال الخارجي، وتحرير المواطن من الاستغلال الطبقي ومن الاستبداد ومن كل ما يحول دون الارتقاء بنوعية حياته وتحقيق ذاته". باختصار التعريف الذي أطرحه هو أن اليسار هو التيار الذي يدافع عن تحرر المجتمع من كل أنواع الاستبداد، الاستبداد الطبقي، الديني، على أساس الجنس، على أساس اللون، على أي أساس. وأعتقد أن د. إبراهيم وضعها " كل ما يحول دون الارتقاء بنوعية حياته وتحقيق ذاته"، وأرى أنها يجب أن تفصل لأن اليوم التناقضات في المجتمع المصري، ليست فقط طبقية، والواقع السياسي يقول ذلك، والمساءلة واضحة ومتفجرة جداً، وهناك قضايا كثيرة جداً يمكن أن نتكلم عنها.

وهذا التعريف أسماء د. إبراهيم اليسار الضيق، ثم بعد ذلك عرف اليسار الواسع وقال التيار الذي يمكن أن يضم اشتراكيين ديمقراطيين، أو الاجتماعييين الديمقراطيين. هذا معناه أن التعريف الضيق للييسار هو اليسار الماركسي، وهذه نقطة تحتاج لتوضيح أكثر.

وأنا أفضل أن يتم تعريف اليسار تعريفاً واسعاً، فمعظم اليساريين اليوم، في اعتقادي، لا يرفعون راية الماركسية، واليسار في معظم بلاد العالم يكون فيه عدة تيارات، لكن نحن هنا في مصر لنا خصوصية، لا أعرف إن كان لها علاقة بالتاريخ السياسي في مصر؟ فالتيار الماركسي كان الصوت الأعلى، والتيار الثاني لم يأخذ فرصة لكي يتبلور، حتى من

حزب التجمع كان يوجد أشياء غير واضحة، وهذه المسألة تحتاج أن تحل بحيث يعرف اليسار تعريفاً واسعاً، تدخل فيه كل الفصائل على أسس متساوية. وهذا شرط أساسي لنجاح أي كتل يساري، فلا توجد فيه الطريقة القديمة الخاصة بالماركسيين الذين يضعون أنفسهم في قلب التحالف اليساري، ويعتبر هذا هو القلب والقيادة، ومن حوله بعض المجموعات الأخرى. وهذا لا يناسب الواقع اليوم، فالواقع اليوم أن معظم اليساريين ليسوا ماركسيين.

كما اختلف معه على طبيعة السلطة ففي ورقة د. إبراهيم يتكلم فيها عن أن الساحة السياسية يتميد فيها نوعان من الرأسمالية: رأسمالية الحزب الوطني، ورأسمالية الإخوان المسلمين، وأنا لا أرى أن هذه طبيعة السلطة في مصر، الرأسمالية لا تحكم مصر، على حد معلوماتي، الذي أعرفه أن الذي يحكم مصر من ١٩٥٢ هي أجهزة الأمن، والمؤسسة العسكرية، وهذا تعريفي للسلطة في مصر، كون أن السلطة في مصر تحابي رأسماليين كأفراد أو كمجموعات هذا لا يعني أن السلطة رأسمالية، الرأسمالية لا تأخذ قرارات استراتيجية.. إلخ، لذا أخاف أن هذا التعريف يخبي من أمام أعيننا هدفاً أساسياً، وهو تفكيك دولة الاستبداد في مصر، وهذا يعني أن القضية الآن بالنسبة لليسار ليست صراعاً على الرأسمالية على المستوى السياسي، بقدر ما هي تفكيك لنظام الاستبداد التسلطي، وعلى المستوى الاجتماعي هذه قصة أخرى أهم من أن يدخل اليسار في صراع في مواقع ما مع الرأسماليين، ولكن لا أرى أن هناك مشكلة مع الرأسمالية اليوم باعتبارها طبقة حاكمة هي ليست حاكمة بالتأكيد.

وهذا التحليل لا يماشى مع فكرة أنه توجد محابة للرأسمالية على مستويات كثيرة، على مستوى التنظيم مثلاً، الرأسمالية ليس لها حق التنظيم المستقل، فلا يوجد حزب يمثل الرأسمالية المصرية، لكن الرأسمالية يمكن أن يكون عندها منظمات فئوية، ولكن هذا لا يعني في النهاية أن الذي يحكم الطبقة السياسية السائدة هي الرأسمالية.

وبالنسبة لما ذكره د. إبراهيم عن الديمقراطية التمثيلية باعتبارها ليست كافية، وأن اليسار لا يمكن أن يقتصر على الديمقراطية التمثيلية، وقال إننا لهذا السبب في احتياج لإعادة توزيع الدخل، وهنا كأن إعادة توزيع الدخل في مواجهة مع الديمقراطية التمثيلية، وأرى أن اليسار محتاج

أن يحسم هذا الموضوع، فإذا كان لديه طرح سياسي يختلف عن الديمقراطية التمثيلية بقوله، وما هو الشكل الديمقراطي الأعلى الذي يطرحه على المجتمع، إذا لم يكن لديه شكل أعلى، فليتنصل بالديمقراطية التمثيلية ويعمل من خلالها لتجذير الديمقراطية. وأرى أن الأفضل ليسار الآن هو أن يشتغل داخل الديمقراطية باعتبارها من القضايا الأم، ولكن مع توسيع الديمقراطية بحيث يضم الديمقراطية الاقتصادية.

أما موضوع الصراع حول القطاع العام، والدولة... إلخ، هناك صراع محتدم، في رأس السلطة، فيه طرق تراه مجرد مجموعات، وفيه طريقة أخرى ممكن أشوفها أنه يمكن فيه جناح أمنى.....، ولكن إذا لخصنا الموضوع في البرامج الاجتماعية، وهذا تبسيط مغل جداً، نقول إن هناك في قطاع السلطة من يريد أن يعطي الإدارة الاقتصادية للرأسمالية بشكل واسع جداً، وهناك جزء آخر في السلطة يريد أن يبقى سيطرة البيروقراطية على جزء من أدوات الإنتاج، في الحالتين أنا أرى أننا خارج الجناحين، فلسنا مع الرأسمالية ولا مع هدفها أنها توسع من مساحتها في المجتمع، ولا اليسار مفترض أن يدافع عن الديمقراطية والقطاع العام، من هنا فإن قضية للخصخصة والدولة القاندة تقاس من هذه الناحية، فإذا كان هناك جناحان يتصارعان على من يسيطر على أدوات الإنتاج، فبالنسبة للييسار المازورة التي يقيس بها هي حقوق العمال أو العاملين، بالإضافة إلى أنه عندما يكون هناك صراع بين تيارين، أعتقد أن القضية المركزية هي الديمقراطية، وأنا أتفق مع بناء جناح السلطة أو خارجها في مسألة الديمقراطية واشتغل معها، مختلف معها لا اشتغل معها، أنا غير متأكد أن قضية الديمقراطية لدى العمال هي القضية الأساسية، ولكن متأكد أنها القضية الأساسية للييسار فأنا تكلمت مع قيادة نقابية من اليسار لها احترامها، كان بيننا خلاف شديد حول الناصرية وتقييم الناصرية، وهو قال لي باختصار إن الناصرية أعطت للعمال حقوق، فأنا سلمت وقلت له طالما العمال يرون أن الأهم هو أكل العيش حقهم، ولكن أنا كيساري، أرى أن القضية الأهم بالنسبة لي هي قضية الحريات، وعلى المدى الطويل أنا أرى أن الذي يحقق مصلحة القوى العاملة بكل أشكالها هي الحريات.

اليسار حالته لا تسمر عدو ولا حبيب، فأنا ليس لدي إجابات على أسئلة كثيرة، ولكن لدي بعض الأجندات قد تكون مفيدة للنقاش، فنحن نحتاج لنقد جذري للتجربة السوفيتية بكل أشكالها، وعلاقته تنتمي للتيار التروتسكاوي، وأعتقد أنه كان التيار التقدمي في لحظة، ولكن بعد ذلك، أعتقد أن اليسار محتاج أن يرى أبعد من التروتسكية، فهي لم تتجاوز مسائل كثيرة، وخطيرة مثل مسألة التنظيم، والشكل الهرمي للتنظيم والذي تأسست عليه أحزاب يسارية كثيرة في مصر ومنها حزب التجمع، على حسب معلوماتي استند على تجربة أوروبا الشرقية والاتحاد الاشتراكي، وبهذا المعنى هناك أهمية شديدة لعمل نقد جذري للتجربة، بالذات على مستوى التنظيم، وهو سيكون مفيدا في هذه اللحظة التي نعيشها، خاصة في ضوء الخطابات التكنولوجية والأمور الفردية في المجتمع المصري، هو شكل شبكي للتحالفات لتكوين الحزب، يكون فيه مجموعات تتحاور مع بعض وليست مجموعة مؤسسة تؤسس حزبا وتدعو الأفراد له.

وأتفق مع الورقة في أن المشكلة في مصر ليست مشكلة توزيع فقط، اليسار يتكلم كثيرا وينسى أن المسألة ليست توزيع كعكة فقط. قضية اليسار اليوم هي قضية القضاء على التخلف والتنمية، وبالتالي يجب أن يتكلم عن الإنتاج بقدر ما يتكلم عن التوزيع.

ولكن نتكلم عليه من أي مدخل؟ المشكلة أننا ليس لدينا نموذج دولي مثل الماضي، زمان كان يوجد نموذج الاتحاد السوفيتي، لذا عندما نطرح طرحا عمليا نحتاج أن نؤصله حتى لا يكون الكلام رومانسيا. اليسار محتاج أن يرجع للأصول، نحتاج أن نرجع لماركس ونقرأه بشكل جيد، وأرى أن المدخل المناسب للاشتباك معه هو قضية "العمل مصدر للقيمة". ويجب أن يكون الأساس البرنامج الاجتماعي لليسار النظر للإنتاج، ومن ينتج ومن لا ينتج، وليس النظر في السوق، ونرى كيف يستهلك الناس، ومن يستهلك أكثر من من، من فقير ومن ليس فقيرا.

وعلى هذا الأساس يعمل اليسار على "اتحاد منتجين"، لكن بتعريف واسع لمسألة الإنتاج، فقد كان الماركسيين يعرفونه تعريفا ضيقا بحيث يخرج منه أناس كثيرة، ممكن نعرف اليوم الإنتاج على أنه كل من يكسب من عمله، نتطلع من هذا التعريف بكل من يكسب من عمل الغير.

أرى أن اليسار يحتاج لحزب جديد، هذا الحزب، شكل هذا الحزب يحتاج لنقاش، لأننى أرى أن الأشكال الموجودة لا تنفع، وإذا كان أحد يرى إمكانية إصلاحها فليقل لنا. سؤالى المهم هو لماذا حتى الآن لم تصدر مبادرة حقيقية لحزب يساري جديد؟ بالرغم من وجود وعي عام أثناء الحوار مع اليساريين وأنهم محتاجون لحزب جديد، أعتقد أن المشكلة هنا أن المبادرة لها تكلفة عالية جداً، فهناك ناس كثيرة موجودة في تنظيمات وأشكال، والنقاش معهم يقول إنه طالما لم يظهر بديل ننتظر حتى يظهر بديل، وبالتالي أعتقد أن هذه الناس لن تطرح المبادرة بقوة. الذي يمكن أن يطرح هذه الفكرة ويتولاها ويكون أقدر على التنسيق لها المجموعات غير المنظمة التي لن تخسر شيئاً. وأتمنى من هذه المجموعات أن تبدأ و تتجمع وتتكلم، ولدي فكرة يمكن أن تكون مفيدة، وهى مجموعة تأسيسية هى التي تدير الحوار بين المجموعات الموجودة داخل اليسار وفي الوقت نفسه تكون مهمتها الأساسية التحضير لاجتماع مؤتمر عام بعد أن يكتمل عدد معين من الناس، وتكون هذه المجموعة ليس لها أي امتيازات، بل يمكن أن تكون هناك امتيازات ضدها بمعنى أن هذه المجموعة لا يكون لها ممثلون في القيادة في المرة الأولى، أو ممثل واحد أو اثنان على الأكثر.

وهذا يجعل المجموعة تعمل مخلصه ولا تريد أكثر من أن تساهم في بناء شكل يساري. وهذه تكون جسراً بين المجموعات كلها.

وأنا فعلاً لا أرى أملاً لليسار غير في مؤسسات جديدة، مؤسسات بالذات في المجتمع المدني، جرائد، مجلات فاليسار فقد أرضية كبيرة كان في الماضي موجودا فيها، ومسيطر عليها بقوة مثل الألب والفن. فأتجاه اليوصلة يقول إنه يوجد مشكلة. عندما أتكلم مع الأجيال القديمة، يقولون لنا إن المجلة اليسارية زمان كانت تعمل من الألف للياء، حيث الكل يساريون؛ عامل المطبعة، ومن يعمل الرسومات، للخطاط... إلخ. وعندما عملنا هذه المجلة تعبنا جداً، وفيه حلقات خسرها، وفيه مجتمعات اليسار انصرف عنها فهي انصرفت عنه.

د. شريف حتاتة: عندما وصلت لى الدعوة لفت نظري شينان أولهما أنه مكتوب تحت اسمي "المفكر التقدمي"، وأنا لادي اعتراض على

لفظ المفكر، وأنا ذكرت ذلك في ندوة سابقة، فرأيي أنه لا يوجد ناس مفكرون، وناس ليسوا مفكرين نحن جميعاً نفكر، وكلنا نفكر من زاوية المجال الموجودين فيه، تربيتنا، تاريخنا، تجاربنا... إلخ، وكل واحد منا يقدم فكر للمجتمع. فالمفكر ليس مهنة، وإذا كنا سنقول إنه توجد مهنة للمفكرين، فعلينا أن نؤسس نقابة للمفكرين.

وهذه إحدى التقسيمات التطبيقية الرجعية الموجودة في المجتمع التي تقسم الناس إلى مفكرين وغير مفكرين.

ثانياً: إن اسمي المفكر التقدمي، فأصبحت من يساري إلى تقدمي وهذه غريبة قليلاً لأن الذي أذكره أنني جزء من الحركة الشيوعية من عام ١٩٤٥، فيبدو أن الذي صنفني تقدمي، قرر أنني لم أعد أمشي في الخط.

على أي الحالات، بصرف النظر عن هذين النقطتين. فإني خائف من أنني سوف لا أساهم في هذه الندوة بشئ إيجابي لأنني لا أعرف ما الذي أقترحه لكي ننهض باليسار، فأنتم تعرفون بدرجات متفاوتة المطلوب لكي ننهض باليسار. أنا شخصياً لا أعرف، لدي أفكار عامة أطرحها كجزء من المناقشة الموجودة، إنما أطرح خطة للنهوض باليسار. ويمكن يرجع هذا إلى أنني بعد أن اشتغلت بالسياسة سنوات طويلة، بدأت اشتغل بالكتابة الروائية، فبدأ يحدث شئ جديد في طريقة تفكيري، قد تتفق مع التفكير اليساري العلمي، وقد لا تتفق، إنما رأيي أنها أضافت لى طريقة في التفكير اختلفت عن الطريقة التي كنت أفكر بها سابقاً.

أرجو من صديقي د. إبراهيم أن يعتبر ما أقوله مشاغبة من صديق لصديقه مستمرة فأرى أن في العرض أو العروض السابقة عدة تساؤلات المفروض أن نفكر فيها.

١- للتساؤل الأول بموضوع "ما هو اليسار" لأن حسب تجربتي في السنوات الأخيرة، أغلب اليسار الموجود في مصر اليوم خارج التنظيمات والأحزاب، سواء الرسمية أم العلنية، وكثيراً ما أفاقاً، نتيجة لمقابلتي لأجيال جديدة، أن هناك ناساً من وجهة نظري يفكرون في اليسار بطريقة أكثر مرونة وأكثر تقدماً من الهيئات القديمة الموجودة في المجتمع، والتي نعتبرها هيئات يسارية، ومع ذلك نحن لا نعتبرهم يسار؛ فاليسار اليوم أصبح شيئاً هلامياً جداً، وعلينا أن نفكر في هذه المشكلة، لأنني إذا قلت

إنني سأحضر الشيوعيين القدامى ووضعتهم مع بعض لكي يتناقشوا، بهذا سأكون للأسف الشديد منعزلاً عن الأغلبية الساحقة من الموجودين في المجتمع. وهذه تعتبر نقطة مهمة لأننا إذا كنا نريد أن نجتمع اليسار مع بعض، فلا بد أن نبحث عن هؤلاء الناس الموجودين في الشباب، في الفنانين، الموجودين في وسط العمال، الموجودين في حركات اجتماعية ليست لها علاقة باليسار على الإطلاق لكن موجودين.

نحن نرى أننا اليساريون، وأنا هذه الحقيقة ضاعت مني، أنا لم أعد أعتقد أن اليسار هو اليسار الذي كنت أعرفه، وهي مسألة أترح أن نفكر فيها.

النقطة الثانية: النظرة للسلطة، ففي الورقة المقدمة مكتوب، وهي النظرة التي كانت موجودة باستمرار، العمل وسط الناس، ثم نصبح جماهيريين ثم توجد نخبة جديدة سوف تستولي على السلطة، وهذه النخبة الجديدة تقوم بعمل التغييرات المطلوبة.

أنا رأيي أن التفكير اليساري في العالم تغير تماماً فيما يتعلق بهذه المسألة، أولاً كلمة نخبة جديدة، ثانياً أن اليسار اليوم يفكر أن دوره هو إجراء تغييرات هامة في داخل المجتمع وهو خارج السلطة.

هل الإعداد للسلطة القادمة هو تغيير المجتمع بشكل أن لا يبقى استيلاء اليسار وحركات سياسية أخرى على السلطة مسألة أقلية في المجتمع؟ إذا كنا نتكلم عن التجربة السوفيتية، فأجدي عيوب التجربة السوفيتية كان أن الحزب البلشفي يوم أن استولى على السلطة كان عبارة عن عشرة آلاف كادر في بلد زادت عن ١٢٠-١٣٠ مليون، ولذلك يمكن أن نعتبر هذا الاستيلاء نوعاً من الانقلاب لأن المجتمع لم يعد، لم وافقت الجماهير السوفيتية الروسية على تأييد البلشفيك؟ وافقت لسببين:

الشعارين اللذين أنزلهما لينين، ١-السلام، ٢-الأرض للفلاحين، وبالتالي انضمت الناس للبلشفيك، لكن البلشفيك لم يكونوا يمثلون حزباً، دخل في كل أنحاء المجتمع وغير في المجتمع تمهيداً للسلطة الجديدة.

ورأيي أن موضوع النظرة للسلطة مسألة مهمة جداً للمرحلة الحالية. لا أقول إن اليسار بمفرده هو الذي يغير في المجتمع، لكن أقول إن نظرة اليسار لابد وأن تتغير فيما يتعلق بهذا الموضوع.

ثالثاً: د.إبراهيم نكلم في ورقته عن الاستغلال الطبقي وأنا رأيي إذا درسنا التطورات التي حدثت في اليسار في السنين الأخيرة، سنجد أنه أصبح يوجد شئ اسمه الاستغلال الطبقي والأبوي. والذان لا ينفصلان عن بعضهما. لأنه عندما نرجع للتاريخ نجد أنه يوم أن انقسم المجتمع إلى طبقات في نفس الوقت حصل نوع جديد من الاستغلال لم يكن موجوداً من قبل وهو استغلال الرجل للمرأة. وهو مشكلة الجنس، وهناك علاقة وثيقة بين الاستغلال الطبقي والأبوي في النظام الرأسمالي ولا يمكن الفصل بينهما. لا نستطيع أن نتكلم عن نظام ديمقراطي فيه استغلال طبقي فقط. فمن إحدى مشاكل الاتحاد السوفيتي أنه يوم أن استولى البلشفيك على الحكم ألغوا الاستغلال الطبقي لفترة، وظهر بشكل جديد بعد ذلك، ولكن لم يلغوا الاستغلال الأبوي، وأي مناقشة مع النساء في السبلاد السوفيتية أو البلاد الاشتراكية تبين إن إحدى المشاكل الأساسية التي كانت موجودة، أن عقلية السلطة والشعب السوفيتي فيما يتعلق بالمرأة لم تتغير، ورأيي أنه طالما أن عقليتنا لا تتغير فيما يتعلق بنصف المجتمع، وأنا أعلم أن هذه قضية في منتهى الصعوبة، لن نعمل مجتمعا ديمقراطيا، نعمل مجتمعا عبارة عن ٥٠% ديمقراطية إذا كان فيه ديمقراطية.

وهنا يدخل أهمية الديمقراطية داخل الأسرة، أهمية الديمقراطية في العلاقات بين الرجال والنساء، أهمية توسيع التفكير الديمقراطي بشكل ديمقراطي حقيقة. وإذا كان هناك مشكلة فيما يتعلق باليسار، هو أن اليسار لم يكن في يوم من الأيام ديمقراطي بالفعل، لا في أسلوبه في العمل مع الناس، ولا في أسلوبه في التعاون مع أعضائه، وأنا كنت عضوا قاعديا في التجمع، وعضوا نصف قاعدي في منظمات أخرى، وأعترف تماماً أننا لم نمارس في يوم من الأيام الديمقراطية بمعناها الحقيقي، والدليل على ذلك، أننا حتى اليوم لا نعرف كيف نقبل بعضاً إلى حد ما، لا نعرف كيف نتفاهم في المجموعات المختلفة، ولا نقبل الآراء المختلفة الموجودة، لا نعرف أن نتحاور. إذن الكلام عن الديمقراطية داخل اليسار موضوع في منتهى الأهمية. ننقل بعد ذلك إلى نقط أخرى:

لا توجد في هذه الورقة أو في التعليق كلمة عن حركة تضامن الشعوب في النضال ضد العولمة الرأسمالية النيوليبرالية، كيف أتكلم عن اليسار في مصر وأنا لا أذكر كلمة على الإطلاق عن ما يحدث في بقية العالم وعن ضرورة إيجاد صلات مهمة ووثيقة مع هذه الحركة؟! لأننا سنتعلم منها، ولأنه لا توجد طريقة

لتغيير أي مجتمع في العالم اليوم بناء على النضال الوطني وحده بدون نضال وطني وعالمي في الحركة المناهضة للعولمة، لن يوجد تحرير أو ديمقراطية، ولا تغيير اجتماعي، ولا أي شيء على الإطلاق، بدليل أنه عندما تأتي أحزاب يسارية في الحكم في أنحاء من العالم تكون مكبلة ومحبوسة، ولا تستطيع أن تتحرك إلا عندما تبدأ تخلق اتصالات وحركات مع التضامن العالمي. ويدخل في هذا الموضوع موضوع التنمية المستقلة، وهذا شعار منذ فترة نردده. ما معنى التنمية المستقلة؟ لكي تعمل تنمية مستقلة لابد أن ينفصل اقتصادك عن الاقتصاد العالمي الخاص بالشركات متعددة الجنسية فكيف سيتم ذلك؟

معناه أن هناك تقريباً تقارباً ما بين الثورة الاشتراكية والثورة الوطنية، لا تستطيع أن تنفصل عن الاقتصاد العالمي وتعمل تنمية مستقلة إلا إذا عملت ثورة ليست بالضرورة تكون دموية، غيرت العلاقات الاقتصادية في عالم بكيلك من ناحية النقد، والقوانين، والاستثمارات.. الخ. إن ٩٩% من القرارات الاقتصادية لا تؤخذ داخل السبلد، تتم في الخارج في البنك الدولي، وفي واشنطن، والاتحاد الأوروبي. هذا هو الاقتصاد، من أين إذا التنمية المستقلة.

-النقطة الأخيرة هي أننا في احتياج شديد جداً لإعادة التفكير في الأشياء التي نفكر فيها، ولابد من دراسة واقعا، وكان لدينا مقولة غريبة جداً في الحركة الماركسية، هي تطبيق النظرية على الواقع المصري، هذا الكلام خطأ، النظرية تطلع من الواقع، فالتفكير اليساري هو منهج في التفكير.

والحركة اليسارية حتى اليوم لم تدرس واقعها، يدخل فيها علاقتها بالحركة الإسلامية، يدخل فيها طبيعة الشعب المصري وأسلوب العمل معه، يدخل فيها طبيعة الدولة منذ خمسة آلاف سنة، يدخل فيها عشرات من المشاكل.

فراي أن هذه الفترة تكون فترة لإعادة النظر في أشياء، للدراسة وإذا كنا نتكلم عن اليسار نبحث أين يكون، نبدأ بالتنسيق في العمل، في الارتباط بالحركات الاجتماعية الموجودة، وفي عمل حوار ديمقراطي، أم حزب واحد، ونكتل. فالواقع هو الذي سيرشدنا كيف ننهض باليسار.

هل نفهم أنه عندما نقوم ندوات فيها نخبة، وكلنا نرتدي بدلاً أننا سننهض باليسار؟! الذي سينهض باليسار هم الناس.

مناقشات

محمد عبد القدوس: لابد أن نبحث فيما هو مشترك بين الإخوان واليساريين.

الإخوان حدث لهم تطور أكيد بداية من المرشد العام للمرشد الثالث أ.عمر التلمساني، هناك نقطتان، الناحية الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وعلى سبيل المثال الحوار مع الأقباط يجري الآن على أساس المواطنة. وموضوع إعلان المرشد الحالي السيد مهدي عاكف بأنه لا يوجد فصل واحد قضى على الأمة، ولابد أن نتعاون كلنا، وصراحة أكنوا على تداول السلطة، وصراحة ارسدوا برنامج الإخوان، ففيه تطور.

وبالتالى لابد من البحث عن الأشياء المشتركة، خاصة في هاتين الناحيتين، وطالما أن الإخوان في ناحية، واليساريين في ناحية، يصبح المستفيد الأول هو حكم الاستبداد.

مصطفى مجدى الجمال: أول ملاحظة لى هى أنه يكاد يكون هذا الحوار تكرر أكثر من مرة في الثلاثين سنة الماضية، هو أن اليسار في كل مرة يبحث عن كيف يخرج من مأزقه، فحدثت قبل ذلك عندما أثيرت قضية المتغيرات الدولية في ١٩٧٢، والوفاق الدولي وغيره، وحصلت مع البروستريكا، وحصلت مع العولمة، وأخيراً يحصل مع ظاهرة صعود الإسلام السياسي، وكثيراً ما طرحت مشاريع للخروج من هذا المأزق في كل المرات. ولكن جميع هذه المشاريع كانت بلا أجنحة، لم تظر من على أرض الواقع إطلاقاً.

فكل فترة يتأكل جيل من قواعد اليسار، وتتآكل بعض شعارات اليسار ومنظوراته، ويبدأ يحاول يدخل في مرحلة بعد ذلك.

سوف أخذ جزئية واحدة وهى تفتت اليسار، وموقع هذه الجزئية من أزمة اليسار وهى كبيرة جداً.

أهم سبب في تفتت اليسار هو أن اليسار المصري على طول تاريخه موزع بين نظريتين، نظرية النمو الذاتى سيئة الصيت، أن كل تيار أو رافد يتصور أنه

سينمو ويقوى وأن الآخرين سيأتوا إليه أسرى أو قواعد. والرؤية الثانية هي رؤية رومانسية للوحدة، كثيراً ما كانت تقضي إلى نتائج، واحدة في إطار الاتحاد الاشتراكي، واحدة في إطار حزب موحد للشيوخيين في ١٩٥٩، وتكون كل التجارب الرومانسية في هذه الوحدة تؤدي إلى نتائج ليست إيجابية.

أيضاً من الأسباب المهمة لتفتت اليسار التركيبية الطبقيّة لقيادات معظم الأحزاب اليسارية، وهي قيادات تسمى في علم الاجتماع قيادات برجوازية صغيرة، يعني عين على النظام وعين على القواعد، وفي النهاية تكون المساومات هي الأساس ولن أتكلّم كثيراً في تفسير الأزمة، ولكن كيف نخرج من هذا التفتت؟ رأيي أنه يجب أولاً أن يكون هناك تقدير موقف، بلغة الاستراتيجية، الناحية التنظيمية وموقعه في المجتمع.

واعتقد أنه على مستوى البرنامج والشعار وغيره. أن اليسار لم يفقد كثيراً ومعظم شعاراته لا زالت صحيحة ما عدا انحراف بعض الأفراد، أو التيارات اليسارية نحو رؤية لبعد واحد تسلط عليه الضوء، وتوجه كل طاقاتها إليه، مثل قضية الديمقراطية، فبالنظر لتطور مصر من زاوية واحدة فقط هي قضية الديمقراطية دون تفاعل بينها وبين تحرير الوطن وبين قضية الثورة الثقافية المطلوبة في المجتمع وقضية العدل الاجتماعي وغيره.

لكن على مستوى الكوادر المصرية، عندما نجرد ونعمل تقدير موقف أستطيع أن أقول إن هناك عدداً كبيراً من كوادر اليسار المصري محبطة وليست منظمة، وروحها المعنوية منخفضة في الغالب الأعم.

فـ ٩٠%، حسب تقديري، من هذه الكوادر غير منظمة وتنشط في أنشطة فردية، حسب المزاج وليس حسب التزام تنظيمي.

-النقطة الثالثة: بالنسبة لكوادر اليسار فإن كثيرين من الذين نشأوا في جيل السبعينيات توجهوا إلى المنظمات غير الحكومية، وليس إلى العمل السياسي، وحينما طور بعضهم أفكاره نحو التفكير في حركات اجتماعية، أيضاً الرؤية ما زالت رومانسية للحركات الاجتماعية، بمعنى أنها معزولة عن السياسة وعن العمل السياسي، في حين أن أي حركات

اجتماعية، أو منظمات غير حكومية لم تستطع تحقيق تغيير جذري في المجتمع بدون احتكاكها بالسياسة وخبرتها فيها.

المطلوب والممكن اليوم هو في إطار الخيار الأول الذي طرحه د. إبراهيم، هو العمل من أجل ائتلاف واسع لليسر المصري، كل يكون موجود فيه، حتى لو كانت مجموعة صغيرة تتكون من خمسة أفراد، من حقها أن تسجل نفسها فيه.

وأن يقوم ذلك على مجموعة من المبادئ القليلة جداً وليست برامج مفصلة، ثمان مبادئ عامة، حتى لا تتأثر من الاختلاف أكثر من ذلك، وتحت هذه الشعارات كل واحد يعمل بأسلوبه وطريقته. مع ملاحظة أخيرة أن الذي يتأمل تاريخ اليسار المصري في السنوات الأخيرة سيلاحظ أن حركة الجماهير المصرية، وتوالد أجيال جديدة من اليسار كانت دائماً مرتبطة بالأزمة الوطنية، أي أزمة على مستوى القضية الوطنية. ومن ثم الائتلاف الذي يمكن أن يقوم بين اليسار اليوم، لو قام على القضية الوطنية لن يكون هناك خلاف كبير بين أطرافه.

محمد فرج: -أوافق على كثير مما ذكر في الورقة ولكن أركز على نقطتين:

النقطة الأولى الخاصة بتعريف اليسار: أنا أوافق على أن اليسار أبعد من اليسار الماركسي، فهناك اليسار الناصري يسار اجتماعي ديمقراطي، لكن خلافي يدور حول تعريف اليسار بتعريف سياسي، أي تضيق مفهوم اليسار باعتباره اليسار السياسي، هذا معناه في أي برامج مخططة ألا يتحرك اليسار أو يحقق برامج إلا بعد الاستيلاء على السلطة، أي أن اليسار لا ينفذ شيئاً مما يريد إلا فيما بعد، وبالتالي، ليست الاشتراكية فقط المؤجلة، إنما برنامج التنمية المستقلة أو أية برامج أخرى مؤجلة لحين هذا الوقت، ورأيت أن اليسار مفهوم أوسع بمعنى أنه يسار سياسي اجتماعي ثقافي، وبالتالي الاشتراكية تبدأ من الآن، التنمية المستقلة تبدأ من الآن، البرنامج الاجتماعي والسياسي لليسر يبدأ من الآن. ومن هنا اليسار مطالب أن يفعل أشياء كثيرة جداً في الوضع الحالي، ويغير من علاقات القوى ومن المناخ الثقافي السائد، والثقافة السائدة.

النقطة الثانية، هى فيما يخص ما طرحه د. إبراهيم، وهو مستند على وضع اليسار المفتت. ورأى أن اليسار ليس وحده هو المفتت، إنما القوى المدنية كلها مفتتة، لكن اليسار أكثر تفتتاً، والسيكولوجية السائدة بين اليسار، هى سيكولوجية التناحر كل فريق متصور الآخرين عليهم أن يخضعوا، ويأتوا إليه صاغرين لأنه هو الخط الصحيح، وهذه فكرة ستالينية قديمة، ولكن ما زالت مستمرة، وأعتقد أن هذا وضع فعلي، لكن حله ليس بموضوع التوحيد ووضع كل الغرف في صندوق واحد أو حزب واحد، فتجارب التوحيد كثيرة، والتجربة التى طرحها د. إبراهيم بأن نبدأ بالتوحيد بين التجمع والناصري والكرامة، هذا موجود بالفعل، ففي عام ١٩٧٦ لم يكن هناك حزب ناصري، أو حزب كرامة، والتجمع كان يوجد فيه ٤ فرق، كان الناصريين فيهم ثم عملوا حزبا بعد ذلك، أنا لا يمكن أن أعود إلى هذه التجربة مرة أخرى. أ طرح في مقابل هذا فكرة "تحالف اليسار" وليس حزب واحد لليسار ولا أخاف أن يكون فيه حزب جديد، بالعكس أنا أريد أحزاب جديدة لليسار بشرط أننى أ طرح مشروعاً آخر، وهو تحالف اليسار على أسس تنظيمية وسياسية، وهذا التحالف يقدم آليات عمل مشترك بأشكالها الإيجابية والدفاعية، آليات حوار، آليات اندماج مع القوى الشعبية، وآليات إعلامية وثقافية. وهنا يكون تحالف اليسار هو المطلوب، وأُصد بالتحالف الوحيدة في إطار تعددي، وإذا لم يفعل ذلك اليسار يدخل - أنا أخشى أن عام ٢٠٠٦ يكون الفرصة الأخيرة- وأن اليسار يدخل إلى ما أسميه غرفة الإنعاش، وبالتالي أريد أن أ طرح شعاراً لتحالف اليسار معناه كيف يصبح اليسار قطباً جماهيرياً شعبياً فاعلاً؟

صلاح عدلى: بالنسبة لتعريف اليسار، رأى أن فيه أحزاب شرعية لليسار، وأحزاب محجوبة عن الشرعية، فيه حركات بدأت تنشأ منذ خمس سنوات، فيه مراكز ولجان، هذه كلها يمكن أن تعد قوى اليسار بمفهوم واسع. لكن النقطة التى أريد أن أتوقف عندها لأنها مرتبطة ببعض الحلول التى قدمها د. إبراهيم هى مسألة أننا يجب أن نفهم أن هناك أربعة تيارات في مصر موجودة في الحقيقة، وهى؛ التيار الليبرالى، والتيار الاشتراكي، والتيار الإسلامى، التيار القومي، وهذا حتى بحكم التسلسل الزمني، وهناك

مشاكل بداخل كل تيار، ودخل كل تيار تعدد، وأيضا هناك تشابك بين هذه التيارات، في طبيعة المهام المطروحة والتحالفات الموجودة، لكن مهم أننا يجب أن نكون حريصين بالنسبة للتيار الاشتراكي أن هذا التعدد ليس بالضرورة أن يكون عاملا سلبيا في كل بلاد العالم، فاليسار يتكون من أحزاب شيوعية، وأحزاب اشتراكية، وحركات اجتماعية، وكلهم يمكن أن يتفقوا في تحالف انتخابي في مواجهة اليمين أكثر خطورة في لحظة معينة وهذا مهم جدا، فالحركات الاجتماعية فيها مئات بل آلاف الحركات، والمهم أن يتفقوا على برنامج ونقاط محددة يخوضوا بها المسألة. ولهذا لست أميل للطرح القاتل بحزب واحد لليسر أو حزب واحد حتى لكل تيار، فليكن هناك تعدد، ولكن نعرف أنه يوجد تيار قومي، وتيار اشتراكي، وليس بالضرورة أن يكونا تيارا واحدا. ستختلف المفاهيم والمنطلقات الفكرية والأيدولوجية والرؤية لبعض الأشياء، ولكن يمكن أن يتفقوا حول برنامج ويخوضوا معركة سياسية في الانتخابات، وليست فقط برلمانية، ولكن في اتحادات طلاب، ونقابات عمالية، ونقابات مهنية حسب المهام المطروحة عليه. وأحيى د. إبراهيم لأنه أرجع بعض الأمور لأشياء صحيحة، وفعلنا هناك نقطة أساسية يجب أن تكون واضحة وهي أن الساحة المصرية مسيطر عليها الآن من قوى واحدة هي القوى الرأسمالية. وهذا حقيقي، وأنفق معه في نقطة أنه يمكن أن توجد أجنحة للرأسمالية المصرية، لكن في الموقف السياسي ليس بالضرورة أن يكون عليها الرأسمالية وعليها مواجهتها، ففي معارك سياسية يكون أن هناك أكثر من حزب حتى للرأسمالية ويمكن أن تتعامل معهم، حزب الإخوان مختلف عن الحزب الوطني، يتفقوا على الأرضية الاقتصادية والاجتماعية صحيح ولكن في مواقفك السياسية والتكتيكية ستطالب باتخاذ مواقف سياسية مختلفة. وعلى اليسار أن يشكل قطبا في مواجهة هذه الرأسمالية بوضوح. وكان هذا هو الأساس، قضية الديمقراطية رغم أهميتها الشديدة، وارتباطها بكل القضايا، المركز الأساس هو ارتكازه على الطبقات، والفقر والمهمشين الذين سيكونون للرصيد الحقيقي له، ومعركته مع الديمقراطية هي من أجل هؤلاء. النقطة الأخيرة خاصة بما العمل؟ فمزد أكثر من خمس سنوات شاركت في لقاءات كثيرة، وحوارات عديدة حول ملئتي اليسار

وتحالفات اليسار، ورأيي أنه ليست كل التجارب سلبية، ولا يجب أن نبدأ من الصفر، فإذا كانت هناك أشياء تمت مكن ندرسها ونرى كيف نبني عليها، فاليسار ليس صفراً، حتى كسر الخطوط الحمراء بدأ من اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة، التي كان فيها يسار، لكن العيب أننا ركزنا على قضية الديمقراطية فضعف التمايز بين اليسار والقوى الأخرى في معركة الانتخابات الأخيرة، أنا مع عدم القفز على الواقع، أنا مع أن نبدأ بتكتل اليسار، أو ائتلاف اليسار أي مسمى، ائتلاف بين كل هذه الأطراف حول برنامج، وقضايا محددة، بالنسبة للنقاط البرنامجية كنت أريد أن أضيف عليها ولكن الوقت لن يسمح، ولكن اتفق مع المسائل الجوهرية التي ذكرها د. إبراهيم، ويمكن أن تؤخذ خطوات عملية في هذا الإطار مثل الدعوة إلى تحالف القوى التي تقبل الحد الأدنى الذي تتفق عليه هذه الأطراف. ولا يجب أن تأتي كل الناس فالحرص على أن كل الناس تأتي بفشل المسألة. وحزب التجمع إذا استطاع أن يواجه المشاكل الحقيقية باعتباره حزب اليسار الشرعي الكبير، أرى أنه سيلعب دوراً مؤثراً وفعالاً في هذه العملية.

وفي النهاية المسألة ليست أن نتفق على برنامج سياسي بنقاط عريضة فلنتفق على مهام محددة، ومعارك نستطيع أن نخوضها فهناك معارك خلال هذه السنة يجب أن نخوضها مثل الانتخابات العملية، ومواجهة الخصخصة، والتأمين الصحي.... فهناك مسائل لو اتفقت فيها قوى اليسار، واشتغلت إعلامياً، وسياسياً و جماهيرياً وحشدت قواها، بالإضافة للتغيير السياسي والديمقراطي، سيستطيع اليسار أن يبني على هذا ويعمل.

حلمي شعراوي: الملاحظة التي أريد أن أذكرها حول التشرذم المقلق للناس، أننا نقوم بتوثيق للحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، وقد قام أعضاء اللجنة بعمل قائمة مدققة جداً، وتكاد تكون الوحيدة وفيها حوالي ٤٦ تنظيمًا ومع ذلك كانت توجد حيوية شديدة يتمتع بها اليسار في المجتمع. وهذا لم يحل دون ذلك إذا خلصت النوايا كما يقول د. إبراهيم.

أمينة النقاش: أريد أن أنكر أن كلام المنصة متكامل وليس متناقضا، لكن نحن لسنا متفقين على ما هي الحلقة الرئيسية التي تبدأ منها قضية التغيير، والمناقشات السابقة تؤكد ذلك، فالناس رأوها أنه بدون عدل اجتماعي وبدون الدخول في القضية الوطنية لا ينفع أن نتكلم في الديمقراطية. ود. سامر يقول إن الحلقة الرئيسية هي قضية الديمقراطية. وأنا أريد أن أقول إن اليسار في أمريكا اللاتينية جاء عبر التغيير الديمقراطي، وعبر النضال البرلماني، وبالتالي قضية التغيير تبدأ من وجهة نظري من أننا نغير المجتمع المصري إلى مجتمع ديمقراطي ونحقق فكرة الجمهورية البرلمانية، المشكلة التي يعاني منها اليسار في الواقع هي أنه لا يستطيع حتى هذه اللحظة أن يعمل علاقة بالمواطنين ويقنعهم بأن تغيير حياتهم مرهون بفكرة التغيير الديمقراطي. وأن الديمقراطية ليست رفاهية، فعندما يوجد برلمان يستطيع أن يسأل الحكومة، ويسقطها ويغيرها ويعدل القوانين ويشرع تشريعات عادلة، هذا هو بدايات التغيير فاليسار خسر كثير جدا بقضية لم يلتفت لها أحد وهي قضية انعدام العمل التطوعي في المجتمع المصري، وأتذكر عندما نشأ التجمع في ١٩٧٦، وقبل ذلك في حركة السبعينيات للطلبة، كانت فكرة افتداء الفكرة والدفاع عنها، وافتداء الحزب والعمل من أجل النهوض كانت فكرة منتشرة، ومنتشرة على نطاق واسع. وكانت فكرة العمل التطوعي فكرة جوهرية في نهوض أي قوى سياسية أو اجتماعية ولكن هذه الفكرة انمحت تماما الآن بفعل عوامل كثيرة الوقت لا يسمح للكلام فيها. لكن لابد أن يكون هناك نضال من أجل عودة العمل التطوعي وأيضا فكرة إقناع الناس للانضمام إلى منظمات تدافع عن مصالحها فطالما الناس متفرقة لا شيء سيتغير، وبالتالي من المهام الملقة على عاتق اليسار تجميع الناس حول مصالح في نقابات، اتحادات في أحزاب.. إلخ.

والفكرة الأخيرة أنسى أريد أن ألفت النظر إلى أنه منذ عشرينيات القرن الماضي واليسار المصري يسعى أن يصبح له حزب شرعي وعانى معاناة شديدة جدا من فكرة التفتت والانقسامات.. إلخ، والكتب التي أشار إليها أ. حلمي شعراوي لو اطلعتم عليها ستجدون تاريخا مريرا من التضحيات ومن الانقسامات وبالتالي ليس هنا، ففكرة الرغبة في أن تنظم

وتستقل وتعمل تنظيما مستقلا تعلق على فكرة الوحدة. وانهيار حزب التجمع ليس في صالح اليسار المصري.

كمال أبو عيطة: أريد أن أجيب أولا على سؤال ١. محمد عبد القدوس حول نقاط الالتقاء بين اليسار والإخوان. أرى أن اليسار في جانب كبير منه يستند إلى الفكرة المادية، إعلاء شأن المادة وأن المفروض أن الأفكار الدينية أفكار مثالية، ولكن هناك حالة من التبادل حدثت فأغلب اليسار الآن يعيش حالة مثالية رومانسية، وأن الأفكار المثالية أصبحت أكثر مادية عند أصحاب المدرسة المادية أنفسهم ولو حاولنا كل واحد أن يرجع إلى قواعده يمكن أن يحدث تقارب بالنسبة لقوى اليسار لابد أن نعيد النظر إلى مسألة وحدانية التنظيم وحدانية التعبير عن الفكرة، لسنا في مجتمع له علاقة بأي فكرة اشتراكية من قريب أو بعيد، والتمسك بوحدانية التنظيم مسألة يجب أن يتخلص منها اليسار حتى نستطيع أن نتعاون معا، ولا يكون الخلاف الذي بيني وبينك مجرد أن أكون في تنظيم آخر أو عمل آخر وأنا انتمي لنفس الأرضية، وأرفع ذات البرنامج يكون مبررا أن تكون أنت مباحث، وأنا من مخابرات مركزية أمريكية، أنا مع أن نقبل بالآخر ومع أن نقبل بأن تتعدد مراكز التعبير عن الفكرة الواحدة، وهذا ليس جريمة أو عيبا أو خيانة والذي يفهم ويتابع ما يحدث في العالم يؤكد ذلك وحتى في التنظيم الطبقي من الممكن أن تتواجد أكثر من منظمة نقابية عن ذات الطبقة وهذا ليس خيانة، وإنما اجتهد وتتافس من أجل الحصول على مكاسب أكثر للطبقة التي تعبر عنها النقابة.

لأنه لا توجد البيئة والمناخ المناسب لإعمال أفكاره الآن، والتمسك بالواحدة معناه إعدام أفكاري وأفكارك. هذا ليس على مستوى التنظيمات النقابية وإنما أيضا التنظيمات الحزبية والسياسية. وليس جريمة أن أتبنى أفكار ١. أمينة وهي من حزب آخر، الجريمة الحقيقية هي ألا نلتقي عبر اختلاف، وأنا أؤيد فكرة اختلاف يجمعنا لكي نكون قوى مشتركة لمواجهة السلطة؛ أو بمعنى أصح في مواجهة الحلف الطبقي المعادي الذي جزء منه يوجد في السلطة، وجزء في الخارج، ولا نعرف الخطر من الداخل أم من الخارج. طالما لا يوجد التقاء بين أصحاب الفكرة الواحدة، والهدف الواحد،

فهم مفتتون ويخون بعضهم بعضا، سيدوس علينا الحلف الطبقي الواسع الذي فيه جزء في السلطة وجزء في الخارج يعارضها. ويمر ونساهم أنا وانتم فقط في إزاحة أيدي الناس عن التصويت للحكومة، ولكن لكي يأتوا للتصويت لنا فهذا يحتاج لجهد آخر، والإمكانيات ليست متوفرة، والذي يعوض مسألة الإمكانيات القوة، شعبنا الذي يأتى وراء قوى منظمة، وهذا واضح لى من خلال تجربتى، عندما تكون المظاهرة كبيرة كما شاهدنا في مظاهرات كفاية، نجد فيها ناسا عادية، لكن عندما تكون صغيرة، ممكن يقول هذا الشخص شاب جري ولكن لا تمشى وراءه، يمشوا وراءنا عندما يحسوا بالقوة، وأنا موحنون ولنا متنازعين.

دع مليون زهرة تفتح، وتعالوا نتفق على شكل من أشكال البرنامج الوطني العام الذي يجمعنا معا ونتوجه للناس به وسيكون مقتلنا مثل مقتل ناس أخرى إذا ما فكرنا في مصلحة التنظيم، أعتقد هذه الفكرة أبعد ما تكون عن اليسار، نحن أصلا فكرة تتوجه لمجتمع، لجمهور، وإذا لم يكن أساس أي ائتلاف أو حزب أو تنظيم نعمله ليس لمصلحة الفكرة القديمة، وإنما لمصلحة الوطن التي تعبر عنه الفكرة رأيي أنها ستفشل وستكون فورة وتنتهى. لابد أن يقوم شئ متفق عليه مشروع وطني يجمع أساتذتنا ويجهدون في وضع صياغاته ونشارك معهم بالحوار أو بالاستماع حتى تتفق هذه القوى على برنامج وطني اجتماعي، وديمقراطي، لأننا إذا ما توسعنا في الهامش الديمقراطي يمكننا من مكاسب اجتماعية، وتواجد بين الناس، وأرجو أن نجتهد في تحمل بعضنا ونتخلى عن فكرة تخوين بعضنا، ونبدأ في جميع بعضنا حتى نكون قوما يسهل عليهم مواجهة الحلف الطبقي في الحكم أو خارجيه، وأيضا تكون نقطة استقطاب لجمهورنا نلتقي عليها أننا طالبنا بالعودة إلى أفكارنا الأساسية، طالبنا بمسألة التضحية والعمل التطوعي، والالتقاء على عمل موحد مشترك نتفق عليه ونضع له برنامجا، ونبتعد عن نقطة وحدانية التنظيم، أو الحزب أو النقابة.

عبد الخالق فاروق: أتى على د. إبراهيم العيسوي لأنه قدم اجتهادا مخلصا بشأن قضية في غاية الأهمية، وتكتسب أهميتها أكثر عندما نصبح في حال أزمة، والحديث عن دع مائة زهرة تفتتح، دع مائة مدرسة تتصارع صحيح عندما تصبح المسألة في إطارها العام لكن في إطار أزمة خانقة وأزمة تستدعي درجة من درجات التحالف والتغيير الاجتماعي، تصبح هنا ضرورة لهذا التحالف.

وأريد أن أقول إن كلام د. إبراهيم ينطلق من فكرة أساسية أن الأزمة تكاد تكون أزمة ذاتية متعلقة بحركة وعناصر وفصائل قوى اليسار، ربما تكون في شكلها العام تبدو كذلك لكن في الحقيقة المسألة أعمق من ذلك المسألة لها عمق مرتبط بضعف التنظيم السياسي، ضعف التحليل الاجتماعي، نحن لا نتحدث عن كتلة اجتماعية (الطبقة العاملة المصرية، طبقة الفلاحين طبقة البورجوازيين)، لا نتحدث عن طبقات اجتماعية سرمدية، خلال الثلاثين عاما الماضية صنعت أنا وأحد الزملاء ما يسمى بفكرة التجريف الاجتماعي فمصر شهدت من عام ١٩٧٤ حتى اليوم حركة تجريف اجتماعي واسعة كانت البوصلة الأساسية لها هي الخلاص الفردي، مئات الآلاف، إن لم يكن ملايين من الفلاحين تحركوا هنا وهناك بحثا عن خلاص فردي، وهذه مسألة تحتاج لعمق في التحليل الاجتماعي والسياسي إذا كنا جادين في التعامل مع قضايا التغيير الاجتماعي، وهذه المسألة لم تحظ كثيرا في ظني باهتمام جاد من جانب المخلصين من اليسار بتلاوينهم المختلفة وأوافق د. شريف حناتة في قوله بأن حركة اليسار أو مجموعة اليساريين أكثر بكثير من التنظيمات الراهنة، فهذه التنظيمات أصبحت ضعيفة طاردة في الغالب، وهناك علامات استفهام كثيرة حول سلوك سياسي لبعض قادتها وبالتالي أصبحت عناصر طاردة وليست عنصر جذب يسمح بتوفير عنصر حسن النية التي تكلم عنه د. إبراهيم. المسألة الأخرى هي ما ذكره د. سامر عن طبيعة السلطة. في الحقيقة طبيعة السلطة يحددها عدد من العناصر تكاد تكون متعارفا عليها في التحليل السياسي وبصفة خاصة في التحليل السياسي اليساري وهي مسألة طبيعة علاقات الإنتاج القائمة والدور الوظيفي للدولة وأجهزتها سواء في المجال التشريعي أم في مجال التنفيذ لرعاية هذه العلاقات الاجتماعية وطبيعة

جهاز الأمن الذي يصون هذه العلاقات ويحفظها ويدافع عنها ثم من ضمن علاقات الإنتاج شكل توزيع الفئات الاجتماعية وتوزيع الدخل وبالتالي نحن في مجتمع رأسمالي بخصائص ذات طبيعة شديدة القسوة، شديدة التبعية، والحلف القائم في السلطة هو حلف رأسمالي تابع وبالتالي لا يوجد في هذا الموضوع اجتهاد كبير في المسألة يستدعي إعادة النظر فيه. وأريد أن أؤكد أخيراً على فكرة أنه دائماً وأبداً كان اليسار الحزب هو أداة لتغيير اجتماعي لم يكن لوحده الحزب هو المقدس، الحزب عندما يتحول عائقاً لدى اليسار وفقاً لنظرية الهدم والبناء من الممكن التخلي عنه ببساطة لأنه يمكن أن يوجد هدفاً أهم من ذلك يستحق الدفاع عنه.

محمد منيب: أنا مؤمن بفكرة سانحة جداً هي أن المقولات لأي فكر أو برنامج أو شعاراته لا يمكن أن تختبر إلا من خلال علاقتها بجمهورها وبالتالي سوف أتحدث عن الخطاب اليساري وتطوره في الفترة السابقة حتى الآن. ففي رأيي أن اليسار مر بثلاث مراحل قبل عام ١٩٥٢ وكان في مرحلة صعود، وبعد ١٩٥٢ كمون أمني وليس انهياراً نتيجة الضغطة الأمنية التي حصلت له، ثم بعد ذلك صعود من بدايات السبعينيات حتى ١٩٧٦، سألنا عند هذه النقطة وهي نقطة تشريع اليسار أو وصول اليسار للشرعية د. إبراهيم تحدث عن كثير من الأمور، تحدث عن برامج النمو الاقتصادي، قضية العدل الاجتماعي، تحدث عن الجمهورية البرلمانية، وإقامة حكم ديمقراطي كل هذه الشعارات التي رفعها اليسار المصري على مر تاريخه ليست جديدة، لكن السؤال الذي نسأله لماذا كان ينجح في فرض هذه الشعارات في لحظات، ويفشل في لحظات أخرى؟ متى نجح؟ ومتى فشل؟ لماذا اليسار فترة ما كان غير شرعي وليس له حزب شرعي كان يحقق نجاحاً؟ وعندما أصبح حزباً شرعياً فشل في فرض هذه الشعارات؟

عندما كان يتوجه اليسار بشعار جمهورية برلمانية، كان هناك فرق كبير بهذا الشعار لجمهوره من العمال والفلاحين مطالباً أيهما بالتحرك لانتزاع هذه الحقوق بفرق بعد ١٩٧٦ عندما كان يتوجه لجهة منح الشرعية بطلب، هناك فرق كبير بين مخاطبة الجمهور والطلب من الحكم. وبالتالي كانت النتيجة واضحة، صعود شديد

قبل ١٩٧٦، ثم هبوط تدريجي بعد ١٩٧٦ نتيجة اختلاف الخطاب، لكن جوهر الشعارات واحد. نحن نقول إن الخطاب يختبر المقولات، لكن هذا أدى إلى انهيار في المقولات وسأعطي مثلاً في تخصصي، رؤية حزب التجمع تجاه مشروع التأمين الصحي إذا قارنتها برؤيته في بداية ١٩٧٦. ستجدها مختلفة.

وقد نشأت قيادات يسارية معلنة مصيبتها ليست في التقاء خطابها مع الفئات والطبقات الأخرى، إنما في أنها بعدت عن الطبقات التي يجب أن يلتصق بها اليسار، هؤلاء هم قيادات اليسار الذين ناقش فكرة التوحد مرة أخرى، ونعود مرة أخرى إلى نقطة ١٩٧٦ في توحيد جديد، شرعي جديد، تحت شعارات شرعية جديدة، نقول لنا نحن نبحت عن الشرعية هذه كارثة. لكن الموضوع بسيط، وواضح أمامنا الشعارات موجودة، والجمهور موجود، والتقاطات العمالية موجودة، لماذا نبحت عن شكل. اليوم الإخوان يستطيعون أن يطالبوا بالشرعية، لأنهم وصلوا إلى خطوات الشرعية بالطريق الطبيعي، للشرعية سلاح ذو حدين، إذا طلبنا الشرعية بأسلوب المنحة هذه هي الكارثة، لكن إذا طلبنا الشرعية كنتاج لحريتنا وعلاقتنا بجمهورنا هذا هو المراد.

د.سعاد: أبدا ملاحظتي انطلقا من جملتين اقتنعت بأنهما صحيحتان تماماً، الأولى من د. العيسوي عندما قال التوسع والتقارب في آن واحد تحت اسم الحزب التقدمي الموحد تنصهر فيه كل القوى، وهذا كلام سليم جداً وموضوعي تماماً.

الجملة الثانية ما قاله د. شريف بأن هناك أغلبية ساحقة من اليساريين الذين ليسوا تحت لواء أحزاب رسمية.

من هنا ملاحظتي تؤكد النظريتين عندما أقيمت الأحزاب وكنت من الأوائل في حزب التجمع. وكلمة التجمع معناه أنها تجمع كل الفصائل الواعية المستبيرة، فكان مكانة أكثر اتساعاً من أي مكان آخر، ولكن حدث العكس لأنه جرت عملية تخندق ما بحالة غريبة، وانسحب ناس كثيرون جداً، لأنهم لم يجعلوا كلمة التجمع تجمع لكل المستبيرين، لأن كل مستبير هو يسار، أذكر ملاحظة أقولها للتاريخ، أن السيد خالد رئيس الحزب بعد أن مال عليه د. رفعت في أن أنه قال لي ونحن في الاجتماع السنوي إنني لست عضواً، فجنبت وقلت له أنا عضو، وفي الاستراحة اعتذر لي،

هذا التخندق هو الذي ضرب حزب التجمع في مقتل وأنا أقول هذا الكلام لأن حزب التجمع هو الذي ينطبق عليه كلمة اليسار؛ فكل يساري هو تجمع حتى لو كان مسلماً مستتيراً فهو يساري لأن الإسلام ليس مضاداً لأفكار اليسار، الاثنان في خط واحد وأختم كلمتي بأنه بدلاً من أن نعمل أحزاباً جديدة نسمي إلى التقارب وانصهار كل القوى مثل ما قيل، الأولوية أن نعمل على إصلاح حزب التجمع ثم بعد ذلك نعمل الانصهار.

أحمد عبد الوهاب: الملاحظة السريعة أن نترك حزب التجمع بكل مشاكله بل ماله وما عليه لأصحابه القادرين تماماً على حل مشاكله يصححونه، إذا كان عند بعض الناس، فيه خطأ في التوجه فأعتقد أن داخل التجمع من سيحارب حتى آخر نفس من أجل تصحيح الوجهة وليس موضوعنا اليوم هو حزب التجمع.

الملاحظة الثانية: أنه من عام ١٩٩٠ مع سقوط الاتحاد السوفيتي ومع إطلاق ما سمي باسم العولمة اليسار تقريباً فقد أترانه حتى هذه اللحظة، سنظل نبحت عن تعريف اليسار إلى سنة ٢٠٠٣، والواقع فيه بيع للقطاع العام، للمستشفيات.. إلخ. الواقع لا يسمح بهذه الرفاهية، وفي ورقة د. إبراهيم يقدم حلاً بشكل عملي. وهو برنامج الحد الأدنى ديمقراطياً واجتماعياً واقتصادياً، هذا البرنامج المفروض أن يطرح على كافة القوى المسماة أو التي نقول أو التي تضع لافتة اليسار، ليس برنامجاً مقدساً، ولكنه برنامج سيتطور ويناقش، ويتوسع، وبعد ذلك كل من يتبنى هذا البرنامج، سنضرب جميعاً بيد واحدة مع حريتنا الكاملة في البقاء كأفراد، وفي منظماتنا المختلفة، وأنا مع فكرة دع مائة زهرة تفتح، مع فكرة أن اليسار ليس صاحب حزب واحد، ممكن أن يكون هناك أكثر من حزب لليسار، وأكثر من نقابة للعمال، ولكن نحن الشعب المصري يبحث ويتلفت أين اليسار؟ فهو لا يرى إلا اليمين الإسلامي واليمين الحكومي.

وأخيراً أرجو استكمال هذه الورقة في أين هي القاطرة، أو من بشكل عملي سوف يأخذ هذه الورقة ويطرحها على كافة قوى اليسار وتعمل ما يسمى بورقة داخلية بين قوى اليسار التي تحمل كافة ملاحظات القوى اليسارية كأفراد وجماعات حول هذه الورقة للخروج بورقة موحدة يتم على أساسها تكوين ما يسمى بائتلاف

أو جبهة، أو أي اسم من الأسماء يشمل جماعات وأفراد، أريد ميكائزم عملي لهذه الورقة.

حلمي شعراوي: في الحقيقة د. عبد الوهاب يثير مشكلة، فنحن في المركز نعد بإعداد كل هذه الأوراق والآراء ونحضرها في كتاب كمرکز بحوث، ولكن ما هي القاطرة التي ستطلق، هذه مسألة وجودية للعمل لما بعد هذه الندوة، فيكفي من الكلام بعد ذلك.

د. زهدي الشامي: نحن بالفعل منذ عشرين سنة ناقشنا فكرة أزمة اليسار، ومن هنا التخوف الذي طرحه البعض، لكن أعتقد هذه المرة أننا نحتاج أن نكون أكثر إصراراً من المرات السابقة، فالكمل هذه المرة يستشرف خطر تهيمش اليسار خطراً دائماً وقائماً، وبالتالي روح المسؤولية والإصرار على مهمة أن نستخلص نتائج حقيقية يجب أن نتحلى بها جميعاً.

واتفق مع د. أحمد عبد الوهاب، لكن نناقش جزئيات لأن الوقت لن يسمح بذلك، ولكن في العموم الورقة التي قدمها د. إبراهيم مقبولة وإيجابية بالمعنى العام، أي أنها تقدم عدة أشياء، منها تأجيل الهدف النهائي البعيد الخاص بالاشتراكية، وهذه مسألة مفروضة علينا ولأن لا أحد متفق على ذلك، ولا هي عملية مطروحة، ولا نستطيع أن نحلها نظرياً، فهذه تحتاج سنوات، وجاهيز، وتحتاج لتجربة واقعية، تدقيق مفاهيم نظرية، إذا نحن نتكلم عن المهام المباشرة للوضع الراهن، ونحن نستطيع أن نتفق على معظم هذه المهام ونعمل عليها خطة تحالفات، لأنه مطلوب أن توجد تحالفات أوسع من اليسار، واجتماعياً الطبقة العاملة وغير الطبقة العاملة نتكلم عن الفئات الوسطى، المهمشين، علينا أن نبحث عن ذلك التحالف الاجتماعي الطبقي، الذي أحياناً يطلق عليه التحالف الوطني الشعبي. وقد وضع د. العيسوي مع هذه المهام أنه يضع مقترحاً لتحرك عملي ليكن، يجب أن ننتهي لصيغة تحرك عملي لمواصلة الإصرار على إنجاز هذه المهمة.

أنا مع الفكرة الرئيسية التي قالها كمال أبو عيطة وقالتها الأغلبية، أنه ليس بالضرورة الدمج الكامل، والحزب الواحد المتوحد، ممكن أن نبحت عن أشكالها

مرنة ومتعددة، وتكون صيغ جماهيرية مفتوحة لنا وللآخرين، وأعتقد أن هذا سيكون له جماهيرية أكبر.

تتبقى فكرة التركيز على الديمقراطية بدون البعد الاجتماعي، والإصلاح السياسي فقط، وأعتقد أنها تضر بحركتنا، مطلوب المزج بين الدعوة للديمقراطية، وبين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وهذه معادلة أعتقد أنها اختلت معنا في الصراع السياسي. مطلوب تنشيط دور التجمع، فهو دور مطلوب، تصحيح نفسه مطلوب، وتقبل النقد موجود، العمل بانفتاح أكبر مطلوب.

د. سامر سليمان: هناك كلمة استلقت انتباهي التي قالها أ. مصطفى مجدى قال إن هناك تيارا ولكن عنده انحراف، ويقول إن القضية الكبرى هي قضية الديمقراطية، ومسألة انحراف هذه ليست كلمة، هي تجوز في المجال الأخلاقي أكثر من السياسي.

أنا حاولت أن أعرف اليسار وقلت إنه التيار الذي يعمل على موضوعات متعددة من بينها التحرير الإنساني من أي اضطهاد قومي أو جنسي... إلخ.

الموضوع مطروح لكن هل استقلال مصر الوطني ما زال لم يحدث؟ حسب معلوماتي أن مصر دولة مستقلة، فهل هناك قضية وطنية في مصر داخلية؟

المطروح الآن هو الحفاظ على الاستقلال الوطني وتكريسه. هل هناك قوات أجنبية في مصر؟ هناك قضايا وطنية في منطقتنا، قضية فلسطين، ولا يوجد يساري يمكنه على الاضطهاد القومي.

مسألة التبعية؛ توجد ضغوط خارجية، والقرار الوطني ليس مستقلاً، ولكن هذه مسألة خاصة بنا في مصر، هل لديك قدرات ذاتية تحمي نفسك من المؤثرات أم لا؟

في رأيي التيار اليساري التقدمي هو الذي يمشي في اتجاه المستقبل، وهو لابد أن يلتقي بالمجتمع. والفرنسيون لديهم مثل لطيف جداً "أن الشعوب تستحق حكامها" ففي اعتقادي بمعنى ما تستحق النظام الموجود فالتيار الذي يركز على نقد النظام فقط هو تيار فعلاً لا يريد تغيير، التيار الإسلامي ينتقد المجتمع، وعنده تصور ويرى أن جرعة الدين غير كافية، وهناك احتياج لتزويد جرعة الدين أكثر، وبالتالي مشكلة المجتمع المصري هي أزمنة الأخلاقية. وهذه طريقة. ولكن نحن كيسار، أين انتقادنا للمجتمع؟

قضية الديمقراطية أنا وضعتها كقضية كبرى لسبب، ففي رأيي أن اليسار بدأ يتدهور وينحدر، ليس من السبعينيات أو الثمانينات، هو من ١٩٥٢، وإذا كنت فاهما خطأ صححو لي. القضية الآن أن لدينا نظاما، لا أعرف ماذا يسمى، يمكن أن نسميه نظام الطوائف أو نظاما مبنيا على فكرة توحيد كل القوى الاجتماعية في منظمات موحدة من أول الصحفيين للأطباء، والعمال.. هذا مجتمع طوائف لدرجة أن المسألة وصلت لمرحلة وزير لكل جماعة اجتماعية موحدة في منظمة ويطلع ممثل فيها للدولة فلاطباء يكون وزير الصحة، وللمهندسين وزير الإسكان... حتى للمسيحيين وزارة البيئة، هذا نظام طوائف وهو مؤسس من الخمسينيات. آخر نقطة هي أن أ.عبد الخالق فاروق تكلم أنه نظام رأسمالي، وأنا سنكسر فيه، فهل هذا معناه أن المرحلة القادمة هي إسقاط سلطة الرأسمالية؟

حلمى شعراوي: هذا الضغط الفكري جدير أن نبلوره ونتأمله وستضع ذلك أمامكم جميعاً، ونأمل أن نرى بعد ذلك رؤى عملية لحركة اليسار.

أقول إن أمامكم حزباً فاقد الشرعية هو الحزب الوطني، وقوى سياسية صاعدة ولها شرعيتها، المفروض اليسار يثبت شرعيته العملية والتنظيمية في هذا المجتمع.

مستقبل اليسار فى مصر

حسن شعبان

مستقبل اليسار فى مصر موضوع جد هام وخطير، ويجب أن يرقى إلى مستوى مناقشة مستقبل هذا الوطن. ومناقشة مستقبل الوطن ومستقبل اليسار لا يمكن أن تنجزه ندوة أو حتى عدة ندوات، ولكن الموضوع يستحق أن يطرح على مستوى أعمق وأرقى وأوسع.. واقترح للبداية عقد مؤتمر واسع لليسار على أن يتم الإعداد الجيد له من حيث الوقت الكافى والموضوعات المطروحة.

ولا يمكن أن نتحدث عن مستقبل اليسار دون مناقشة أزمة اليسار فى مصر والتى أرى أنها تتمثل فى:

• أزمة فكرية

• أزمة سياسية

• أزمة تنظيمية

فى مطلع الستينات من القرن العشرين كان اليسار فى مصر قد تخلى عن مشروعه البروليتارى وتبنى فكرة التطور اللا رأسمالى، وتخلى عن مشروعه الاشتراكى وتبنى المشروع الناصرى، وتخلى عن تنظيمه بحل الحزب والانخراط فى حزب السلطة. وكانت هزيمة ١٩٦٧ لحظة حاسمة فى تاريخ مصر، وكانت تعنى سقوط المشروع الناصرى برمته.

كان شعار الحرب قد فرض نفسه وتبنته جماهير الشعب المصرى وعمت المظاهرات أنحاء مصر فى المدن والقرى وفى المصانع وفى الجامعات تطالب بالحرب والتخلص من عار الهزيمة وقفزت المسألة الوطنية إلى المقدمة ونشأت منظمات يسارية.. ولكن سرعان ما تحللت وذابت فى شظايا متناثرة بفعل فاعل مع سبق الإصرار والترصد، لم يكن لخرافات أو صراعات سياسية ولكن لأسباب ذاتية، وكان مشهدا دراميا ومضحكا نراه على الساحة: البعض انتقل إلى الجانب الآخر وبغفس الحماس والاندفاع، البعض انخرط فى منظمات لحقوق الإنسان ومراكز بحثية بتمويل أجنبى مريب وبلا إنتاج حقيقى وأصبحوا نجوما فى سماء الفضائيات وعلى موائد وزراء خارجية أمريكا الذين يحلون ضيوفا على القاهرة

والبعض يبحث عن طريق للتواجد على الساحة في التظاهرات الاحتجاجية وعلى شاشات الكمبيوتر.. لكن الجميع لا يقتربون من الطريق الوحيد الصحيح والواجب وكأنه رجس من عمل الشيطان. لماذا؟؟!!

وما يزال السؤال مطروحا وملحا ولا يحظى بما يستحق من عناية في البحث الموضوعي والنقد الذاتي الواجب. وفي تقديري أن الأسباب تكمن في أن هذه المنظمات ظلت في إطار الأفق البرجوازي، وفي إطار النخب المتنفذة وتحظى بروح البرجوازية الصغيرة، ولم ترق إلى مستوى طرح جذري لمشروع اشتراكي يجيب على مسألة الحرب وحل المسألة الوطنية في إطار أفق لتطور المجتمع وقيادة الجماهير نحو تغيير ثوري في الفكر والسياسة والتنظيم.

إن مستقبل اليسار في مصر رهن بـ:

* وحدة اليسار حول شعار محدد واضح ودال- الاشتراكية- وإعادة الثقة في هذا الشعار، وممارسة أوسع أشكال الدعاية حوله، ولبتكار الضروري واللازم حتى يصل هذا الشعار إلى الجماهير الشعبية التي يعبر هذا الشعار عن مصالحها وتقتنع به وتتبناه وتدافع عنه.

* الخروج من أطر النخب البرجوازية المتنفذة إلى آفاق أكثر رحابة؛ آفاق الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة في التغيير وتنظيم حركتها وقيادتها.

* تنظيم الجماهير في مؤسسات كفاحية تعبر عن مصالحها وتدافع عنها.

* التواصل الحتمي مع الأجيال الشابة في الجامعات وفي المدن والقرى، التي تبحث عن طريق إلى المستقبل، ولا تجد مثالا يحتذى أو طريق نضالي سليم تقتنع به وتتخرط في مجراه.

* امتلاك مشروع اشتراكي، وترجمته إلى برنامج سياسي يلبي آمال وطموحات الجماهير الشعبية وي طرح مطالبها المشروعة في السكن والصحة والتعليم والعمل.

* امتلاك رؤية مستقبلية تحدد جوهر الصراع في عصرنا الراهن في العالم وفي منطقتنا وفي بلدنا، وتحدد بدقة من هم الأعداء الحقيقيون الذين تتوجب محاربتهم وهزيمتهم.

إن النظام الحاكم في مصر يفقد الشرعية، ويستند في وجوده ويقائه على قوة القمع التي يمتلكها ويعتمد على تزوير وتزييف إرادة الجماهير بالاستفتاءات والانتخابات المزورة. وينتهك الدستور كل يوم.. لقد عدل السادات الدستور لكي يبقى في الحكم مدى الحياة، وعدل مبارك الدستور ليمد لنفسه وليورث نجله. إن الشرعية الحقيقية هي شرعية الجماهير، ومن يريد الشرعية فليستمدّها من الجماهير، إن اليسار عليه أن يسعى إلى أن يحوز ثقة الجماهير ليستمدّ الشرعية منها بأن يسعى بداية إلى تنظيم نفسه وتنظيم الجماهير ويقودها من أجل انتزاع حقوقها المشروعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالشعب المصري ينن تحت وطأة الاستغلال الاقتصادي والقهر الاجتماعي.

إننا إذن أمام وضع يقول إن الظروف الموضوعية ناضجة بما يكفي ولكن الطرف الذاتي متخلف وليس هناك قوة اجتماعية ثورية قادرة على تحريك هذه الجماهير وقبائتها لإحداث تغيير ثوري. وهذه هي المهمة التاريخية التي تقع على عاتق اليسار في مصر. فهل هو قادر على تخطي أزمنته الذاتية والوعي بمهمته التاريخية وحمل أمانتها؟ أم يظل قابعا يتفرج ويجر نفسه خارج التاريخ!!؟

عن القضايا والبرنامج والآليات

القضايا الأساسية التي يجب الاتفاق حولها:

١- إن الصراع في عصرنا الراهن هو الصراع ضد الإمبريالية المتوحشة والأطماع الأمريكية في فرض السيطرة والهيمنة على العالم، وإعادة صياغته على الطريقة الأمريكية، وفي سبيل تحقيق ذلك فإنها لا تتورع عن أن تدهس البشرية وتهرس وتسحق الشعوب وتسحق الحياة، إما أن تكون سيطرتها الكاملة أو لا تكون.

٢- إن الصراع العربي الصهيوني هو جزء من الصراع ضد الإمبريالية ويشكل جوهر الصراع في المنطقة العربية والشرق الأوسط. والقضية الفلسطينية هي قلب هذا الصراع ولا سبيل لحسم هذا الصراع إلا بنبذ حلول التسوية الاستسلامية بدءاً من كامب ديفيد ومروراً بأوسلو وانتهاء بكل المحاولات التي تجرى الآن للضغط على الشعب الفلسطيني للتخلي عن المقاومة والتسليم بالأمر الواقع. ولا بد من الوقوف بحسم إلى جانب المقاومة الفلسطينية وتقديم كافة أشكال الدعم لها، ونبذ ثقافة الهزيمة وإعلاء شأن وتبني ثقافة المقاومة.

٣- إن مجمل سياسات النظام الحاكم فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى واعتماد اقتصاد السوق، وارتباط الرأسمالية المصرية بالسوق الرأسمالية العالمية وخاصة الأمريكية أدى إلى تعميق التبعية وتكثيف الاستغلال والنهب، وقطع الطريق أمام أى إمكانية للتنمية المستقلة والإذعان لكل طلبات البنك الدولى والخضوع لشروط صندوق النقد الدولى بدءا من بيع الشركات إلى رفع الدعم، منذ هذا الوقت وهى تسير فى اتجاه مزيد من إفقار الجماهير.. طرد العمال تحت مسمى المعاش المبكر.. طرد الفلاحين من الأرض.. وأصبح الفساد سمة أساسية من سمات النظام الحاكم وتردى كل الأوضاع فى الصحى والسكن والتعليم والعمل والخدمات.

قضايا لا نمك حتى ترف الاختلاف حولها، وإنما تحتاج إلى شح وتعميق ثقافة عامة لجماهير شعبنا:

٤- وحدة اليسار

٥- الوحدة العربية

٦- الموقف من الإخوان المسلمين

قضايا يحتمل التباين والاختلاف حولها، ولكن ذلك لا يحول دون العمل المشترك والنضال المشترك والمواقف العملية المشتركة. إن هذه القضايا مهمة وضرورية ولكن تحتاج إلى مزيد من الدرس والتعميق ولن تحسم إلا من خلال العمل المشترك وفى مجرى النضال المشترك. وأعتقد أنه كلما قطعنا شوطا أبعد إلى الأمام فى النضال المشترك وقطعنا شوطا أبعد معا فى الدرس والمناقشة، أمكن حسم هذه القضايا فى المستقبل المهم أن نبدأ العمل معا دون شروط مسبقة تعرقل ذلك وتعمق هوة الاختلاف وتعرثر العمل المشترك:

• مطالب الحياة الديمقراطية.

• إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية وكل القوانين المقيدة للحريات.

• إطلاق حرية تكوين الأحزاب لكافة طبقات الشعب المصرى دون قيد أو

شرط.

• إقرار مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

• حرية واستقلال القضاء استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية.

* إجراء التعديلات الدستورية التى تضمن انتخاب رئيس الجمهورية وتحديد مدة الرئاسة والحد من السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية وطريقة مساعلته وطريقة رقابة ومساءلة الحكومة.

* إطلاق حرية الاجتماع والإضراب والتظاهر السلمى المنظم.

* إلغاء كافة أشكال الرقابة على حرية الفكر والإبداع وإلغاء حبس الصحافيين ومحاسبتهم أمام القضاء العادى.

* إطلاق حرية تكوين النقابات العمالية والمهنية واتحادات الفلاحين ونقابات الزراعة وعمال التراحيل.

* حرية واستقلال الجامعات، وأن يكون اختيار رئيس الجامعة والعمداء ورؤساء الأقسام بالانتخاب الحر المباشر.

* حرية واستقلال الاتحادات الطلابية ومنع تدخل الأمن فى شئونها.

* تحديد وتأكيد دور المجالس المحلية المنتخبة وأداء دورها الحقيقى فى مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية.

* الإشراف القضائى الكامل على كافة الانتخابات من البداية حتى النهاية.

** المطالب العمالية:

* وقف بيع الشركات والمصانع ووقف سياسة المعاش المبكر.

* تحرير النقابات من سيطرة الدولة، وإطلاق حق تكوين النقابات فى المصانع والشركات والمناطق العمالية.

* الحفاظ على الحقوق التأمينية للعمال ضد العجز والشيخوخة والبطالة.

* حق الاجتماع والإضراب والتظاهر وكافة أشكال الاحتجاج السلمى.

** المطالب الفلاحية:

* إحياء وتدعيم وتطوير دور الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث تكون

مهمتها:

١- توفير السلف والتقاوى والبذور ومستلزمات الإنتاج.

٢- التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية لمصالح الفلاحين.

٣- وقف التعديت على الأرض الزراعية وقف الزحف العمرانى عليها.

٤- الإشراف على تنفيذ العقود بين الملاك والمستأجرين.

- ٥-تنظيم شروط العمل الزراعى وتحديد حد أدنى لأجور عمال الزراعة.
- *التصدى لطررد الفلاحين من الأرض.
- *إلغاء القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢.

عن الآليات:

- ١-الاتصال والتنسيق مع اللجنة التنسيقية وتطوير وتنشيط العمل بها كأداة اتصال رئيسية بالمواقع العمالية ويمهد إليها بتقديم برنامج عمالى يتم طرحه ومناقشته فى الملئقى.
- ٢-الاتصال والتنسيق مع اللجنة القومية لتنسيق نضالات الفلاحين والعمل معها كأداة اتصال بالمواقع الفلاحية ويمهد إليها بتقديم برنامج للفلاحين يتم طرحه ومناقشته فى الملئقى.
- ٣-بحث مدى إمكانية تخصيص صفحة فى جريدة الأهالى أسبوعيا من أجل طرح ومناقشة القضايا المطروحة وطرح القضايا العمالية والفلاحية تعبر عن رأى الملئقى.
- ٤-التنسيق مع حزب التجمع من أجل إدارة العمل الجماهيرى من خلال مقار التجمع فى المحافظات خارج القاهرة وأن يضع الملئقى برنامج لإدارة الحوار فى المحافظات خارج القاهرة.
- ٥-بحث مدى إمكانية إنشاء موقع للملئقى وانتخاب هيئة تحرير مسؤولة عن الموقع.
- ٦-بحث إمكانية تأسيس مجلة للملئقى تعبر عن اليسار.

الفصل الخامس



ملتقى اليسار ووحدة النضال اليسارى

(صيغ مقترحة للعمل المشترك)

ملتقى اليسار..... لماذا وكيف؟

عادل المشد

ملتقى اليسار..... لماذا، وكيف؟

تشهد الساحة السياسية في بلادنا منذ عدة أعوام عددا من التغيرات الهامة:
الوضع الدولي والإقليمي:

أدى انفراد الولايات المتحدة بالتربع على قمة المجتمع الدولي بما تمتلكه من إمكانيات اقتصادية وعسكرية ضخمة، واقتران ذلك بوجود إدارة أمريكية تمثل تحالف المحافظين الجدد والمسيحيين الصهاينة إلى انتعاش آمال المجمع العسكرى والصناعى بالولايات المتحدة فى تشكيل إمبراطورية أمريكية، وإرساء دعائمها، وجنى أكبر قدر ممكن من الثمار الاقتصادية مستغلة هذا الانفراد وتلتهب تلك الإدارة الأمريكية المعبرة عن الجمع العسكرى والصناعى، وهى تدفع بقوة لتحقيق أهدافها تدعيما واستثمارا لهذا الوضع المتميز خصوصا وإنها تدرك أن استمرار هذا التفرد هى مسألة وقت؛ إذ إن قوى شعبية لا يستهان بها على الصعيد العالمى تقاوم ذلك ببسالة (عبرت عن نفسها فى مظاهرات الملايين المعادية للحرب على العراق)، كما أن قوى دولية هامة فى آسيا وأوروبا تطمح لمقاومة هذا الوضع لدى استكمال عناصر قوتها والتغلب على عوامل ضعفها.

ولمنطقة الشرق الأوسط بشرواتها واحتياطاتها البترولية الهائلة وموقعها الاستراتيجى المتوسط أهمية بالغة فى هذه الاستراتيجية الأمريكية الإمبراطورية. إذ لا يزال البترول باعتباره المصدر الأهم للطاقة حتى الآن وباعتباره ثروة ناضبة فى الوقت الذى تظل كل مصادر الطاقة الأخرى أكثر تكلفة منه، عنصرأ هاما للنمو الاقتصادى فى العالم، سواء من حيث ضرورة توفيره بالكميات التى تتطلبها أمريكا أم من حيث مستوى أسعار أم من حيث إمكان حجبه عن القوى الدولية المناقسة والتحكم فى إمداداته. ولا يمكن لقوى عالمية كبرى تسعى لتحقيق إمبراطورية وتواجه تحديات عديدة من قوى وتكتلات دولية لا يستهان بقوتها إلا أن يكون من بين أهدافها التحكم فى مصادر البترول وأسعاره وطرق إمداداته.. الخ.

وكان لابد أن تفترن السياسة الأمريكية المندفعة بقوة لتحقيق إمبراطوريتها إلى الإدارة المباشرة لمنطقة الشرق الأوسط عوضا عن الحكومات الصديقة

والتابعة، وكان لابد أيضا أن يكون لإسرائيل باعتبارها قاعدة متقدمة للاستعمار العالمي شأنا كبيرا في هذه الاستراتيجية. فتكون تصفية القضية الفلسطينية وفرض التطبيع بشروط مهينة على كل الدول العربية هو جزء أساسي من تلك الاستراتيجية الإمبراطورية.

من الطبيعي أن تتنادى القوى الوطنية الديمقراطية في العالم العربي وفي مصر إلى تشكيل جبهات وطنية وديمقراطية وتقوية أساليب وأدوات العمل المشتركة بينها لمواجهة هذا العدوان الذي سوف يؤدي وهو يسعى إلى تحقيق أهدافه إلى أوضاع مأساوية في أغلب الدول العربية، ومن المتوقع أن يكون ذلك عبر حالات من عدم الاستقرار، ولا يمكن فهم مبادرة الشرق الأوسط الكبير أو الضغوط الأمريكية من أجل الإصلاح الآن إلا من هذه الزاوية. إذ يصعب تصور أن تلك الدولة التي ترتكب يوميا في العراق عشرات جرائم الحرب أو التي تستر على العديد من جرائم الحرب الإسرائيلية يوميا في فلسطين أن يكون من بين أهدافها تحقيق الديمقراطية في المنطقة العربية. الأقرب إلى التصور أن تلك الإدارة الأمريكية تسعى إلى الإدارة المباشرة للمنطقة عوضا عن أنظمة مهما بلغت درجة تبعيتها إلا أنه تظل لها مصالحها الخاصة، كما بدرجات متفاوتة ضرورة الاستجابة للرأي العام والضغوط الشعبية في بلادها. إن طريق الولايات المتحدة لتحقيق إدارتها المباشرة للمنطقة لن يمر بسهولة ولكن من خلال حمامات الدم وموجات العنف ودرجات متباينة من عدم الاستقرار.

ومن الطبيعي أن يدفع هذا الوضع قوى اليسار في بلادنا إلى تنظيم صفوفها الداخلية في الوقت الذي تتطلع فيه إلى تقوية تحالفاتها مع القوى الوطنية الأخرى.

الوضع الداخلي:

تتصاعد الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا بوتيرة عالية في الوقت الذي تضيق فيه - على الأقل في المدى الزمني المنظور - البدائل السياسية القادرة على انتشال بلادنا من تلايب تلك الأزمة. فسياسيا تتفرد بقيادة البلاد طبقة فاسدة شاخت كل مؤسساتها. عناصرها القيادية، تتشابك مصالحها مع الاستعمار العالمي ولكنها في الوقت ذاته لم تعد مرضية للإدارة الأمريكية الحالية حتى في وضعها هذا، وتعرض بالتالي لضغوط من تلك الإدارة تهدف في واقع الأمر إلى جر البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي تستدعي الإمبريالية استدعاء بالذات

فى حالة- وهو الأغلب- عدم استجابة الطبقة الحاكمة للضغوط الشعبية التى تطالب بالإصلاح السياسى بالحاح، والطبقة الحاكمة لا تستند فى وضعها الحالى إلى أى مشروعية سياسية أو حتى دستورية فهى من ناحية تزور الانتخابات والاستفتاءات ومن ناحية أخرى تنتهك الدستور الذى وضعتة بيديها، ولا تملك بالتالى إلا القمع وسيلة لتثبيت أركان حكمها.

واقتصاديا تتردى أوضاع الاقتصاد القومى فى ظل معدلات نمو منخفضة لا تلاحق الزيادة المستمرة فى إعداد السكان، وتمر البلاد بحالة من الركود التضخمى تذكر منها فى أن واحد القطاعات المنتجة من الرأسمالية وينكوى بغلائها ليس فقط الجماهير الشعبية وإنما قطاع عريض من الطبقة الوسطى الصغيرة وتزايد معدلات البطالة التى تلقى بظلالها البغيضة على أعداد متزايدة من المصريين وبالذات من الشباب المتعلم.

واجتماعيا يزداد تفكك المجتمع المصرى، فبينما تنهار الأشكال قبل الرأسمالية للتنظيم الاجتماعى (الأسرة الممتدة- جماعات البلديات- جماعات أبناء الحي.. إلخ)، تحولت الأوضاع الاستبدادية من تطوير أشكال بديلة من التنظيم الاجتماعى تحمى الجماهير وتنظم دفاعها عن مصالحها؛ فلا نقابات للفلاحين، والنقابات العمالية تعاني من ضعف انتماء العمالة الحديثة فى المدن الجديدة والصناعات الأكثر حداثة خارج إطار التنظيم النقابى برمته، بينما يتم تسريح الطبقة العاملة القديمة (عمال القطاع العام) فى ظل سياسة الخصخصة، غير الرشيدة وطبيعى فى ظل هذا التفكك الاجتماعى أن تنتشر الأمراض الاجتماعية بكل تنوعاتها فى بلدنا (ضعف التضامن الاجتماعى وسيادة الروح الفردية ونفشى الرشوة والفساد وحالات الاكتئاب الجماعى).

إن هذه الأوضاع المتردية تصرخ منادية بكل الجهود الإصلاحية والاجتماعية الضرورية لحماية المجتمع حتى لا يزداد تفككا وضرورة العمل بدأت من أجل بناء منظمات الدفاع الاجتماعى المختلفة. ولعل هذه الأوضاع الاجتماعية القاسية التى يمر بها شعبنا هى أحد أسباب نمو التيار الإسلامى فى بلدنا حيث يسد ثغرة مهمة بتنظيم حملات البر والذكاة وبناء العيادات التخصصية واستخدامها فى توفير الدروس الخصوصية لغير القادرين... إلخ.

وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود فى تخفيف وطأة الأوضاع الاجتماعية القاسية فإن الأهم من ذلك بكثير هو بناء منظمات اجتماعية تدافع بحق عن مصالح

الجماهير اعتمادا على جهودها. وتأتى فى مقدمتها النقابات والروابط ومنظمات حماية المستهلكين ومنظمات حقوق الإنسان.. إلخ، وهنا يأتى دور اليسار، والذي يجب أن يضطلع به بحماس.

من أجل هذه الأوضاع بالذات إقليميا وداخليا، كتبت هذه الورقة للبحث فى أنسب الأشكال الممكنة لتنظيم صفوف اليسار بغرض تقوية وضعه فى المجتمع كقوة وطنية وديمقراطية هامة للغاية. ومن الطبيعى أن يكون اختيار الشكل الذى يمكن به إنجاز هذا الهدف منطلقا من وضعية اليسار الخاصة فى بلادنا.

ولنبداً أولاً بالأهمية البالغة من وجهة نظرنا لقوى اليسار فى المجتمع المصرى:

لا تتبع تلك الأهمية من الحجم الحالى لتنفيذ اليسار فى بلادنا. فربما نتفق جميعا أن هذا التنفيذ بالمعايير الواقعية هو ذا حجم متواضع، إذا ما قورن بنفوذ التيار الإسلامى مثلاً. لكن قوة اليسار الحقيقية هى قوة محتملة وتكمن بالأساس فى قوة برنامجه الوطنى والديمقراطى والاجتماعى إذا ما قورن ذلك بضعف أو بتهافت برامج القوى السياسية الأخرى المطروحة فى المجتمع المصرى.

وتتبع قوة برنامج اليسار الفعلية من ترابط برنامجه فى القضية الوطنية المعادى للاستعمار ببرنامجه الديمقراطى ببعده الشعبى وأيضاً انحياز اليسار التاريخى للطبقات الشعبية. ولا يجب بحال أن يعمينا غياب تصور استراتيجى اشتراكى لليسار وبالذات بعد انهيار التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية عن قوة برنامج اليسار المرحلى الوطنى والديمقراطى ببعده الاجتماعى. ومع ذلك فإن نقطة القوة تلك تظل احتمالية أكثر من كونها فعلية طالما لم تطرح بقوة برامج اليسار الوطنية والديمقراطية فى الواقع. ما ينقص اليسار فعليا هو تخطى واقع تشرذمه الحالى وانتهاج أساليب ديمقراطية داخل صفوفه.

لماذا فشلت فى الماضى كل محاولات توحيد اليسار؟

أغلب الظن أن ذلك الفشل يرجع إلى عدة أسباب.

من الناحية النظرية:

اشتراط الاتفاق حول رؤى استراتيجية يصعب، إن لم يكن من المستحيل، حسمها قبل قطع شوط طويل من النضال، هذا إذا كنا لا نزال نعتز بأهمية الممارسة العملية فى اكتساب المعرفة. فلقد وضعنا دائما الاتفاق على طبيعة

المرحلة الثورية مثلا كشرط ضرورى لوحدة اليسار، وهى قضية يمكن أن يستمر الجدل حولها لوقت طويل دون أن نملك قدرة عملية على حسم هذا الجدل، كما أن الاتفاق على طبيعة المرحلة الثورية مثلا لن يلغى بروز العديد من القضايا الاستراتيجية والتكتيكية الأخرى التى كانت توضع دائما كشرط لتحقيق الوحدة. ونظرا لأن أغلب قوى اليسار فى السنوات التى جرت فيها تلك المحاولات كانت تعمل فى إطار منظمات سرية صغيرة العدد قليلة الخبرة بالواقع الكفاحى؛ كان من الطبيعى أن يدور ذلك الجدل دون أن يتحقق أى تقدم حقيقى فى حسمه ناهيك عن أن العمل السرى فى حد ذاته يخفى أى إمكانيات لحسم تلك القضايا الكبرى. هل يمكن أن نغامر بالقول بأن عدم امتلاك أى من المفكرين اليساريين ناهيك عن المنظمات اليسارية تصورا استراتيجيا يعتد به عن كيفية تحقيق الاشتراكية يمكن أن يكون قد مهد الأرض الآن لأساليب أكثر عملية للعمل المشترك بين اليساريين أو لوحيدتهم دون أن تظل هذه القضايا النظرية غير المحسوبة عاملا باعئا على الفقرة والاختلاف.

من الناحية الجماهيرية:

لأن بحثنا هنا هو عن عدم تمكن اليسار من تحقيق وحدته حتى الآن، فإننا يمكن أن نقول وبدون أن يكون ذلك مبالغة فى أهمية قضية وحدة اليسار، بأن عجز اليسار عن تحقيق وحدته واستمراره فى صراعاته الداخلية قد حرمه من معالجة أوجه القصور العديدة فى عمله الجماهيرى. كم من الجهود قد ضاعت فى محاولة حسم صراعات اليسار بطريقة جدالية- من الصعب وصف بعض هذه المحاولات بأنها كانت محاولات نظرية عميقة ناهيك عن تلك الجهود التى ضاعت فى حسم صراعات غير موضوعية من الأصل. ولنا أن نتصور لو أن هذه الجهود قد توحدت فى اختيار برامج اليسار وتطوير عمله الجماهيرى، كم كان ممكنا أن يتقدم اليسار على صعيد عمله الجماهيرى.

من الناحية التنظيمية:

إن اتباع اليسار المصرى لسنوات طويلة أسلوب التنظيم اللينينى أو الستالينى (الفروق ليست كبيرة بين النموذجين من وجهة نظرى)، والإصرار على بناء منظمة هى من اللحظة الأولى حتى وهى لا تريد عن حلقة صغيرة موجهة باتجاه

تحقيق الانقلاب الاجتماعى. وقد حرم اليسار فعليا من أى فرصة حقيقية لتطوير برنامج سياسى فعال وتحقيق نفوذ جماهيرى حقيقى.

واقع اليسار الآن:

١- حزب التجمع:

ينضوى جزء لا بأس به من اليساريين المصريين داخل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وعلى الرغم من الجماهيرية الواسعة لحزب اليسار فى أواخر السبعينيات حيث ضم بين صفوفه الآلاف، فإن حزب التجمع بعد الضربات الموجهة التى وجهت إليه فى أواخر السبعينيات عن الأساليب الكفاحية فى العمل الجماهيرى واستسلامه لمعادلة الحزب = الجريدة + المقر، قد أدى إلى تقلص عضويته وتدننى نفوذه الجماهيرى، وقد زادت الأمور سواء بعد أن تغلب على مستوى قيادة الحزب اتجاه يرى أن مملأة السلطة هى الأسلوب الأمثل للمحافظة على حزبها وتجنبيه ضربات السلطة الموجهة، إلا أن الاتجاه الكفاحى داخل حزب التجمع لم يزل متمثلا فى العديد من القيادات الجماهيرية والتنظيمية. ومن المتوقع أن يزداد نفوذها داخل الحزب فى ظل اتجاه التناقضات الاجتماعية والوطنية فى بلادنا إلى مزيد من الحدة.

٢- انفجار المنظمات الصغيرة أو تقلصها وظاهرة المستقلين:

الكتلة الثانية الهامة هى كتلة اليساريين المستقلين وهى كتلة أنت بشكل رئيسى من انفجار المنظمات الصغيرة أو تعرضها للعديد من الانقسامات والانشقاقات؛ مما أدى إلى خروج الجزء الرئيسى من كوادرها، وعلى الرغم من أن عددا لا يستهان به من هؤلاء قد قطع أى صلات له بالعمل العام أو النضال السياسى، لكن العدد الأكبر لا يزال نشيطا فى العديد من النقابات واللجان الشعبية ومنظمات المجتمع المدنى ومنظمات حقوق الإنسان علاوة على الناشطين فى الحياة الثقافية من كتاب وأدباء، كما انضم عدد لا بأس منهم إلى صفوف حزب التجمع ويمثلون فى الأغلب جزءا من الجناح الراديكالى فى الحزب.

ويتمتع المستقلون النشطون بدرجة عالية من الجرأة والقدرة على المراجعة كما أنهم قد خلقوا قطاعات مهمة، مما يمكن تسميته المجتمع المدنى المصرى بمبادراتهم فى مجال إنشاء منظمات احترافية للعمل فى المجال الاجتماعى ومجالات حقوق الإنسان. وقد كانوا المحرك الرئيسى وراء تجربة اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة

الشعب الفلسطيني والعديد من المبادرات فى مجال الحركة العمالية والفلاحية. هذا وقد تنامى الميل للتنظيم داخل صفوف المستقلين فى السنوات الأخيرة مثل تجربة المركز المصرى الديمقراطى الاجتماعى، محاولة إنشاء حزب على اسم "حزب العمال الاشتراكى"، حركة ٢٠ مارس علاوة على العديد من حلقات النقاش المنعقدة فعليا على شبكة الإنترنت.

٣- المنظمات السرية أو المحجوبة عن الشرعية:

من تبقى داخل المنظمات السرية أو المحجوبة عن الشرعية هم عدد قليل من اليساريين، إذا ما قورن بمن هم خارج تلك المنظمات أو بالأعداد التى كانت تعمل داخل هذه المنظمات فى السنوات السابقة. وعلى الرغم من تمتع عدد كبير ممن استمروا فى العمل فى تلك المنظمات بدرجة عالية من الكفاحية فى الأغلب فإن العمل السرى وعدم التجانس، والميل إلى عدم طرح العديد من المسميات للنقاش الجدى خشية الاتهام بالتخلى أو المراجعة، يجعل إمكان القيام بأى مبادرات فكرية أو سياسية أو جماهيرية من داخل هذه المنظمات أمرا غير متوقع.

لماذا ملتقى اليسار؟

اكتسب اليسار بعد تجربة اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة ثقة أكبر فى نفسه وفى قدرته على تنظيم حركة جماهيرية واسعة وأيضاً قدرته على انتزاع أشكال احتجاجية مهمة مثل الوفود الشعبية والمظاهرات الواقعة، بل والمظاهرات الجماهيرية كما حدث فى ٢٠ & ٢١ مارس، واكتسب اليسار أمرا لا يقل أهمية وهو أن العمل المشترك بين فصائله المختلفة وكوادره المستقلة هو أمر ممكن أيضا فبعد سنوات من فشل أشكال العمل المشترك بين اليساريين المصريين، أمكن بناء شكل جماهيرى تنظيمى والحفاظ عليه لقراءة أربع سنوات، على الرغم من أن محاولات دمه من الداخل لم تكن قليلة واليساريون من خارج التجمع ودخله والذين لم يكن لهم هم سوى تبادل الاتهامات أمكنهم أن يصنعوا تحالفا قويا على التوافق الديمقراطى وتغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية أو الشخصية العتيفة.

واقترح ملتقى اليسار الذى تتبناه هذه الورقة يأتى للبناء على ما تحقق وحصد ثماره، مراعىا فى الوقت ذاته خصوصية وضع اليساريين الحالى.

الملتقى فى تقدير كاتب هذه الورقة هو شكل تنظيمى مرن إلى حد كبير. قائم على التوافق بين فصائل اليسار وكوادره المستقلة. لا يلزم أيا من أعضائه فردا كان

أم منظمة أم حزباً إلا بما يتم الاتفاق عليه داخله، كما أنه يخلق إطاراً لمناقشة وحل القضايا المهمة التي إما تمثل نقاط خلاف أو تتضح أهميتها لتطوير عمل المنتدى، وعلى الرغم من تباعد مواعيد المنتدى (كل أربعة أشهر مثلاً)، فإنه يمكن أن يخلق أشكالاً دائمة ومنظمة للعمل مثل هيئة مشتركة لمجلة نظرية أو صندوقاً اجتماعياً مخصصاً لمعالجة الحالات الاجتماعية التي تطرأ (اعتقال - مرض - فصل - وفاة... إلخ).

أما لماذا المنتدى:

ربما تكمن الإجابة على هذا السؤال في السطور السابقة التي تفرض تراص صفوف الوطنيين المصريين في مواجهة تصاعد المد الأمريكي الإمبراطوري والصهيوني في منطقتنا ومن باب أولى تراص صفوف اليساريين أولاً حتى يمكنهم أن يلعبوا دوراً أكبر في تراص الحركة الوطنية المصرية، وأيضاً الحد من تفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وشدة وطأتها على الجماهير الشعبية، ومن الواضح أهمية دور اليسار في تلك الجبهة أو أشكال العمل المشتركة التي سبقت الإشارة إليها؛ لأن اليسار؛ على الرغم من كل السلبيات التي تشوب عمله، هو القوة الوطنية الأكثر اقتراباً من برنامج وطني ديمقراطي اجتماعي يمثل ترابط محاوره شرطاً ضرورياً لإمكان تحقيق انتصارات ملموسة.

كما أن واقع اليسار الذي سبق توضيحه أيضاً في سطور أخرى سابقة لا يسمح بشكل أرقى من شكل المنتدى بطابعه الكفاحي والمرن في آن واحد. وربما تساعد مرونة شكل المنتدى - حتى لو كانت تبدو قبولاً بشكل أدنى مما يطمح إليه الكثيرون - في قدرته على حشد اليسار خلف ما يتم الاتفاق عليه، دون أن يعوق ذلك القضايا محل الخلاف؛ أي أن أي حزب علينا كان أم محجوباً عن الشرعية أم منظمة جماهيرية أم لجنة، سوف تسعى أولاً بكل جهدها للتوافق مع باقي أطراف المنتدى، ولن تجد في آخر الأمر إذا فشلت في هذا المسعى بداً من أن تعلن موقفها الخاص وتسعى إلى تطبيقه اعتماداً على جهود أعضائها الذاتية.

نفتتح أن تكون للمنتدى سكرتارية دائمة للتحضير لاجتماعاته ويحرص على تشكيلها من قيادات تحظى باحترام جميع الأطراف، وتتمتع بتاريخ توحيدى طويل؛ حتى يمكن أن نضمن النجاح لهذا المنتدى. كما يمكن أن يكون للمنتدى متحدثاً صحفياً يعلن موقف اليسار من الأحداث العاجلة في ضوء الرؤية التوفيقية للمنتدى

وسوف يؤدي ذلك إلى بروز اليسار كقطب من المهم استطلاع رأيه في منطقة تتسارع فيها الأحداث بطريقة غير مسبقة.

والملتقى فى آخر الأمر ينتمى إلى مقولة "ما لا يدرك كله لا يترك كله"، فإذا كان غير ممكن وهذا أمر حقيقى توحيد اليسار، فليكن الملتقى بطبيعته المرنة شكلا أكثر مواءمة لواقع اليسار الراهن. كما أننى لا أجد معنى للمطالبة بجهة وطنية أوسع تضم قوى وطنية أخرى دون أن يجرى البدء بإنشاء هيئة يمكن أن تتحدث باسم اليسار فى المجتمع فى حدود ما يتم الاتفاق عليه بين فصائله.

ولا يجب أن ينظر للملتقى باعتباره بديلا عن الأحزاب أو الأشكال الموجودة أيا كانت طبيعتها أو محاولة لإضعافها، بل إن الطبيعى أن تتقوى تلك الأحزاب والمنظمات من خلال عملها فى الملتقى. يجب أن نتطلع دائما إلى ما يمكن تسميته بالألعاب أو العمليات غير الصفريّة، وهى التى يمكن أن تعود بالكسب على جميع أطرافها، لأن أى مكسب يتحقق لطرف من الأطراف هو بالضرورة خصما من مكاسب الأطراف الأخرى، كما هى الحال فيما يمكن تسميته بالألعاب أو العمليات الصفريّة.

وطبيعى أن يثير تمثيل المستقلين فى الملتقى مشكلة حول كيفية ذلك، لكننا إذا خلصت النوايا يمكن أن نجد لكل مشكلة حلا، يمكن لكل عدد من المستقلين يجدون بينهم درجة معقولة من التقارب أن ينضموا للملتقى كمجموعة. ولعلنا بذلك نشجع على درجات متباينة من التنظيم يكون لها مردود إيجابى على وضع اليسار فى المجتمع. ثمة تفاصيل كثيرة هنا يمكن تقديمها فى ضوء اقتراحات لكنها لن تكون مجدية إلا إذا كانت الفكرة الأساسية مقبولة من أطراف عديدة، كما أنها يجب أن تؤجل لى تكون موضوعا لحوار جماعى بين الذين يرون وجاهة فى فكرة إنشاء ملتقى لليسار، يكون خطوة كبيرة باتجاه دعم نفوذه فى المجتمع وتقوية صفوفه.

ملتقى اليسار فى الممارسة

عادل المشد

إذا كنت قد تشرفت فى البداية بطرح فكرة إنشاء ملتقى للحوار بين اليساريين المصريين، وإذا كنت قد رأيته منذ اللحظة الأولى قابلاً للتطور إلى ما هو أبعد من مجرد ملتقى للحوار، وهذا أمر طبيعى لكل حوار جاد بين أناس يرون رابطة قوية تجمعهم، فإن ملتقى اليسار الآن، والذي تعد ورشة العمل هذه بداية حقيقية له، لم يعد مجرد فكرة، ولم يعد من الممكن ردها إلى شخص بعينه، بل أصبح أمره بأيدينا جميعاً، ولست أعنى فقط مجرد العدد المحدود من المناضلين الموجودين بهذه القاعة. إننى أعنى كل المناضلين بل وكل المواطنين الذين لا يرون مستقبلاً واعداء لبلدنا دون وجود اليسار كقوة سياسية فاعلة فى ربوعه. وإذا كان لى أن أخص بالشكر أحداً لوصول فكرة ملتقى اليسار إلى بداية تجسدها الذى نشهده اليوم، فلا أجد أكثر من أساتذنا وزميلنا عبد الغفار شكر استحقاقاً لهذا الشكر. فقد منح الفكرة قوة دفع حقيقية وثابر كثيراً فى تجسيدها فى الواقع العملى، متخطياً بالضرورة بداياتها وناسجاً من أفكار الجميع تلك البداية العملية التى نشهدها. عنوان ورشتنا اليوم "كيف يكون اليسار قطباً سياسياً فاعلاً فى المجتمع المصرى" هو عنوان العناوين إن صح التعبير. فتحت هذا العنوان يمكن أن تتفتح كل عناوين نقاشاتنا اليوم.. الخلفيات الفكرية للييسار، برامجه السياسية، خطاه السياسية، مواقفه من القوى السياسية الأخرى، أوضاعه التنظيمية.. إلخ. ولهذا السبب بالذات نكمن أهمية ورشة عمل اليوم وصعوبتها فى الوقت ذاته. سوف يكون من غير الممكن والأمر كذلك أن يتم بلورة نقاط اتفاق ونقاط خلاف من خلال حوار اليوم بسبب ظروف البداية من ناحية وبسبب اتساع الموضوع المطروح من ناحية أخرى. غاية ما يمكن أن نصل إليه هو تحديد أجندة نقاشاتنا التالية. دعونا اليوم نتعرف إلى بعضنا البعض مباشرة ووجهاً لوجه فما أقل ما تحاورنا وما أكثر ما تتأبننا ولنسعى من خلال ذلك الجرد المبدئى للأفكار التى تطرح اليوم إلى تحضير أجندة حوارتنا التالية، وسوف يكون مفيداً للغاية أيضاً أن نتفق اليوم على إضافة وسيلة أخرى للحوار تضاف إلى ورش العمل التى نقرر عقدها ألا وهى "مجلة ملتقى اليسار" تلك الوسيلة التى أراها -أظنكم توافقوننى الرأى- على جانب عظيم من الأهمية فى تحقيق ملتقى اليسار لأهدافه، التى أرى مرة أخرى أنها من الطبيعى أن تتجاوز

هدف الحوار، على الرغم من أهميته في حالتنا.

لقد كانت هذه المقدمة ضرورية قبل أن أتناول رؤيتي الخاصة لموضوع ورشة اليوم. ولسوف أبدأ بمحاولة إجابة سريعة على سؤال أراه يمثل عقدة البداية ألا وهو أى حركة يسارية نسعى إليها؟ وبشكل أكثر تحديداً هل نسعى إلى حركة يسارية على أسس فكرية أو أيديولوجية أم حركة يسارية واسعة على أسس سياسية. ولسوف أبدأ شأنى في ذلك شأن الكثيرين بالاعتراف بالدور الثورى الذى لعبته الماركسية اللينينية فى دفع الرؤية الفكرية والحركة العملية للاشتراكية خطوات هائلة للأمام، لكننا فى الوقت ذاته يجب أن نسلم بحدوث تغيرات هائلة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، منذ الأيام التى صيغت فيها أسس الماركسية اللينينية. لست ولا أرغب أن أكون- فى الموقع الذى يتيح لى الحديث عما لا زال صحيحاً وما يجب تغييره فى الماركسية اللينينية، ولا حتى ما كان غير صحيح من البداية، فإن هذه مهمة مفكرين من العيار الثقيل. ولا أظننى واحداً من هؤلاء، كما أنها يمكن أن تكون مهمة الزملاء الذين لا يزالون يقررون بصلاحية الماركسية اللينينية فى عمومها فهم بالأحرى الأكثر على تجديدها، لكنى فى الموقع الذى أنا فيه أطالب هؤلاء الزملاء وغيرهم ممن يعتبرون أنفسهم يساريون بحق واشتراكيون بحق باعتماد السعى لبناء حركة يسارية على أسس سياسية وليس على أسس فكرية.

ويقودنى هذا إلى محاولة تحديد رؤيتي الخاصة لهذه الأسس السياسية:-

١- اليسار حركة سياسية معادية للإمبريالية. ويكتسب اليسار جدارته من قدرته على تحقيق إنجازات فى النضال ضد الإمبريالية، ليس فقط بما تمثله الإمبريالية من استبعاد للشعوب المضطهدة ولكن بما تمثله الإمبريالية من استغلال وإفقار للطبقات الكادحة فى المجتمعات الإمبريالية ذاتها. ولما تستدعيه تلك الأوضاع من إفقار روحى وإعلاء من شأن النزعات العنصرية فى تلك المجتمعات. وبهذا فإن اليسار فى مواجهته للإمبريالية فى عالمنا العربى يتميز عن الاتجاهات القومية والإسلاموية التى تجر شعوبنا إلى مواجهة العنصرية الإمبريالية بعنصرية مضادة.

٢- اليسار حركة سياسية تسعى لتحقيق الديمقراطية الحقيقية متخطية ألقها الليبرالى أو البرجوازى المحدود نسبياً، مع اعترافه بحجم المكتسبات التى أنجزتها الليبرالية. إن نقد اليسار لليبرالية لا يجب أن يصب فى تكريس أى شكل من أشكال

الحكم الشمولى والذى هو أدنى بمراحل مما حققته الليبرالية تاريخياً حتى الآن. ويحترم اليسار فى هذا السياق المواثيق العالمية لحقوق الإنسان ويسعى للبناء عليها والإضافة إليها فى مواجهة من ينتقص من هذا الحقوق بحجج بالية من نوع ضرورة احترام الخصوصية الثقافية. ويسمى اليسار فى نضاله الديموقراطى إلى تخطى محدونية الأشكال النيابية وإلى توسيع المشاركة الشعبية وتعظيم قوة المجتمع المدنى.

٣- اليسار معادى بطبيعته للرأسمالية، ولا يعترف بها كشكل نهائى للتنظيم الاجتماعى، ويتعامل معها تعامله مع كل الظواهر باعتبارها ظواهر تاريخية، تستحق فى التاريخ وينفيها التاريخ أيضاً. لا يكفى الحديث عن مثالب وقصور الرأسمالية وعن الظلم الاجتماعى للفادح الذى تتطوى عليه لكى يتم تخطيها. ولا يكفى الحديث عن الطبقة العاملة وتنمى قوتها وضرورة التوجه إليها وتثويرها لكى تستحق الاشتراكية وإنما يجب قبل كل ذلك توفر تصور للنموذج الذى يجب تنظيم المجتمع عليه بعد الإطاحة بالرأسمالية، وهنا تكمن فى تقديرى نقطة الضعف الرئيسية لنضال اليسار من أجل الاشتراكية فى الوقت الراهن، ولا يخفى على أحد أن انهيار الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى قد طرح العديد من الأسئلة الصعبة على هذا المحور الهام من نضال اليسار. لا يمكن الانتفاخ على هذه الأسئلة الصعبة بمجرد إجابات غامضة ومبهمة أو تصورات طوباوية عن المجتمع الاشتراكى. من وجهة نظرى فإنه يبدو لى أن هذه القضية شأنها فى ذلك شأن كل القضايا الكبرى أن تجد حلها فى أذهان المفكرين أياً كانت براعتهم، بل إنها ستجد حلها أولاً فى سياق النضال العملى.

وعلى الرغم من أنه يمكن الحديث نظرياً عن أن طبيعة المرحلة الثورية هى الاشتراكية بمعنى تخطى الرأسمالية، إلا أنه بسبب من غياب تصور واضح عن المجتمع الاشتراكى، وأيضاً غياب تصور عن كيفية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بعد التغيرات الهائلة التى حدثت فى نمط الإنتاج الرأسمالى سواء فى الدول الرأسمالية المتقدمة أو المتخلفة، فإن هذا التحديد ليس كافياً لحل المعضلات التى تواجه اليسار. المهم بهذا الخصوص هو أن على اليسار سواء على الصعيد العالمى أو الصعيد المحلى أن يتعايش فترة ليست قصيرة مع نمط الإنتاج الرأسمالى وأن يضع خططه على أساس من هذا الواقع. سوف يكون لهذا الاستنتاج -إن صح- تأثيرات مهمة على تكتيكات اليسار، فكثير مما كان يتم التقليل من شأنه

باعتباره إصلاح قليل الأهمية طالما أن التغيير الثورى مطروح وممكن، سوف يكتسب فى ظل هذه الأوضاع أهمية بالغة.

أن لى أن أنتقل الآن من مجال التعميم إلى بعض القضايا الخاصة التى نكتسب أهمية كبيرة فى السياق التاريخى الذى نعيشه اليوم وتتعلق بمواقف اليسار السياسية والتنظيمية:-

١- لم يعد ممكناً أن يترك اليسار قيادة النضال ضد الإمبريالية لقوى الإسلام الجهادى:-

واقع الأمر أن النضال ضد الإمبريالية فى العراق والصهيونية فى فلسطين تنصده قوى الإسلام الجهادى بفصائله المختلفة. وواقع الأمر أن ذلك قد أدخل هذا النضال فى مأزق حقيقى، فلقد أصبح النضال العربى ضد الإمبريالية والصهيونية نضالاً بلا حلفاء يعتد بهم على الصعيد العالمى، وقد أدت قيادة التيار الجهادى للمواجهة مع الإمبريالية والصهيونية إلى توحيد قوى العدو، فقد صعد شارون وبسبب من هذه القيادة إلى سدة الحكم فى إسرائيل موحداً قوى المجتمع الإسرائيلى بشكل لم يحدث من قبل، كما أصبح من الصعب تمييز موقف أوربا عن موقف الولايات المتحدة. لم يحدث أن حسمت حركة تحرر وطنية معركتها مع الإمبريالية بتفوقها العسكرى، فهذا أمر غير ممكن من الأصل، وإنما حققت حركات التحرر الوطنية نجاحاتها بتكتيكات ذكية ومرنة نجحت فى حشد أوسع جبهة عالمية مناصرة، وبقدرتها على شق صفوف معسكر الأعداء. وعكس ذلك على طول الخط هو ما تؤدى إليه قيادة التيار الجهادى للكفاح فى فلسطين والعراق. مفهوم لنا جميعاً أن تولى التيار الجهادى زمام القيادة فى البداية يرجع إلى موازين قوى حقيقية، وهو أمر لا يمكن أن نلام عليه كيسار وكقوى ديموقراطية، لكن الموقف السائد وسط اليسار العربى والمصرى من إعجاب بالتيار الجهادى بل واتخاذ مواقف ذيلية له فى الكثير من الأحيان هو الذى كرس تلك الموازين بدلاً من أن يغيرها. لقد رأى البعض منا مثلاً فى وقائع الحادى عشر من سبتمبر ضرباً للإمبريالية فى عقر دارها!!! والبعض منا قد رأى فى بن لادن بطلاً يجب أن توضع صورته بجانب صورة جيفارا، وهال الكثيرون منا للعمليات الاستشهادية ضد المدنيين فى إسرائيل داخل ما سُمى بالخط الأخضر على الرغم مما أدت إليه من توحيد صفوف الإسرائيليين خلف أقصى اليمين الصهيونى. والترمت الأغلبية منا الصمت تجاه

قيادة الاتجاه الجهادى للنضال ضد الإمبريالية والصهيونية، ولم نَقم بما يجب أن نقوم به من تحذير واجب من تكتيكاته الخاطئة. لقد أن الأولان من وجهة نظرى لأن يعيد الكثيرون منا مراجعة مواقفهم تجاه هذه القضية، ولأن نتخلص من الابتزاز الذى نمارسه أحياناً على أنفسنا، ففى آخر الأمر لا يصح إلا الصحيح. ويجب أيضاً أن نسعى إلى تكتيل القوى الديمقراطية فى العالم العربى لنقد خط التيار الجهادى ولتوفير أفضل الظروف لتغليب الخط الديموقراطى فى قيادة النضال ضد الإمبريالية، ذلك الخط الذى لا يواجه العنصرية الإمبريالية بعنصرية عربية أو إسلامية. فبحق له بالتالى أن يتطلع إلى جبهة حلفاء عريضة على الصعيد الدولى، كما يمكن أن ينجح فى شق صفوف العدو.

٢- الموقف من البيروقراطية وفرص النمو الرأسمالى فى مصر :-

انطلاقاً من رؤيتى لضرورة أن يتعايش اليسار مع فترة ليست قصيرة من استمرار الرأسمالية فى بلاننا، وأن يضع تكتيكاته على هذا الأساس، فإننى كنت ولا زلت أعتقد أن اليسار قد وقع فى خطأ كبير فى بناء موقفه السياسى من التحول من رأسمالية الدولة الناصرية إلى الرأسمالية القائمة على تشجيع القطاع الخاص أو ما سُمى فى وقت من الأوقات بسياسة الانفتاح أو وفى وقت آخر بالإصلاح الاقتصادى. إن الموقف المعارض لسياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث المبدأ، والدفاع عن القطاع العام من حيث المبدأ أيضاً ودون الدخول فى التفاصيل، وأيضاً التركيز على جانب واحد من جوانب الدفاع عن العمال بتبنى سياسة دفاعية تحاول أن تبقى فحسب على ما سُمى مكتسبات العمال فى القطاع العام - وهى فى التحليل النهائى قوانين صيغت بالأساس لمصادرة الصراع الطبقي واستبدالها بنقابات العمال المستقلة والحركة النقابية الحقيقية - كان من وجهة نظرى خطأ تاريخياً لم تستد منه سوى البيروقراطية فى أحط مراحل تطورها. وفى ظنى أن جهداً كبيراً قد بذل فى وقف تداعى قطاع اقتصادى منهار فى أغلبية الأعم ولا يستحق فى أغلب الأحوال أن تمنح له فرصة لمزيد من الاستمرار، بينما لم تبدل جهود كافية أو حتى جهود يمكن الاعتماد بها فى مجالات أخرى. ليس من المنطقى من وجهة نظرى أن تتحدد الخطوط الفاصلة بين الاشتراكيين والرأسماليين فى شكل الملكية الرأسمالية، كما أن الدفاع عن القطاع العام على عواهنه لا يمكن أن يبرر بأن القطاع يعطى الدولى هامشاً أوسع من المناورة ضد الضغوط الدولية والإمبريالية، إذ أن ذلك محسوم

بطابع الدولة ذاتها والتي وصلت إلى الدرك الأسفل في علاقتها بالإمبريالية في عصر انحطاط البيروقراطية. كان يجب أن يسأل اليسار نفسه وبالذات قطاعاته التي تبنت لسنين طويلة وجهات نظر تؤكد على الطابع الرأسمالي للقطاع العام في مصر: - هل يستحق شكل الملكية الرأسمالية (خاص أم عام) كل هذا الوقت والجهد؟ وألم يكن من الأجدى أن تتركز جهود اليسار في محاور مثل:-

تبنى سياسة جوهرها الدفاع عن مصالح الجماهير وحرقاتها الأساسية وليس الدفاع عن شكل الملكية الرأسمالية (خاص أم عام)، فيتم التركيز على إجراء مناقشة عامة داخل المجتمع حول ما يمكن بيعه وما لا يجب بيعه بعد تحديد الأسس التي يتم على أساسها هذا الاختيار، كما كان يجب التركيز على مناقشة أسلوب البيع للوحدات التي يتقرر بيعها وضرورة توفير أكبر قدر ممكن من الشفافية في عملية البيع. وأيضاً التركيز على مقايضة أسلوب الدفاع الإدارى والقانونى عن مصالح العمال بالأسلوب الديموقراطى الذى لا يتحقق إلا بحرية واستقلال الحركة النقابية. إن تركيز جهود اليسار فى معارضة التحول فى شكل الملكية الرأسمالية من قطاع عام إلى قطاع خاص من حيث المبدأ، قد حرم اليسار من تركيز جهوده فى الدفاع عن المصالح الحقيقية للعمال.

ولنسأل أنفسنا سؤالاً:- كم من الجهود قد بذلت فى الدفاع عن طبقة عاملة عريضة تشكلت فى المدن الصناعية الجديدة تعمل بلا تشكيلات نقابية تقريباً ويوقع العمال فيها يوم تعيينهم على استقالتهم، وإلى أى حد يمكن مقارنة تلك الجهود بالجهود التى بذلها اليسار دفاعاً عن عدم بيع بعض وحدات القطاع العام التى لا تستحق من وجهة النظر الاقتصادية أن تستمر فى الحياة. كم من الجهود بذلت فى تنظيم صفوف العمال المصريين فى الخارج وقد تجاوزت أعدادهم فى بعض الأوقات الثلاثة ملايين تتجدد باعتبارهم مهاجرين مؤقتين بدلاً من أن نوجه لهم الاتهامات باعتبارهم مجرد باحثين عن اللؤلؤ الفردية.

عجالة حول الأوضاع التنظيمية لليسار:-

انطلاقاً من وجهة النظر التى تسعى إلى بناء حركة يسار واسعة على أسس سياسية وليس على أسس أيديولوجية وفكرية، فمن الطبيعى أن أجد من جانبي حزب التجمع أقرب التجسيدات التنظيمية لهذه الحركة. فما الذى يمنعى من تبني دعوة لكل قوى اليسار وأغلبهم ممثلون فى هذه القاعة للانضمام إلى حزب التجمع؟

أرى أن هناك عدداً من الملامح الأساسية في حزب التجمع والتي تحول دون أن يكون هو بسياساته الحالية الوعاء التنظيمي لحركة يسارية واسعة أطمح مع الكثيرين غيرى إلى بنائها.

من الناحية السياسية:-

رعى التجمع بأكثر أسقف الحركة السياسية انخفاضاً وهو السقف الأمني مما أدى إلى فقدان الطابع الكفاحي.

من الناحية التنظيمية:-

تسود حزب التجمع أوضاعاً تنظيمية غير ديمقراطية، ويمكن القول إنه يتبنى شكلاً مشوهاً من المركزية الديمقراطية. الصيغة التنظيمية المقترحة من جانبي لا تسعى إلى تخطى الطابع غير الديمقراطي داخل التجمع، والذي يتغذى على الخضوع للأسقف المنخفضة فقط، ولكنها تسعى إلى تخطى المركزية الديمقراطية ذاتها.

إن السعى لبناء حركة يسار واسعة تستدعى حزباً يبنى على أساس التنوع ويحافظ على هذا التنوع ولست أعتقد أن المركزية الديمقراطية يمكن أن تكون الإطار التنظيمي المناسب لذلك.

أن الصيغة المقترحة من جانبي هي أقرب إلى صيغة وجود منابر تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية ضماناً لإمكان الحفاظ على التنوع وإتاحة التفاعل بين يساريين من منابع مختلفة. والوصول إلى هذه الصيغة يمكن أن يكون عبر انفتاح التجمع لقوى اليسار خارجة وصولاً إلى هذه الصيغة أو أن يجرب اليسار خارج التجمع هذه الصيغة بنفسه ويثبت نجاحها وقدرتها على الحياة أملاً في جذب التجمع إليها.

وأخيراً، إنني أشعر أنني قد غامرت كثيراً بطرح هذا العدد الكبير من القضايا النقدية دفعة واحدة، ولعل عذري في ذلك هو رغبة لم أقاومها في قول ما أعتقدته صحيحاً عل الآخرين يقتنونه به أو يصححون لي ما يرونه خاطئاً.

ملتقى اليسار

رؤية مشتركة

هذه الورقة نتاج مناقشة شارك فيها دائرة واسعة من النشطاء اليساريين المصريين خلال الفترة من ٥ يوليو ٢٠٠٤ إلى ١٦ أغسطس ٢٠٠٤

يسواجه المجتمع المصري أزمة شاملة وعميقة تتطلب تضافر جهود وتضحيات أوسع القوي لتجاوزها. تشمل الأزمة مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي يعاني منها ملايين المواطنين. وهي نابعة في الأساس من الطابع السلطوي لنظام الحكم وإصرار التحالف الطبقي الحاكم علي وضع الاقتصاد المصري في وضع رأسمالي تابع. وتحمل قوى اليسار مسؤولية أساسية في مواجهة هذا الوضع. لكن قوى اليسار لم تنهياً بعد لهذه المواجهة التاريخية، فاليسار المصري موجود بالفعل في أحزاب ومنظمات سياسية شرعية ومحجوبة عن الشرعية، وفي مؤسسات مدنية اجتماعية وبحثية، وفي منظمات شعبية انتزع من خلالها حق التجمع السلمي والعمل الجماهيري. كما توجد نسبة كبيرة ممن ينتسبون إلي اليسار بشكل فردي لا يجمعها نشاط مؤسسي سياسي أو اجتماعي أو بحثي يمارسون نشاطاً فكرياً أو جماهيرياً بشكل مستقل، ورغم حضور اليسار المصري في الساحة وممارسته أنشطة متعددة سواء كأحزاب سياسية أم مؤسسات اجتماعية أم أفراد. ورغم ما يتوفر له من خبرة وفاعلية فإنه لم يستكمل حتى الآن المقومات الأساسية للتصدي لمسئولياته في مواجهة الأزمة القائمة والقيام بدور قيادي في تعبئة أوسع القوي للمشاركة فيها. يعود ذلك بالأساس إلي غياب العمل المشترك بين أقسامه التي أشرنا إليها وإلي غياب الحوار الذي يوحد الرؤية لقضايا المجتمع، ويرسي بذلك الأساس الضروري لتوحيد الجهود وقيام أشكال مشتركة للنضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن الشرط الأساسي لقيام اليسار المصري بدوره المنشود هو أن يصبح قطباً أساسياً في الصراع الدائر حول مستقبل مصر. أن يصبح قطباً جاذباً لقوي سياسية أخرى تسعى للعمل معه باعتباره قطباً مستقلاً في الساحة السياسية، قادراً علي مواجهة قوي الليبرالية الجديدة المستندة إلى الشمولية السياسية وقوى الإسلام السياسي في نفس الوقت، وبحيث يكون اليمار أقدر علي التعبير عن مصالح الأغلبية الشعبية، وإقامة العدل

والمساواة، وفتح أوسع الأبواب نحو المشاركة الشعبية الفاعلة.

هذا الحوار المنتظم بين مختلف أقسام اليسار هو خطوة هامة من أجل توحيد الفهم والرؤية للمجتمع المصري وقضاياها الأساسية وللتطورات الإقليمية والدولية المؤثرة فيه، ويتطلب انتظام الحوار واستمراره توافر إطار مناسب يلتقي فيه الجميع لمناقشة القضايا المطروحة والوصول إلى استنتاجات سليمة تكون أساس عمل مشترك لكل من يرغب في المشاركة فيه. هذا الإطار المناسب هو "ملتقى اليسار" الذي نأمل أن يكون طريق اليسار نحو مزيد من الفاعلية.

ومن المهم هنا الوعي بأن استمرار الحوار وتكثيفه لفترة زمنية مناسبة. شرط ضرورى للوصول إلى الرؤية المشتركة وتوسيع قضايا الاتفاق في صفوف اليسار، أما العمل المشترك فهو اختياري لمن يقبل المشاركة فيه إلى أن تتضح الظروف.

١- **طبيعة ملتقى اليسار:** ملتقى اليسار ليس تنظيماً أو هيئة بل عملية مستمرة قابلة للتطوير والإنضاج على ضوء الممارسة. وهو إطار للحوار مفتوح لكل راغب في المشاركة فيه سواء أكان حزباً أم منظمة سياسية أم مؤسسة مدنية أم لجنة شعبية أم فرداً. يقوم على التوافق بين المشاركين في تحديد جدول أعماله ونتائجه وإرساء التفاسيد الإيجابية التي تكفل نجاحه، يحتفظ كل من يشارك فيه بمنطلقاته الفكرية ومواقفه السياسية، ولا يلتزم إلا بما يقتنع به من خلال الحوار وما يصل إليه من استنتاجات مشتركة حول أولويات النضال المشترك، وتتعدد أدوات الحوار على النحو الموضح فيما بعد.

٢- **المدعوون للمشاركة في الملتقى:** ملتقى اليسار مفتوح لكل راغب في المشاركة فيه من قوى ومناضلي اليسار سواء أكانوا منظمات وأحزاب سياسية أم مؤسسات مدنية أم لجان شعبية أم أفراد على أسس سياسية وليست أيديولوجية طالما أنه تتوافر فيهم الشروط الآتية:

— الالتزام في الرؤية والتحليل بمنهج الاشتراكية العلمية

— معاداة الإمبريالية والصهيونية

— الانحياز الطبقي للطبقة العاملة ومصالحها ومصالح سائر الكادحين

— السعي إلى تجاوز الرأسمالية إلى نظام اقتصادي اجتماعي سياسي أرقى هو النظام الاشتراكي يقود المجتمع على طريق التقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والعقلانية.

— القبول بالدولة المدنية والعقلانية وعدم التمييز بين المواطنين ونبذ التعصب

الدينى أو القومى.

-القبول بالتطور الديمقراطى للمجتمع والمنافسة السياسية السلمية.

كما يشترط فيمن يشارك من الأفراد أحد الشروط الآتية بالإضافة إلى الشروط السابقة:

— له إنتاج فكري منشور فى وسائل النشر العامة

— يمارس نشاطا جماهيريا قياديا في المجالات النقابية أو الجماهيرية أو الشعبية

— ينشط في إطار جمعية أهلية أو منظمة غير حكومية أو مركز للبحوث والدراسات.

- أدوات الحوار: نظم الحوار من خلال أدوات متعددة تشمل في المرحلة الأولى:

— ورش عمل حول قضايا متنوعة علي فترات متقاربة

— مجلة تركز في البداية على نشر الأوراق المقدمة للحوار في المنتدى ونتائج الحوار. وتنتشر فيها الآراء منسوبة إلى أصحابها وليس إلى هيئات أو منظمات ويشرف على المجلة هيئة تحرير تختارها اللجنة التحضيرية.

— لقاء كل ثلاثة أو أربعة شهور ويطرح فيه موضوع متفق عليه للنقاش يستمر أكثر من يوم يبدأ بجلسات عامة ثم يتحول إلي لجان فرعية أو ورش عمل حول قضايا نابعة من الموضوع المطروح للنقاش، وينتهي بجلسة عامة تطرح فيها نتائج الحوار والمهام النضالية التي تستخلص من النقاش.

وتستكمل الأدوات الثلاث في تنسيق الجهود حول القضايا ذات الأولوية في كل فترة ويمكن الاتفاق علي أدوات أخرى كلما حقق المنتدى نجاحا وأصبح أكثر قدرة علي القيام بخطوات جديدة مثل إنشاء موقع علي شبكة الإنترنت.. إلخ.

٤- أسلوب إدارة المنتدى: تدير الحوار لجنة تحضيرية لمناقشة جدول الأعمال والاتفاق علي أولويات القضايا وأسلوب معالجتها سواء من خلال ورش العمل أو النشرة الدورية أو اللقاء الموسع (المنتدى)، وتتشكل اللجنة من ممثلين اثنين عن كل هيئة مشاركة فيه. ولا توجد في هذه اللجنة أي مستويات قيادية بل يعمل الكل علي قدم المساواة. ويمكن للجنة التحضيرية أن تشكل لجنة فرعية مؤقتة لدراسة موضوعات محددة تعرض نتائج أعمالها علي اللجنة التحضيرية لاتخاذ القرار

المناسب، كما يمكن تكليف لجنة فرعية بالتحضير للقاء الفكري الموسع أو ورش العمل أو إصدار أعداد المجلة، ويتم رئاسة اجتماعات اللجنة بالتناوب بين أعضائها وتكون الرئاسة في المرحلة الأولى للهيئة التي تعقد الاجتماعات في مقراتها وللجنة التحضيرية وحدها حق تحديد من يشارك في أعمال الملتقى بناء على اقتراحات الأعضاء. وتكون عضوية اللجنة التحضيرية لمدة سنة ويعد تشكيلها في الملتقى الموسع سنوياً. بحيث يكون التشكيل في كافة الأحوال ممثلاً لكافة الهيئات المستمرة في المشاركة.

٥- قواعد وأسس إدارة الحوار: تم تنظيم الحوار وفق أسس ديمقراطية موضوعية تكفل إشاعة جو صحي وتساعد علي دعم الثقة المتبادلة، وتهيئ الجميع لمزيد من العمل المشترك. ويراعي بصفة خاصة:

- تجنب الاتهامات

- ممارسة نقد ونقد ذاتي متبادل يتناول الوقائع المحددة ولا يتطرق إلي النوايا.
- المهمة الأساسية للحوار هي تحديد نقاط الاتفاق والخلاف على المستوى الفكري واستخلاص مهام للعمل المشترك.

- أن يكون الهدف من الحوار الوصول إلي التوافق قدر الإمكان دون تصويت. والوصول إلى توافق حول قضايا حد أدنى سياسياً وليس أى قضية أيديولوجية. ويعني ذلك أنه لا يشترط لنجاح الحوار أن يكون الاتفاق كاملاً.

٦- نتائج الحوار: يتم صياغة أوراق تتضمن الآراء المطروحة للحوار في قضية معينة ونقاط الاتفاق حولها ونقاط الخلاف، وتمتخلص من هذا كله أولويات نسائية ليست ملزمة للجميع، بل يلتزم بها من يقبل العمل المشترك حولها من أطراف الحوار، وبالإمكان قيام أكثر من مستوى للتنسيق، وأكثر من شكل للتنسيق في وقت واحد، وسوف يتكفل نضج الحوار وتراكم الخبرة والثقة المتبادلة وتوسيع نقاط الالتقاء بالوصول إلي أشكال أرقى وأوسع من التنسيق في مراحل تالية. وكلما حقق ملتقى الحوار نجاحاً فإنه سيفتح الباب عملياً أمام نضج هذه العملية السياسية التي تتطلب البدء فيها بواقعية وتحاشي القفز علي الواقع الراهن الذي يتسم بعدم وجود تقاليد أو خبرات للحوار بين أقسام اليسار.

٧- قضايا لها أولوية في الحوار: هناك العديد من القضايا ذات الأولوية في الحوار مثل:

أ - كيف يصبح اليسار قطباً أساسياً في المجتمع المصري

- ب - القضايا الأساسية للمجتمع المصري في المرحلة الراهنة
ج - ظاهرة العولمة الرأسمالية وتأثيرها علي المجتمع المصري.
د - الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط وكيفية التصدي لها.
هـ - قضايا التغيير الوطني في مصر (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية)
و - الانتخابات القادمة لمجلس الشعب والاستفتاء علي رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥
ز - التحالفات السياسية للسياسيين المصريين والتحالفات المضادة.
ح - الصراع العربي الصهيوني.
ط - الموقف من القوى السياسية الأساسية الحزب الحاكم - الإسلام السياسي
- الليبراليون
ي- كما تطرح للمناقشة القضايا الفكرية التي يثيرها الحوار

اللجنة التحضيرية

أحمد شرف الدين - أحمد كامل - بهيج نصار - حلمي شعراوي - رحمة
رفعت صلاح عدلى - عادل المشد - عادل واسيلي - عبد الغفار شكر - عماد
عطية - كمال عباس - فريد زهران - د.إلى سويف - محمد فرج - د.مجدى عبد
الحميد - محسن شامة - نبيل الهاللي - يحيى فكرى

حول العمل المشترك فى صفوف اليسار نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف

عبد الغفار شكر

عقد يوم الأربعاء ٥ أبريل ٢٠٠٦ اجتماع تشاورى شارك فيه ممثلون للأحزاب والتنظيمات والمراكز اليسارية وشخصيات مستقلة لمناقشة إمكانيات العمل المشترك فى صفوف اليسار (مرفق قائمة بأسماء المشاركين).
دار النقاش حول التساؤلات التالية:

- ١- هل هناك إمكانية للعمل المشترك فى صفوف اليسار؟
 - ٢- ما الصيغة المناسبة التى يمكن أن يدور هذا العمل فى إطارها؟
 - ٣- ما القضايا التى يلتقى الأطراف المختلفة حولها؟
 - ٤- ما الأطراف المدعوة للمشاركة فى هذا العمل المشترك؟
- وقد برزت من خلال المناقشة عدة اتجاهات حول كل قضية من هذه القضايا. وتم الاتفاق على مواصلة النقاش حولها لحسمها والاتفاق على خيارات محددة فى اجتماع قادم الساعة السابعة مساء يوم الأربعاء ١٩ أبريل ٢٠٠٦، بالمقر المركزى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

أولاً: قضايا موضع اتفاق:

- ١- من المهم أن يبدأ العمل المشترك بالممكن فى حدود قدراتنا الحالية كخطوة أولى على طريق طويل لإعادة بناء اليسار المصرى وصولاً بعد ذلك إلى الأهداف الكبرى بما فيها الوصول إلى السلطة بوسائل ديمقراطية، وإنقاذ الوطن من أزمتته الطاحنة.
- ٢- من المهم أن نستثمر كل إمكانيات وطاقات كافة أقسام اليسار فى بناء مؤسسات مشتركة للياسر المصرى تدعم وجوده المؤسسى فى المجتمع المصرى بصرف النظر عن مدى التقدم المتحقق فى العمل السياسى المشترك من هذه المؤسسات:-

-منبر للحوار والتكيف على شكل مجلة.

-موقع على الإنترنت.

-جريدة يومية.

-مركز للدراسات والبحوث.

-جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان ذات عضوية واسعة ولها فروع في المحافظات تعتمد على التمويل الذاتي تقدم نموناً مناقضاً للجمعيات النخبوية (نموذج الجمعية المغربية).

٣-لا يقتصر العمل المشترك على القاهرة بل يمتد إلى المحافظات، واشراك اليساريين بالمحافظات في هذا الحوار حول العمل المشترك في مرحلة تالية.

٤-يدور التنسيق والعمل المشترك في إطار كفاحي سياسي متجاوز لأي خلافات أيديولوجية.

ثانياً: حول إمكانية العمل المشترك:

العمل المشترك في صفوف اليسار ضرورة ملحة وعاجلة وليس فقط مجرد إمكانية، فأحد أسباب ضعف اليسار هو التشرذم وابتعاد كثير من اليساريين عن الأشكال القائمة، ولا يمكن أن يستعيد اليسار المصرى فاعليته وقدرته على البروز كقطب أساسى فى الصراع السياسى ما لم ينسق نضاله السياسى حول قضايا المجتمع والجماهير، ويلتقى الجميع منظمات وأفراد فى أشكال تنسيقية. إن احترام التعددية فى صفوف اليسار شرط أساسى لنجاح العمل المشترك، والمطروح هو إيجاد الشكل التنظيمى المناسب للجمع بين احترام التعددية وتحقيق الوحدة النضالية فى نفس الوقت.

ثالثاً: الصيغة المناسبة للعمل المشترك:

برزت عدة اتجاهات حول الصيغة المناسبة لتحقيق عمل مشترك فعال:

١-يرى بعض الزملاء أن صيغة ملتقى اليسار ما تزال صالحة بوصفها منطقة بداية لهذا العمل المشترك بشرط أن يتم من خلالها استمرار الحوار، ويضاف إلى هذا القيام بأنشطة نضالية موضع اتفاق.

٢-بينما يرى زملاء آخرون أن الصيغة المناسبة تتحقق من خلال تشكيل لجنة تحضيرية تكلف بإنجاز المهام الآتية:-

-تحديد طبيعة الاتحاد البرنامجى المطلوب والخطوط البرنامجية.

-لائحة تتضمن الأسس التى تنظم العمل المشترك.

-خطة مرحلية لمهام محددة.

-المهام التي يمكن البدء بها.

٣- هناك رأى ثالث بضرورة بناء شكل سياسى مشترك يكون أرقى من اللجان وله طابع مؤسسى، مثل اتحاد اليسار المناضل، أو جبهة العمل المشترك.

٤- أما الرأى الرابع فيقترح أن يتم العمل المشترك فى إطار صيغة تحالف اليسار أو التحالف الاشتراكى والذي يجمع فى صفوفه ممثلين للمنظمات بالإضافة إلى الأفراد.

-وفى كل هذه الآراء هناك اتفاق على أن الصيغة المقترحة ستكون أقرب إلى الفيدرالية التى لا تصدر على الوجود المنفرد واستقلالية كل الأطراف.

رابعاً: قضايا العمل المشترك:

برز رأيان حول قضايا العمل المشترك:

الرأى الأول: يدعو إلى الاقتصار فى المرحلة الأولى على الحوار فقط حول القضايا المجتمعية التى تهم اليسار سواء من خلال مؤتمر عام تعرض عليه أوراق حول برامج مستقبلية، أم حلقات نقاشية تواصل طرح القضايا موضع الاهتمام.

الرأى الثانى: يرى أن يجمع العمل المشترك بين الحوار والنضال السياسى الجماهيرى. وهناك اقتراحات متعددة حول القضايا التى يدور الحوار حولها. مثل:

-التصدى للتعديلات الدستورية وبناء الديمقراطية وتحرير المؤسسات الجماهيرية، ومواجهة الدولة البوليسية.

-المشاكل الجماهيرية الملحة للعمال والفلاحين والشباب والطلاب... إلخ.

-القضايا الست التى طرحها الدكتور إبراهيم العيسوى فى ورقة نهوض اليسار.

-التأمين الصحى والتأمينات الاجتماعية وخصخصة الخدمات.

-المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب وانتخابات المحليات وانتخابات المنظمات الجماهيرية.

-التحضير لمؤتمر مواز لمؤتمر دافوس بشرم الشيخ.

هناك اتفاق عام على أن نتحرك وفق طائفتنا، وأن نركز على عدد محدود من المهام فى البداية يمكن أن نحقق نجاحاً فيها يعزز الثقة المتبادلة بين الأطراف. ووضع أولويات للمهام حسب أهميتها للشعب. وأن يتم ذلك لتحقيق قوة دفع انتقالية

محدودة منسجمة مع الوضع الراهن لقوانا الذاتية.
وهناك اتفاق عام أيضاً على أن هذا النضال الجماهيري المشترك يجب أن يساعد على بناء جسور مع الجماهير. وأن الهدف ليس مجرد أنشطة جماهيرية بل إطار يستفاد منه في إعادة بناء اليسار كقطب أساسي في الحياة السياسية في مصر.

خامساً: الأطراف المدعوة للمشاركة:

- برزت في المناقشة ثلاثة آراء:
- أن يقتصر العمل المشترك على ذوى الأصول الماركسية.
- أن يشترك في العمل ماركسيون وناصريون.
- أن نكتفي في المرحلة الأولى بالعمل على مستويين:
- مستوى التنسيق وتحديد المهام والإطار ونقوم به المجموعة الحالية.
- مستوى النشاط ويدعى كل من ينتسب لليسار للمشاركة فيه سواء كان ماركسياً أو ناصرياً.
- وفي كل الأحوال فإن الحاجة ماسة إلى إعادة تعريف اليسار. وهناك اقتراح أن يعتبر يسارياً كل من:
- يرفض الليبرالية الجديدة.
- يعادى الإمبريالية والصهيونية.
- يناضل ضد الاستبداد السياسي.

كيف يصبح اليسار قطباً فاعلاً في الحياة السياسية المصرية؟

صلاح عدلي *

هذا السؤال الهام يحتاج إلى جهد فكري وسياسي، وإلى حديث صريح بين أطراف اليسار المختلفة بهدف معرفة الأسباب الحقيقية لأزمة اليسار المصري وإدراك السبل التي تساعدنا على تجاوزها .. وهذا السؤال هو عنوان كبير يمكن أن تندرج تحته عديد من القضايا الهامة. لذلك سوف أركز على عدد من الموضوعات وإثارة بعض الأسئلة التي تحتاج إلى مزيد من النقاش حولها.

إن اليسار بمفهومه الواسع يضم قوى عديدة، ويستند إلى طبقات اجتماعية واسعة (الطبقة العاملة والفلاحين والكادحين والمهشمين وقطاع واسع من الفئات الوسطى) كما يشمل أحزاب شرعية وأخرى محجوبة عن الشرعية، وتنظيمات ومراكز ولجان وقطاع واسع من الأفراد غير المنظمين .. ويضم قوى إصلاحية وأخرى ثورية، ومن الطبيعي أن يكون هناك تمايز فيما بينها نتيجة اختلاف المنطلقات الفكرية والرؤية السياسية والفئات الاجتماعية التي يعبر عنها كل فصيل، وهذا التمايز والتعدد شيء طبيعي، ويمكن أن يصبح ظاهرة صحية يمكن الاستفادة منها في مواجهة خصوم اليسار بشرط ألا يؤدي ذلك إلى التشتت والفرقة وإلى المزيد من الصراع فيما بينها.

ومن المعروف أن هناك أربع تيارات أساسية داخل المجتمع المصري لازالت قائمة وفعالة، التيار الليبرالي، والتيار الاشتراكي، التيار الإسلامي، التيار القومي وهناك سمات مميزة ورؤية فكرية وسياسية مختلفة لكل تيار من هذه التيارات رغم وجود بعض التداخل والتشابه بين بعض هذه التيارات .. وهناك حوار يدور بين أطراف كل تيار، كما أن هناك حوار إسلامي - قومي منذ فترة .. لذلك من الطبيعي أن يجرى حوار داخل التيار اليساري، ومن الطبيعي أيضاً أن يبدأ هذا الحوار بين الأطراف اليسارية المختلفة.

وهناك حقيقة أخرى ينبغي الإشارة إليها وهي أننا لا نبدأ من الصفر، إذ أن هناك تراثاً كبيراً وخبرة ثمينة وتضحيات جسيمة لنضال اليسار المصري والحركة الشيوعية يمتد لأكثر من ثمانين عاماً .. وهذا التراث فيه العديد من النجاحات والإخفاقات ولابد من دراسته دراسة نقدية، ونحن امتداداً نقدياً لهذا التراث نستفيد من إيجابياته ونرفض سلبياته وننقدها بلا هوادة.

وأنا أرى أن اليسار المصري يعاني من "أزمة" وليس فقط مجرد قصور أو تراجع ومن مظاهرها الواضحة عجز اليسار عن تقديم نفسه كبديل يستهدف النضال من أجل التغيير الشامل وذلك في مواجهة السلطة القائمة وتيار الإسلام السياسي. وتتمثل هذه الأزمة أيضاً في تراجع نفوذ قوى اليسار وعدم تواجده إلا بشكل محدود للغاية في أوساط العمال والفلاحين وفي منظمات المجتمع المدني (السفقات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية وغيرها من المنظمات)، وفشله في تجديد الفكر النظري واستمرار الجمود التنظيمي الذي يعترى العديد من منظماته، وأخيراً ما نراه من ظاهرة الجزر المنعزلة وحالة التشتت التي تعاني منها قوى اليسار وفقدان العديد منها لروح التسامح وللأسلوب الصحي في ممارسة الاختلاف والصراع الفكري.

ولقد ناقشنا أسباب أزمة اليسار الموضوعية والذاتية في ندوة العدد الأول من مجلة "آفاق اشتراكية" وكانت معظم أطراف اليسار موجودة- وقد أشرت في هذه الندوة إلى عدد من الأسباب الموضوعية والذاتية لأزمة اليسار .. ولعل أهم الأسباب الموضوعية تستلخص في مسئولية النظام الحاكم عن مصادرة الحقوق الديمقراطية للشعب المصري مما أدى إلى إضعاف الحياة السياسية بشكل عام وهناك أيضاً التأثيرات السلبية الموروثة من التجربة الناصرية، واستمرار سياسة العداء للشيوعية واضطرار الشيوعيين للعمل السري منذ أكثر من ثمانين عاماً، وتأثيرات الحقبة النفطية وسياسات الردة وتقمشي روح التعصب والجمود واللاعقلانية والبحث عن الحلول الفردية لدى قطاعات واسعة من الشعب المصري، وصعود تيار الإسلام السياسي المدعوم في البداية من السلطة والذي أدى إلى إرباك الحياة السياسية واتساع دائرة خصوم اليسار، ثم أخيراً انهيار الاتحاد السوفيتي وما أدى إليه ذلك من تأثيرات سلبية على الوضع العالمي والمحلي والإقليمي.

ورغم هذه الأسباب الموضوعية فأنتني أرى أن الظروف الآن مواتية لصعود اليسار كقوة فاعلة ومؤثرة ليس في مصر فقط بل وفي المنطقة والعالم، وذلك بسبب اقتضاح حقيقة النظام الرأسمالي العالمي بقيادة وانفراد الولايات المتحدة .. وعجز الرأسمالية عن تقديم حلول للمشكلات في الواقع الإنساني، وشراستها العدوانية والاستغلالية إزاء شعوب العالم الثالث بل وعودتها إلى شكل الاستعمار القديم وسيادة روح التعصب والاستعلاء والعنصرية، فضلاً عن تقاقم أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والقيمية .. وبرغم البلبلة الفكرية التي تغذيها ترسانة الرأسمالية ضد الفكر الاشتراكي عامة والماركسي خاصة، فلم تبرز الحاجة إلى الاشتراكية وإلى الفكر الماركسي كما تبرز الحاجة إليه هذه الأيام.

ومن ناحية أخرى فقد فشلت المشاريع القومية في صيغتها القديمة في المنطقة العربية، كما فشل نموذج الدولة الإسلامية في التطبيق في السودان وغيرها .. واليسار هو القادر على بلورة البرنامج الصحيح للخروج من الأزمة الشاملة التي تمر بها البلاد بشرط الاعتراف بالأسباب الذاتية للأزمة والعمل على تجاوزها فكرياً وسياسياً وتنظيمياً. ونحن نرى ضرورة التركيز على عدد من القضايا في هذه المرحلة أهمها:

أولاً: درامة المتغيرات التي حدثت عالمياً ومحلياً خلال الفترة الماضية

هناك تغيرات كبيرة جوهرية ونوعية جديدة طرأت على طبيعة الإمبريالية في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات أي في عصر العولمة الرأسمالية وهيمنة القطب الواحد الأمريكي واستراتيجيتها الجديدة .. وكذلك التطورات التي حدثت في صفوف الطبقة العاملة ومنظمات المجتمع المدني والحركة العالمية الجديدة المناهضة للعولمة والحرب والهيمنة الأمريكية.

وهناك تغيرات جوهرية أيضاً حدثت في مصر .. والمهم ليس فقط رصد هذه التغيرات التي تم الحديث عنها في العديد من الندوات والمقالات ولكن الأهم هو تحليل هذه المتغيرات بشكل عميق، ودراسة انعكاسها على برامجنا وعلى أساليب عملنا الجماهيري وأشكال تنظيمنا ..

وللأسف نحن لازلنا نتحرك في كثير من الأحيان بنفس المنهج القديم ونحلل الأحداث كما كنا فعل في الستينيات والسبعينيات.

ثانياً: ضرورة طرح اليسار كبديل ومعارض جذري يستهدف السلطة من أجل التغيير الشامل وبديل يواجه تيار الإسلام السياسي في نفس الوقت

— لقد طرح الشيوعيون فكرة "البديل الثالث" عن الحكم والتيار الإسلامي منذ عام ١٩٨٩ ولكنه للأسف كان كلاماً بدون فعل ولم يلتفت إليه أحد، واستبقى البعض بالجماعات الإسلامية واستبقى البعض الآخر بالسلطة مما أدى إلى أن يصبح اليسار طرفاً ضعيفاً في المعادلة السياسية. ولقد أضاع العديد من قوى اليسار أكثر من خمسة عشر عاماً ولم تنتبه إلا مؤخراً لأهمية أن يبرز اليسار كقطب مستقل في إطار بديل وطني ديمقراطي من خلال تحالف واسع يصبح فيه اليسار القوى المحركة والقلب الفاعل.

ولكي يتم هذا لابد من تحديد موقف واضح من تيار الإسلام السياسي وهل هو حليف استراتيجي في المعركة الوطنية والمعركة من أجل الديمقراطية؟ أم أنه يمثل خصم أساسي في هذه المعارك إذا نظرنا إليها من حيث توجهات هذا التيار الاقتصادية والاجتماعية ومواقفه المعادية لحرية الفكر والتعبير أو من حيث أهدفه الدولة الدينية مهما أنكر ذلك أو استخدم تعبيرات مراوغة .. وهذا لا ينفي بالطبع إمكانية التنسيق مع هذا التيار في بعض القضايا الجزئية الخاصة بالديمقراطية والطوارئ وإلغاء المحاكم العسكرية.

ولابد لليسار من الربط الجدلي بين القضايا الثلاثة الأساسية الديمقراطية، والاقتصادية-الاجتماعية والوطنية .. ومن الخطأ والخطر النظر إلى هذه القضايا بمعزل عن بعضها كما كان يحدث في السابق حينما كانت القضية الوطنية تأتي على حساب الديمقراطية، أو كما يحدث الآن حينما يتم تهيمش القضية الاقتصادية-الاجتماعية أو القضية الوطنية لحساب قضية الديمقراطية .. ورغم ضرورة هذا الربط الجدلي بين

القضايا الثلاثة إلا أن المدخل الصحيح هو التغيير الديمقراطي والدستوري .. ويجب تحديد المواقف بجرأة وصراحة وموضوعية ولا يجب الخضوع للابتزاز من أي طرف.. ويجب الرهان على الجماهير الشعبية من أجل التغيير لأن الرهان على أي شيء آخر هو رهان خاسر ليس على المدى الطويل فحسب، بل وفي المدى القريب أيضاً.

وحزب التجمع كان يجب أن يبرز كحزب يدفع أحزاب المعارضة للخروج من دائرة المماحكة السياسية والمناورات مع الحزب الوطني، كما كان يمكنه أن يكون رافعه لقوى اليسار وإطار حاضن لها باعتباره الحزب الشرعي لليسار، ولكنه للأسف استغرق في المعركة مع تيار الإسلام السياسي - رغم صحتها- واكتفى بالعمل الفوقي والمطلبي والجزني ولهذا تراجع دوره في الحركة العمالية والمهنية والفلاحية والطلابية. ويجب أن نعترف أيضاً أن هناك بعض التجاوزات من بعض فصائل اليسار في نقدها للتجمع وفي عدم أخذها في الاعتبار أن حزب التجمع يجري داخله حوار وصراع فكري وسياسي هو انعكاس لما يجري حوله في المجتمع وفي الحياة السياسية. كما يجب دراسة التجارب الغنية للعمل الجبهوي بين قوى اليسار في السنوات الأربعة الماضية خاصة تجارب "اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني" و"الحملة الشعبية من أجل التغيير" وغيرها.. والاستفادة من الأخطاء التي حدثت ولعل أخطرها هي محاولة البعض فرض وجهة نظره في الأعمال المشتركة وطرح شعاراته ومواقفه في أي وقت دون مراعاة لطبيعة المناسبة أو هدف المظاهرة.

— ولابد لليسار من إدراك الفارق بين طبيعة المرحلة الانتقالية الطويلة والتي نحتاجها لتغيير المجتمع جذرياً وفي كافة المجالات — في اتجاه الاشتراكية، وبين طبيعة الظروف الراهن أو اللحظة الآتية والتي يجب العمل فيها من أجل بلورة بديل وطني ديمقراطي .. يناضل من أجل إنجاز برنامج وطني ديمقراطي.. وإن هذه المرحلة تتضمن العديد من المعارك الجزئية الطبقية والديمقراطية والوطنية يجب أن نحوضها بما يحدث تراكم يؤدي إلى تفعيل دور اليسار كما يجب الحذر من

فقدان البوصلة الأساسية لطرح أنفسنا كبديل معارض للسلة وأن نرسخ ذلك في أذهان الجماهير. كل ذلك في إطار فهم صحيح للظروف الموضوعية والذاتية وعدم القفز على الواقع أو المبالغة في الحركة العنيفة للجماهير.

— ضرورة الاهتمام والتركيز على العمل النقابي والخدمي والمطلبي وعدم الاكتفاء بالعمل السياسي الفوقي مع النخبة والتركيز على العاصمة فقط .. وعلى أطراف اليسار دراسة أشكال التحرك الفعال في النضال من أجل استقلالية وحرية تشكيل النقابات العمالية فهذه المسألة حيوية للغاية في بروز اليسار كقطب فاعل ومؤثر .. كما يجب تفعيل دور اليسار وسط الفلاحين والطلاب وتدعيم الأشكال القائمة وابتكار أشكال جديدة.

وعلى الاستفادة من بعض تجارب القوى اليسارية والديمقراطية في النقابات المهنية كجماعة المهندسين الديمقراطيين، وجماعة المحامين الديمقراطيين التي يمكن أن تكون بداية إيجابية وتجسيد لفكرة البديل المستقل عن الحكومة ونيار الإسلام السياسي.

— وأخيراً على أطراف وقوى اليسار أن تتعامل بشكل صحيح وموضوعي مع مراكز وجمعيات ولجان ومنظمات المجتمع المدني وفهم دورها بشكل صحيح وعدم تعميم المواقف عليها .. ويجب فهم العلاقة الجدلية بينهم. فمنظمات ومراكز المجتمع المدني ليست بديلة عن الأحزاب ولا يمكن أن تكون بديلة لها، وإنما هناك دور هام وفعال ومؤثر لهذه المنظمات، وهناك ضرورة للتعاون بين الأحزاب وهذه المنظمات .. وتجربة لجنة الدفاع عن الديمقراطية والحملة الشعبية من أجل التغيير يمكن أن تكون بداية لمزيد من التعاون.

ثالثاً: ضرورة تجديد وتطوير الجانب الفكر والنظري

أنا مؤمن بأنه لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية وأن النضال النظري جزء أساسي من النضال الثوري مثل النضال السياسي والجماهيري، وهناك حاجة ملحة لتطوير الفكر النظري الماركسي في ضوء التغيرات الكبيرة التي حدثت .. ولابد من إعادة النظر في بعض المقولات والمفاهيم مثل ديكتاتورية البروليتاريا، نظرية

الحزب الواحد وغيرها .. ولابد أيضاً من تحديد المفاهيم في ضوء دراسة التجارب الماضية في الاتحاد السوفييتي وحركة التحرر الوطني مثل ماذا نعني بالاشتراكية، وما هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها ؟. وما هو الموقف من الدولة والثورة في ظروف الانتقال الديمقراطي السلمي في المرحلة الحالية ؟

كما يجب توضيح وتحديد عدد من المواقف الأساسية نظراً لما تعرضت له من افتراء وتشويه مثل الموقف من الديمقراطية والقومية وقضية الدين.

وعلينا فهم النظرية في ضوء واقعنا، بل الانطلاق من هذا الواقع الملموس أساساً في كل مواقفنا، ويجب اختبار ما توصلنا إليه من مفاهيم في ضوء الممارسة الواقعية، فالممارسة هي الأساس.

وأخيراً يجب الاستفادة من وجود عدد من الهيئات والمراكز اليسارية لتطوير وتجديد هذا الجانب النظري والفكري .. ويجب الاستفادة من كل الجهد السابق سواء من كتب أو مقالات أو ندوات، وإعادة عرض المسائل الهامة فيها والبناء عليها بشكل تراكمي بدلاً من المسارات المتوازية والجزر المنعزلة الموجودة الآن.

فلنبني معا... اتحاد كل قوى اليسار

أحمد نبيل الهاللي

فى هذه اللحظات الفارقة.. من تاريخ الوطن والشعب.. التى تتفاقم فيها وتيرة الصراع الاجتماعى.. بفضل سياسات التحالف الطبقي الحاكم.. التى قفزت بمعدلات إفقار الشعب قفزات هائلة.. وضخمت جيش العاطلين.. ووسعت الهوة الساحقة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء.

وبينما يعبر الغضب الشعبى العارم عن نفسه من خلال مسلسل من الحركات الاحتجاجية المتتارة.. بين صفوف العمال والفلاحين والمهنيين والمتقنين والطلاب والقضاة وأساتذة الجامعات.. والتى يطغى عليها الطابع العفوى غير المنظم.. وتقتند إلى التكامل والتلاحم والتضامن فيما بينها.

وفى الوقت الذى تشدد فيه الدولة البوليسية من قبضتها لإهدار حقوق وحرىات المواطن المصرى.. ويستشرى فيه الفساد.. ويسود، انطلاقاً من قمة النظام مروراً بكل مؤسساته.

وفى الوقت الذى تشدد فيه الهجمة الإمبريالية الشرسة على الشعوب العربية.. وتتواصل فيه العريضة التوسعية الصهيونية.. يعانى اليسار المصرى من تهميش ظاهر فى المجتمع، يفقده القدرة على تأدية دوره كقطب سياسى مناضل.. له رؤيته المستقلة.. ورايته المستقلة.. وأدواته الدعائية والتعبوية المستقلة.

كما له مشروعه الذى يطرحه كبديل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية السائدة.. التى يتصاعد الرفض الشعبى لاستمرارها.

ورغم أن العديد من المناضلات والمناضلين اليساريين قدموا إسهامات هامة فى مختلف الحركات المطالبة بالتغيير السياسى والاجتماعى فى السنوات الأخيرة، فإن الأمانة تقتضى الاعتراف بفشل اليسار المصرى فى أن يكتسب النقل المناسب فى الحياة السياسية.. وفى أن يكون قوة مسموعة الصوت ومؤثرة الفعل.

وخاصة مع افتقاده للإطار التنظيمى القادر على تجميع شتات تياراته وعناصره.

ورغم أن كل الظروف الموضوعية مهيأة.. لظهور يسار قوى وفاعل ومناضل.. تظل مشكلة اليسار المصرى كامنة فى ظروفه الذاتية.

ولأن إنهاض اليسار المصرى من كبوته.. وانتشاله من أزمنته.. وإنهاء عزله من قاعدته الاجتماعية.. هي ضرورة اجتماعية لا غنى عنها لأن الجماهير الشعبية الكادحة.. تستطلع إلى يسار مناضل.. قادر على تبنى قضاياها المعيشية.. والدفاع عن مصالحها الحيوية.. والمشاركة النضالية فى معاركها اليومية.

ولأن اكتساب اليسار مكانه ومكانته فى الساحة السياسية مهمة طال انتظارها.. ولم يعد من المقبول تأجيلها أو ترحيلها أو تعطيلها. ولأن الساحة السياسية تزدهم بالمبادرات الهادفة إلى توحيد قوى اليسار وهو هدف لن يتحقق ما لم توحد هذه المبادرات حقوقها.

لذلك... فإن الموقعين أدناه.. يتوجهون بهذا النداء إلى كل تيارات وكيانات وعناصر اليسار المصرى المنحازة للجماهير الشعبية المؤمنة بأن التغيير الحقيقى هو الذى يتحقق بنضال هذه الجماهير.. ويحقق طموحات ومصالح هذه الجماهير .
إن هذا النداء دعوة لبناء اتحاد.. لكل قوى اليسار يقترح الموقعون أدناه قيامه على الأسس التالية:

الاتحاد المنشود ليس حزباً جديداً لليسار المصرى يطرح نفسه كقويض أو بديل عن أية كيانات يسارية موجودة على الساحة.
وإنما هو إطار كفاحى جماهيرى علقى.. يرفع عالياً راية اليسار فى المجتمع.. ويعبر عن أوسع تحالف لقوى اليسار.

وهو إطار مفتوح لكل أطراف اليسار.. دون استبعاد أحد.. أو اعتراض على أحد.. وهو يقبل فى صفوفه كل من يقبل مبادئ وأهداف وبرنامج الاتحاد.
ولا مكان فى الاتحاد المنشود لمنهج إنكار الآخر أو استبعاد الآخر.. أو الاستعلاء على الآخر. فلا أحد من أطراف اليسار يملك الإدعاء بأنه المالك الوحيد للحقيقة.

والاتحاد المنشود.. ليس كيانا ذا طابع أيديولوجى فهو يقوم على اتفاق سياسى وليس توافق أيديولوجى.

وبرنامج الاتحاد بالضرورة برنامج سياسى مرحلى يطرح حلولاً واقعية لمشاكل الوطن والجماهير وذلك كبديل لمجمل سياسات النظام.

وهذا البرنامج بالضرورة منحاز لمصالح العمال والفلاحين وسائر الكادحين وصغار المنتجين والحرقيين والمتقنين والشرائح المضارة من الفئات الوسطى التى تكتوى بنار سياسات النظام. وهو برنامج يبلور رؤية اليسار للواقع الراهن ويحدد

الآليات الضرورية لتغييره.

وهو برنامج يستهدف:

- تحرير الوطن من أغلال التبعية السياسية للإمبريالية والتبعية الاقتصادية للرأسمالية العالمية ومؤسساتها المالية والتجارية الدولية.

- تطهير الوطن من التطفل السياسي والاقتصادى الصهيونى.

- تخليص المواطن المصرى من يرثى الاستبداد السياسى لتصفية كل مظاهر وممارسات الدولة البوليسية.

- تخليص الاستغلال الرأسمالى الجشع المنفلت لضمان حياة أعدل للجماهير الشعبية.

- مناهضة كل أشكال القهر والتمييز بين المواطنين فى حقوق المواطنة على أساس الدين أو العرق أو الجنس.

- مواصلة مسيرة التنويريين الأوائل، الذين ناضلوا منذ منتصف القرن التاسع عشر فى سبيل بناء الدولة المدنية الحديثة وتحقيق الحداثة والتطور فى المجتمع.

- معارضة كل سيناريوهات التغيير الشكلى أو الصورى أو الجزئى الهادفة إلى قطع الطريق على التغيير الحقيقى وفى مقدمتها سيناريو التوريث أو العسكرية أو تدينين الدولة. أو محاولات ترشيد سياسات وممارسات النظام بهدف تجميل وجهه واحتواء غضب الشعب عليه.

- والاتحاد المنشود ليس صيغة نخبوية فوقية لتجميع النخب اليسارية.. من خلال لقاءات واتفاقات الحجرات المغلقة بعيداً عن الجماهير العريضة وحركتها. وإنما هدف الاتحاد الأساسى هو تجميع الجماهير العريضة حوله وإرساء بنيانه من خلال تلاقى قواعد اليسار وتفاعلها مع الجماهير فى ساحات النضال الجماهيرية.

- والاتحاد المنشود لا يستهدف محاولة تجميع المحاربين القدامى فى صفوف اليسار، بل يجب أن يتوجه أساساً إلى الأجيال الشابة التى تبحث عن الطريق المؤدى إلى المستقبل الأفضل، توصلاً إلى تجديد دم اليسار.

- والاتحاد المنشود يجب أن يقوم على أقصى قدر من الديمقراطية الداخلية التى تكفل التنوع والاختلاف فى وجهات النظر داخل صفوفه فى الحدود التى لا تخل بسوادة العمل. وحق كل الأطراف فى إطلاق المبادرات.. ويكفل الاتحاد حقوق الأقلية.

- وفى حين يقوم الاتحاد المنشود على العضوية الفردية.. فإنه يدار من خلال

القيادة الجماعية والمؤتمر العام الدورى للاتحاد هو أعلى سلطة داخله وهو ينتخب الأمانة العامة للاتحاد.

- وسنكون من أولى اهتمامات الاتحاد، تشييد النضال الشعبى فى سبيل انتزاع الديمقراطية الحقيقية، باعتبار أن تحقيقها شرط أساسى من أجل أن يؤدى النضال ضد الإمبريالية والصهيونية وضد الفساد ثماره.

- كما على الاتحاد المنشود تكثيف الجهود من أجل تحقيق التلاحم بين النضال الوطنى والنضال الديموقراطى والنضال الاقتصادى، وفى سبيل تحقيق الترابط بين النضالات الاحتجاجية الشعبية وتوحيد مجراها، والربط بين النضال العالمى والنضال المحلى ضد الإمبريالية والليبرالية الجديدة.

- كما على الاتحاد تفعيل أشكال للرقابة الشعبية الهادفة إلى ملاحقة الفساد وفضح رموزه.

- على الاتحاد السعى الدائم لتحذير الحركات المطالبة بالتغير السياسى وذلك بتوسيع أهدافها بحيث لا تقتصر على المطالب السياسية وإنما على هذه الحركات تبنى مطالب الجماهير الشعبية الاجتماعية والاقتصادية، كما سيسعى الاتحاد لتخليص حركات التغيير من حالات التفرق الذى تعاني منه ومن طابعها النخبوى الفوقى عن طريق توسيع قاعدتها الجماهيرية.

- وعلى الاتحاد المنشود أيضاً أن يساعد الجماهير الشعبية على تنظيم نفسها فى منظماتها ونقاباتها وروابطها المستقلة التى تدافع عن مصالحها.

- وعلى الاتحاد المنشود أن يلعب دوراً مبادراً للانفتاح على القوى السياسية الأخرى فى المجتمع والتوصل إلى أشكال التنسيق والعمل المشترك للمناسبة حول قضايا محددة، مع الحرص كل الحرص على عدم الخلط بين مراتب العمل المشترك فإذا كان وطننا يخوض سلسلة من المعارك المصيرية.. فلكل معركة منها أهدافها المحددة.. ولكل معركة منها أطرافها المحددة.

- وبعد... فاطلما تنادت قوى اليسار.. بتحالف اليسار.. ومع ذلك طال بنا الزمن.. فى حين ظل تحالف اليسار مجرد أمنية نتمناها.. وأغنية نتغناها وشعار نطلقه فى الهواء ويظل يتردد.. ثم سرعان ما يتبدد ونحن مطالبون جميعاً اليوم.. بالكف عن الدوران فى ساقية الحوارات والمناقشات التى لا تنتهى، وعلينا أن نخطو خطوة عملية ملموسة ومحسوبة نحو تحقيق حلمنا على أرض الواقع.

- فلنعى جميعاً مسئوليتنا التاريخية ولنرقى جميعاً بأنفسنا إلى مستوى هذه

المسئولية ولنطوى معاً صفحات الخلافات والحزازات والتعصبات الحلقية البالية.
- ونحن نناشد كل من يقبل الخطوط العريضة للطرح والوارد في هذا النداء بالتوقيع عليه.. على أن تشكل من مجموع الموقعين على النداء هيئة تحضيرية لتتعد خلال شهر يونيو القادم للتحضير لمؤتمر اليسار الأول.. المطروح عليه:
* تسمية الكيان المجمع لصفوف اليسار.
* تحديد طبيعته.

* إقرار مبادئه الأساسية وبرنامجه العاجل وضوابطه.
على أن نعتبر كل الوثائق التي تعدها وتقرها الهيئة التحضيرية مجرد مشاريع مطروحة على المؤتمر العام الأول لليسار، الذي يجب أن ينعقد في موعد أقصاه أول سبتمبر ٢٠٠٦ وذلك بعد استيفاء أكبر قدر من اللقاءات والمناقشات في المواقع الجماهيرية وفي المحافظات.
وأخيراً.. فقد أن الأوان.. قبل فوات الأوان لكي تحسم قوى اليسار اختيارها بين خيارين لا ثالث لهما.

فإما أن يتجاوز اليسار أزمته... فيكون
وإما أن يغرق إلى قاع أزمته.. فيصبح في خبر كان.

اللجنة التحضيرية للتحالف الاشتراكي

عبد الغفار شكر

نجح ملتقى اليسار فى إدارة حوار منتظم فى صفوف اليسار منذ يوليو ٢٠٠٤، شارك فى هذا الحوار معظم القوى الاشتراكية المصرية، وكانت القضية الأكثر إلحاحا فى مناقشات ملتقى اليسار هى كيف يصبح اليسار المصرى قطبا أساسيا فى الصراع الدائر حول مستقبل البلاد؟ وما هو الطريق إلى نهوض جديد للييسار المصرى؟ وقد توصلت المناقشات إلى تشرذم اليسار إلى تنظيمات متعددة لا يجمعها عمل مشترك هو من أهم أسباب ضعف اليسار فى السنوات الأخيرة، وأن الخروج من الأزمة يتطلب البحث عن صيغة للعمل المشترك بين كافة أقسام اليسار وحرصا على توفير أفضل الشروط لنجاح هذا العمل المشترك فقد يكون من الأفضل البدء بصيغة انتقالية تمهد لبناء تحالف اشتراكي يضم فى صفوفه أوسع القوى الاشتراكية وكذلك الشخصيات الاشتراكية المستقلة.

أولا: الصيغة المقترحة: تشكيل لجنة تحضيرية للتحالف الاشتراكي

تضم ممثلين للأطراف التى تقبل المشاركة فى بناء هذا التحالف على أساس التمثيل المتساوى لكل الأطراف.

ثانيا: الأطراف المدعوة للمشاركة:

يدعى للمشاركة فى التحالف الاشتراكي وعضوية اللجنة التحضيرية الأحزاب والمنظمات السياسية والمنظمات الاجتماعية واللجان الشعبية والأفراد الذين يعتبرون الاشتراكية مستقبل مصر ويناضلون من أجل إقامة مجتمع اشتراكي فى مصر، كل من يقبل:

-النضال من أجل الديمقراطية ضد الاستبداد السياسى.

-النضال من أجل العدالة الاجتماعية والاشتراكية ضد الاستغلال الرأسمالى والليبرالية الجديدة.

-النضال من أجل الاستقلال الوطنى ضد الإمبريالية والصهيونية.

ثالثا: المهام المطلوب إنجازها بواسطة اللجنة التحضيرية للتحالف حتى نهاية

:٢٠٠٦

١-صياغة إطار سياسى مشترك على أساس سياسى وليس أيديولوجى.

- ٢- القواعد المنظمة للعلاقات بين الأطراف المشاركة في التحالف الاشتراكي.
- ٣- دعم الطابع المؤسسي للتحالف الاشتراكي بإنشاء مؤسسات مشتركة مثل موقع على الانترنت، مجلة فكرية، مركز دراسات، جمعية شعبية لحقوق الإنسان.
- ٥- تنظيم سلسلة من الحلقات النقاشية حول قضايا ذات أهمية لتوسيع نقاط الاتفاق بين الأطراف المشاركة في التحالف الاشتراكي.
- رابعا: الإطار السياسي المستهدف يتضمن القضايا التالية:
 - ١- التنمية الاقتصادية المستدامة بمعدلات سريعة اعتماد على المدخرات الوطنية ومشاركة الدولة.
 - ٢- النهوض بالتعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي باعتبارها ركائز أساسية للنمو الاقتصادي الحديث وزيادة الإنتاجية وتكوين المزايا التنافسية.
 - ٣- العدالة الاجتماعية، بمعنى إعادة توزيع الدخل والثروة من أجل تضيق الفوارق بين الطبقات.
 - ٤- الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وأساسها إقامة جمهورية ديمقراطية برلمانية.
 - ٥- تحرير الإرادة الوطنية من التبعية، وبوجه خاص التحرر من الهيمنة الأمريكية، والنضال ضد الصهيونية.
 - ٦- بناء تكامل اقتصادي عربي، بمعنى إقامة اعتماد جماعي على الذات، ينطلق في الأساس من مفهوم الإنتاج المشترك.
- خامسا: قضايا نضالية ذات أولوية للعمل المشترك حتى نهاية ٢٠٠٦:
 - ١- قضايا التحول الديمقراطي، وبصفة خاصة التعديلات الدستورية التي تستهدف إعداد دستور جديد للبلاد يقيم جمهورية برلمانية، واستقلال النقابات، وتحرير مؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية والعمالية خاصة.
 - ٢- تنظيم حملة واسعة ضد الدولة البوليسية.
 - ٣- مواجهة الفساد.
 - ٤- تنظيم مؤتمر شعبي مواجه لمؤتمر دافوس في شرم الشيخ مايو ٢٠٠٦.
 - ٥- تنظيم حملات شعبية حول قضايا ومشكلات الجماهير الملحة مثل خصخصة الخدمات - التأمينات الاجتماعية - التأمين الصحي - البطالة .. الخ.
- سادسا: احترام التعددية في صفوف اليسار:
 - ١- تقوم هذه الصيغة على احترام التعددية في صفوف اليسار وضمان استمرار

كل طرف فى تنظيمه الخاص والمستقل، وأن يكون النضال المشترك قائما على أساس التشاور والتوافق بين كل الأطراف.

٢- الصيغة المقترحة لا تتعارض مع أى صيغة أخرى للعمل المشترك مثل التنسيق بين القوى الماركسية فى إطار آخر، والتنسيق حول قضايا محددة.

سابعاً: مواصلة الحوار:

طالما أن التحالف الاشتراكى سيحل محل ملتقى اليسار فإنه من المهم أن تنقل إليه عملية الحوار المنتظم حول القضايا الأساسية للمجتمع المصرى بهدف الوصول إلى أوسع توافق ممكن فى صفوف اليسار حول هذه القضايا، والوصول إلى رؤية مشتركة حول كيفية توفير الشروط الضرورية لتحقيق نهوض يسارى جديد فى المجتمع المصرى.

اتحاد اليسار المناضل

"دعوة للمناقشة"

مركز الدراسات الاشتراكية

مقدمة

نحن نعيش، ربما دون أن نشعر بعضنا، أياما فاصلة. فقد كانت السنوات الخمس الماضية شديدة الأهمية في التاريخ المصري المعاصر. خلال تلك السنوات، وبداية من مظاهرات التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٠، تسالت سلسلة من الأحداث هزت الجمود السياسي الذي انتصفت به سنوات التسعينيات.

موجات المظاهرات الطلابية المتضامنة مع الانتفاضة، ونشاط "اللجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية"، وتصاعد الأدوار السياسية لنقابتي الصحفيين والمحامين، وتكوين لجان مقاطعة العدو الصهيوني، وتكوين "اللجنة القومية لمناهضة الغزو الأمريكي للعراق"، والمظاهرات شديدة الأهمية يومي ٢٠ و ٢١ مارس ٢٠٠٣، وصعود حركات التغيير الديمقراطي، وسلسلة المظاهرات المعارضة للتمديد والتوريث، ثم انتخابات مجلس الشعب وما أظهرته من ضعف الحزب الوطني ومن صعود المعارضة الإخوانية.. كل ذلك وغيره من الأحداث أشار بوضوح إلى بوادر صعود "حركة معارضة جديدة" خلقت بعض الجذور وأوجدت لنفسها دورا مؤثرا في الحياة السياسية المصرية. لم تحدث كل هذه التطورات بالصدفة. يمكننا اعتبارها انفجار لغضب متراكم على مدى سنوات طويلة.

فمن ناحية أولى، انهارت الآمال التي كانت معلقة على مشروع "سلام أوسلو" الذي خططت له ورعته الإمبريالية الأمريكية، وذلك عندما أصبح واضحا أن هذا المشروع كان مجرد "غطاء دولي" لاستمرار الاحتلال والاستيطان، ولكن هذه المرة بتواطؤ مصري وعربي!

ومن ناحية ثانية، تبخرت الأوهام التي كانت مرتبطة ببرنامج "الإصلاح الاقتصادي" الذي بدأ بتوقيع الحكومة المصرية في مايو ١٩٩١ على اتفاقية التثبيت وإعادة الهيكلة مع صندوق النقد الدولي بعد أن لعب النظام المصري دور السنيذ للإمبريالية الأمريكية في حرب الخليج الأولى.

فبداية من سنة ١٩٩٨ عادت الأزمة لتضرب الاقتصاد المصري بقوة، مما إلى

كشف هزلية الوعود الحكومية بتحويل مصر إلى نمر على النيل قادر على توفير الوظيفة الشريفة والحياة الكريمة لملايين العاطلين والفقراء!

فقد صدمت الأزمة الاقتصادية الملايين من عمال مصر وكادحها بحقيقة أن مرحلة "شد الحزام" خلال التسعينيات لم تكن أكثر من تمهيد لانهيار كبير دفعت ثمنه أغلبية الشعب المصري. فقد قررت السلطة، كحل للأزمة، زيادة معدلات النهب والإفقار. فشهدنا ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة في الخمسين سنة الماضية، والارتفاع الهائل للأسعار، والسحب التدريجي للدعم، وتشريد العمال، وطرد الفلاحين... إلخ.

من ناحية ثالثة، أوضحت تجارب السنوات الأخيرة درجة الشيوخة التي أصابت ديكتاتورية مبارك. انتخابات ٢٠٠٠ البرلمانية مثلاً فضحت إلى أي مدى أصبح الحزب الوطني الديمقراطي أضحوكة سياسية بعدما خسرت قائمته ثلثي مقاعد البرلمان بالرغم من كل التزوير الذي مارسته أجهزة الدولة وبلطجية الحزب، مما اضطر الحزب للسماح للمنشقين بالعودة إلى صفوفه حتى يتمكن من ضمان الأغلبية المريحة في المجلس.

ولم تكن تجربة الانتخابات في ٢٠٠٠ إلا بروفة مبكرة لما حدث في انتخابات ٢٠٠٥ التي أكدت على شيوخة نظام الحكم الاستبدادي الذي فقدت مؤسساته أي صلة بالجماهير أو تأثير عليهم، وفقدت قيادته القدرة على تغيير نفسها، ومع ذلك ما يزال مصمما على التشبث بالسلطة.

كل هذه التطورات، بالإضافة إلى الخلافات الثانوية (ولكن الهامة) بين نظام مبارك والإمبريالية الأمريكية، ساهمت في خلق بيئة مناسبة لصعود حركات المعارضة والرفض. وبالطبع فإن محاولات النظام المصري الفاسد لإصلاح نفسه ليستوعب تغير الظروف المحيطة زادت الطين بلة. كل خطوة "إصلاحية" أخذها النظام في العامين أو الثلاثة الآخرين لم تخرجه من مأزقه، بل على العكس زادت تناقضاته وكشفت بلاويه وفتحت مساحات أكبر للمعارضة.

اليسار وتحولات الواقع

إن فنحن نشهد بدايات مرحلة جديدة أهم صفاتها هي: ١. تزايد معدلات الإفقار والبطالة واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء؛ ٢. تصاعد همجية الإمبريالية والصهيونية مع التواطؤ الكامل من جانب النظام الحاكم؛ ٣. بدايات أزمة سياسية في أوساط السلطة الحاكمة؛ و ٤. ميلاد فرص جديدة للمعارضة بكافة توجهاتها.

أين اليسار المناضل من هذا كله؟

ربما لا نخشع إذا قلنا إن واجب اليسار المناضل في ظروف كهذه هو لعب دور قيادي في المعارك الجارية والمنتظرة لقرض مطالب الجماهير الكادحة على أجنحة حركة المعارضة.

نلص أن الأزمة التي تصيب أي مجتمع من المجتمعات ليس لها بالضرورة مخرج واحد، فأحيانا ما يكون المخرج هو إجبار الكادحين على دفع ثمن تخليص الرأسماليين من مأزق هم الذين صنعه، وأحيانا ما يكون المخرج/اللامخرج هو دخول المجتمع في مرحلة طويلة من الانهيار، وأحيانا ما يكون المخرج هو إعادة ترتيب قواعد "اللعبة" لمصلحة الجماهير الكادحة.

هذا المخرج الأخير لا يحدث تلقائيا. تحقيقه يحتاج إلى وجود قوة سياسية مناضلة تنق فيها قطاعات مهمة من الجماهير وتقوم بربط نضالات تلك الجماهير ببعضها البعض وتوحيدها لخلق القوة الضاربة القادرة على الكفاح بنجاح من أجل إحداث تغيير في مصلحة الأغلبية من المستغلين والمضطهدين.

"المادة الخام" لخلق تلك القوة متوفرة بالفعل. آلاف الشباب الذين دخلوا إلى ساحة السياسة لأول مرة في السنوات الأخيرة؛ هؤلاء الشباب الذين شاركوا في مظاهرات التضامن مع الانتفاضة ومناهضة الحرب ضد العراق، وفي مظاهرات حركة التغيير الديمقراطي، وفي أنشطة النقابات المهنية ومعارض الشوارع ولجان المقاطعة، وفي الفعاليات التضامنية مع أهالي العريش وسراندو ومع أهالي ضحايا العبارة ومحرقة بني سويف ومع زوجات المعتقلين السياسيين... إلخ... كل هؤلاء الشباب بالتأكيد ليسوا يساريين. لكن الأكيد أن نسبة مهمة منهم "تميل" ناحية اليسار وتحتاج، حتى يتحول "الميل" إلى "رؤية سياسية متكاملة"، إلى وجود قطب يساري مناضل يقوم بجذبهم وتوحيدهم فكريا وعمليا على مشروع يمكنهم من النضال السياسي المشترك.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، وبالرغم من اعترافنا بالمحدودية النسبية للنضالات المطالبة للعمال والفلاحين وكافة المستغلين، فإن تصاعد هجوم الدولة والرأسماليين قد أدى إلى تزايد واضح في عدد تلك النضالات في الأعوام الأخيرة، وسيؤدي إلى تزايدها بمعدلات أكبر في الفترة المقبلة مع دخول دولة رجال الأعمال إلى مرحلة التصفية النهائية لبقايا مكتسبات المراحل السابقة، وذلك مع بدء تنفيذها لخطط خصخصة القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد: البنوك وشركات التأمين والهيئات الخدمية الكبرى كالاتصالات والبريد والسكك الحديدية.

جزء من هؤلاء العمال والفلاحين والكادحين الذين يناضلون ضد الاستغلال

مرشح لأن ينتمي إلى صفوف اليسار. ولكنه يحتاج إلى قوة يسارية توحد معاركه المطالبة الصغيرة في حركة واحدة قوية قادرة على مواجهة الدولة والرأسماليين. وهو أيضا يحتاج أن تكون هذه القوة ذات رؤية سياسية مناضلة غير مهادنة ولا مترددة حتى تصب المعارك المتناثرة هنا وهناك في تيار واضح ومتناسك.

هذه هي الظروف والإمكانات المتوفرة اليوم. فهل ستختلفون معنا إن قلنا إن الفراغ الموجود على اليسار في ظروف كهذه يعد جريمة لا يمكن السكوت عليها؟

فيينما يولد جيل جديد من المناضلين، وبينما تتزايد النضالات المطالبة، وبينما نتوقع أن تنفجر تلك النضالات بشكل غير مسبوق، لا توجد قوة قادرة على توحيد النضالات المطالبة وربطها بالمعارك السياسية. لا توجد قوة قادرة على خلق جسر بين الإضراب العمالي والمظاهرة السياسية.. قادرة على الدفاع بقوة داخل حركة التغيير الديمقراطي عن الارتباط بنضالات الطبقات العاملة والكانحة، وعلى الدفاع بقوة داخل النضالات العمالية عن ربط المعارك الصغيرة ضد هذا المستغل أو ذاك بمعركة أشمل ضد "الطبقة" المستغلة وضد الدولة التي تحميها.

نحنحتاج إلى قوة سياسية تدافع باستقامة عن العدل الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة؛ عن الديمقراطية التي تحقق مصالح الجماهير؛ عن المواجهة الحاسمة مع الإمبريالية؛ عن التضامن غير المشروط مع المقاومة. ولكن للأسف هذه القوة غير موجودة. كل ما نجده على الساحة هو بدائل ليبرالية أو وسطية أو ربع إصلاحية! أما اليسار فهو إما مفتت إلى كيانات صغيرة غير قادرة على لعب دور القطب المؤثر، أو مهانن للدولة ومتردد إزاء المقاومة ومتذبذب تجاه الانغماس في نضالات الجماهير وفي معارك التغيير.

اختفاء اليسار المناضل في هذه اللحظة الخاصة معناه، بدون لف أو دوران، أن طاقة الغضب ضد النظام الراهن لن يتم تنظيمها وتوحيدها في اتجاه التغيير الجذري، بل في اتجاه بعض التعديلات الصغيرة في شكل السلطة. سيرحل مبارك، ولكن سيحل محله شخص آخر يؤدي نفس الدور في استكمال برنامج الخصخصة وطرد العمال من المصانع والتعاون مع الصهيونية والإمبريالية. وهذه كارثة، لأننا سنكون بذلك قد فقدنا فرصة ربما لن تأت مرة أخرى قبل عقود.

من هنا فإن السعي لإنشاء اتحاد سياسي لليسار المناضل هو هدف رئيسي يستحق الكفاح من أجله. فانتصار الجماهير في المعارك المتوقعة يحتاج إلى هذا الاتحاد. ونحن قادرون، إن صدقت النوايا، أن نبنيه.

مشروع اتحاد اليسار

أولاً: الهدف

الهدف هو إنشاء "اتحاد يسار" مفتوح لكل القوى اليسارية المنظمة (أحزاب، منظمات، مراكز) ولكل اليساريين المستقلين بدون استبعاد لأي فصيل أو شخص. والمقصود باليسار هنا كل من يعتبر نفسه يسارياً أو ناصرياً أو قومياً أو اشتراكياً أو ماركسياً، وكل مناهض للاستغلال الاقتصادي والليبرالية الجديدة والإمبريالية والصهيونية والديكتاتورية والاضطهاد الديني والجنسي والعنقي.

ولا يتطلب الانتماء إلى هذا الاتحاد تصفية أي من القوى (الأحزاب أو المنظمات أو المراكز) الموجودة على الساحة، أو التوقف عن الانتماء لأي منها، أو التوقف عن الانتماء لأي جهات أو أشكال حركية أخرى. فالفكرة الأساسية في الاتحاد المقترح هي توحيد أوسع دائرة من القوى والأفراد اليساريين النشطين حالياً، وليس إنشاء شكلاً تنظيمياً جديداً يضاف إلى قائمة الأشكال الصغيرة الموجودة.

يتم التوحيد في مشروع اتحاد اليسار على أساس برنامج سياسي واضح، أي على أساس الاتفاق على نقاط برنامجية محددة. والمضمون المقترح للبرنامج السياسي لن يدور حول المسائل الاستراتيجية الكبرى التي تختلف حولها فصائل اليسار، بل حول المطالبات الانتقالية التي تجمع عليها التيارات المناضلة في اليسار المصري. بتعبير آخر، فإن قضايا مثل "الشكل النهائي للمجتمع المأمول"، و"ثورة أم إصلاح"، و"طبيعة وقوى الثورة"، لن تكون متضمنة في النقاط البرنامجية، وإنما ستقتصر تلك النقاط حول مسائل انتقالية-مطلبية مثل: مناهضة الخصخصة وسياسات السوق والإمبريالية والديكتاتورية والفساد والاضطهاد الديني والجنسي والعنقي والإثني، والدعوة للعدالة وإعادة توزيع الثروة وللحرية السياسية ولمقاومة الإمبريالية والمساواة والنضال الجماهيري الشعبي كوسيلة وحيدة للتغيير.

ثانياً: النقاط البرنامجية الرئيسية

ضد سياسات الليبرالية الجديدة ومع إعادة توزيع الثروة:
مع إعطاء الأولوية الأولى في السياسة الاقتصادية لمحاربة البطالة والفقر.
مع إعادة توجيه الاستثمارات العامة ناحية المشروعات الاقتصادية ذات العمالة الكثيفة بهدف حل مشكلة البطالة.

مع ضمان الدولة لحق العمل ومع رفع أجور العمال والموظفين وكل العاملين بأجر ومع ربط الأجور بالأسعار.

مع إعادة توزيع إنفاق الدولة لصالح الخدمات العامة كالطعم والصحة والإسكان والمواصلات والمرافق، خاصة في المناطق الفقيرة والشعبية، وخاصة في الصعيد وخارج القاهرة عموماً.

مع تغيير هيكل إيرادات ميزانية الدولة من خلال زيادة الضرائب على الأغنياء وتخفيضها على الفقراء.

مع إيقاف الإعفاءات الضريبية على المشاريع والملكيات الرأسمالية، ومع إلغاء كل أنواع الضرائب غير المباشرة.

ضد إلغاء الدعم السلمي ومع زيادة نسبته من ميزانية الدولة.
ضد الخصخصة، سواء للمصانع والشركات، أو للهيئات الخدمية والبنوك وشركات التأمين، أو لأي مؤسسة اقتصادية عامة أو استراتيجية، ومع تأمين الشركات الاحتكارية الكبرى وكل مؤسسات وهيئات الخدمات العامة.

ضد غلق الشركات الخاسرة، ومع تأمينها وتشغيلها لمصلحة العاملين بها.
مع التعليم المجاني الشامل من الابتدائي حتى العالي، ومع توحيد النظام التعليمي بحيث يكون المعيار الوحيد للاستمرار في التعليم هو الكفاءة وليس الإمكانيات المادية.

مع الخدمات الصحية المجانية الشاملة، وضد خصخصة التأمين الصحي أو رفع تكلفته، ومع توسيع مظلة التأمين لتشمل كل السكان بدون استثناء.
ضد قوانين رفع إيجارات المساكن أو طرد الساكنين، ومع سياسة إسكان قائمة على دعم الإسكان الشعبي والفقير والمؤجر.

مع زيادة الإنفاق على المواصلات العامة ومع تحسين نوعيتها.
ضد قوانين طرد الفلاحين الفقراء من الأرض، وضد قوانين تأقيت عقود الإيجار، وضد زيادة الإيجارات الزراعية ومع تخفيضها، ومع دعم فقراء ومتوسطي الفلاحين، ومع إصلاح زراعي جديد يعيد الأرض لمن يفلحها في الأراضي القديمة والأراضي المستصلحة الجديدة.

ضد الديكتاتورية والاستبداد والطوارئ ومع الحرية السياسية الكاملة غير المشروطة:

ضد استمرار نظام مبارك وضد توريثه ومع إسقاط الديكتاتورية بانتفاضة

شعبية سلمية.

مع إصدار دستور جديد للبلاد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً.

مع تفويض سلطات رئيس الجمهورية ومع جمهورية برلمانية تتولى الحكم فيها وزارة مسؤولة أمام برلمان منتخب.

مع أدوار أكبر (تشريعية وتنفيذية) لمجالس شعبية محلية منتخبة تقوم بأدوار الرقابة والتشريع في الشؤون المحلية.

ضد حالة الطوارئ وقانون الطوارئ وضد كل القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات.

مع الإشراف الكامل للقضاء المستقل على الانتخابات النيابية والمحلية.

مع حرية إصدار الصحف وحرية النشر بدون قيد، وضد قوانين الحبس في قضايا النشر.

مع حرية الإبداع والفكر.

مع حرية إنشاء الأحزاب بالإخطار، ومع إلغاء لجنة الأحزاب الحكومية.

مع حرية تكوين النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الفلاحية واتحادات العاطلين وكل أشكال التنظيمات النقابية.

مع حق التجمع والتظاهر والإضراب وكافة أشكال الاحتجاج والتعبير السلمي عن الرأي.

مع توسيع نطاق الديمقراطية في كل مؤسسات المجتمع: بدءاً من انتخاب عمداء الكليات ورؤساء الجامعات وانتهاء بانتخاب العمد والمحافظين.

ضد التعذيب ومع إصدار قانون رادع يعتبر التعذيب جريمة كبرى لا تسقط بالتقادم.

مع الاستقلال التام للقضاء، ومع فصل السلطة القضائية عن سلطة التحقيق، ومع انتخاب المحامين العامين والنائب العام.

مع فصل جهاز الشرطة عن وزارة الداخلية وتحويله إلى هيئة مستقلة تحت الرقابة البرلمانية والإشراف المستقل.

ضد الصهيونية والإمبريالية ومع المقاومة المسلحة وحق الشعوب في تقرير مصيرها:

ضد الإمبريالية الأمريكية، وضد احتلال العراق وأفغانستان، وضد كافة أشكال

التنافس والهيمنة والضغط التي تتبعها الإمبريالية الأمريكية أو حلفاؤها أو منافسوها.

ضد الصهيونية وضد دولة إسرائيل وضد احتلال أراضي فلسطين التاريخية، ومع دولة فلسطينية ذات سيادة على مجمل التراب الفلسطيني.

مع المقاومة في فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان، ومع حقها المشروع في استخدام السلاح ضد المحتل والمتعاونين معه.

ضد التهديدات الموجهة إلى سوريا ولبنان وإيران، ومع حق الشعوب العربية، وكل الشعوب المضطهدة، في تقرير مصيرها وفي العيش باستقلال.

مع التمييز بين المقاومة المسلحة، وهي كفاح مشروع، وبين أعمال العنف الموجهة ضد فئات اجتماعية طائفية أو مذهبية أو قومية مغايرة، وهي عنف غير مشروع وغير مبرر.

مع التقارب والتعاون غير القسري بين الشعوب العربية، ومع العمل العربي المشترك في حال وجود أنظمة منتخبة ديمقراطياً ومعبرة عن مصالح الجماهير.

ضد الفساد وسوء استغلال النفوذ ومع الشفافية ومحاكمة المفسدين:

مع قوانين رادعة ضد الفساد وضد نهب المال العام.

مع حق الشعب في محاكمة رئيس الجمهورية ومحاسبته

مع قانون محاكمة الوزراء والمسؤولين ومع فصل رأس المال عن الحكم.

مع تفعيل قانون من أين لك هذا.

مع سيادة مبدأ تكافؤ الفرص.

ضد الاضطهاد مع المساواة التامة بين المواطنين:

ضد أي شكل من أشكال الاضطهاد أو التمييز على أساس اللون أو الدين أو

المذهب أو العقيدة الفكرية أو العرق أو الجنس.

مع المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

مع اعتبار مسألة التمييز ضد الأقباط قضية نضال مركزية يتوجب إعطاؤها

أولوية لتوحيد نضال كل المستغلين والخاصعين ضد سلطة الإفقار والقمع، وذلك

من خلال النضال من أجل حرية الاعتقاد وحرية بناء دور العبادة بلا قيد، وحق

الأقباط في شغل كل الوظائف، مع إلغاء ذكر الانتماء الديني في بطاقات الهوية

والمحررات الرسمية.

مع اعتبار مسألة اضطهاد النساء هي الأخرى مسألة مركزية، وذلك من خلال

النضال ضد قوانين الجنسية المميزة ضد النساء، وضد كل القوانين أو القواعد التمييزية، ومع المساواة الفعلية في الأجور بين النساء والرجال، ومع حق العاملات من النساء في توفير حضانات مجانية وفي الحصول على إجازات رعاية أطفال بأجر كامل.

ثالثا: الوسائل والقواعد الرئيسية للنضال

اعتبار أن نظام مبارك هو العدو السياسي الرئيسي والهدف الرئيسي للتغيير .
اعتبار أن التغيير لا يكون حقيقيا أو كاملا إذا اقتصر على تغيير النظام السياسي دون تغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة غالبية الشعب من الكادحين.

اعتبار أن حركة الجماهير، وليس الصفقات مع النظام أو مع أحد أجنحته أو مع الإمبريالية ووكلائها، هي الطريق الوحيد لإنجاز التغيير المنشود.

اعتبار أن الانفتاح على كل القوى السياسية المعارضة الأخرى (بما فيها الإسلاميين)، عن طريق العمل المشترك على قضايا متفق عليها، هو أحد الوسائل الرئيسية لتوحيد حركة الجماهير وإنجاز هدف التغيير الجذري.

اعتبار أن العداء التام لكل القوى الإسلامية واعتبارها عدوا مساو للسلطة في خطر، بغض النظر عن تحليل طبيعتها الطبقية والمصالح التي تعبر عنها، خطأ سياسي فادح يؤدي إلى عدم وضوح الموقف من سؤال: من هو العدو الرئيسي؟

اعتبار أن الاشتباك الفعلي اليومي في كل حركات الاحتجاج والمقاومة، سواء الاقتصادية-المطلبية أو السياسية، مع محاولة تجذير ومقرطة تلك الحركات وتنظيمها وتوحيدها وتسييسها، هو جوهر نشاط الاتحاد وأساس كل عمله.

رابعا: القواعد التنظيمية الرئيسية

الشكل التنظيمي علني وديمقراطي ومنفتح يسعى لكسب عضويات وأنصار جدد.

العضوية فردية، ولكل عضو صوت واحد في إقرار السياسات، وتقر السياسات بالأغلبية المطلقة.

من حق كل شكل منظم ينضم أعضاؤه (كلهم أو بعضهم) إلى اتحاد اليسار الاحتفاظ بعضوياتهم في تنظيماهم.

من حق كل نيار أو فصيل أو تنظيم ممن يتكون منهم الاتحاد إعلان منبر داخلي لطرح مواقفه وآراؤه من القضايا المختلفة، ولكن مع مراعاة عدم شق الصف أو تفكيك وحدة الاتحاد.

كل المستويات في الاتحاد تختار بالانتخاب، وكلها تخضع للحساب والتغيير أمام مؤتمر عام دوري يختار مندوبيه بشكل ديمقراطي ومباشر.

قيادة الاتحاد وكل مستوياته للقيادة لها الحق في اتخاذ مبادرات وقرارات لتفعيل السياسات المتفق عليها، ولأعضاء الاتحاد الحق في المحاسبة.

القيادة جماعية ولا توجد أي مستويات بداخلها، وإنما يوجد توزيع للاختصاصات.

القيادة لابد أن تعبر عن تنوع الاتحاد بحيث تضم عناصر تمثل: التيارات المختلفة، المنظمين والمستقلين، الرجال والنساء، الشباب والشيوخ... الخ.

الهيئات الرئيسية للاتحاد، التي يبنى على أساسها الشكل التنظيمي، هي الهيئات المرتبطة عضويا بالقطاعات الجماهيرية المختلفة: أي هيئات الأحياء والمحافظات، هيئات النقابات والاتحادات، وهيئات مواقع العمل والدراسة.

التحالف الاشتراكي ضرورة ملحة

مركز آفاق اشتراكية

ولكن كيف نحققه؟

لا يمكن الخروج من النفق المظلم الذي دفعتنا إليه سياسات النظام الحاكم الممثل لمصالح الرأسمالية الكبيرة التابعة والمنمجة مع سياسات العولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة دون التغيير الشامل على كافة الأصعدة الديمقراطية والوطنية والاقتصادية والثقافية. والمدخل الصحيح الذي اتفقت عليه القوى الوطنية والديمقراطية هو انتزاع الحقوق الديمقراطية، والنضال من أجل التغيير الديمقراطي والدستوري الذي أصبحت مبادئه وبنوده واضحة من كثرة تكرارها على أجندة هذه القوى. غير أن حدود هذا التغيير الديمقراطي، والهدف منه، وطبيعة القوى الاجتماعية التي يخدم مصالحها يختلف من تيار لآخر داخل هذه القوى العريضة المطالبة بالتغيير. ومن ناحية أخرى فإن التركيز فقط على النضال حول قضية الديمقراطية السياسية - رغم أهميته ونجاحه في إحداث حراك سياسي واجتماعي ملموس - أدى إلى تراجع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والوطنية وبالتالي إلى تضييع الحدود بين اليسار واليمين. وهذا بالتأكيد يصب لصالح التيارين الليبرالي والإسلامي اللذين لا يختلفان مع توجهات وسياسات النظام الحاكم الرأسمالية ولكنهما يريدان انتزاع حقوق ديمقراطية وانتخابية تمكنهما من الوصول إلى السلطة أو اقتسامها مع الحزب الوطني.. وهذا سيؤدي إلى الوقوف بالديمقراطية عند حدود معينة على مقاس هذه الطبقات والفئات الرأسمالية وسوف يكون بالضرورة معادياً لمصالح الأغلبية الكاسحة من الكادحين والفقراء جمهور اليسار الرئيسي.

إن ربط الديمقراطية السياسية بالنضال من أجل تحرير الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمهمشين وقطاع واسع من الفئات الوسطى من الاستغلال والفساد والاستبداد، وتحرير الوطن من التبعية للإمبريالية ومن الهيمنة الأمريكية الصهيونية يعتبر هو القضية الأساسية للييسار في المرحلة المقبلة، وبروزه كقطب فاعل يتوقف على إدراك هذا التوجه في كل خطوة من خطواته. ولقد كشفت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة عن غياب واضح لقوى اليسار في المجتمع وعن أزمة عميقة تعاني منها كل فصائل اليسار منذ فترة طويلة.. كما كشفت هذه الانتخابات أيضاً

عن صعود قوى اليمين الديني ممثلة في الإخوان المسلمين التي لا تمثل سوى الوجه الآخر للعملة مع النظام الحاكم ولا تختلف عن توجهاته الاجتماعية والاقتصادية بل وتزيد من مخاطر الطائفية والدولة الدينية.

من هنا تأتي أهمية فكرة البديل الثالث أو القطب للفاعل اليسار - التي طرحناها منذ بداية التسعينيات- بمعنى ضرورة تقديم اليسار نفسه سياسياً واقتصادياً وثقافياً كبديل عن النظام الحاكم وعن تيار الإسلام السياسي في نفس الوقت.

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف واليسار غائب عن جماهيره الأساسية؛ الطبقة العاملة والفلاحين والطلاب وقطاع واسع من الفئات الوسطى، ولا يمكن إنجاز هذه المهام الكبيرة واليسار يعاني من الفرقة والتشتت والقصور في الإمكانيات البشرية والإعلامية والمادية مما يعكس على كافة جوانب العمل. إن هذا يقتضي ضرورة السعي إلى تشكيل أوسع تحالف بين قوى وأحزاب ونشطاء اليسار تحت أي مسمى (اشتراكي أو تقدمي أو يساري).

ولقد طرحت مسألة تحالف اليسار منذ عدة سنوات على خلفية عدة أنشطة وأعمال ناجحة كان أبرزها اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة.. وكانت مسألة تحالف اليسار قاسماً مشتركاً في العديد من الندوات والنقاشات التي جرت في صفوف اليسار خاصة بعد الانتخابات الأخيرة.

ولقد تبلورت عدة مقترحات أساسية حول عملية التحالف اليساري، وهي تدور حول فكرتين أساسيتين، فكرة تشكيل حزب أو شكل جديد لتحالف اليسار مهما كان اسمه، وفكرة تكوين تحالف بين الأطراف المنظمة القائمة ومفتوح لضم النشطاء من الأفراد أيضاً. وتمثلت هذه المقترحات في دعوة مركز الدراسات الاشتراكية لتكوين « اتحاد اليسار المناضل » ودعوة الأستاذ نبيل الهلاكي لبناء « اتحاد كل قوى اليسار » ودعوة عدد من النشطاء لتكوين حزب واحد يضم « اليسار المجتمعي »، والدعوة المطروحة للمناقشة الآن في ملتقى اليسار لتكوين « التحالف الاشتراكي ».. وسوف نتعرض لهذه المقترحات لتحديد موقفنا منها ثم سنطرح في النهاية تصورنا الذي نراه ملائماً لتحقيق هذا الهدف المنشود.

اتحاد اليسار المناضل

مشروع « اتحاد اليسار المناضل » الذي طرحه الاشتراكيون الثوريون في مارس ٢٠٠٦ هو امتداد لمشروع قديم لهم تم تقديمه في حركة ٢٠ مارس في بداية

عام ٢٠٠٥ تحت عنوان «تحالف اليسار الواسع».. ولقد كان الأساس وراء فكرتهم للتحالف الواسع أن هناك جمهوراً كبيراً كان قد شارك في مظاهرات التضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي وخاصة في ٢٠ مارس ٢٠٠٣. كما أن هناك جمهوراً كبيراً من الطبقات الشعبية يعاني من سياسات الحكم، وهذا الجمهور غير مستعد للانخراط في العمل الجماهيري تحت راية المنظمات الثورية والشوعية. ومن ناحية أخرى فإن حزب التجمع فقد ثوريتته ونضاليته ودوره كحزب علني لليسار منذ منتصف الثمانينات. وبالتالي فإن هناك ضرورة ملحة لوجود "شكل" أو "كيان" أو "حزب" يساري جديد يعمل على ملء هذا الفراغ ويوحد اليساريين خارج التجمع و"المناضلين" داخله الذين عليهم أن يرحلوا منه لينضموا إلى الشكل الجديد الذي سوف يتبنى برنامجاً مرحلياً انتقالياً لإصلاحياً لا يختلف كثيراً عن برنامج حزب التجمع، ولكنه سيتبنى أساساً أشكالاً نضالية في العمل الجماهيري والسياسي.

لقد تبنى هذه الفكرة أيضاً عدد من نشطاء حركة ٢٠ مارس بعد أن قاموا بتعديلها حتى لا تكون في مواجهة حزب التجمع، كما تم تخفيف بعض العبارات الصريحة التي تدعو إلى حزب جديد ، وتم تشكيل لجنة ممثلة للاشتراكيين الثوريين وحزب الشعب الاشتراكي وعدد من المستقلين لعرض هذه المقترحات على كافة الأطراف اليسارية.

ولقد كان لنا موقف واضح في "مركز أفاق اشتراكية" من هذه الدعوة المقدمة من حركة ٢٠ مارس حتى بعد تعديلها وقمنا بمناقشتها مع هذه اللجنة وصياغتها في ورقة تحت عنوان "التحالف اليساري الواسع ضرورة ملحة" ويمكن تلخيص هذا الموقف في النقاط الآتية:

١— إننا في أفاق اشتراكية كنا وسنظل دائماً مع تشكيل أوسع تحالف لقوى اليسار ورموزه المستقلة ولقد شاركنا في كل الأشكال والمبادرات السابقة من اللجنة الشعبية للانتفاضة و ٢٠ مارس والحملة الشعبية وملتقى اليسار وغيرها.

٢— إن الخطوة الأولى من وجهة نظرنا لبناء هذا التحالف اليساري الواسع هي دعوة كل أطراف اليسار لاجتماع وتشكيل لجنة تحضيرية للاتفاق على الإطار السياسي وقواعد إدارة العمل على أن تشمل الدعوة الشخصيات والأفراد النشطاء في صفوف اليسار وتتم البداية بمن يوافق ، ولا يشترط هنا إجماع كل الأطراف.

٣— إن أساس العمل في هذا التحالف هو إعمال مبدأ «التوافق والالتزام بين الأطراف المشاركة في التحالف بما تم الاتفاق عليه».. وهنا نحن نختلف مع ما

جاء في الاقتراح المقدم من حركة ٢٠ مارس حول الدعوة إلى مؤتمر تأسيسي يقر أوراق أساسية (برنامج ولائحة)، وأن العضوية الفردية هي الأساس، وعملية التصويت على القرارات والانتخابات والأقلية والأغلبية وغيرها؛ ذلك لأنه من المعروف أن أطراف هذا التحالف اليساري ليسوا شيئاً واحداً بل إنهم يختلفون من حيث توجهاتهم السياسية ومنطلقاتهم الفكرية ومنهجهم في العمل ورويتهم للتحالفات مع القوى الأخرى كما أن الأوزان النسبية لأطراف هذا التحالف تتفاوت بشكل كبير.

٤- يجب التركيز في هذا التحالف حول عدد محدد من المعارك الأساسية التي يخوضها التحالف، وعدد من المهام المشتركة التي يسعى لإنجازها مع ضرورة الاستفادة من سليات وتجارب المرحلة الماضية، والتركيز على ضرورة توفير مناخ صحي بين أطراف اليسار والتوقف عن أسلوب التجريح والتهجمات.

٥- التحذير من العمل على خلق أشكال جديدة كل فترة ثم إنهاؤها أو تجميد نشاطها قبل استفاد أغراضها. مما يؤدي إلى تبديد الجهود، واليأس من نجاح أي شكل جديد للتحالف اليساري ندعو إليه لاحقاً.

٦- إننا لسنا مع التحويل أو التحويل من حجم ودور النشاط اليساريين غير المنظمين والذين لعبوا دوراً إيجابياً وهاماً في أنشطة العديد من اللجان وخاصة اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة. ومن المعروف في الفترة الأخيرة أن هناك قطاعاً من هؤلاء شرعوا بالفعل في تنظيم أنفسهم في إطار عدد من المراكز مثل (العدالة - المركز المصري الاجتماعي - دار الخدمات النقابية - مركز هشام مبارك) والبعض الآخر نشط في إطار عدد من اللجان (اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة - اللجنة التنسيقية المالية - لجنة التأمينات - لجنة التضامن مع الفلاحين المنفعين من الإصلاح الزراعي وغيرها) ومن المعروف أيضاً أن هناك عدداً من اليساريين يلعبون دوراً في منظمات ومراكز وجمعيات حقوق الإنسان والمرأة وغيرها، ومعظمهم بعيدين عن العمل السياسي المباشر، بل ويشعرون بعدم جدوى الأحزاب والنشاط الحزبي.. وبالإضافة إلى ذلك هناك قطاعاً من الأفراد النشطين غير منضم حتى لهذه الأشكال، ولا يمكن إغفالهم عند الدعوة إلى هذا التحالف اليساري الواسع. غير أنه من الخطأ اعتبار هذا القطاع غير المنظم هو الأساس في الدعوة للتحالف اليساري الذي لا ينبغي أن يتكيف لكي يتوافق في كل خطوة من خطواته أو أي شكل مقترح لتنظيمه مع ظروفهم وأوضاعهم وأن يتجاهل في نفس الوقت أن

هناك أحزاباً ومنظمات قائمة؛ وبرغم تسليمنا أنها ضعيفة شأنها شأن كل الأحزاب في مصر وأنها أيضاً تتحمل مسئولية أساسية في عدم احتواء هذا القطاع الواسع من النشاط الغير منظمين، فإن هذه الأحزاب والمنظمات ستظل هي العمود الفقري في أي دعوة للتحالف. وهذا هو الذي سيجذب هؤلاء الأفراد غير المنظمين إذا ما تأكدوا من جدية الطرح ومن الوضوح في الأهداف وبأن هناك منهجاً ديمقراطياً للعمل وأشكالاً تنظيمية غير بيروقراطية ملهمة لا تكبلهم ، بل تستوعب جهودهم وتبرز دورهم في هذا التحالف اليساري المنشود.

وعلمنا بعد ذلك أن غالبية الأطراف اليسارية التي توجهت إليها لجنة حركة ٢٠ مارس قد رفضت هذا الاقتراح أيضاً. وماتت الفكرة وغابت حركة ٢٠ مارس عن الصورة تماماً، خاصة أنه أثناء تلك الفترة التي جرت فيها المناقشات فوجئت القوى اليسارية بإعلان التحالف بين الإخوان المسلمين والاشتراكيين الثوريين تحت عنوان « التحالف الوطني من أجل الإصلاح » ، ذلك التحالف الذي دعى إليه الإخوان قبل الانتخابات الرئاسية، وهو التحالف الذي رفضته كل القوى باستثناء الاشتراكيين الثوريين وحزب العمل.. وقد قدم الاشتراكيون الثوريون عدداً من المبررات الفكرية والسياسية التي تسوغ هذا الموقف. وقدم حزب الشعب الاشتراكي نقداً واضحاً لهذه الأفكار في رسالة موجهة إليهم، ونحن نتفق مع معظم ما جاء فيها.

ثم عاد الاشتراكيون الثوريين لطرح نفس فكرة التحالف اليساري الواسع من جديد في شكل مشروع « اتحاد اليسار المناضل » في مارس ٢٠٠٦.. وهي دعوة أكثر وضوحاً وتطوراً من الدعوة السابقة وتتضمن خطوطاً أساسية للبرنامج المرحلي ومبادئ تنظيمية يقوم عليها هذا الاتحاد، غير أنها ظلت تمثل من حيث الجوهر امتداداً لنفس الأفكار والتوجهات السابقة لذلك فإن الانتقادات والملاحظات التي ذكرناها سابقاً تنطبق أيضاً على هذه الدعوة الجديدة مع إضافة عدد من الملاحظات النقدية الأساسية على مشروع "اتحاد اليسار المناضل".

— نحن في البداية نتحفظ على اسم "اتحاد اليسار المناضل" .. فالمناضلون لا يعرفون أنفسهم إلا بما يطرحوه من أفكار وبما يقوموه من تضحيات وثبات على المبادئ وليس بإطلاق صفة المناضلين على أنفسهم..

— وبالرغم من تأكيد المشروع على أن الهدف الأساسي منه هو "توحيد أوسع دائرة من القوى والأفراد اليساريين النشطين حالياً وليس إنشاء شكلاً تنظيمياً جديداً يضاف إلى قائمة الأشكال الموجودة" وأنه من "حق كل شكل منظم أن ينضم

أعضاؤه كلهم أو بعضهم إلى اتحاد اليسار المناضل مع الاحتفاظ بعضويتهم في تنظيماتهم" فإن القواعد التنظيمية الأساسية لهذا الاتحاد المقترح هي "العضوية فردية ولكل عضو صوت واحد في إقرار السياسية وتقرر السياسات بالأغلبية المطلقة" وأن "كل المستويات تتم بالانتخاب وكلها تخضع للحساب والتغيير أمام مؤتمر دوري عام يختار مندوبيه بشكل ديمقراطي مباشر" وأن "الهيئات الرئيسية للاتحاد هي هيئات الأحياء والمحافظات وهيئات النقابات والاتحادات وهيئات مواقع العمل والدراسة".

ونحن في مركز أفاق اشتراكية نتساءل كيف لا يكون هذا شكلاً تنظيمياً أو حزباً سياسياً؟! وكيف يدخل تنظيم أو حزب بكل أعضائه أو بعضهم بشكل فردي في "شكل سياسي" آخر له برنامج سياسي وتتحدد مستوياته بالانتخاب وتتخذ قراراته بالتصويت؟

وماذا يمثل هذا التحالف الذي لا يحترم استقلالية الأطراف التنظيمية والفكرية المكونة له؟ ولماذا هذا الغموض وعدم الوضوح؟ ولماذا هذا الالتفاف حول الدعوة لتشكيل حزب جديد لليسر؟ ولماذا هذا الخلط بين التحالف اليساري الذي نأمل تحقيقه وأوضحنا خطوطه العريضة وبين هذه الدعوة الملتبسة؟ فمرة يتحدثون عن "شكل" ومرة أخرى عن "كيان" ومرة ثالثة عن "اتحاد". وهم في الحقيقة يتحدثون عملياً عن "حزب" وذلك لأن كل المبادئ الواردة في المشروع تندرج تحت إطار الحزب مهما كانت المسميات.

وفي هذا الصدد إننا نؤكد أن من حق أي فصيل أو مجموعة من النشاط الدعوة إلى تشكيل حزب جديد لليسر.. فنحن نؤمن بالتعددية داخل اليسار وحتى داخل أحزاب الطبقة العاملة ولكن المهم أن تكون الدعوة إلى هذا الحزب الجديد صريحة وواضحة لا لبس فيها حتى يعرف المستهدفون من الدعوة إلى ماذا ينتمون. مع حرصنا على أن يكون هذا الحزب إضافة جديدة وليس مجرد تكرار باهتاً ومسخاً من تجارب سابقة. لأنه في هذه الحالة لن يكون دعماً لتحالف اليسار بل سيكون خصماً منه.

وبالرغم من اتفاقنا مع عدد من النقاط البرنامجية الواردة في المشروع واختلافنا مع بعض النقاط الأخرى فإن هناك بعض الملاحظات الجوهرية على الس توجه السياسي لمشروع الاتحاد نتعرض لها باختصار آمين أن نقدم ملاحظتنا حول المشروع كله بالتفصيل لاحقاً.. وتتلخص هذه الملاحظات الجوهرية في:

— البرنامج رغم أنه برنامج مرحلي فإنه في القضية الفلسطينية يتحدث عن «دولة فلسطينية ذات سيادة على مجمل التراب الفلسطيني» ناسياً أن هناك اختلافات أساسية حول هذا الموضوع بين أطراف اليسار، ومتجاهلاً أن معظم إن لم يكن كل الفصائل الفلسطينية بما فيها حماس تبنت مؤخراً تسوية تهدف إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ كحل مرحلي.

— حول سؤال ما هو المقصود باليسار المستهدف للانضمام لهذا الاتحاد جاء في المشروع إنه " كل من يعتبر نفسه يسارياً أو ناصرياً أو قومياً أو اشتراكياً أو ماركسياً وكل مناهض للاستغلال الاقتصادي والليبرالية الجديدة والإمبريالية والصهيونية والديكتاتورية والاضطهاد الديني والجنسي والعرقى".

وهم هنا يغفلون أن التيار القومي والناصري يختلف فكرياً وسياسياً عن التيار الاشتراكي والماركسي وإن لهم أحزاباً قائمة بالفعل يعملون من خلالها (الناصري والكرامة) فكيف يدخلون اتحاداً مع أطراف أخرى على أساس عضوية فردية وتصويت وانتخابات مع وجود هذه الاختلافات كما أن مشروع اتحاد اليسار المناضل لا يستفيد من دراسة تجربة التجمع التي فشلت في توحيد هذه التيارات داخله لأسباب عديدة.

إن المطلوب من وجهة نظرنا ليس دعوة كل هؤلاء المستهدفين إلى اتحاد بهذا الشكل، وإنما الطرح العملي والواقعي هو دعوتهم كأطراف — إذا كانوا يرون أنفسهم يساريون أو اشتراكيون— إلى النضال المشترك في مهام ومعارك محددة في إطار تحالف يساري أو اشتراكي.

— يتحدث مشروع الاتحاد المقترح عن ضرورة "الانفتاح على كل القوى السياسية المعارضة بما فيها الإسلاميين"، ثم يؤكد على أن "العداء التام لكل القوى الإسلامية واعتبارها عدواً مساوياً للسلطة في خطره - بغض النظر عن تحليل طبيعتها الطبقية- هو خطأ سياسي فادح".

ونحن نرى أن هذا التوجه في التعامل مع تيار الإسلام السياسي هو توجه خاطئ، ولا يمكن أن يقوم أي تحالف ناهيك عن «اتحاد لليسار» على أساسه، لأنه يختلف مع معظم أطراف ونشطاء اليسار الاشتراكي والماركسي التي ترى أن تيار الإسلام السياسي يعتبر خصماً أساسياً ينبغي مواجهته سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وأن الإخوان المسلمين لا يختلفون في توجهاتهم الاجتماعية والاقتصادية عن توجهات النظام والرأسمالية الكبيرة مهما كان التحليل الطبقي لعضويتها والدليل على ذلك

مواقفهم المؤيدة للخصخصة وانحيازهم للملاك والإقطاعيين في القضية الزراعية ، وخصخصة التأمين الصحي ، كذلك موقفهم من كامب ديفيد ومن حرية الفكر والتعبير والإبداع وغيرها، ومن المعروف تاريخياً أن القاعدة الاجتماعية للأحزاب الفاشية والنازية واليمينية المتطرفة هي جمهور الفقراء والبرجوازية الصغيرة والمهمشين وفئات من الطبقة الوسطى.

— ولنا تساؤل أخير.. كيف لم ترد كلمة "الاشتراكية" ولو مرة واحدة في هذا المشروع المقترح لاتحاد اليسار المناضل؟! ونحن نقصد هنا طرحها بالطبع كهدف بعيد وبوصلة توجه نضال وسياسات اليسار وليس كهدف أي ومهمة مباشرة. فمن الضروري من وجهة نظرنا أن تطرح قوى اليسار «الاشتراكية» كشعار وكبديل تاريخي للأسمالية العالمية، وأمل لخلاص البشرية مما تعانيه على يد الرأسمالية والإمبريالية من حروب ومجاعات وفقر وتهميش واستغلال.. في الوقت الذي بدأت فيه ترتفع شعارات الاشتراكية في عدد من البلدان، وطرحت بشكل عملي سياسات التأمين كحق من حقوق الشعوب لمواجهة سياسات الليبرالية الجديدة المتوحشة.

اتحاد كل قوى اليسار

تم إصدار ورقة في شهر مايو ٢٠٠٦ بعنوان « فلنبني معاً.. اتحاد كل قوى اليسار».. وفي ختامها دعوة لجمع التوقيعات عليها من الموقعين على الاقتراح وعلى رأس القائمة توقيع وحيد للأستاذ نبيل الهلالي.

ورغم اتفاقنا مع نقاط عديدة في الورقة المطروحة فإن لنا ملاحظات وحلقات جوهرية معها سنحاول إيجازها في عدد من النقاط :

— نحن نرى أن مشروع "اتحاد كل قوى اليسار" الموقع عليه من الأستاذ نبيل لا يختلف من حيث الجوهر مع مشروع " اتحاد اليسار المناضل" للاشتراكيين الثوريين، وإن اختلف في صياغة بعض المواقف وتحديد بعض الأمور - وحتى تعبير "اليسار المناضل" استخدم في أكثر من موقع في مشروع "اتحاد كل قوى اليسار".

كما أن القواعد التنظيمية وهذا هو الأهم تكاد تتطابق، فرغم الحديث عن أن هذا "الاتحاد لكل قوى اليسار" ليس حزباً أو بديلاً للكيانات القائمة نجده يطرح أيضاً أن الاتحاد يقوم على العضوية الفردية ويدر من خلال القيادة الجماعية والمؤتمر العام الدوري الذي يمثل أعلى سلطة داخله وينتخب الأمانة العامة.» وبالتالي فإن

اختلافنا في هذا الصدد ينطبق مع ما أوردناه سابقاً في الرد على مشروع اتحاد اليسار المناضل.

— لم يتعرض المشروع المقترح للموقف من تيار الإسلام السياسي ولم تأت أي كلمة عن الإخوان المسلمين بالإيجاب ولا بالسلب رغم ورود عبارة عن رفض "تدوين الدولة".

ونحن أيضاً بالإضافة إلى ما سبق وطرحناه نتساءل هل سنعتبر فقط أن نظام الحكم هو الخصم الوحيد.. وهل سنتحالف مثلاً مع الإخوان في معارك الانتخابات النقابية العمالية والمهنية أو في اتحادات الطلبة طالما اعتبرنا أن الخصم الوحيد هو النظام الحاكم أم سيعمل اليسار على تشكيل قطب فاعل وبديل للآخرين معاً مثلما يحدث وبشكل جنيني في تجربة المحامين والمهندسين الديمقراطيين.

إننا نرى أنه في أي دعوة لتحالف اليسار لابد أن يكون الموقف من الإسلام السياسي والإخوان المسلمين واضحاً لا لبس فيه ومعلناً وهو أننا نرفض التحالف معهم ونقبل فقط التمسيق المحدود في بعض المواقف المحددة. وإن هدف هذا التحالف اليساري هو بناء قطب فاعل وبديل عن نظام الحكم وعن الإخوان المسلمين، على أن يتم ذلك بشكل إيجابي من خلال طرح برنامجنا وليس التركيز على رفض الآخرين.

— ومن الملاحظ أيضاً عدم ورود كلمة حول الاشتراكية في المشروع المقترح. إن هذا التشابه والتطابق بين المشروعين يجعلنا نعتقد أن هذا المشروع الجديد هو تطوير وتنقيح لمشروع « اتحاد اليسار المناضل » وأنه يسير في نفس الاتجاه ، ونرى أنه لن يكون خطوة للأمام في الدعوة لتحالف اليسار الذي ننشده جميعاً بل سيكون خطوة كبيرة للخلف، لأنه يخلط بين التحالف وبين الحزب. ونحن مع التحالف ونرفض الدخول في حزب غير أيديولوجي للييسار ولو كان تحت أي مسمى آخر.

كما أنه من اللافت للنظر أن الأستاذ نبيل الهلاي - ومع احترامنا وتقديرنا الكبير لدوره ونضاله كرمز من رموز الحركة الشيوعية واليسارية- في مداخلته الممتازة في ندوة مجلة آفاق اشتراكية العدد الخامس والتي نتفق مع معظم ما جاء فيها، قال كلاماً حول تأييده لتحالف اليسار ورفضه الواضح للدعوة إلى أي أحزاب جديدة غير أيديولوجية بينما هذا المشروع الذي وقع عليه يؤدي إلى عدم الوضوح في هذه النقطة.

حول فكرة اليسار المجتمعي

طُرحت هذه الفكرة من بعض النشطاء والمفكرين في ندوات مركز البحوث العربية وعلى صفحات الأملالي في أعقاب الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولمواجهة الهزيمة الكبيرة التي منى بها اليسار باختلاف أحزابه وتياراته المختلفة. وانطلقت بعض الدعاوات لتكوين حزب واحد لليسان يضم أحزاب التجمع والناصرى والكرامة ويستهدف توحيد جهود تيارات وأطراف وشخصيات اليسار على نطاق المجتمع حتى يستطيع مواجهة خصومه الأقوياء من اليمين في الحكم وخارجه. ورغم إدراكنا للدوافع النبيلة التي دعت هؤلاء المفكرين والنشطاء لطرح الفكرة انطلاقاً من روح المسؤولية إزاء أزمة اليسار، فإننا نرى أنه من الخطأ الحديث عن حزب واحد لليسان باعتباره الحل السحري للأزمة.. كما أنه من الضروري تحديد ما هو المقصود باليسار المجتمعي.. وهل المقصود به الأحزاب والقوى اليسارية؟! أم أن المقصود به هو الطبقات والفئات والجمهور الواسع من الكادحين والفقراء المستهدف من قوى اليسار السياسية؟

وهذه الدعوة غير واقعية لأنها تتجاهل الاختلافات العميقة بين التيارات السياسية في المنهج والأساس الفكري، ولا تعترف بأهمية التعددية، وتستخف بالأيديولوجية كما أنها لا تضع في حساباتها قوى اليسار الشيوعي. كما أنها تتجاهل التجربة التاريخية لحزب التجمع وأن هناك أحزاباً تكونت بالفعل لهذه القيادات وهناك أحزاب أخرى بسبيلها للتكون. وأخيراً تنطلق هذه الدعوة من تصورات مثالية عن القوى الأخرى وممارساتها في العمل السياسي اليومي.. فمن الضروري مراعاة الظروف غير الناضجة لعدد من القوى اليسارية والممارسات السلبية فيما بينها.

اتحاد أو ائتلاف الشيوعيين

نحن نرى أنه مع السعي لتكوين تحالف اشتراكي يضم أطراف اليسار المختلفة فإنه من الضروري على كل تيار أو فصيل داخله أن يناقش مشاكله ويوحد قواه ويعمل على الخروج من أزيمته وذلك لأنه لا يمكن نجاح أي تحالف اشتراكي إلا إذا كانت أطرافه تتمتع بحاله جيدة حتى تكون إضافة حقيقية لهذا التحالف. فمثلاً على حزب التجمع مواجهة أسباب قصوره ومشاكله ومناقشة أسباب هزيمته في الانتخابات البرلمانية بجرأة ووضع الآليات التي تساعد على الخروج من هذه

الأزمة، وإذا حدث هذا فسوف يؤدي ذلك إلى نهوض اليسار بشكل عام، أما إذا تم احتواء الأزمة والالتفاف على مطالب التغيير والتجديد التي يطالب بها قطاع واسع داخله واستمرت الأوضاع كما هي مع بعض المكياج فسوف يكون ذلك بمثابة كارثة للتجمع واليسار.. وكذلك الأمر بالنسبة للناصرين وخاصة الاشتراكيين منهم.. وعلى الشيوعيين والماركسيين أيضاً أن يطرحوا صيغة لاتحاد أو ائتلاف يضمهم ويوحد صفوفهم بدلاً من الاستغراق في البحث عن حل مشاكل اليسار كله، لأن بروز دور فاعل للشيوعيين وسط تحالف اليسار سوف يكون عاملاً أساسياً في إنجاح هذا التحالف.

ولقد قامت في الأردن محاولة ناجحة لتوحيد الشيوعيين بدأت منذ عامين بمبادرة من الحزب الشيوعي الأردني، وعقدت مؤتمراً في ٣٠ أبريل الماضي لتتويج هذا الإعلان، كما تجرى محاولة شبيهة في سوريا لتجمع الشيوعيين وما أوجنا نحن مصر إلى ذلك أيضاً.

ونحن نعترف بأن دور الشيوعيين أقل بكثير جداً عما يجب ويعود هذا إلى العديد من الأسباب الموضوعية من أهمها السرية المفروضة عليهم والتي طالت لأكثر من ثمانين عاماً، كما يعود إلى العديد من الأسباب الذاتية، وهي التي تهمنا في الأساس وتتحمل كل المنظمات وقياداتها المسؤولية عنها ومن أهمها ظاهرة التشتت والانقسامية، وعدم تجديد الفكر النظري، وجمود الأشكال التنظيمية وتخلف أساليب العمل الجماهيري، ووسائل الدعاية والإعلام، والوجود المحدود في صفوف جمهورهم الأساسي من العمال وقرء الفلاحين والطلاب والمنقبين.

ويجب أن تتم الدعوة إلى اتحاد (أو ائتلاف) الشيوعيين فوراً، علي أن يمارس نشاطه بشكل علني. وأن يكون له متحدتين باسمه ومجلة تصدر بانتظام تعبر عن توجهاته ومواقفه السياسية في كل الأحداث الساخنة التي تمر بها البلاد. وسوف نتقدم بمبادرة عاجلة في هذا الصدد.

ومن المفترض أن يركز هذا الائتلاف الشيوعي على العمل وسط صفوف العمال والفلاحين والطلاب والمنقبين. مع السعي إلى إدارة حوار فكري وسياسي بين أطرافه مما يساعد على نجاح الأعمال المشتركة وإنجاز المهام الملقة على عاتقه.

وهذه الدعوة لا تقتصر فقط على الأطراف المنظمة بل ستمتد إلى الشيوعيين والماركسيين غير المنظمين، كما سيحافظ كل طرف في ائتلاف الشيوعيين على

استقلاليته التنظيمية والفكرية ونحن نأمل أن يؤدي الحوار والعمل المشترك إلى شكل أرقى من الوحدة في المستقبل.

إن مهمة الدعوة السريعة إلى تجمع أو اتحاد أو ائتلاف الشيوعيين والماركسيين لها أهمية خاصة بالنسبة لنا مع تأكيدنا أنها لا تتعارض بل تدعم وتقوي الدعوة إلى التحالف الاشتراكي.

ملتقى اليسار والتحالف الاشتراكي

نحن نرى ضرورة الاستفادة من التجارب والأشكال السابقة التي لعب فيها اليسار دوراً ملموساً وخاصة اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة والحملة الشعبية من أجل التغيير (الحرية الآن) وملتقى اليسار. وملتقى اليسار يختلف عن الأشكال السابقة في أنه حرص منذ البداية على دعوة عدد واسع من الأطراف والشخصيات اليسارية المؤثرة. وأصدر الملتقى ورقة موقعة من ١٨ شخصية تمثل هذه الأطراف كانت نتائج لمناقشة شارك فيها دائرة واسعة من اليساريين صدرت في ١٦ أغسطس ٢٠٠٤. كما عقد الملتقى عدة ندوات وحلقات نقاشية. ثم توقف عن النشاط في ديسمبر ٢٠٠٤ وانشغل الجميع في حملة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.. وهناك محاولة جادة تجرى الآن لإحيائه مع التأكيد على ضرورة قيامه بدور واضح في العمل المشترك بين صفوف اليسار وكذلك استمرار الحوار والنقاش باعتباره مسألة هامة أيضاً.

وفي الورقة السابق الإشارة إليها بعض الأفكار الهامة حيث جاء فيها أن « اليسار المصري موجود بالفعل في أحزاب ومنظمات سياسية شرعية ومحجوبة عن الشرعية، وفي مؤسسات مدنية اجتماعية وبحثية، وفي منظمات شعبية انتزع من خلالها حق التجمع والتظاهر السلمي والعمل الجماهيري. كما توجد نسبة كبيرة مما ينتمون إلى اليسار بشكل فردي لا يجمعها نشاط مؤسسي سياسي أو اجتماعي أو بحثي يمارسون نشاطاً فكرياً أو جماهيرياً بشكل مستقل. ورغم حضور اليسار المصري وممارسته أنشطة متعددة سواء كأحزاب أم مؤسسات اجتماعية أم أفراد فإنه لم يستكمل حتى الآن المقومات الأساسية للتصدي لمسئولته في مواجهة الأزمة القائمة والقيام بدور قيادي في تعبئة أوسع القوى للمشاركة فيها ويعود ذلك بالأساس إلى غياب العمل المشترك بين أقسامه وإلى غياب الحوار الذي يوحد الرؤية لقضايا المجتمع ويرسي بذلك الأساس الضروري لتوحيد الجهود وقيام أشكال مشتركة

للنضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن الشرط الأساسي لقيام اليسار المصري بدوره المنشود هو أن يصبح قطباً أساسياً في الصراع الدائر حول مستقبل مصر. أن يصبح قطباً جاذباً لقوى سياسية أخرى تسعى للعمل معه باعتباره قطباً مستقلاً قادراً على مواجهة الشمولية السياسية وقوى الإسلام السياسي في نفس الوقت بحيث يصبح اليسار أقدر على التعبير عن مصالح الأغلبية الشعبية وإقامة العدل والمساواة وفتح أوسع الأبواب نحو المشاركة الشعبية الفاعلة».

وتم الاتفاق كذلك على أن « الأطراف المدعوة (أحزاب أو لجان أو مراكز أو أفراد) للمشاركة هم من تتوفر فيهم الشروط الآتية :

— الالتزام في الرؤية والتحليل بمنهج الاشتراكية العلمية.

— معاداة الإمبريالية والصهيونية

— الانحياز الطبقي للطبقة العاملة ومصالح سائر الكادحين.

— السعي إلى تجاوز الرأسمالية إلى نظام اقتصادي اجتماعي سياسي أرقى يقود المجتمع على طريق التقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والعقلانية. (ونحن نرى ضرورة النص صراحة على أن هذا النظام الأرقى هو الاشتراكية).

— النضال من أجل الدولة المدنية والعقلانية وعدم التمييز بين المواطنين ونبذ التعصب الديني أو القومي.

— القبول بالتطور الديمقراطي للمجتمع والمنافسة السياسية السلمية».

إننا في هذه المرحلة ونحن نعيد إحياء الملتقى على أسس صحيحة بعد أن اكتشفت كل الأطراف اليسارية عمق الأزمة وفداحة الهزيمة مازلنا نعتقد أن هذه الرؤية التي جاءت بعد مناقشة طويلة في الملتقى تمثل خطوة يمكن البناء عليها لإقامة التحالف الاشتراكي أو اليساري أو التقدمي، ونحن نفضل اسم « التحالف الاشتراكي» لأنه اسم واضح ومحدد أكثر من الأسماء الأخرى، وإن كنا لا نعرض عليها إذا أصرت الأطراف الأخرى لأننا نتمسك بالمضمون والعمل على إنجاح هذا العمل وعدم التشبث بأي اعتبارات شكلية. والمهم هو أن يتم الاتفاق على إطار سياسي يمثل نقاط برنامجية يكون أساسه هو الجمع بين المهام الديمقراطية والمهام الاقتصادية الاجتماعية والمهام الوطنية والمهام الثقافية ويمكن الاستفادة في هذا من كل المشاريع المطروحة وكذلك من ورقة الدكتور إبراهيم العيسوي التي طرح فيها نقاط برنامجية أساسية للمرحلة الراهنة وجمع فيها بين ضرورة مواجهة الإمبريالية والهيمنة الأمريكية وإنجاز التنمية المستقلة، وانتزاع الحقوق الديمقراطية الأساسية.

ويجب أيضاً الاتفاق على قواعد لإدارة العمل داخل التحالف والاتفاق على إصدار مجلة باسمه، وموقع متطور على الإنترنت.

ومن الضروري تشكيل لجنة تحضيرية من الأطراف الموافقة على التحالف الاشتراكي وعلى إطاره السياسي، وقواعد إدارة وتسيير العمل داخله، على أن تصدر دعوة مفتوحة لجميع الأطراف غير الممثلة في المنتدى بعد إجراء حوار معها حول المشروع المقترح خلال فترة زمنية محددة، وتتم البداية بمن يوافق على المشروع، وتظل الدعوة مفتوحة لأي أطراف أخرى بعد ذلك.

ونحن نقترح بالإضافة إلى معركة التغيير الديمقراطي والدستوري، تحديد عدد من المعارك الأساسية المطروحة على اليسار، ومنها على سبيل المثال مقاومة الخصخصة وخاصة في مجال الخدمات والمشاريع الكبرى ومعركة الفلاحين المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعي، ومعركة استقلالية الجامعة والحركة الطلابية. كما يجب التحضير لخوض معارك انتخابات النقابات العمالية والمهنية والمحليات القادمة بحيث يتم الاتفاق على برامج عمل محددة لهذه المعارك وتشكيل قائمة موحدة لمرشحي التحالف الاشتراكي الذين يتم الاتفاق عليهم والالتزام بهم.

وهذا التحالف لا يتعارض مع حق التيارات المختلفة داخله في توحيد صفوفها كالتسيار الشيوعي على سبيل المثال. كما أنه لا يتعارض مع حق أي قوى أو أفراد في الدعوة إلى إقامة أي حزب جديد، فنحن مع التعددية كما سبق أن أوضحنا بشرط أن تكون هذه الدعوة صريحة لا تخطط بين الدعوة إلى تحالف اشتراكي وبين الدعوة إلى حزب جديد؛ حتى لو اتخذت مسميات أخرى.

إن الفرصة سانحة الآن لتشكيل هذا التحالف وعلى قوى اليسار ألا تضيعها لأن السوقت ثمين والظروف السياسية لا تحتل التأخير. فاليسار يجب أن يتحد أولاً ثم ينهض للعمل المشترك مع كل القوى الوطنية والديمقراطية وحركات التغيير الاجتماعية والسياسية، ومنظمات المجتمع المدني لإتقاذ البلاد من التخلف والاستبداد والتبعية والفساد والطائفية.

مركز أفاق اشتراكية

للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

٢٠ مايو ٢٠٠٦

التنظيم.... أزمة اليسار الكبرى

د. مجدى عبد الحميد فرج

التنفس التنظيمى الأول

ارتبطت حركة اليسار المصرى الحديثة، التى بدأت نشأتها اعتباراً من أواخر الستينيات من القرن الماضى بوجود عدد من التنظيمات السرية. تلك التنظيمات التى استمر معظمها فى الوجود حتى أواخر الثمانينيات من نفس القرن، بينما يواصل البعض الآخر -على استحياء- البقاء حتى الآن. هذا وقد ارتبطت معظم إنجازات الحركة الوطنية والديمقراطية فى تلك الحقبة بوجود هذه المنظمات، سواء حركة الطلاب فى السبعينيات التى طالبت بالديمقراطية وضرورة تحرير الأرض المصرية من الاحتلال الصهيونى، أو الحركة العمالية التى نظمت منات الإضرابات والاعتصامات، وكذلك العشرات من التظاهرات المطالبة بتحسين الأحوال المعيشية وربط الأجور بالأسعار والمشاركة مع حركة الطلبة المطالبة بتحرير الأرض والديمقراطية. ويرجع الفضل الكبير إلى هذه المنظمات فى تطور الحركة السياسية والديمقراطية عموماً فى تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر، والتى شهدت العديد من الأحداث التى تشكل معها وعى جيل بأكمله، والتى نذكر منها حركة الطلاب فى ١٩٧٣، ٧٢، ٦٨، وانتفاضة ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧، وغيرها من أحداث كبرى.

لقد ساهمت حركة اليسار المصرى على مدار أكثر من عشرين عاماً فى إثراء الواقع السياسى المصرى بالمئات من المناضلين والمتقنين الثوريين من بين صفوف الطلاب والعمال والطبقة المصرية، هؤلاء المناضلين الذين أثروا وما زالوا فى الحركة الديمقراطية والوطنية المصرية وساهموا فى نقل الوعى وقيادة الشارع المصرى من الاحتلال الصهيونى لسيناء. ونحن الآن إذ نلقى الضوء على تلك الفترة من تاريخ مصر السياسى، لا نرمى إلى تقييم أداء اليسار المصرى ونقد هذا الأداء فى عمومه، بقدر ما نسعى إلى التركيز على جانب واحد من جوانب ذلك الأداء ألا وهو كيف ساهم الوضع التنظيمى لقوى اليسار المختلفة فى تمكين اليسار من طرح أفكاره ومشاريعه وتنفيذ مخططاته وتوسيع قاعدته ووجوده بين صفوف

الطلبة فى الجامعة، والعمال فى المصانع والآلاف من المواطنين فى الأحياء الشعبية المختلفة.

فعلى الرغم من الوجود التنظيمى السرى لليسار فى ذلك الوقت -وهو الوجود الذى يختلف كثيراً عن الوجود العلنى الواسع الانتشار- فإن مجرد الوجود والعمل فى إطار تشكيلات تنظيمية توحيها الرؤية والهدف ويحافظ على التناغم فيما بين أعضائها وجود قيادة ممسكة بزمام الأمور وموجهة لمجمل القوى التنظيمية، ومنظمة لمعاركها فى المواقع المختلفة دافعة لبعضها هنا ومتراجعة تكتيكياً فى بعضها الآخر، مهمومة بقضية التنظيم والعضوية واكتساب عناصر ومناضلين جدد للتنظيم -كل ذلك حافظ على وجود اليسار فى المعارك الكبرى كطرف رئيس وفاعل يحسب له الحساب، وجعل لوجوده معنى حقيقياً بين باقى القوى والفاعليات الديمقراطية والوطنية، كما أضاف لحركة اليسار الرصيد بعد الآخر من العناصر والنشطاء السياسيين الجدد وخاصة بين صفوف الشباب والعمال.

إن خلاصة ما نرمى إليه هو التأكيد على أن الوجود المنظم لقوى اليسار المختلفة فى حقبة السبعينيات والثمانينيات، حتى وإن كان فى إطار سرى، إلا أنه أفاد قوى وحركة اليسار كثيراً فى إبراز هويته بوضوح وفاعلية، ومكنه من أن يكون طرفاً من الأطراف البارزة فى الحراك السياسى والاجتماعى والوطنى المصرى فى ذلك الوقت، وجعله قادراً على تجديد دمايته باكتساب عناصر جديدة ونشطاء سياسيين جدد من بين النخبة السياسية النشيطة سواء فى الجامعة أم فى المصانع أم الأحياء السكنية.

التقززم والانفراط سعة اليسار الحالى

شهدت فترة الثمانينيات من القرن الماضى بداية التصدع والانحيار لتنظيمات اليسار المصرى السرية الواحد تلو الآخر، وقد ارتبطت تلك الانهيارات بانحسار المد الجماهيرى اليسارى وصعود وغلبة المزاج الدينى عند الجمهور المصرى، وكجزء من تغيرات عالمية وانحسار للمد اليسارى والتقدمى فى العالم أجمع. كما جاءت هذه الانهيارات كانعكاس لأزمة فكرية وسياسية حادة بدأ يعانى منها اليسار عالمياً، وبدأت تتجلى مظاهرها فى السقوط المتتالى فيما بعد لكيانات ودول المنظومة السوفيتية الشرقية.

فى البداية جاءت ظاهرة انهيار المنظمات اليسارية ورفض أعداد كبيرة من

كوابرها النشطة والفاعلة الاستمرار في أشكال تنظيمية مهترئة ومتناكلة وغير فاعلة فى حركة الواقع السياسى والاجتماعى المصرى تعبيرا صادقا وأمینا من هذه الكوابر وإعلانا عن رفضها الاستمرار فى لعبة لا یرجى منها خیراً فیما يتعلق بالقدرة على تنظیم حركة الجماهير المصریة فى اتجاه النضال من أجل تغییر واقعها إلى الأفضل. وكان رفض هذه الكوابر الاستمرار فى العمل تحت رايات انتهت ولم تعد قادرة على الاشتباك والتفاعل الإجابى والثورى مع الواقع، يعد موقفاً صحیحاً فى البداية، حیث یشیر إلى حالة من التمرد على أوضاع صدئة ومترهلة تنظيمياً وسياسياً، وبنیى بإمكانیة إعادة النظر والتأمل والتفكير فى مجمل أوضاع الحركة اليساریة المصریة تمهیداً للخروج بها من أزمتها والانتقال إلى حالة مغایرة کیفیاً، تعید وضع اليسار المصرى إلى مكانه الصحیح وهو المكان المتقدم فى مسيرة نضال الشعب المصرى من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة والاستقلال. ولكن واقع الأمر أن جمیع محاولات اليسار الرامية لإعادة تنظیم الصفوف والبنى التنظيمیة المهترئة إما جاءت تقليدية وغير مبدعة أو ملهمة أو جاءت غیر مواتیة و غیر مجبیهة على التساؤلات الجندیة التى بدأ یطرحها الواقع العالمى قبل المحلى، و التى شغلت بال العالم أجمع بدءاً من التساؤلات الفکریة الكبرى وصولاً إلى الأسئلة التى تخص المهمات السیاسیة العملیة الیومیة وانتهى الحال باليسار إلى المزید من التفكك والاهتراء بل إلى الانقراض، والتحول من منظمات إلى مجموعات صغیرة ثلاثیة ورباعیة وخماسیة ثم إلى أفراد مستقلة تماماً یتحرك كل منهم وفقاً لما یعمل داخله هو شخصياً وما یراه صحیحاً ومناسباً من واقع وعیه وخبرته الذاتیة البحتة.

فى البداية تباهى اليساریون بتمردهم وصحة مواقفهم وعدم انتمائهم إلى أى من التنظيمات التى عفی علیها الزمان وباتت فى خبر کان، وبأنهم مستقلون ومقطوعوا الصلة بذلك التراث التنظيمى الردىء الفاشل. وكان من المتصور أن یکف هؤلاء الیساریون على دراسة الأزمة التى تعانى منها الحركة اليساریة المصریة و یبحثوا عن المخرج والحلول لتجاوز تلك الأزمة والانطلاق بالحركة إلى أفق أرحب فکریاً وسياسياً وبالتالى تنظیمياً، ولكن للأسف لم ینجح کادر الحركة اليساریة فى أداء تلك المهمة بل ونستطیع القول بأنهم فشلوا فى تحقیقها أو حتى الاقتراب الصحیح منها فشلاً زریعاً ومروعاً، أفضى إلى وجود السواد الأعظم من هذا الکادر وهؤلاء النشطاء والمناضلین السیاسیین فى حالة انقراض تام وصلت إلى سنوات عدیة.

والملاحظ أن هؤلاء المناضلين السياسيين الشرفاء لم يكتفوا بعدم الاعتراف بالفعل والعجز عن الخروج بالحركة التنظيمية اليسارية من أزمتها بل أخذوا رد الفعل العكسي تماماً؛ وهو التباهي والتفاخر بالانفراط والوجود الفردي وعدم الانتماء إلى أشكال فاشلة تنظيمياً وسياسياً وبأنهم أبرياء من تلك السبة وذلك العام. وكان الأصل هو الوجود التنظيمي الفاشل والعاجز عن الأداء وما عدا ذلك هو الاستثناء! لقد تحول الموقف الذي كان يبدو في البداية إيجابياً إلى حالة من العجز والاستسلام لأمر واقع مرير مأساوي بل الأخطر من ذلك أن بدأت تخرج من بين تلك العناصر المناضلة والشريفة أفكار أبعد ما تكون عن الثورية ومفاهيم النضال اليساري التقدمي الذي يسعى إلى تغيير واقع الجماهير إلى الأفضل من خلال النضال الجماعي المنظم وسط جموع هذه الجماهير وفي أماكن تواجهها الطبيعية، سواء كانوا طلاب جامعيين أو عمال أو فلاحين أو غيرهم من الجماهير الموجودة بشكل اجتماعي في كتل محددة الملامح. فقد انتقل هؤلاء المناضلين من حالة الاستسلام للتفنت والانفراط إلى الدفاع عن تلك الحالة والتتظير لها، بل وازدراء العمل المنظم والستهوين من قيمته في تجميع الصفوف، وتجييش الجماهير حول أهداف ومطالب كفاحية محددة، وتمسك هؤلاء المناضلين بأشكال العمل الجماهيري الواسعة والفضفاضة استناداً إلى إمكانية أن تكون بديلاً للعمل الجماعي المنظم لليسار فجاءت الجماعات واللجان والحملات والحركات الشعبية المختلفة وكأنها بديلاً تنظيمياً يمكن لليسار أن ينظم ويقود حركة التغيير الشعبي في مصر من خلاله.

لقد كانت نتيجة ذلك كله أن وصل اليسار إلى الحالة التي عليها الآن. وهي حالة من الضعف الشديد والانفصال عن حركة الجماهير بصفتها يساراً، وعدم وجود جذور حقيقية له بين صفوف الكتل والتجمعات الجماهيرية المحددة، وفي القلب منها التجمعات الطلابية في الجامعة والتجمعات العمالية في المصانع والأحياء السكنية والتجمعات الفلاحية في قرى الريف المصري المختلفة.

فلم نعد نسمع مثلاً كان الحال في السبعينيات والثمانينيات عن وجود قيادات يسارية شابة داخل الجامعة مؤثرة وفعالة في الحركة الجماهيرية لطلاب الجامعة، وقد أرجع البعض ظاهرة غياب وانحسار قوى اليسار في الجامعة إلى عوامل أخرى مثل المد الديني في المجتمع بشكل عام وفي الجامعة وبين أوساط الطلاب والشباب بشكل خاص، إلا أننا، بالإضافة إلى ذلك، نستطيع أن نرصد الغياب التام وانقطاع الصلات بشكل شبه كامل بين الحركة اليسارية المصرية وحركة الطلاب

فى مصر، ومرد ذلك الانقطاع السياسى وعدم التواصل مع الجامعة يرجع إلى الانقطاع التنظيمى، بل الغياب التنظيمى الكامل وعدم التواصل ونقل الخبرات بين أجيال من القيادات المناضلة ذات الخبرة الفنية والرصيد الكفاحى التنظيمى والسياسى بين الأجيال الجديدة الشابة فى الجامعة.

كما يلاحظ أن أعداداً كبيرة من المناضلين اليساريين الشرفاء (الفراى) الذين أبلوا بلاء حسناً فى السنوات الأخيرة فى المعارك المختلفة فى مواجهة جرائم الاحتلال الصهيونى ضد الشعب الفلسطينى والاحتلال الأمريكى للعراق ودفاعاً عن قضايا الديمقراطية والحرية والعدل الاجتماعى، وكذلك ضد الفساد السائد فى صفوف السلطة الحاكمة وإرهاب واستبداد هذه السلطة للجماهير، وعلى وجه الخصوص بدءاً من عام ٢٠٠٠ وتحديداً منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية، نستطيع القول إن هؤلاء المناضلين اليساريين لم يشاركوا فقط فى النضال الديمقراطى والاجتماعى الدائر فى البلاد فى السنوات الأخيرة، بل يمكننا القول بكل فخر إنهم قادوا العديد من تلك النضالات وكان لهم السبق فى إطلاق العديد منها، ولكن بامعان النظر فى الحصاد الذى جناه اليسار المصرى مقابل حجم التضحيات والجهد الذى بذله فى السنوات الخمس الماضية، نجد أنه يقترب من الصفر وخاصة على المستوى التنظيمى، فكافة القوى السياسية المصرية من دينية إلى قومية وحتى الليبرالية استطاعت أن تجنى ثمار مشاركتها فى العمل السياسى والديمقراطى فى السنوات الخمس الأخيرة، وأن يكون لتلك المشاركة حصاد تنظيمى محدد يعكس نفسه فى وجود ملموس فى الشارع السياسى المصرى، فيما عدا قوى اليسار والتي أتت تحركاتها شديدة النشاط والحيوية وأحياناً مبدعة فى الأساليب وأشكال الكفاح، ولكنها فى الوقت ذاته كانت كما الحرث فى المياه بدون فائدة تذكر أو عوائد محددة لذلك النشاط وتلك الحيوية، بل نجد أن اليسار اتجه إلى المزيد من التهميش والانعزاليات.

إن خلاصة ما ترمى إليه هذه المداخلة والذى نتطرق به كل كلمة فيها هو أن انصراف عقد اليسار وتبعثر حباته، قد أفقد اليسار المصرى ثمن وأهم ميزاته ألا وهى القدرة على تعبئة وتنظيم الجماهير فى كفاح يومى دؤوب وإحداث تراكم لخبرات وجهود تلك الجماهير يمكنها من الحصول على مكاسب فى شكل تغيرات كيفية فى أوضاعها الكفاحية، وذلك عندما فقد أهم أدوات الكفاحية وتخلى عنها بملء إرادته ألا وهى التنظيم، حيث فشل فى تجاربه التنظيمية السرية ولم يستطع أن

يترجم وجوده الكفاحي في أطر تنظيمية أخرى.

مستقبل اليسار في استعادة الوجود المنظم

كثير الحديث في الأونة الأخيرة عن مستقبل اليسار المصري ودوره في الحراك السياسي الدائر في المجتمع ومدى تأثيره في ذلك الحراك وتفاعله معه. وقد فجر ذلك السؤال وطرحه على بساط البحث ليس فقط بين صفوف اليساريين، ولكن على مستوى النخب السياسية المختلفة، بل وعلى المستوى المجتمعي الواسع، الصورة التي ظهر بها اليسار في الفترة الأخيرة وخاصة منذ الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في النصف الثاني من ٢٠٠٥ وحجم وأشكال تفاعل اليسار مع الأحداث وتطورات النضال الديمقراطي والاجتماعي الدائر في البلاد وعلى وجه الخصوص في السنتين الأخيرتين.

فقد لاحظ الجميع حالة الضعف الشديدة التي أصابت اليسار المصري والتي تبدت ملامحها في السقوط المروع في الانتخابات البرلمانية الأخيرة والغياب التام لقوى اليسار من مواقعه التقليدية ونقصها تحديدًا الجامعة والمواقع العمالية، وكذلك ضعف تمثيله وتأثيره في النضال الديمقراطي في أوساط النخب الثقافية والسياسية المختلفة والتي لم يخل يوم منها طوال عام مضى.

وإذا كانت هناك أسباب عدة لحالة الهزال التي أصابت اليسار المصري وجعلته يتراجع خطوات عديدة في مسيرة الكفاح من أجل الحرية والديمقراطية ومقاومة الفساد والتخلف المهيمن على البلاد فإنه يأتي في مقدمة هذه الأسباب، بل يشغل مساحة كبيرة بينها إشكالية غياب الوجود المنظم للقوى لليسار، نعم توجد أسماء لتنظيمات بعضها محبوب عن الشرعية وبعضها يعمل بشكل علني، لكن لا يوجد وجود ملموس لهذه التنظيمات سواء السري منها أم العلني، فمجملة مساهمات اليسار في النضال السياسي والديمقراطي والاجتماعي في السنوات الأخيرة لم يأت بمبادرات من قواه المنظمة ولا حتى في إطار رؤية برنامجية لها ترمي لتحقيق أهداف وإنجاز خطط ومشاريع محددة، ولم يعكس نفسه في تطور بنى وهياكل تنظيمية لهذه المنظمات والكيانات نستطيع أن نلمسها أو نرى مردودها في الواقع.

والحقائق الوحيدة التي نستطيع جميعاً الإمساك بها لأنها ملموسة ومجسدة بكل وضوح هي الحقائق الآتية:

*انسحاب تمام لليسار وجوداً وممارسة من أهم معاقل وجوده التاريخية، ألا وهي الجامعة المصرية والمواقع العمالية.

*انفصال واضح بين أجيال اليسار من أبناء الأربعين عاماً فصاعداً وبين من دونهم من أجيال.

*انحسار شديد في أعداد الشباب المنتمين لحركة اليسار المصري.

*الأداء العشوائي لليسار في مجمل مشاركته في الحركات السياسية والاجتماعية وعدم وجود مخطط وأهداف واضحة لليسار في مشاركته في تلك الحركات والأنشطة.

*تناقص أعداد اليساريين نتيجة التطور البيولوجي الطبيعي وعدم تجديد دماء اليسار باكتساب العناصر والأنصار الجدد بالشكل المطلوب لتلك الحركة.

*سيادة ثقافة الوجود الفردي بين اليساريين والافتقار إلى روح العمل الجماعي وعدم احترام دور التنظيم والالتزام الحزبي.

إن النظرة الدقيقة المتألمة لحالة اليسار المصري، تستطيع أن ترصد الأثر الكبير لغياب الوجود المنظم القوي لليسار المصري، ذلك الوجود الذي لا يعني فقط مجرد الاحتماء بيافاطة، ولكنه يعطى في الحقيقة لوجود اليسار معناه الحقيقي، فهو موجود بشكل مستقل بصفته يساراً وهو قادر على طرح المبادرات وأخذ زمام الأمور بيده، وهو قادر على نظم حركة الكتل والتجمعات الجماهيرية المختلفة، وهو قادر على جذب الأنصار وتنظيم وجودهم وترشيد حركتهم، وهو قادر أيضاً على الكر والفر، واختيار توقيتات وأماكن المعارك السياسية التي يرى فائدة من خوضها، وكذلك أشكال وأساليب خوض تلك المعارك، ونستطيع أن نستمر ونعدد العشرات من الحجج التي تؤكد على أن افتقار اليسار للوجود المنظم القوي هو افتقار لكيونوته كيسار. وأن مستقبل اليسار رهن بسرعة اتخاذ اليساريين المصريين لقرار استعادة مبادرة العمل والوجود من خلال أطر تنظيمية واضحة ومحددة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقصود بالوجود المنظم في عالم اليوم، وفي ظل الحراك السياسي الواسع هو الوجود العلني الكبير واسع الانتشار، وليس مجرد انضواء بضعة عشرات تحت راية تنظيمية محجوبة عن الشرعية ويتحرك أعضاؤها في أطر محددة بمساحة الحرية الضيقة المتاحة لهم سياسياً وتنظيمياً. وهكذا نستطيع القول إن العمل المنظم العلني أصبح ضرورة حيائية لليسار المصري.

إننا عندما نتحدث عن الوجود التنظيمي القوي لليسار، نقصد به الوجود العلني، أي الحزبي المتعارف عليه في جميع أنحاء العالم والذي يمارس أعضاؤه نشاطهم في إطار الالتزام الحزبي الواضح بدون خوف أو رهبة من الوجود خارج الأطر

القانونية، والذي يرمى إلى التغلغل فى عمق وجذور المجتمع المصرى ويهدف إلى تغيير واقعه من خلال التواجد الحى الفاعل فى مواقع عمل جماهيرية وبين صفوف الكتل الشعبية سواء فى الجامعة أو المصنع أو القرية أو غيرها من المواقع الحية.

حزب التجمع، التنظيم العنى الوحيد اليسار

تأسس حزب التجمع ١٩٦٧ بمشاركة أعداد كبيرة من اليسار المصرى من أبناء الجيل اليسارى الذى عاصر الحركة الوطنية المصرية منذ الأربعينيات وصولاً إلى أبناء الحركة الطلابية المصرية فى السبعينيات هذا بالإضافة إلى زملاء كفاح من التيار الناصرى والقومى ورجال دين مستيرين.

وكان لافتقار اليسار المصرى بشكل عام لخبرة العمل التنظيمى العنى فى ظل نظام حكم استبدادى ومعادى للحرية والديمقراطية بمعناها الحقيقى، بالإضافة إلى بعض التباينات السياسية بين صفوف اليساريين أنفسهم حول الموقف من طبيعة النظام الحاكم وكيفية التعامل معه، وتحديد عدد إيمان قطاعات واسعة من اليساريين المصريين، وعلى وجه الخصوص الأجيال الشابة، بمفهوم النضال الديمقراطى طويل النفس من أجل إحداث تغييرات حقيقية فى طبيعة النظام وتحقيق مكتسبات بشكل تدريجى لصالح حركة تغيير المجتمع للأفضل، كانت نتيجة ذلك كله أن رفض قطاع كبير من اليساريين المصريين الانضمام إلى حزب التجمع، والعمل من خلاله باعتباره حزباً علنياً واسعاً لكل اليساريين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى استمرت أعداد كبيرة حتى من الزملاء الذين انضموا إلى حزب التجمع تعمل وفقاً للتقاليد التنظيمية التى تربت عليها فى المنظمات السرية، ولم تستطع التكيف مع أشكال وأساليب العمل العلنية وللتشكيل الحزبى الواسع.

وعلى الجانب الآخر سارعت قيادة حزب التجمع، وعلى وجه الخصوص بعد الضربات الأمنية المتلاحقة التى تعرض لها الحزب وأعضاؤه فى كافة مستوياته منذ ما بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧ وما تلاها من أحداث ومصادمات مع نظام السادات ومن بعده نظام مبارك، سارعت إلى التقوقع داخل المقارات الحزبية وانعزلت وعزلت أعضائها ونشطاء الحزب عن الجماهير.

ومثلما هو الحال فيما يتعلق بمنظمات اليسار المحجوبة عن الشرعية باعت أيضاً محاولات الإصلاح الداخلى بالنسبة لحزب التجمع بالفشل واتسعت الهوة بين الحزب والجماهير، ومالت كفة سياسته إلى مهادنة السلطات والانصياع لإرادة

الأجهزة التنفيذية بالدولة. وبدأ الحزب فى اتباع ما عرف بسياسة الأسقف المنخفضة التى أصبحت لا تسمح بالكاد سوى بمرور قِزم صغير من أسفلها. وبالنتيجة ترك الكثيرون من أبناء اليسار صفوف الحزب. وترهل الحزب تنظيمياً. وبدلاً من أن يكون هو الراقعة الديمقراطية لحركة واسعة علنية لليسار المصرى، أصبح قطباً طارداً هو الآخر لكوادر اليسار. ووصل إلى ما هو عليه الآن من تهميش لدوره ليس فقط على المستوى الوطنى والحركة السياسية بشكل عام فى مصر، ولكن أيضاً بين صفوف اليسار ذاته، ولم يعد أكثر من جريدة ومجموعة من المقار التى يلتقى فيها أبناء اليسار من داخل حزب التجمع وخارجه للقيام ببعض الأعمال الجماهيرية هنا وهناك، دون وجود رابط وناظم عام لتلك الأعمال والتحركات.

وبالنتيجة فإن حال حزب التجمع الذى يعد الأداة التنظيمية العلنية الوحيدة التى كان من المتصور أن تستوعب قوى اليسار المصرى، فشلت هى الأخرى فى لعب ذلك الدور الضرورى والهام لمجمل حركة اليسار فى مصر، وبدلاً من ذلك انفرط عقدها وتسرب كوادرها الواحد تلو الآخر لينضموا إلى حركة اليسار الفرط الواسعة.

السيناريوهات والبدائل المستقبلية لحركة اليسار

مما تقدم نرى أن الوضع الحالى لليسار المصرى يمكن تلخيصه تنظيمياً فى الآتى:-

أولاً:حزب التجمع هو الحزب العلنى الشرعى الوحيد لليسار وهو فى حالة شديدة الضعف، وتأثيره فى الواقع السياسى المصرى محدود للغاية والتحامه بالحركة الجماهيرية شديد المحدودية. ونجح فى السنوات الأخيرة فى طرد العديد من عناصر اليسار النشطة نتيجة سياساته المهادنة للنظام الحاكم والمفتقدة للجسارة والمواجهة القوية لفساد السلطة واستبدادها.

ثانياً:بعض الحلقات التنظيمية شبه العلنية شبه السرية محدودة العدد والتأثير فى الواقع أيضاً ومنحصرة الوجود اللهم سوى فى أوساط النخب الثقافية والسياسية، بعيدة التأثير عن الكتل الجماهيرية الواسعة المتواجدة بصفقتها الاجتماعية، سواء الكتل الطلابية أو العمالية أو حتى القاعدة الشعبية العريضة فى الأحياء السكنية ناهيك عن الريف المصرى البعيد عن مراكز تجمع تلك الحلقات المتركة فى

العواصم الرئيسية وخاصة القاهرة.

ثالثاً: العديد من العناصر والكوادر سواء النشطة أو الكامنة من اليساريين الفرادى التى تشكل القوام الرئيسى والكبير لجموع اليسار المصرى الذين شاركت أعداد كبيرة منهم فى الحراك السياسى الدائر فى المجتمع المصرى منذ بداية الألفية الثالثة وتحديداً منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ حتى الآن، ولكن للأسف كأفراد وليس كقوى يسارية منظمة.

السيناريوهات المحتملة على ضوء واقع حالة اليسار الراهنة لن تخرج عن التوقعات الآتية:-

السيناريو الأول

يفترض نجاح حركة إصلاحية داخل حزب التجمع فى تطوير أداء الحزب سياسياً وتنظيمياً وحدث انفتاح ديمقراطى مرتبط بحوار واسع مع قوى وعناصر اليسار المختلفة المتواجدة فى الواقع المصرى، سواء المنظم منها أم الفردى، يعقبه انضمام واسع وجماعى من قبل هؤلاء اليساريين إلى حزب التجمع، ليصبح بذلك حزب اليسار العلنى الواسع الذى يشكل مظلة وإطاراً ديمقراطياً يسارياً لكل أبناء اليسار على تباينهم.

السيناريو الثانى

يفترض بقاء حزب التجمع على ما عليه فى أحسن الأحوال، ونجاح قوى وعناصر اليسار الأخرى خارج حزب التجمع فى تأسيس حزب يسارى علنى جديد، حزب يشكل مظلة واسعة تنضوى تحتها منابر يسارية متباينة لكنها مستعدة للعمل المشترك فى إطار تنظيمى واسع وعلنى وكبير، قادر على التعاطى مع مشكلات الواقع سياسياً ومتفاعل معها تنظيمياً.

السيناريو الثالث

سيناريو أكثر من حزب يسارى علنى للفرق اليسارية المختلفة والتى لن تستطيع إقامة حزب يسارى واحد نتيجة لشدة التباين واتساعه فيما بينها وعدم قدرتها على تجاوز ذلك التباين والخلافات فيما بينها، مع بقاء حزب التجمع على ما هو عليه.

السيناريو الرابع:

سيناريو الفشل، ونقصد به بقاء الحال على ما هو عليه، حيث حزب التجمع، حزب ضعيف وطارد لقوى وعناصر اليسار المختلفة ومحدود التأثير والفاعلية والمشاركة فى الأحداث السياسية الجارية، والتي يتم من خلالها صياغة مستقبل الحياة السياسية والاجتماعية فى البلاد. هذا بالإضافة لمزيد من الانفراط والوجود الفردى لمعظم كادر الحركة اليسارية والاستسلام لتلك الحالة مع المشاركة محدودة التأثير والفاعلية فى التحركات المطالبة بالديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة فى المجتمع بشكل عام. وأخيراً الوجود الهش والضعيف لبعض التجمعات والحلقات اليسارية شبه العلنية، شبه السرية، ضعيفة التأثير والتفاعل مع الواقع.

نحو مفهوم مصرى للديمقراطية*

د. محمد السيد سعيد

مقدمة:

لا بد أن يبدأ أى مفهوم مصرى للديمقراطية بالاعتراف بأن مصر هى جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولى، وأن الديمقراطية التى نعيها هى فى الجوهر تلك التى جربتها البشرية وطمحت لها فى دول كثيرة من دول العالم، وأنها تتبنى على خبرات مشتركة بين مختلف الشعوب، وليست شيئاً يتم تعريفه لأول مرة ولا هى مفهوم يؤخذ تعسفاً كما حدث مثلاً فى دول حلف وارسو السابقة مع مفهوم الديمقراطية الشعبية، أو مع دول أخرى لا ديمقراطية استخدمت المفاهيم للتصويه على ممارسات شمولية أو تسلطية بعيدة كل البعد عن الديمقراطية.

لا بد أيضاً أن يبدأ أى مفهوم مصرى للديمقراطية بالاعتراف بأن مصر هى أيضاً كيان ثقافى متميز ومنتم إلى عدد من الدوائر الحضارية المتداخلة، كما أن لها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة، وتقاليدها السياسية الممتدة والمتجذرة، وخاصة فيما يتعلق بالتأكيد على قيم العدالة، وأنها قادرة على إثراء مفهوم الديمقراطية والتمتع بتجربة أصيلة لا تقوم على تقليد أو نسخ لغيرها من التجارب، وأن السئق لتجربة ديمقراطية أصيلة لا يمكن أن يعنى الإجحاف - بأى شكل من الأشكال - بالقيم المشتركة للإنسانية أو بالمبادئ والمعايير الأساسية للديمقراطية، وإنما يعنى تجسيد هذه القيم بصورة تستجيب للحاجات الأصيلة والمشروعة لكل القوى الاجتماعية الكبرى، ولحاجات البلاد ككل، وللضرورات التى يملها التكوين الثقافى الفريد لمصر.

ومن المفيد أن نؤكد أيضاً على أن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسى أو كيان قانونى شكلى فحسب، وأن لها ماهية أو فحوى يتلسمها الناس بالتجربة وبالممارسة أيضاً، وأن كل استخدام لقاعدة قانونية شكلية ديمقراطية لتحقيق نتائج

* هذه الرؤية نتاج حوار شارك فيه شخصيات يسارية وقومية وإسلامية ولبيرالية وتتضمن رؤية مشتركة للديمقراطية بين التيارات السياسية الرئيسية الأربعة فى مصر.

معاكسة للهدف منها أو للغرض الذى وضعت لتحقيقه هي غدر بالديمقراطية وإجحاف بها. ومن هذا المنطلق يجب أن نضع نصب أعيننا الفحوى الجوهرية للديمقراطية فى كل العصور، وهى أنها النظام الذى يقوم على سلطة الشعب وسيادة الأمة.

وبصورة عامة فإن الممارسة الديمقراطية هي الجانب الأكثر أهمية، وهى تتم على ثلاثة مستويات: مبادئ عامة وأساسية لا يجوز خرقها ولا يقبل أن يتم تنظيمها بصورة تؤدي إلى مصادرتها، وتنظيم محدد للعلاقة بين سلطات الدولة والمجتمع تشمل تقريب السلطة للشعب، وبناء نظام نيابي يقوم على الانتخابات العامة الدورية والنزاهة، ونظام حكم يقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الاحترام التام لحقوق الأقلية، ووضع ضمانات تحول دون تركيز السلطة أو احتكارها أو تأييدها، مع وضع الأسس السليمة التى تضمن ممارسة الحكم بصورة فعالة وفى حدود حكم القانون.

وتحتاج الديمقراطية إلى شروط تمهيدية أساسية، وهى شروط تسمح بتطور ديمقراطى سليم وصحى دون أن تكون بذاتها جزءا من تعريف الديمقراطية. وتشمل هذه الشروط العناصر الأساسية التالية:

استقلال الإرادة الوطنية: إذ يستحيل أن تعيش الديمقراطية فى ظل فقدان الاستقلال السياسى والحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادى الوطنى. وبينما انتهى عصر الاستعمار التقليدى، ولا تواجه مصر خطرا داهما باحتلال جزئى أو كلى لأراضيها وترباها الوطنى، فإنها تعاني من مستوى مرتفع للغاية من التبعية الاقتصادية والتعرض الاستراتيجى، الأمر الذى يفقدها جانبا كبيرا من استقلال القرار الوطنى. وبدون إغلاق نافذة الانكشاف الاقتصادى والاستراتيجى يصعب تصور تحقيق الديمقراطية، لأن القرارات الحقيقية التى تؤثر على رفاهية الوطن والمواطن تصدر فى هذه الحالة عن قوى خارجية مهيمنة. أننا نؤكد على ضرورة النهوض الاقتصادى الذى يحقق الحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادى، كما نؤكد على ضرورة بناء وتطوير المنعة الاستراتيجية المصرية سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع الدول العربية والدول المحبة للسلام.

التوافق على القيم الجوهرية للمجتمع وأركان ثقافته الوطنية مع الوعي بالإضافات العظيمة التى يمكن أن تؤدي إليها الممارسة الثقافية الخلاقة والأصيلة التى تترجم الأهداف السامية والأساسية للمجتمع والأديان السماوية. ونعتقد أن هناك

ضرورة على التوافق على الدور الكبير الذى يلعبه الإسلام وتلعبه المسيحية فى تكويننا الثقافى والأخلاقى القومى. إن تعزيز هذا الدور مطلوب وضرورى. ويجب البناء على القيم الأخلاقية الرفيعة التى أرسنها المسيحية وأكدها الإسلام فى أرض مصر، وفى نسيجها الحضارى والمجتمعى. إن جانباً من هذا التوافق يقوم على استبعاد بناء دولة دينية بمعنى منح أى جماعة - وخاصة رجال العلم الدينى - امتياز حكم البلاد. وبالمقابل فإن بناء الدولة ونظامها وسياساتها يجب ألا يصطدم أو يتناقض مع قيم أساسية للدينين الإسلامى والمسيحى.

ولا شك أن التوافق على القسيم السياسية والأساسية فى كل المجتمعات الديمقراطية يشكل شرطاً بديهياً. ويجب بصورة خاصة التوافق على معانى الاعتراف بالآخر والتسامح السياسى والفكرى وحقوق المواطنة المتساوية وإقامة الممارسة السياسية على قاعدة المشاركة فى الوطن والمساواة فى حقوق المواطنة واستبعاد كل صور التمييز على أساس الدين أو الجنس أو الأصل العرقى أو جهة الميلاد والإقامة أو أى اعتبار غير شخصى آخر. ويجب بصورة خاصة أن تتم مكافحة جميع صور الطائفية وتأكيد الوحدة الوطنية وأبعاد المؤسسات الدينية عن المجال السياسى، واعتبارها مرافق عامة مفتوحة ومتاحة للجميع يرأسها أشخاص يتمتعون بالاحترام العام على ألا يسمح لهم بمزاولة الوظائف أو الأدوار السياسية الحزبية أثناء شغل وظائفهم الدينية. وفى الحد الأدنى يجب إقامة العلاقات الدينية على أساس التسامح والاحترام المتبادل وتحصين المعتقدات الدينية من الهزؤ والسخرية أو الإهانة، دون إجحاف بحق المناقشة العاقلة والمفيدة لكل الأفكار والنصوص أو الممارسات فى سياقات تضمن حرية البحث والإبداع.

إننا نعتبر أيضاً أن تحقيق الحد الأدنى من النهوض الاقتصادى والمجتمع شرط ضرورى لمواصلة وتنمية تجربة ديمقراطية ذات معنى وقابلة للحياة والازدهار. وفى هذا السياق، فإن أى نظام ديمقراطى فى مصر يفقد جانباً كبيراً من ضرورته إن لم يمكن المجتمع من الانطلاق النهوضى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإحداث قطيعة نهائية مع الفقر والتخلف.

أولاً: المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطى

يجب أن يتم إقرار جميع الحقوق الأساسية للإنسان والمنصوص عليها فى الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وبصورة خاصة فى العهدين الدوليين للحقوق

المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها مبادئ جوهرية فى النظام الديمقراطى فى مصر .

وبصورة خاصة يجب تقنين الاعتراف بحقوق التعبير - وخاصة فى الصحافة ومنابر الإعلام المختلفة- والحق فى المعلومات وحقوق التجمع والتنظيم المدنى والسياسى بما يضمن ويعزز فى نفس الوقت التعددية السياسية. يعنى ذلك الحق فى تأسيس وامتلاك الصحف والقنوات الإذاعية والتلفازية، والحق فى تأسيس الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة، والصالونات والجمعيات والمنابر الثقافية والنقابات العمالية والمهنية وغيرها من المنظمات والجمعيات السياسية والمدنية بحرية وبدون حاجة للحصول على ترخيص، على أن تتم مراولة هذه الحقوق بصورة سلمية وعلى وجه لا يحجب بحقوق الآخرين.

يمثل مبدأ حكم القانون حجر الزاوية فى النظام الديمقراطى، ويجب القيام بإصلاحات تشريعية شاملة لتطهير التقنيات المرعية فى مصر من كل الخروق الجسمية لحقوق الإنسان والحريات العامة ومبادئ العدالة والمساواة، وتمكين النظام القضائى من امتلاك ألياته الخاصة فى تطبيق القانون ومد حمايته للجميع بدون استثناء وعلى قدم المساواة، وإنجاز عدالة ناجزة وسريعة. ويجب أن يسمح النظام السياسى بفتح الباب أمام الحق فى رفع - أو تحريك- الدعوى العمومية لتحقيق أغراض وأهداف عامة تتفق مع القيم المرعية فى المجتمعات الديمقراطية، ولا تصدر على أى نحو الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، أو تتدخل فى الحياة الخاصة إلا فى أضيق الحدود وبما يتفق مع أفضل المعايير فى جميع النظم القانونية.

تشمل الحقوق الأساسية فى المجتمع الديمقراطى استقلال المؤسسات الدينية، وصدر قوانين تفتح الباب أمام الاختيار الحر سواء بالتصويت أو التراضى أو الوسائل الأخرى المناسبة لمستوياتها القيادية.

لا يمكن الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل هما غير قابلتين للفصل ومتكاملتان. فضلا عن الاعتراف بالملكية الخاصة والملكية التعاونية والعامة، يجب أن يلتزم أى نظام ديمقراطى بأولوية اقتلاع الفقر، وضمان مد مظلة التأمين الصحى وشبكة الأمن الاجتماعى للجميع بما يضمن الحاجات الأساسية. تتقدم الممارسة الديمقراطية بتأكيد وصيانة التوازن فى المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة، وذلك من خلال تعدد أساليب

الإنتاج وضمن أعلى مستوى ممكن من عدالة التوزيع.

ثانيا: الحكم الديمقراطي

تعنى الديمقراطية سيادة وسلطة الأمة والشعب، ويجب أن تحتفظ الممارسة السياسية الفعلية على هذا المعنى بكل الوسائل الممكنة. فإضافة إلى الوسائل النيابية يجب أن تشجع القوانين والممارسات الفعلية مشاركة المواطنين كأفراد وباعتبارهم هيئات أو جمعيات عمومية للمؤسسات العامة فى اتخاذ القرارات وصنع السياسات. إن مستويات معينة من الديمقراطية المباشرة صارت ممكنة بل وضرورية لترجمة مبدأ سيادة الشعب، وسلطته، من خلال كل الوسائل الضرورية للتعرف على آرائه فى السياسات المختلفة.

تقوم التجربة الديمقراطية المصرية على تقريب السلطة للشعب بشتى الوسائل وعلى رأسها نظام فعال للحكم المحلى يتيح للمجتمع على مستوياته القاعدية فرصة السيطرة على الشروط المباشرة للحياة الاجتماعية وسلطة اتخاذ قرارات أساسية لحشد وتعبئة القدرات من أجل التنمية وإطلاق قدرات النهضة. ويتم انتخاب جميع مستويات الإدارة والحكم المحلى من عمد القرى حتى المحافظين، كما يتم وضع خطط لتعزيز الترابط المجتمعى واستعادة حس الجماعة والانطلاق منها لتحقيق النهوض بما فى ذلك الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعى وتوفير الأمن والحماية، دون إجحاف بالفرد أو حقوقه وحرياته. وتقريب السلطة من الناس هو أهم مجال للاجتهاد والإضافة إلى التجربة الديمقراطية المصرية، ويجب فتح باب الاجتهاد فى هذا الحقل إلى أقصى حد ممكن.

تقوم التجربة النيابية المصرية على تأكيد سلطة الشعب، وذلك من خلال تأكيد الصلة المتواصلة والحميمة بين النواب وناخبيهم، وفتح الباب أمام الناخبين لمحاسبة نوابهم فى أى وقت، والتزام النواب باستشارة ناخبيهم حول مختلف القضايا التشريعية والرقابية. وتتمتع المستويات النيابية المختلفة بسلطات حقيقية تشريعية ورقابية.

ويتأسس النظام الدستورى المصرى على مزج ملائم بين خصائص النظامين الرئاسى والبرلمانى بما يعزز سلطات البرلمان ويضمن فى نفس الوقت أكبر قدر ممكن من توازن السلطات. وتتشكل الحكومة من الحزب أو الأحزاب التى تتمتع بأغلبية فى البرلمان، حتى لو كان رئيس الجمهورية منتخبا ويتمتع بصلاحيات

حقيقية فى مجالات يسميها الدستور . ويجب وضع دستور جديد ينقل مصر إلى النظام الديمقراطي بصورة حاسمة، وذلك بواسطة جمعية دستورية تتشكل بنسبة الثلثين بالانتخاب العام، وبنسبة الثلث من شخصيات عامة وعلمية وفكرية وشخصيات أخرى مشهود لها بالدور البارز فى الحياة المجتمعية، أو بإنجازات خارقة أو تمثيل قطاعات استراتيجية من المجتمع.

يجب فى كل الأحوال ضمان الاستقلال التام للنظام القضائى، ويكون النائب العام محاميا للشعب وحافظا لحقوقه المدنية والسياسية، ويتم انتخابه إما فى تصويت شعبي عام أو من جانب الجمعية العمومية لمحكمة النقض أو بوسائل أخرى تضمن أن يتمتع بالاستقلال عن السلطة التنفيذية، وأن يقوم بدوره العدالى بما يتفق مع نص وروح القانون والدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

يتأسس مجلس الوزراء من الحزب أو الأحزاب ذات الأغلبية فى البرلمان، ويحصل على ثقته، ويمكن للبرلمان إقالة الحكومة أو أى وزير منها. ويجب أن يكون للمجلس اختصاصات ذاتية وخاصة به ومستقلة عن الرئيس حتى فى ظل نظام يحمل ملامح رئاسية. ويمكن للرئيس والمجلس أن يتشاورا حول الوزارات السيادية، ولكن مصر تتطلع اليوم الذى يكون فيه جميع الوزراء والتفنيين الآخرين مدنيين، وقت اختيارهم أو انتخابهم لتولى وظائفهم.

لا يمكن الإجحاف بحقوق الأقلية فى النظام الديمقراطي. ويمكن للأقلية البرلمانية أن تشكل حكومة ظل، وأن تشارك بفعالية فى الرقابة على أداء الحكومة الفعلية وأن تقترح القوانين والتشريعات فضلا عن كل الوظائف النيابية الأخرى.

يجب أن يضمن النظام الديمقراطي أن تتمتع الإدارة العامة بقدرات حقيقية، وأن تمثل عنوانا سليما لاستمرار الدولة مع تغير الحكومات. وتتطلع الأمة المصرية إلى موقف مستقبلى يمكن الإدارة العامة من القيام بوظيفتها خير قيام باعتبارها القيادة الطبيعية للتنمية والنهوض الوطنى، وهو ما يجب أن يتم من خلال إعادة بناء منظومة دولة ذكية، تجند لوظائفها أعلى مستويات المهارة الممكنة، ولا تعامل كمستودع للموظفين أو كآلية لامتناس البطالة. ويتم إعادة تعريف دور الدولة دوريا بما يضمن أن تقوم بأدوارها التقليدية والتنمية بكفاءة عالية وأن تشكل قاطرة للمجتمع، وخاصة فيما يتصل بالتنمية البشرية، وحفز وتشجيع الإبداع التكنولوجى والعلمى والثقافى، وتوفير المعلومات والمكونات الأخرى الضرورية لإطلاق قدرات النهضة فى مصر.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية والأفريقية
١٩٨٧-٢٠٠٦

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام في مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية في مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدي سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية في الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة في فكر مهدي عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ١٩٥٣/١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠.
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية في مصر، نشر مشترك مع دار سينما ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسي، الجبهة الإسلامية القومية في السودان، ١٩٩٠.
١٢. نادر فرجاني، الأزمة العربية الكبرى ودور المثقفين، نشر مشترك مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٩٠.
١٣. محمد عبيد غباش، من لا يعرف شينا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٤. ألقت الروبي، الموقف من القصر في تراثنا النقدي، ١٩٩١.
١٥. محمد علي دوس، حياة مواردة في العمل السياسي العربي الأفريقي، ١٩٩١.
١٦. أحمد نبيل الهالكى وآخرون، اليسار المصري وتحولات الدول الاشتراكية: أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٧. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدني في ضوء فكر جرامشي (مع دار عيال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٨. سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٩. المسألة الفلاحية والزراعية في مصر: أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.

٢٠. جويل بنسين، زكاري أوكمان، العمال والحركة السياسية في مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.
٢١. إشكاليات التكوين الاجتماعي والفكرات الشعبية في مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.
٢٢. أحمد يوسف أحمد: منطق العمل الوطني- حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.
٢٣. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢.
٢٤. أحمد محمد البدوي، لبن الأبنوس يازول، ١٩٩٢.
٢٥. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار، ١٩٩٢.
٢٦. إدريس سعيد، عظام من خزف، ١٩٩٣.
٢٧. دارام جاي (تحرير)، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.
٢٨. مايكل دراكو (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٩. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية في معركة التحول، ١٩٩٤.
٣٠. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية في مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣١. أمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية في حرب السويس، ١٩٩٤.
٣٢. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤) (من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٣. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، ١٩٩٤.
٣٤. حلمي شعراوي وعيسى شيفجي، حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي، ١٩٩٤.
٣٥. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٦. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربي: ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٧. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية في مصر ١٩٩٤.
٣٨. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٩. عبد الغفار أحمد، للسودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٤٠. بيئرنانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي،

- مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.
٤١. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المبنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٦.
٤٢. سمير أمين (تحرير) المجتمع المبنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مديولى ١٩٩٦.
٤٣. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مديولى ١٩٩٦.
٤٤. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزياد : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٥. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.
٤٦. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة ايمان حمدي، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية، ١٩٩٦.
٤٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المبنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٧.
٤٩. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المبنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٧.
٥٠. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥١. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مديولى، ١٩٩٨.
٥٢. عاصم الدسوقي (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٣. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٤. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٥. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العصر، ترجمة صلاح أبو نار - مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٦. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق

- تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٧. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩.
٥٨. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٩. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٦٠. محمد محبى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦١. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩.
٦٢. عبد الباسط عبد المعطى (تحرير)، العولمة والتحويلات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦٣. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩.
٦٤. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات وروى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.
٦٥. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسنول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٦. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٧. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠.
٦٨. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الأولى - يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٩. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات وروى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.
٧٠. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسنول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧١. أحمد مختار منصور، الجراحة فى الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.

٧٢. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثانية- نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية في مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين في القاهرة.
٧٣. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسنول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٤. حلمى شعراوى، أفريقيا في نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٧٥. أديب ديمترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٦. مصطفى مجدى الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مذبولى، ٢٠٠١.
٧٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مذبولى، ٢٠٠١.
٧٨. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٩. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٠. كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. فيتينو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٢. أحمد القصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٣. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٤. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسنول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.

٨٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجناب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٦. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الثالثة- مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٨٧. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٨. أكيكي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية فى شرق وجنوب أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٩. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٠. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفكار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.
٩١. فخرى لبيب، حلمى شعراوى (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٢. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٣. عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.
٩٤. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.
٩٥. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٦. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٩٧. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٨. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مبدولي، ٢٠٠٣.
٩٩. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٠. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثاني، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠١. مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومي العربي، نشر مشترك مع مكتبة مبدولي، ٢٠٠٣.
١٠٢. طابع أصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وأفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا (أيس أيايا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٣. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة في الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٤. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الرابعة- مايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمي)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين في القاهرة.
١٠٥. هويدا عنلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال في الوطن العربي: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسنول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٧. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشعبية فى العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٨. أحمد برقوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مبدولي، ٢٠٠٣.
١٠٩. رمسيس لبيب (تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١١٠. د. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١١١. عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة في مصر وأفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١٢. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسنول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٣. ريمى هيريرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أين....؟ دراسة فى ملامح التاريخ الكوبى واستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث، ٢٠٠٤.
١١٤. أليون سال (تحرير)، ترجمة سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أى مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. دينيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٦. هابن مارييز، ترجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسي، جنوب أفريقيا: حدود التغيير: الاقتصاد السياسى لمرحلة الانتقال نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٧. د. أحمد زايد - د. عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، نشر مشترك مركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مبدولى، ٢٠٠٤.
١١٨. د. حمدى عبد الرحمن - عزة خليل، المجتمع المدني ودوره فى التكامل الأفريقي، نشر مشترك مع مركز المجتمع المدني - جامعة ناتال، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٩. فاروق القاضى، أفاق التمرد: قراءة نقدية فى التاريخ الأوروبى والعربى الإسلامى، نشر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن، ٢٠٠٤.
١٢٠. جوزيف بوسير وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الرابع نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبي أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١٢١. سمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية، نشر مشترك مع منتدى البدائل العالمى الثالث، الناشر مكتبة مبدولى، ٢٠٠٥.
١٢٢. عبد العال الباقورى، وعد بوش.. بلفور الجديد: الحصاد المر للساداتية، الناشر مكتبة مبدولى، ٢٠٠٥.

١٢٣. رمسيس لبيب (تحرير وتقديم)، اليسار فى الثقافة المصرية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الناشر دار الثقافة، ٢٠٠٥.

١٢٤. ألفريد نهيم، قضايا السلم المنشود فى أفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياسات العامة، نشر مشترك مع منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا (أوسريا) باديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٥.

١٢٥. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال (مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٥.

١٢٦. عزة خليل (تحرير)، تقديم سمير أمين، الحركات الاجتماعية فى العالم العربى، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

١٢٧. سامية الهادى النقر، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسى فى السودان، الناشر مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥.

١٢٨. عروس الزبير، الجمعيات الأهلية الإسلامية - حالة الجزائر، نشر مع دار الأمين، ٢٠٠٦.

١٢٩. أحمد سليم وآخرون، سلسلة كتب شهادات وروى : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ج٧ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٦.

١٣٠. عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمى: قضايا راهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.

١٣١. حسام رضا، إسرائيل فى الزراعة المصرية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.

١٣٢. د. زهدى الشامى وآخرون، دراما أمريكا اللاتينية، دروس التنمية والتحدى الديمقراطى، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.

كراسات المركز

١. أحمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢. عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيروستروكا، ١٩٨٨.
٣. أشرف حسين، بيلوجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨.
٤. عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.
٥. مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩.

٦. موسى لبيون وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى، البيريسترويكيا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧. محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٨. إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٩. عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٠. حنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١. أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٢. عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٣. أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٤. عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وأفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١٥. د. محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، فى مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٦. مدحت أيوب، قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٧. كلود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٨. سمير أمين، الفيروس الليبرالى: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
١٩. محمد إسماعيل زاهر، أزمة الوعى العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢٠. بهيج نصار، البحث عن مفهوم للديمقراطية فى مرحلة الثروة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢١. الحركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وأفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
٢٢. د. حامد الهادي، إحصاءات السكان والحيازة الزراعية: تحليل اجتماعي، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

٢٣. د. سيد عشاوى، الدراسات الحديثة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

كتيبات كوديسريا

- ١- أوكوندا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا، ١٩٩١.
- ٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
- ٣- ديساليجن رحمانو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١.
- ٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٥- مومار ديوب، ممدو ديوف، تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
- ٦- أديمولات - سالو، البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لأفريقيا، ١٩٩٣.
- ٧- مامدانى، آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا، ١٩٩٣.
- ٨- نانديكا مكانداويرى، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا، ١٩٩٣.
- ٩- أرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
- ١٠- سليمان بشير ديانى، المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
- ١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
- ١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٤- نادى أكين أنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
- ١٥- ممدو ديوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
- ١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
- ١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
- ١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
- ١٩- تشيكلاك. بيبايا، الشباب والعنف والشارع فى كينشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
- ٢٠- سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.
- ٢١- عثمان كان، المتقنون الأفريقيون المتحذرون بلغات غير أوروبية، ٢٠٠٥.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

- ١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.
- ٢- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.
- ٣- تحسين أداء المشروعات العامة في أفريقيا.
- ٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية في الجامعات الأفريقية.
- ٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة في أفريقيا.
- ٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية في التسعينيات ومابعدھا.
- ٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية في أفريقيا.
- ٨- تعبئة القطاع غير الرسمي والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.
- ٩- الأخلاقيات والمساءلة في الخدمات العامة الأفريقية.
- ١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال في أفريقيا.
- ١١- الإثنية والصراع السياسي في أفريقيا.
- ١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية في أفريقيا.

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

- ١- دراسة حالة في ناميبيا.
 - ٢- دراسة حالة في أوغندا.
 - ٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
 - ٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
 - ٥- دراسة حالة في جامبيا.
 - ٦- دراسة حالة في أثيوبيا.
- ج- سلسلة الدليل التدريبي للتنمية بالمشاركة الشعبية
- ١- الاتصال في خدمة التنمية بالمشاركة.
 - ٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في المجتمعات المحلية.
 - ٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.
 - ٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
 - ٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية.
 - ٦- إدارة المشروعات الصغيرة
 - ٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة

٨- دور مؤسسات المجتمع المدني في منع وإدارة وحل الصراعات في أفريقيا.

النشرات

- ١- نشرة البحوث العربية: من العدد التجريبي يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦) سبتمبر ٢٠٠٣- مارس ٢٠٠٤.
- ٢- نشرة المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا): من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد التاسع والأربعون، ٢٠٠٥.
- ٣- نشرة العلوم السياسية الأفريقية: من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون، أغسطس ٢٠٠٣.
- ٤- نشرة الذاكرة الوطنية- مع لجنة التوثيق- العدد الثاني-أكتوبر ١٩٩٦.
- ٥- نشرة منتدى العالم الثالث بدار: العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.
- ٦- نشرة المنتدى العالمي للبدائل: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.
- ٧- نشرة منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا (أوسريا)، العدد الثاني، يناير ٢٠٠٦.

تحت الطبع

١. المجلد الأول من وثائق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥.
٢. أبحاث مشروع المسألة الفلاحية والزراعية- لجنة المسألة الفلاحية والزراعية في مصر.
٣. الحركات الفلاحية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (ترجمات)
٤. المرأة في القطاع غير الرسمي.
٥. التعليم العالي والتنمية.

حوارات اليسار المصرى

لم تتوقف جهود اليسار عن دراسة أزمته الراهنة وبحث أهم مظاهرها والأسباب التى أدت إلى تفاقمها وسبل تجاوزها، ورغم ذلك فقد طالت الأزمة أكثر، وقد ساهم مركز البحوث العربية والإفريقية فى عقد ملتقى اليسار خلال السنتين الأخيرتين من خلال حلقات نقاشية حول رؤية يسارية لأزمة اليسار المصرى وكيفية الخروج منها ، ويتضمن هذا الكتاب مجمل أوراق المناقشة فى هذا الإطار

يتكون الكتاب من خمسة فصول

الفصل الأول: اليسار وانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥

ويعالج مشاركة الأحزاب والقوى اليسارية فى الانتخابات

الفصل الثانى: رؤية يسارية لأزمة مصر ومستقبلها

ويعالج الأزمة الراهنة للمجتمع المصرى بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبرنامجه للخروج منها

الفصل الثالث: تطورات اليسار العالمى

ويقدم معلومات عن القضايا الأساسية التى تشغل اليسار العالمى وما يتصل منها بصفة خاصة بظاهرة العولمة الرأسمالية وي طرح هذا الفصل أزمة اليسار المصرى فى السياق العالمى

الفصل الرابع: الطريق إلى نهضة اليسار المصرى

يتناول بالدراسة مظاهر أزمة اليسار وكيفية الخروج

الفصل الخامس: تحالفات اليسار ووحدة النضال اليسارى

وي طرح هذا الفصل الصيغ المقترحة للعمل المشترك صفوف ال

